الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبـــحـــث العلـــمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية – قسنطينة–
رقم التسجيل:
الرقم التسلسلي:

كلية الآداب والحضارة الإسلامية
قسم اللغة العربية

عنـــــوان البحـــث:

تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بناء التركيب

"دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)"

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في الدراسات اللغوية

تخصص: علوم اللسان العربي واللسانيات الحديثة

إشراف الأستاذ:

أ. د/ عبد الناصر بن طناش

إعداد الطالب:

إبراهيم شاطة

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
1	أ.د/ ذهبية بورويس	أستاذ	رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة–
2	أ.د/ عبد الناصر بن طناش	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة–
3	أ.د/زين الدين بن موسى	أستاذ	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة–
4	أ.د/ صالح خديش	أستاذ	عضوا	جامعة عباس لغرور–خنشلة–
5	أ.د/محمد بوادي	أستاذ	عضوا	جامعة فرحات عباس–سطيف–
6	أ.د/عبد الحميد بوكعباش	أستاذ	عضوا	جامعة محمد الصديق بن يحيى–جيجل–

السنة الجامعية: 1441/1440هـ– 2020/2019 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ

ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ

أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ

﴿١٩﴾ النمل 19

شكر وعرفان

أحمد الله على إحسانه، وأشكره على توفيقه وامتنانه، وأسأل المولى العلي القدير أن يجزي والديّ الكريمين خير الجزاء وأن يمدّهما بالصحة والعافية وأن يوفقهما لخيري الدنيا والآخرة، وأتقدم بخالص شكري وعرفاني إلى أستاذي المشرف والمربي **"عبد الناصر بن طناش"** على مجهوداته الحثيثة التي بذلها في سبيل إرشادي وتوجيهي ونصحي، وأسأل الله عزّ وجل أن يمده بالصحة والعافية، وأن يبارك له في أهله وماله وولده، وأخص بالشكر كذلك الأستاذتين **"غنية بوحوش"** و**"سلمى شويط"** على تضحياتهما، كما أشكر كل من درّسني، وأشكر أكثر الناس **وفاءً** وأغلاهم عندي؛ أحبابي، وأسرتي، وأصدقائي، وزملائي، وأشكر كل من ساعدني .

شكرا .

محبكم إبراهيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـــــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

سعى النحاة العرب منذ بدء فشو اللحن بين الناس إلى إيجاد وسائل وطرائق تساعدهم في تخليص لغتهم من هذه الآفة، فوضعوا بذلك قواعد وضوابط وأصولا وفروعا، واصطلحوا عليها "علم النحو" واشتهرت هذه القواعد بين النحاة وذاعت حتى صارت مسلمات يأخذ بها كل مهتم باللغة العربية الفصيحة، ومع هذا فإن هذه القواعد التي تقي متكلم اللغة من إنتاج بنى تركيبية لاحنة، هي فرع عن فلسفة خاصة تبناها النحاة العرب، تقوم على أصل جامع لها، يعكسه مفهوم "العامل"، أو " التصور العاملي" في اللغة العربية.

لقد التفَّ النحاة العرب حول هذه الفكرة، واتَّفقوا على أن تركيب العناصر بعضها إلى بعض ينبني على مفهوم يقتضي وجود عنصر محدَّد في التركيب، يكون هو المؤثر، ووجود عنصر أو عناصر هي المتأثرة وتوفر علامات دالة كأثر عن هذا التأثير، ولتعليل ذلك وضعوا أصولا وقواعد مفسرة لما يحصل من ظواهر نحوية داخل التركيب، فحدث أن اختلفت مذاهبهم ومشاربهم، ففريق منهم غلّب أصولا ذهنية تقوم على القياس العربي، وانتسبوا إلى مذهب البصرة، وفريق ثانٍ غلّب أصولا أخرى تقوم على مبدأ التلقي عن الفصحاء سماعا ومشافهة، ويعرف هذا المذهب بمذهب الكوفة.

إن التصور العاملي للتراكيب العربية استقر عند النحاة المتأخرين، كأصل ثابت في فلسفة النحو العربي، غير أنه لم يسلم من النقد من قبل بعض النحاة، ومع ذلك أثبت بقاءه إلى عصرنا الحديث، إذ أن فلسفة العامل لا تزال جوهر النظرية النحوية العربية ومحورها، فبالرغم من تأثر النحاة المحدثين بالمناهج الغربية في دراسة التراث العربي، إلا أن الدراسات اللسانية لم تهمل فكرة العامل، حتى وصل الأمر ببعض الغربيين إلى وضع نظرية بأكملها في العامل، تُفَسَّر على ضوئها جميع التراكيب اللغوية للغات البشرية عن طريق قواعد وأنساق وبراميترات مشتركة بين اللغات، تتفاعل بينها لتحقيق ما تطمح إليه النظرية اللغوية من كفاية وصفية وأخرى تفسيرية، وقد عرفت هذه النظرية ب"النظرية التوليدية"، أو "نظرية العمل والربط" لصاحبها " تشومسكي".

وإذا عدنا إلى التراث النحوي العربي، فإننا نجد كتب النحو والأصول تنضح بقواعد العمل وأصوله غير أن ذكر هذه الأصول كان متعلقا بالتعليل للمسائل لا أكثر، وأما كتاب "**مغني اللبيب عن كتب**

الأعاريب" فإن صاحبه ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، وظّف فيه قواعد الإعمال والإلغاء بطريقة تطبيقية، فعلل مسائل النحو-كغيره- انطلاقا من نظرية العامل، وزاد على ذلك ببيان تفاعل قواعد العمل وأصوله بعضها مع بعض في بناء التراكيب وتفسيرها -بصورة واضحة لم يسبق إليها- من خلال الآثار التي تتركها العناصر العاملة على العناصر المعمولة، كقرائن مقالية، إضافة إلى إقحام جانب تأويلي بتتبع القرائن المقامية التي تتضمنها التراكيب.

إن هذا الأمر كان كافيا لاختيار موضوعٍ للبحث حول قضية العامل وتطبيقاته في النحو العربي قديما وحديثا، وكذا موقف اللسانيات الحديثة من نظرية العامل، وبالضبط قضية تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بناء التركيب النحوي العربي، وقد وقع الاختيار على "مغني اللبيب" كمدونة للدراسة التطبيقية، مع التركيز على الجزء الثاني منه، إذ أن الجزء الأول مخصص للمفردات لا للجمل، ومن هنا جاء موضوع البحث حاملا عنوان:

تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بناء التركيب

"دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)".

وقد اختير هذا العنوان بالنظر إلى أنه حلقة وصل يجمع الدرس اللغوي العربي القديم بالحديث، ثم مقابلته باللسانيات الحديثة، وخصوصا الاتجاه التوليدي منها، ويأتي "مغني اللبيب" مدونة للبحث مراعاةٍ لمرحلة النضج التي وصل إليها العامل من جهة، وغنى هذه المدونة بقواعد العمل وأصوله من جهة أخرى خصوصا في الجزء الثاني المتعلق بالتراكيب وأحكامها.

إن الإشكالية الجوهرية التي يطمح البحث إلى الإجابة عنها، تتعلق أساسًا بعملية بناء التركيب العربي وتفسيره، ومفادها؛ هل يمكن مراجعة التراث اللغوي العربي بإعادة النظر في المدونة النحوية العربية وفق المناهج الغربية، وقراءتها قراءة حديثة، تفيد مما توصل إليه البحث في مجال اللسانيات الحديثة والمعاصرة؟ وهل يمكن لنظرية العامل بأصولها وقواعدها ومسائلها، أن تفسر لنا بناء التركيب العربي تفسيرا علميًا، يتوافق مع واقع اللغة العربية وخصائصا الطبيعية؟ وما موقف اللسانيات العربية من إعمال هذه النظرية وتطبيقاتها؟ وما هي حدود التقابل أو التقاطع أو التوازي بين نظرية العامل العربية، وبين نظرية العمل والربط في اللسانيات التوليدية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الكبرى إشكاليات أخرى فرعية منها:

– ماهي أسس التعليل النحوي عند نحاة المدرستين البصرية والكوفية، وماهي فلسفتهم في العامل.

– ماهي قواعد الإعمال والإلغاء التي اعتمد عليها النحاة، في تفسير أبواب النحو ومسائله وما مدى نضجها ونجاعتها في تحقيق توافق مع واقع اللغة؟.

– كيف تلقى النحاة العرب المحدثون نظرية العامل وماهي مواقفهم منها؟ وما هي المقاربات العربية الحديثة في تفسير التراكيب العربية وتعليلها، وما مدى تمثُّلهم للمناهج الغربية وتسليطها على التراث؟.

– ما هي فلسفة العامل عند تشومسكي، وما هو جوهر النظرية عنده، وما هي مكونات ومقومات نظريته في العمل والربط، وما مدى استقلالية أنساقها وتفاعلها؟.

– إلى أي حد يمكن الاعتماد على النظرية التوليدية عند تشومسكي، في تحقيق الكفايتين الوصفية والتفسيرية أثناء دراسة واقع اللغات البشرية انطلاقا من خصائصها اللغوية المشتركة؟.

– ما هي عناصر بناء التراكيب وتنميطها عند ابن هشام، وما هي حدود التفسير عنده، وما مدى تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بناء التراكيب وتعليلها في مدونة مغني اللبيب؟.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة؛ إذ أن المناهج الحديثة منها ما يجنح إلى تغليب الوصف وذلك بالاعتماد على شكل اللغة، أو الجانب الصوري منها، ومنها ما يغرق في التأويل والتفسير من دون مراعاة للجانب الشكلي للغة، وجاء هذا البحث ليقف موقفا وسطا، فيبين ويؤكد على أهمية تفاعل الجانب اللفظي البنائي، مع الجانب الذهني التأويلي، في عملية بناء التراكيب وتفسيرها تفسيرًا يتناسب مع واقع اللغة وطبيعتها، ويظهر ذلك في نظرية العامل من خلال استقراء تفاعل العامل اللفظي مع العامل المعنوي في مدونة مغني اللبيب .

وللأمانة فإن موضوع **"تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية"** بهذا المصطلح، في مغني اللبيب أو في غيره، لم أقف على بحث حامل لعنوانه وموضوعه، غير أن هناك بحوثا ودراسات لامست بعض الجوانب في هذا الموضوع نذكر منها:

- "مغني اللبيب: دراسة لسانية حديثة في ضوء منهج التوليد والتحويل" لصاحبته: عبير محمد هشام سعيد نجار-رسالة ماجيستير- من جامعة الأردن، 1999م، وقد تعرضت فيه إلى أصول ابن هشام وحاولت مقابلتها بأصول نظرية تشومسكي وأنساقها، غير أنها لم تكن قدر التطلعات التي يوجهنا إليها العنوان، إذ أنه لم يتضمن تحليلا للشواهد والأمثلة من مغني اللبيب، بل إن ما ورد من أمثلة في القسم التطبيقي، كان باللغة الأجنبية، ولا يمتُّ إلى العربية بصلة، فكان إلى التنظير والوصف، أقرب منه إلى التحليل والمقابلة التي يطمح إليها، فضلا عن ذكر لأصول العمل وقواعدها.

- "النحو و المعنى "دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)" " لصاحبته: أنفال رشاد علي عوده الخالدي-رسالة ماجيستير-من جامعة الكوفة،2007م، ركزت فيه على اهتمام ابن هشام بالمعنى، وذكرت فيه أقسام المعنى عند ابن هشام من خلال مسائله، ولم يأت فيه ذكر لقواعد الإعمال وأصوله فضلا عن دورها في تفسير التراكيب وتوضيح المعنى، إضافة إلى أن هذه الدراسة لم تذكر شيئا عن موقف اللسانيات من نظرية العامل النحوي.

- "الجملة في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري "قراءة توليدية تحويلية"" لصاحبتها شفيقة العلوي-رسالة ماجستير- من جامعة الجزائر، 1998م، تعرضت فيها صاحبتها لتحليل الأنماط الجملية المصنفة عند ابن هشام، انطلاقا من قواعد التوليد والتحويل، فلم تنل قواعد العمل وأصوله العربية الاهتمام الذي تطمح إليه دراستنا، بالرغم من أنها دراسة على جانب كبير من العلمية والموضوعية في تخصصها.

وأما محاولة تمثل النظرية التوليدية ومقابلتها بالتراث النحوي العربي ونظرية العامل، فإننا نجد دراسة حديثة تحت عنوان:

- "نظرية تشومسكي في العامل والأثر "محاولة سبرها منهجا وتطبيقا"" لصاحبتها: شفيقة العلوي- أطروحة دكتوراه-من جامعة الجزائر،2002م، تداركت فيها صاحبتها النقص الموجود في رسالة الماجستير المتقدمة، وحاولت سبر القواعد العاملية التوليدية منهجا وتطبيقا، واختارت مدونة تعليمية عربية حديثة قابلت فيها بين القواعد التشومسكية وقواعد العامل العربية، فكانت دراستها أكثر علمية من الدراسات التي سبق ذكرها، فاستفادت مما توصل إليه البحث التوليدي من آليات كالترييض والتجريد والتشجير

عن طريق المعادلات العاملية الممثلة للبنى النحوية العربية، إلا أن ما يحسب على هذه الدراسة أن المدونة حداثية تعليمية، وليست تراثية أصيلة، إذ لا يستبعد أن تكون مليئة بالبنى النحوية اللّاحنة فضلا على أن بحثنا يستهدف المدونة التراثية الناضحة بقواعد العمل العربية .

وعلى كل حال، فإن هذه الجهود ساهمت في تسليط الضوء على نظرية العامل في النحو العربي والنحو التوليدي وأسهمت في إثراء الدرس اللساني العربي من حيث المنهج والمصطلح.

وعن الأسباب الباعثة على البحث في الموضوع فهي كثيرة، غير أن أهمها على الإطلاق ما يأتي:

– عدم تقبل غالبية اللغويين المعاصرين البحث في نظرية العامل، كنظرية علمية لتفسير التراكيب اللغوية فضلا عن رفضهم لفكرة مزاوجتها بين المستويين البنيوي التركيبي، والمستوى الذهني الدلالي التأويلي بحجة أنها نظرية قديمة تغرق في التفسير والتأويل، وتتعسف فيهما ولا تراعي منهج الوصف.

– قراءة التراث العربي قراءة أصيلة وحديثة في آن واحد؛ تتسم بالشمولية والعلمية، انطلاقا من النظر في المدونة النحوية العربية، وصولا إلى الاستفادة مما وصل إليه البحث اللساني من وسائل وآليات وإجراءات ومحاولة تمثّلها وفق نظرة أصيلة.

– شخصية ابن هشام العلمية الفذة، ومنهجه الدقيق في إعمال قواعد العمل وأصوله، وحسن تقسيماته لأبواب النحو ومسائله.

– الاشتغال على الشواهد الشعرية، والآيات القرآنية والأحاديث النبويّة، وبيان مواطن الاستشهاد منها والتدرب عليها.

ويطمح هذا البحث إلى تحقيق الأهداف المنشودة وأهمها:

– ربط الصلة بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، من خلال قراءة المدونة التراثية قراءة أصيلة حديثة في الآن نفسه، وذلك بالاستفادة مما توصل إليه علماء العربية في مجال علوم اللسان واستثمار الوسائل والآليات والإجراءات المستعملة في المناهج الحديثة، بغية إثراء الدرس اللغوي العربي وتحقيق نتائج علمية وموضوعية، تساير التطورات التي تقتضيها اللسانيات المعاصرة.

– إنصاف نظرية العامل العربية، والتأكيد على النضج العلمي والفكري الذي وصل إليه علماء العربية المتقدمون.

– تمثُّلُ النظريات الغربية في مجال اللسانيات التوليدية، ودراسة مبادئها دراسة تقابلية تقف عند الخصائص المشتركة بين القواعد العاملية في اللغة العربية، وبين قواعد العمل في النحو الكلي ونظرية العمل والربط التشومسكية.

وعن المصادر والمراجع المعتمد عليها في موضوع البحث، فقد تنوعت بين المصادر التراثية القديمة ك"الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرد، و"العوامل المائة" للجرجاني، وكتب الأصول، ككتاب "الأصول" في النحو لابن السرّاج، و"الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، وكذلك كتب الخلاف، ككتاب "الإنصاف" لابن الأنباري، و" اللُّبَاب" للعكبري، وكذلك كتب المذاهب، ككتاب "شرح الكافية" للرضي الأستراباذي، و"همع الهوامع" للسيوطي، و"شرح المفصل" لابن يعيش، وشروحات ألفية ابن مالك، ك"شرح ابن عقيل" و" شرح الأشموني" و"أوضح المسالك" لابن هشام، كما تم الاعتماد على المراجع النحوية الحديثة في باب العوامل، ككتاب "نظرية العامل في النحو العربي، عرضًا ونقدًا" لوليد عاطف الأنصاري، و"نظرية العامل في النحو العربي" لمصطفى بن حمزة، وكتب اللسانيات الحديثة ككتابي" اللسانيات واللغة العربية" و"البناء الموازي" لعبد القادر الفاسي الفهري، وكتب أجنبية مترجمة إلى العربية، ككتاب "المعرفة اللغوية" لشومسكي، وكتاب "النظرية النحوية" لجفري بول، كما تم الاعتماد على بعض كتب الإعراب، ككتاب" إعراب القرآن الكريم" لمحمد محمود القاضي، وكتاب" فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب" لعلي طه الدرة، وبعض كتب الشواهد، ككتاب "خزانة الأدب" للبغدادي كما تم الاعتماد على بعض كتب الدرس اللغوي الحديث ككتاب تمام حسان" اللغة العربية معناها ومبناها" وكتاب "النحو العربي واللسانيات، تقاطع أم تواز؟" لعبد الله الجهاد.

وقد اعتمدت في دراستي للموضوع على خطة مرتبة تراعي التسلسل المنطقي للبحث، وتراعي مبدأ الانتقال من فكرة إلى أخرى بطريقة سلسة، فاعتمدت على ثلاثة فصول؛ الأول منها عن: العوامل النحوية في النحو العربي القديم، تضمن بدوره ثلاثة مباحث: الأول؛ حول مفهوم العامل وحقيقته وتعرضت فيه لتصورات النحاة للعامل، واختلاف النحويين فيه، وحقيقته، والثاني؛ في أقسام العوامل وأنواعها عند النحويين، ابتدأت فيه بالعوامل عند الجرجاني، ثم ذكرت العوامل المعنوية عند البصريين ثم عند الكوفيين، وأما المبحث الثالث، فكان عن مسائل العمل وقواعده عند البصريين والكوفيين وتعرضت

فيه لأهم مسائل الخلاف حول العامل، وقواعد العمل وأصوله عند البصريين والكوفيين واختتمته بالحديث عن رفض العامل قديما وحديثا. وقد كان هذا الفصل نظريا بحثا.

وأما الفصل الثاني؛ فكان مخصصا لبحث نظرية العامل في اللسانيات الحديثة، فجعل المبحث الأول لتوضيح الفكرة الجوهرية التي ينهض عليها هذا البحث، والتي يلخصها مصطلح "تفاعل العوامل في بناء التركيب" فجاء فيه بيان المقصود من تفاعل العوامل، ودور العلاقة الإسنادية في بناء التركيب، ثم مناقشة مقاربتين حديثتين في دراسة التراكيب العربية، إحداهما إسنادية والأخرى عاملية، وأما المبحث الثاني فخصص لبيان تفاعل العوامل في نظرية العمل والربط عند تشومسكي، وتم فيه التقديم للهيكل العام للنحو الكلي في نظرية العمل والربط، ثم دراسة تفاعل الأنساق الفرعية المتمثلة أساسا في نظرية العمل ونظرية الربط، لينتقل البحث بعدها إلى المبحث الثالث المخصص؛ لتفاعل نظرية العمل والربط مع الأنساق الفرعية الأخرى، ابتداء من نظرية الحالة الإعرابية، ثم نظرية الأدوار المحورية، ثم نظرية المراقبة، ثم نظرية الحواجز، وأخيرا نظرية الآثار. وجاء هذا الفصل الثاني مازجا بين العمل التنظيري والعمل التطبيقي.

وأما الفصل الثالث؛ فهو تطبيقي خالص، فقد خصص لدراسة مدونة مغني اللبيب، وتم التركيز على الجزء الثاني منه، لأنه في باب التراكيب، فكان عنوانه " تنميط التراكيب وتفسيرها على ضوء مفهوم"تفاعل العوامل" عند ابن هشام"، ويدور المبحث الأول منه، حول بناء التراكيب ذات الإسناد الأصلي وتفسيرها، وهي التراكيب الفعلية بأنماطها، والتراكيب الاسمية كذلك، وأما المبحث الثاني منه، فيدرس بناء التراكيب ذات الإسناد غير الأصلي وتفسيرها، ومنها التركيب الظرفي، والتركيب الشرطي، إضافة إلى الإسناد الذي يتم مع الحروف العاملة المتفاعلة مع التراكيب الإسنادية، وأما المبحث الثالث؛ فخصص لدراسة التراكيب غير الإسنادية، كالتراكيب الأسلوبية، ودراسة بعض الظواهر المتعلقة بها، كظاهرة الرتبة، وظاهرتي الحذف والتقدير وظاهرة الإعراب الموقعي والربط الضميري.

كما أني التزمت في الجانب التطبيقي في الفصل الثالث بمراعاة الضوابط التركيبية التي وضعها ابن هشام في تنْمِيطِه للتراكيب، كالاعتماد على ضابط الصّدارة، واعتبار العلاقة الإسنادية، وتوجيهاته للعوامل الفعلية والاسمية والحرفية، فكانت تقسيمات المباحث في الفصل على ذلك الأساس، اللّهم إلا ما تعلق منها بالتركيب الشرطي، فهو خلاف ما عليه ابن هشام، بالنظر إلى أنه متساهل في الحكم على

عدم تفرد التركيب الشرطي كتركيب إسنادي مستقل عن التركيب الفعلي أو الاسمي أو الظرفي من جهة وإقرار كثير من الباحثين المحدثين باستقلالية هذا التركيب من جهة أخرى، ومنهم مثلا "علي أبو المكارم".

وانطلقت في تحديد آراء ابن هشام من "المغني" ذاته، فهو يجمع خبرته وملكته النحوية واللغوية؛ إذ أنه ألفه قبل موته بخمس سنوات، لكنّني أحيانا ألجأ إلى كتاب" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لتأكيد مذهب ابن هشام في المسائل المختلفة، خصوصا وأن ابن هشام متأثر في كثير من آرائه بابن مالك صاحب الألفية، فيكثِر عنه النقول، ومعلوم أن مذهبه متفرد في العديد من الآراء بالرغم من أنه بصري، كما قد ألجأ لكتبه المختلفة كشذور الذهب، وقطر الندى وبل الصدى وأحيانا أحتجّ لابن هشام على دقّة رأيه في المسائل؛ بالرجوع إلى تعليلات النّحاة في كتبهم كالزمخشري في "المفصل" و"الكشّاف" وابن يعيش في "شرح المفصل"، والرضي الأستراباذي في "شرح كافية ابن الحاجب"، وهي مؤلفات المحققين من النحاة الذين أكثر ابن هشام النقل عنهم.

وقد اخترت في التحليل السّير وفق المقاربتين الإسنادية والعاملية معًا؛ كونهما تجمعان المستويين البنائي والتفسيري، وهما أقرب إلى منهج المدونة وإلى طبيعة لغتها العربية، ولهذا لم أتعمق في تحليل الشواهد وفق المقاربة التوليدية، واكتفيت بالمقابلة بينها وبين المقاربتين السالفتين، واستنبطت بعض أوجه التقابل في الخاتمة، كدليل على وجود تقاطع بين نظرية العامل العربية بقواعدها وأصولها، ونظرية العمل والربط التوليدية بأنْسَاقِهَا الفرعية والقالبية، واستعنت في كل ذلك ببعض الإجراءات والآليات المقرّرة في الدِّراسات التوليدية، كالمعادلات الرياضية، والمداخل البنيوية الإسنادية، والتفريعات الشجرية، التي تعكس التمثيلات المتنوعة للبنى النحوية التي تقوم عليها التراكيب اللغوية داخل الشواهد الشعرية التي استدل بها ابن هشام.

ليختتم البحث بعدها بخاتمة ذكر فيها ما توصل إليه البحث من نتائج عامة تتعلق بالموضوع، ونتائج خاصة، تتعلق بمدونة البحث.

ولم أذخر جهدا في البحث والتدقيق والتمحيص والفحص للمسائل، والترتيب للفصول والمباحث والمطالب، مستغلا في ذلك ما وقعت عليه يدي من مراجع ومصادر، كما أنني حاولت استعمال جميع الوسائل المتوفرة من مكتبات ومرافق للبحث، في حدود قدرتي واستطاعتي .

وقد استعان البحث بآليات المناهج المختلفة كالمنهج الوصفي، إذ أنه في الفصل الأول اقتضى البحث منا أن نوظف آلية الوصف والعرض مع شيء من التحليل والنقد، واستعان البحث كذلك بآليات المنهج الاستنباطي في الفصل الثاني، إذ أن المادة العلمية تفرض علينا أن ننطلق من القواعد العامة للنظرية التوليدية لنصل في النهاية إلى الكشف عن تفاعل الأنساق القالبية، كما وظفت بعض آليات المنهج التقابلي خصوصا في عرض آراء التوليديين العرب في بعض المسائل المشتركة بين قواعد العمل العربية، والقواعد التوليدية في نظرية العمل والربط، وأما المنهج الاستقرائي فكان المهيمن على الفصل الثالث؛ إذ أن استقراء المسائل العاملّية ومناقشتها ودراستها عند ابن هشام، ينطلق من مجموعة متنوعة من النماذج والشواهد والأمثلة المقتبسة من المدونة، لينتهي الأمر بخلاصة جامعة بين هذه النماذج تكشف عن تفاعل العناصر العاملّية في التراكيب المتنوعة بعد مناقشة بنيتها الإسنادية والعاملية والوظيفية أحيانا.

وقد استعنت في طريقة دراستي وتحليلي للمادة العلمية وتوثيقها ببعض الاختصارات والرموز، كرموز المعادلات الرياضية، والبنى التجريدية، والتمثيلات التشجيرية، وألخصها على النحو الآتي:

أ/ رموز المعادلات الرياضية:

- [+، − ، ±، >، < ، = ، ؟+]= + عنصر موجب، − سالب، ± يحتمل الإيجاب والسلب، > أكبر، < أصغر، = يكافئ، ؟+ محتملُ الإيجاب.

- [∅، θ، α، φ، i، j]=∅ عنصر مضمر أو منعدم أو صفري أو محذوف،θ دور محوري αعنصر منقول ،φ عنصر موسوم دلاليا، i إحالة داخلية أو مرجع مفسر، j إحالة خارجية أو مرجع سياقي.

- [ ]= دلالة على حدود المعادلة، أو حدود الجملة المدمجة، أو العجرة الواحدة، أو الوحدة التركيبية الصغرى، أو الجملة البسيطة، أو العنصر الوظيفي الذي لا يستغنى عنه في التركيب.

- ( )= الزوج المرتب أو العنصر النظير أو الوحدة المعجمية(اسم، فعل، حرف...).

- * = البنية اللّاحنة (الجملة) أو التركيب اللاحن .

ب/ الرموز التشجيرية:

- ⟵ = اتجاه العمل، استلزام عنصر لآخر، اتجاه المفسر، الترتيب الواجب .

- ⟵ = علامة الإلغاء أو الإهمال .

- ــــــ ، — — — = الخـط باللون الباهت أو المتقطع يمثل عنصرا غير مستهدف في التمثيل الشجري.

ج/ المقولات الوظيفية والمعجمية(الوظائف التصريفية و النحوية):

- س"= إسقاط أقصى، س'= إسقاط بيني، س= إسقاط أدنى.

- مخ، مخص، خ = مخصص.

- فض، متم= فضلة، متمّم.

- مص، ع مص= مصدري، عبارة المصدري.

- صر= صرفة(تصريفة).

- تطا، ع تطا= تطابق.

- ز= زمن.

- ج، ج' = جملة أو تركيب.

- ت شر، ت ش، ج شر، ج ش= جملة الشرط أو تركيب الشرط.

- ت ج، ج ش= جواب الشرط، جملة الجواب.

- ت مدج= تركيب مدمج.

- ت مدمج ك، ت مدمج ص= تركيب مدمج كبير، تركيب مدمج صغير.

- م ف، م إ، م ح، م ظ، م و(م ص) = مركب فعلي، اسمي، حرفي، ظرفي، وصفي... .

- ف، فا، مف، مضا، مضا إ، ح جر، جا(ج)= فعل، فاعل ، مفعول، مضاف، مضاف إليه، حرف جر، أداة جازمة.

-[ضم]= العنصر المضمر المستتر أو ضم الكبير.

-[غ]، [ث]= فراغ، أثر.

د/ المقولات الإسنادية:

- ع إس= علاقة إسنادية.
- م، مس= مسند .
- م إ، مس إ= مسند إليه.
- ت إس ا= تركيب إسنادي اسمي.
- ت إس ف= تركيب إسنادي فعلي.
- ت إس ظر= تركيب إسنادي ظرفي .
- ت إس شر، ت إس ش= تركيب إسنادي شرطي.

هـ/ المقولات العاملية:

- ع، عـا= عامل.
- م، مع= معمول.
- م عا= مقولة عاملية.
- عا(حرفي)، عا(لفظي)، عا(معنوي)، عا(موقعي)= عامل حرفي، لفظي، معنوي، موقعي.

و/ اختصارات الهوامش:

- [تحق، مر، تنس، تعل، تعق، تعد، تدق]= تحقيق، مراجعة، تنسيق، تعلق، تعقيب، تعديل، تدقيق .
- [هامش]= الكلام مقتبس من هامش أو حاشية المصدر أو المرجع، حرفيا أو ضمنيا.
- [/] = المؤلفات المجزأة أو المجلدة في أكثر من كتاب، يذكر المجلد أو الجزء قبل الخط المائل والصفحات بعده.

وأما التمثيل للمجموعات والشواهد في الفصل الأخير، فتم بفتح حاضنة كبيرة تجمع الأمثلة مرقمة واختيرت الأرقام العادية للشواهد والأمثلة، وأما الترقيم الأبجدي(أبجد هوز) فللمجموعات، كل مجموعة يوضع ترقيمها بين قوسين .

وقد اعترضت طريق البحث عقبات كثيرة منها ما يأتي:

- تشعب موضوع البحث بالنظر إلى كونه يجمع بين ما هو قديم في الدرس اللغوي وبين ما هو حديث هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجمع بين اللسانيات التوليدية الغربية ومنهجها، وبين اللسانيات العربية أو علم اللغة العربية .

– انعدام المراجع الأجنبية بلغتها الأم، وصعوبة الحصول عليها بالنظر إلى أثمانها الباهظة .

غير أن هذا لا ينفي وجود عوامل مساعدة على البحث وعلى رأسها وفرة المراجع التراثية، وغنى المكتبات بها وحسن معاملة الموظفين ولباقتهم، خصوصا موظفي مكتبة الجامعة المنتسب إليها البحث.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتقدم بالشكر الخالص للجنة المناقشة وعلى رأسها رئيس اللجنة، كما أشكر أعضاءها فردا فردا، على صبرهم وتضحيتهم وتخصيصهم لأوقاتهم من أجل إصلاح عيوب هذا البحث ومزالقه، وإني سأكون سعيدا وممتنًّا لتوجيهاتهم وتسديداتهم، وحريصا على الأخذ بها كما أتقدم بالشكر الخالص كذلك إلى أستاذي المشرف، الذي كان لي المشرف والموجه والناصح والمرشد والمربي، بصبره وأدبه وسمته وأخلاقه، فأخذت منه بأطراف الأدب كما أخذت منه بأطراف العلم والمعرفة وأشكر المشرفين على جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–بقسنطينة– من رئيسها إلى موظفيها كما أشكر كل من ساهم في تكويني العملي والأدبي، انطلاقا من والدي الكريمين وأسرتي وعائلتي مرورا بكل معلمي، من مرحلة تعلمي لأبجديات الحروف وصولا إلى مرحلة ما بعد التدرج.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مدخل

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إن الحديث عن العامل في النحو العربي ينطلق من بدء وضع المؤلفات النحوية في عصر النحاة الأوائل، مرورا بمرحلة التأصيل والتقعيد له، وصولا إلى مرحلة النضج واستقراره وإقراره كنظرية لغوية تضطلع بتفسير التراكيب في العصر الحديث، وإذا أردنا البحث في موضوع **"تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية"** فإن جدة مصطلح تفاعل العوامل تتطلب اختيار مدونة تقررت فيها قواعد العامل وأصوله، وهذا يستدعي في المدونة كذلك أن تنتسب إلى مرحلة النضج العلمي والتعليمي الذي وصلت إليه قضية العامل، ولهذا وقع الاختيار على **"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"** لصاحبه جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، فلا يكاد القارئ لهذا الكتاب يقرأ صفحة إلا ويجد فيها شيئا عن تعالق العامل اللفظي وتفاعله مع العامل المعنوي، ويتجلى ذلك في قواعد العمل وأصوله التي قرّرها النحاة، وأكد عليها ابن هشام في مغنيه.

وقد ابتدأت في بحث الموضوع انطلاقا من فهم جوهر فكرة العامل وتصوره عند النحاة القدامى منذ زمن الخليل وسيبويه وكبار النحاة عند المدرستين البصرية والكوفية، وانتقلت بعدها إلى بيان الآراء المختلفة في ذلك، ثم وضعُ النحاة لقواعد العمل وأصوله، وهذه القواعد اتكأ عليها اللغويون والدارسون المحدثون في تصنيف فكرة العامل ضمن إطار نظرية علمية شاملة في بناء التراكيب وتفسيرها، وهذا ما تمت مناقشته في الجزء الثاني من البحث، والذي يتعلق أساسا بموضع هذه النظرية ومكانتها بين النظريات اللغوية في اللسانيات الحديثة العربية والغربية.

وأما الجزء الأخير من البحث فهو متعلق بالمدونة-كما أشير إلى ذلك في المقدمة- ويجرنا الحديث عن العمل المنجز فيه، إلى التعريف بالمدونة وصاحبها وصنيعه فيها، ومحاسنها وصلاحيتها كمدونة تؤَلَّف حولها الدراسات والأبحاث.

- سيرة ابن هشام:

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الأنصاري المصري، ولد في ذي القعدة سنة708 هـ، وتوفي في ليلة الجمعة في اليوم الخامس من

الشهر الذي ولد فيه؛ ذي القعدة سنة761هـ[1]، تتلمذ علي يد كبار أئمة النحو، كابن جماعة (ت733هـ) وتاج الدين الفاكِهَانِيِّ(ت734هـ) وعبد اللطيف بن المرّحل (ت744هـ) وتاج الدين علي بن عبد الله الأردبيلي (ت746هـ) ومحمد بن محمد المعروف بابن السّراج[2](ت749هـ)، وتذكر بعض المصادر أنه تتلمذ علي يدي أبي حيان الأندلسي الغرناطي(ت745هـ)، ويذكر صاحب الدرر الكامنة أنه لم يلازمه ولا قرأ عليه، وابن هشام أنكر أستاذيته عليه، كما تتلمذ عليه نخبة من الطلبة منهم؛ علي بن أبي بكر البالسي (ت767هـ) وابن الملّاح الطرابلسي (ت770هـ)، والنُّويرِي (ت786هـ)، وابن جماعة (ت790هـ) وابن فرات (ت794هـ)...[3].

ألف ابن هشام كتبا كثيرة منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط، و سنكتفي بذكر المؤلفات المطبوعة:[4]

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- قطر الندى وبل الصدى.

---

(1)- ينظر: العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحق: سالم الكرنكوي الألماني دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد- الهند، د، ط، 1349هـ،[2/ 308، 310]، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه-القاهرة-مصر، ط1، 1965م،[68/2، 70]، والسيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية(مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه)-القاهرة-مصر، ط1، 1967م،[536/1]، عمران عبد السلام شعيب: منهج ابن هشام من خلال كتابه "المغني"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان-طرابلس-ليبيا، ط1، 1986م، ص19، 20، وعصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد: ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، إشر: عبد الله أحمد الجيودي مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر، ط1، 2008م، ص18-20.

(2)- وهو ليس ابن السرّاج أبو بكر، صاحب "الأصول في النحو" .

(3)- ينظر: ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة،[308/2، 309، 407، 72/3، 282، 232/4]، والسيوطي: بغية الوعاة [151/2، 171، 221]، وعمران عبد السلام شعيب: منهج ابن هشام من خلال كتابه "المغني"، ص27- 30، وعصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد: ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، ص19.

(4)- عمران عبد السلام شعيب: منهج ابن هشام من خلال كتابه "المغني"، ص28- 36.

- شرح قطر الندى وبلّ الصدى.

- شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

- شرح شذور الذهب.

- شرح بانت سعاد(قصيدة للصحابي كعب بن زهير في مدح الرسول-صلى الله عليه وسلم-).

أثنى العلماء على ابن هشام وشهدوا له بالإتقان والدقة والاطلاع الواسع والملكة النادرة، إلى جانب تواضعه ورأفته وأمانته في النقل، قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني:" كان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه-رحمه الله-وتصدر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا، مع التواضع والبِّر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب، قال لنا ابن خلدون: مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر في مصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه"[1]. وهذه مبالغة في الوصف من ابن خلدون، غير أنها تبين مكانة ابن هشام ومنزلته عند علماء عصره.

- كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

ألف ابن هشام كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب بعد كتاب آخر كان قد ألفه بمكة سنة 749هـ، فنسج مغني اللبيب على منواله في طريق عودته إلى مكة من مصر سنة 756هـ، ويذكر ابن هشام في مقدمة المغني، أنه ألفه بعد تلقي الطلاب لكتابه المقدمة الصغرى المسماة؛ الإعراب عن قواعد الإعراب بالقبول، قال ابن هشام: " ولما منَّ الله علي في عام ستة وخمسين بمعاودة حَرَم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا، واستأنفت العمل لا كَسِلًا ولا مُتَوَانِيًا، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبّعت فيه مُقفلاتِ مسائل الإعراب فافتتحتها، ومُعضلات يستشْكِلها الطلاب فأوضحتها ونقّحتها، وأغلاطًا وقَعتْ لجماعة من المعربين، وغيرهم فنبَّهت عليها

(1)- ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة،[308/2].

وأصلحتها[...] ومما حثَّني على وضعه أنني لما أنشَأْتُ في معناه المقدمة الصغرى المسمّاة بالإعراب عن قواعد الإعراب حَسُن وقْعُها عند أولي الألباب، وسَار نفعُها في جماعة الطلاب..."[1].

وقد بين ابن هشام في مقدمة المغني عمله وتقسيمه فيه وذكر أنه ينحصر في ثمانية أبواب:[2]

الباب الأول: في تفسير مفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردَّد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جَهلُها.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصوابُ خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمورٍ كُليّة يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئية.

لقد كان هدف ابن هشام من وضع مغني اللبيب تعليميا أيضا؛ إذ أنه- كعادة علماء عصره- ألفت المصنّفات بطريقة تعليمية تعين الدارسين على فهم النحو واستيعابه[3]، ومما يوضح منهج ابن هشام هذا هو عيبه للإسهاب الذي وقع فيه النحاة ضمن مؤلفاتهم، ورأى أن السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:[4]

---

(1)- الأنصاري، ابن هشام جمال الدين عبد الله: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحق: صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة-القاهرة-مصر، ط2، 2008م،[11/1، 12]،[مقدمة الكتاب].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[12/1].

(3)- ينظر: محمد طنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف-القاهرة-مصر، ط2، د.ت، ص211- 229، وعصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد: ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، ص18.

(4)- ينظر: ابن هشام: مقدمة مغني اللبيب،[13/1، 14].

- كثرة التكرار فلم تُوضع لإفادة القوانين الكُلّية، بل للكلام على الصور الجزئية.

- إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السِّمَةِ كما يقول الكوفيون؛ أو من السُّمُوِّ كما يقول البصريون.

- إعراب الواضحات: كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف.

وقد تلقى علماء اللغة قديما وحديثا "مغني اللبيب" بالقبول، فشُرح شروحا عديدة وألفت عليه الحواشي، فمن الشروح مثلا: شرح محمد بن أبي بكر الدّماميني(ت828هـ)، وشرح أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملّا(ت1003هـ)، وعنوانه "منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب"، وشرح وحي زاده (ت1018هـ) وعنوانه "مواهب الأديب شرح مغني اللبيب"، وأما الحواشي فمنها: حاشية الشمنّي(ت872هـ)وعنوانها "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام"، وحاشية الأمير(ت1232هـ) وحاشية الدسوقي(ت1230هـ) وهي مطبوعة مع المغني في مجلدين[1].

وكفى هذا الكتاب شرفا أن ابن خلدون قال عنه في المقدمة: " ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصّلة. تكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرِّر في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نُكَت إعراب القرآن كُلّها وضَبَطَها بأبواب وفصول وقواعد انْتَظَم سائرها فوقفنا منه على علم جمٍّ يشهد بعُلُوِّ قدْرِهِ في هذه الصناعة، ووُفُورِ بضاعته منها، وكأنّه ينْحُو في طريقته منحاة أهل الموصل الذي اقتفوا أثر ابن جني، واتّبعوا مصطلح تعليمه فأتَى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكَتِهِ واطلاعه. والله يزيد في الخلق ما يشاء"[2].

ولا تزال الدراسات والبحوث تقام حول هذا الكتاب، إذ أنه يجمع بين أبواب اللغة المختلفة من نحو وبلاغة وعلوم للقرآن، وقد نُقِل عن ابن هشام أنه سُئِل عن سبب عزوفِهِ عن وضع كتابٍ في التفسير

(1)- ينظر: عمران عبد السلام شعيب: منهج ابن هشام من خلال كتابه "المغني"، ص29، 30 .

(2)- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، وهي الجزء الأول من كتاب "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، ضبط: خليل شحادة، مرا: سهيل زكار، دار الفكر-بيروت-لبنان، د. ط 2001م، ص755.

فأجاب قائلا: لأن المغني أغناني عن ذلك[1]، ويفسر هذا الكلام قوله في المغني:" لأني وضعت الكتاب لإفادة مُتعاطِي التَّفسير والعربية جميعًا"[2].

وقد طبع مرات عديدة أشهرها طبعة دار الفكر –دمشق–سوريا، بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط1، سنة 1964م، في جزأين، وطبعة أخرى للمكتبة العصرية بصيدا–بيروت–لبنان، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، سنة 1991م، في جزأين كذلك، وقد طبع طبعة حديثة، هي طبعة دار السلام–القاهرة– مصر، بتحقيق صلاح عبد العزيز علي السيد وبأعلاه كتاب "السبك العجيب في نظم مغني اللبيب" لمولايَ عبد الحفيظ سلطان المغرب الأقصى، وتقع في جزأين أيضا؛ الجزء الأول منها للمفردات، والثاني للمسائل المتعلقة بالجمل والتراكيب والأحكام المنوطة بها، وهي الطبعة المعتمدة في الدراسة، واختيرت عن غيرها من الطبعات للمزايا الآتية:

– جمعها ومقابلتها للطبعات السابقة، وبهذا استفادت من الضبط الموجود في تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، وحسن الإخراج الموجود في تحقيق مازن المبارك ومشاركيه.

– نسبة الشواهد الشعرية إلى أصحابها والإحالة إلى مضانها في المصادر اللغوية، إضافة إلى حسن استغلال الهوامش، بتكملة الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، وإضافة بعض التعليقات والشروحات ونسبتها إلى أصحابها.

– الإخراج الجيد للنّسخة، وتوظيف خاصيّة الألوان في المتن والهامش، إذ من شأنها أن تنبه القارئ أثناء التباس التقسيمات عليه، فابن هشام كثير التفريعات، ومُتَشَابِهُهَا؛ فتجده يقسم المسائل إلى أقسام ثم يسهب في ذلك ويقسم ما يقع تحت أقسام هذه المسألة إلى أقسام أخرى تتفرع عنها؛ فيقول في الجملة الواقعة مفعولا مثلا:" الجملة الثالثة: الواقعة مفعولا[...]وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب: أحدها [...] والثاني[ثم يسهب في التقسيم فيقول:] تنبيهات: الأول:[....]الثاني[...]"[3]وهكذا فيلتبس على القارئ ماهو الأول وماهو الثاني؟.

(1)– ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[817/2]،[هامش].
(2)– المصدر نفسه، [817/2].
(3)– المصدر نفسه، [2/ 547– 551].

– الالتزام بمنهج ابن هشام في نقل الشواهد الشعرية، فما ذُكِر منها شطره الأول أو الثاني أُبْقِيَ على حاله، وهذا يعكس الأمانة في التحقيق.

ومع هذا فلا يخلو الكتاب من أخطاء مطبعية، إلا أنها غير مشينة له.

وقد التزمت بدوري في دراسة هذه المدونة بمنهج ابن هشام في ذكر الشواهد، ووضعت تَكْـمِلاتِها بين مقعـوفين"[ ]" في المتن، ونسبتها إلى أصحابها في الهامش مع ذكر البحر الشعـري، والدِّيـوان إن وجـد أو المصادر اللغوية الواردة فيها، وأحيانا أُبين اختلاف الرواية فيها.

ومن الناحية العلمية فقد اعتمدت على بعض الشروحات والحواشي، قصد تمثل مذهب ابن هشام وتوجيهه للشواهد، حتى لا أنسب له ما ليس له، ولا أقوِّل الرجل ما لم يقُل، فاستفدت من كتاب "فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب" لعلي محمد طه الدُّرة، ومن "حاشية الدسوقي على مغني اللبيب"، لمحمد عرفة الدسوقي، وكتاب" خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب" للبغدادي، الذي يعلق أحيانا على الشواهد فيشرح غريبها ويبين مناط الاستدلال بها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

العوامل النحوية في النحو العربي القديم

المبحث الأول: مفهوم العامل وحقيقته

المبحث الثاني: أقسام العوامل وأنواعها عند النحويين

المبحث الثالث: مسائل العامل وقواعده عند البصريين والكوفيين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: مفهوم العامل وحقيقته:

يجد الناظر في مدونات النحو العربي القديم، مصطلح العامل مضطردا لدى أغلب النحاة، فالمدونات الكبرى والمصادر الأولى مليئة بمصطلح العامل والمعمول والعمل، غير أن المتمعن والمتفحص لمفهوم هذا المصطلح يدرك أن ثمة اختلافا بين النحاة في تحديد هذا المفهوم، ويدرك أيضا أن تصوراتهم ليست على طريقة واحدة في التحديد و التعريف، وهذا يدعو إلى التساؤل حيال المفهوم الدقيق لمصطلح العامل وحقيقته؟، وما مردُّ اختلاف النحاة حول هذا المفهوم ؟، وما الذي يترتب عليه من الناحية النظرية والتطبيقية في دراسة نحو اللغة وتراكيبها ؟.

1/ مفهوم العامل لغة واصطلاحا:

1. 1 / لغة:

إن تحديد مفهوم العامل اصطلاحا في النحو العربي يتطلب أولا تحديد معناه اللغوي؛ ورد في لسان العرب تحت مادة" عَمِلَ" " عَمِلَ: قال الله عز وجل في آية الصدقات:﴿ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا ﴾ [1]، هم السُّعاة الذين يأخُذونَ الصدقات من أربابها، واحدهم عاملٌ وساعٍ ... والعاملُ: هو الذي يتولى أمور الرجلِ في مالهِ ومِلْكِه وعمَلِه، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عَامِلٌ، والعَمَلُ: المِهْنَةُ والفِعْلُ والجمع أعْمَالٌ، عمِلَ عمَلًا، وأَعْمَلَهُ غيرَه، واستعْمَلَهُ، واعْتَمَلَ الرجلُ: عَمِلَ بنفسه "[2].

وعلى هذا الأساس اللغوي فمفهوم العمل يقتضي حصول فعل معين، سواء كان هذا الفعل مهنة أو حرفة أو أي عمل يقوم به المرء بنفسه أو بغيره .

2.1 / اصطلاحا:

لا يبتعد المفهوم الاصطلاحي للعامل عن مفهومه اللغوي، إذ أنه أخذ المعنى اللغوي للعمل ليعبَّر عنه؛ في كون لفظ معين له علاقة عمل تربطه بلفظ آخر، تظهر هذه العلاقة فيما اصطلح عليه بالإعراب، فقد جاء في "التعريفات" للشريف الجرجاني(ت816هـ)" العامل ما أوجب كون آخر الكلمة

(1)- من سورة التوبة، الآية 60.

(2)- ابن منظور، عبد الله محمد بن المكرم: لسان العرب، دار المعارف- القاهرة- مصر، د. ط، د، ت، مادة" ع م ل"،[3107/2، 3108].

على وجه مخصوص من الإعراب"[1]، ومعنى هذا الكلام أن العامل ما أثر في إعراب كلمة أو لفظ وكان ناتجه تغير في أواخر الكلم كعلامة دالة على وجود إعراب، ويعد هذا المفهوم، التصور الأساس للنحاة الأوائل، إذ أن مفهوم العامل أو العمل لا يستقر على التصور ذاته عند جميع النحاة العرب فهناك تصورات أخرى تحدد مفهوم العامل.

2/ اختلاف النحويين في مفهوم العامل:

إن المفهوم الاصطلاحي للعمل أو العامل في كتب النحو، لم يثبت كمصطلح محدد المفهوم ، متفق عليه وإنما ورد كمصطلح وظف في بيان ما يحدث من اختلاف أثناء بناء التراكيب العربية انطلاقا من مفهوم الإعراب الذي يبين الآثار التي تتركها العوامل الداخلة على أواخر الكلم، وقد عُرِّف الإعراب على أنه" تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا "[2].

2. 1/ تصور العامل عند الخليل وسيبويه:

يرى المطلع على "الكتاب" لسيبويه(ت180هـ) أن تصور الخليل(ت 160هـ) وسيبويه لمفهوم العامل هو ذاته التصور المشار إليه آنفا في كلام الجرجاني " ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[3]، إلّا أن تصوراتهما كانت تتضح أكثر فأكثر، حينما يمثل سيبويه لظاهرة ارتباط العامل بالمعمول .

قال سيبويه:" إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأَفْرُقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، لما يُحدِثُ فيه العامل –وليس بشيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب "[4].

---

(1)– الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد الحسين: التعريفات، تحق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، د. ط، د. ت، ص 189. ينظر: التهانوي: كشاف اصطلاح الفنون،[1045/4].

(2)– ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود: المقدمة الآجرومية في علم العربية، دار الإمام مالك– الجزائر– ط1، 2011م، ص 05، ينظر لمزيد من التفصيل: ابن يعيش، موفق الدين : شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مر: مشايخ الأزهر– القاهرة – مصر، د. ط، د. ت، [1/ 72].

(3)– الجرجاني: التعريفات، ص 189.

(4)– سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر: كتاب سيبويه، تحق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة– مصر، ط3، 1988م، [13/1].

فقد جعل سيبويه مفهوم العمل مرتبطا بالإعراب من جهة، وبالحركات التي تدل على وجود إعراب من جهة أخرى، فهي آثار له كما أنه بين أن العمل يحدث فيما لا تظهر عليه علامات الإعراب، أو ما يلازم صورة واحدة من الإعراب كالمبني مثلا.

والمجاري الثمانية التي أشار إليها سيبويه هي: النصب، الجر، الرفع، الجزم، الفتح، والضم، والكسر والوقف(السكون)[1].

وهو في كلامه هذا، ذهب إلى أن العوامل هي السبب في تغير الإعراب، ومن ثم تغير العلامات الدالة عليه أو عدم تغيرها ،كما يوضحه قوله:" لما يحدث فيه العامل" وقوله:" لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"، فالمقصود بالإحداث هنا؛ التفاعل الحاصل بين العامل والمعمول، والذي يظهر في التركيب كإعراب ناتج عنه .

ويسير سيبويه على هذا المنوال في توضيح تصوره للعامل؛ فيبين أن اختلاف العامل يؤثر في اختلاف الإعراب، ويحتج لذلك بالتمثيل للابتداء والفعل على أنهما عاملان في التراكيب التي يردان فيها يقول: " وذلك قولك: زيدٌ كمْ مرَّةً رأيتَهُ ؟، وعبدُ الله هل لقيتَهُ؟، وعمرو هلّا لقيتَهُ؟!، وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء، كما أنك لو قلت: أرأيت زيدًا هل لقيته؟، كان أرأيت هو العامل، وكذلك إذا قلت: قد علمت زيدًا كم لقيته؟، كان علمت هو العامل، فكذلك هذا. فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره" [2]وكلامه هذا في معرض حديثه عن الاستفهام " باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا ..."[3].

فذكر سيبويه هنا عاملين هما الابتداء والفعل، فكما يعمل الفعل في الأسماء، يعمل الابتداء فيما يأتي بعده على أنه معمول له (مبتدؤه وخبره)، ومعلوم أن الفعل في هذا الموضع عامل لفظي، أما الابتداء فهو عامل معنوي.

لقد كان سيبويه أثناء تحديد مفاهيمه وتصوراته المتعلقة بالعامل، سائرا على طريق أستاذه الخليل بن

(1)- سيبويه: الكتاب،[13/1].
(2)- المصدر نفسه،[127/1].
(3)-ينظر: المصدر نفسه،[127/1].

أحمد الفراهيدي(ت 160هـ)، ويرى بعض الباحثين أن قول سيبويه؛ بأن الخليل كان له قول في العوامل إقرار بذلك[1]، إشارة إلى ما جاء في الكتاب تحت:" هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده" " وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال، وهي أنَّ ولكنَّ، وليت، ولعلَّ وكأنَّ... وزعم الخليل أنها عملت عملين، الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب، حين قلت: كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول كأنَّ أخوك عبد الله، تريد كأن عبد الله أخوك، لأنها لاتَصَرَّف تَصَرُّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثَمَّ فرّقوا بينهما، كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"[2].

ويعلق مصطفى بن حمزة في هذا الإطار حول أسبقية الخليل بالقول في العوامل:" ومن أكثر الآراء ذيوعا في باب تسجيل بدء القول بالعمل، ما قيل من أن الخليل بن أحمد أول من تكلم في العامل؛ ولقد أخذ بهذا التحديد باحثون كثر منهم: شوقي ضيف في " المدارس النحوية"، وعلي أبو المكارم في "تقويم الفكر النحوي" ونهاد الموسى في "نظرية النحو العربي"، وعوض القوزي في" المصطلح النحوي"، ومحمد آل ياسين في "الدراسات اللغوية عند العرب""[3].

ويبالغ شوقي ضيف في هذا السياق، فيقول عن الخليل بأنه " ثبَّت أصول نظرية العوامل، ومدَّ فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت عليها على مرِّ العصور"[4].

ومما يؤكد أن الخليل كان مضطلعا بمفهوم العامل، ما جاء في الكتاب حول ما يجوز فيه الإعمال والإهمال في موضوع" إنّما ولعلَّما " قال سيبويه:" وقال الخليل: إنّما لا تعمل فيما بعدها، كما أنّ "أَرَى" إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير "إنّ" من الفعل ما يعمل "[5].

(1)-ينظر: مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية تركيبية"، رفع: عبد الرحمن النجدي، موقع مصورات، ط1 2004م، ص 158.

(2)- سيبويه: الكتاب،[131/2].

(3)- مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص 158، 159.

(4)- شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف- القاهرة- مصر، ط7، د. ت، ص38، 39، ينظر: محمد خان: أصول النحو العربي، دار علي بن زيد- الجزائر- ط2 ، 2006م، ص 113.

(5)- سيبويه: الكتاب،[138/2].

وقد كان سيبويه يصدِّر آراءه بذكر رأي أستاذه في كثير من المسائل، فتارة يقول زعم الخليل، وتارة يقول سألت الخليل... دلالة على أنّ الخليل كان له تأثير بالغ في توجيه آراء تلميذه .

ومعلوم عن الخليل أن آراءه تحتكم إلى التعليل، فهو سباق كذلك في باب العلل أو هو من السبّاقين فيه ويرى كثير من الباحثين -إن لم نقل معظمهم- أن " نظرية العامل تولّدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية"[1].

بل إنّ الخليل حينما سئل عن صناعته في النحو، أجاب فيما نقله الزجاجي(ت337هـ) صاحب "الإيضاح في علل النحو" قال: " وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد -رحمه الله-، سئل عن العلل التي يُعْتَلُّ بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها؟ أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعَرَفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها علَلُه، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما علَّلتُه منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم، دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللّائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله مُحتَمِلة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل، مُحتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أَلْيَقُ مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها. وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل-رحمه الله- "[2].

ويفهم من هذا الكلام ومن إجابات الخليل لسيبويه فيما سبق، أن تصور الخليل للعامل ما هو إلا انعكاس لتعليلاته لأبواب النحو المختلفة، ويلمس المتمعن في كلامه الأخير أن فلسفته في العامل والتعليل

(1)- وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي" عرضا ونقدا"، دار الكتاب الثقافي- عمان- الأردن، ط2، 2014م ص44.

(2)- الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحق: مازن المبارك، دار النفائس-بيروت- لبنان، ط3، 1979م، ص65، 66.

قائمة على تفسير عقلي ذهني تجريدي لبنية الجمل والتراكيب، وعلاقة العامل بالمعمولات[1] .

إن غاية ما يمكن الحديث عنه حول تصور الخليل وسيبويه للعوامل، أنها مُحدِثات مؤثِّرة في معمولات توجب إعرابا معينا يظهر على أواخر الكلم، وبالتالي فلا بد من حضور عناصر هي:[2]

- العامل (المؤثر).
- المعمول (المتأثر).
- الإعراب (الرفع، النصب، الجر، الجزم).
- العلامة الإعرابية (الأثر).

ويعلق " التواتي بن التواتي" على هذا المعنى للعوامل فيقول:" مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة، في هذه العلاقة تم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات أو متأثرات وعلى ذلك حين وجه سيبويه بعض الكلمات منصوبة أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق كان لا بد له من افتراض عامل محذوف أو مضمر كما في أساليب النداء والقسم "[3]، وهو في ذلك تابع لشيخه كما مرّ[4].

وعلى هذا يكون" مقتضى العامل: هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وهذا هو المشهور الشائع في كتب النحو"[5].

2. 2/ تصور ابن جنّي(ت392هـ) للعامل:

ينبني تصور ابن جني وفهمه للعوامل على رؤية مختلفة عن الخليل وسيبويه؛ فهو لم يتقيد بآرائهما-كعادته في كثير من المسائل- إذ أنه يرى أن اللفظ ليس هو العامل بنفسه، لأن المتكلم هو العامل الحقيقي قال ابن جني:" فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر

(1)- محمد عدلي عودة وآخرون: التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، مقال في مجلة جامعة الزيتونة، د.ع، د. س ص10- 12 .

(2)- ينظر: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص 47.

(3)- التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويغي - الجزائر- ط1، 2004م، ص 241.

(4)- ينظر: سيبويه: الكتاب، [182/2].

(5)- فاطمة رزاق: نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية- الجزائر-، العدد 06، 2009م، ص 15، نقلا عن: محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب- القاهرة- مصر، ط4، 1985م، ص 200، 201 .

والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[1].

فتصور ابن جني للعامل، يفيد أن المتكلم هو العامل ذاته، لأنه هو المحدث الفعلي للكلام، وما الآثار الظاهرة المترتبة عن هذا الكلام، أثناء مجاورة الألفاظ أو تضمن المعنى لألفاظ معينة، في حالة كون لفظ ما مقـدرا، إلَّا أحد نتائج فعل المتكلم أثناء صنعه للكلام .

ويوضح ابن جني تصوره بقوله:" ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإن(ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا؛ وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل "[2].

ويبرِّر ابن جني- انطلاقا من تصوّره- موقفه من فهم النحاة للعامل وتقسيمهم له بقوله:" وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسَبَّبًا عن لفظ يصحبه، كمَرَرتُ بِزيدٍ وليتَ عمرًا قائِم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول"[3].

فظاهر كلامه أن اصطلاح النحاة على الألفاظ مصطلح" العوامل"، إنما هو من باب المجاز والاصطلاح لا غير وأما حقيقته -عنده- فهو المتكلم المحدث للقول، ولهذا أتبع كلامه الأخير بقـوله "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث...".

وبهذا يتضح أن تصور ابن جني للعامل، يتلخص في كون المتكلم هو المحدث للعمل، ومن ثَّم فهو المحدث لنتائجه، من إعراب رفع، ونصب، وخفض، وليست الألفاظ، إذ أنها لا تملك القدرة على العمل باعتبارها أصواتا لا غير.

وليس بعيدًا عن هذا الرأي يقف أبو البركات بن الأنباري (ت577هـ) موقفا مقاربًا لتصور ابن جني في أن العامل ليس اللفظ بذاته ولا حتى المعنى الذي يقتضي لفظا مقدرا، وإنما العوامل أمارات قال: "فإن

(1)- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية- القاهرة-مصر، د. ط، د. ت، ص 110، 111.

(2)- المصدر نفسه،[109/1].

(3)- المصدر نفسه، [109/1].

قيل لم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل، قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما أمارات وعلامات، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لك تصبغ أحدهما مثلا، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا"[1].

وليقرب تصوره للقارئ في أن العوامل أمارات ليس لها تأثير حسي كباقي المؤثرات الطبيعة، يقول في الإنصاف " إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات"[2]، وهذا المعنى أشار إليه كذلك في كتاب" أسرار العربية" على نحو ما سبق .

فهو وإن لم يصرح بأن المتكلم هو العامل، فقد جعل العمل لغير اللفظ، وما هذه التي يصطلح عليها عوامل إلا أمارات وعلامات، سمِّيت مجازا عوامل للدلالة على وجود علاقة بين الأثر الإعرابي والعامل[3]، هذه العلاقة مشابهة لعلاقة النار بالماء الساخن، في القدر فوق الحطب، وليزيد هذه العلاقة توضيحا وبيانا قال "ابن الأنباري": " إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه ورتبته ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لابه، كما أن النار تُسخِّن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما؛ لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنَّار وحدها فكذلك ها هنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا أنه عامل معه لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل"[4].

---

(1)- ابن الأنباري، أبو البركات: أسرار العربية، تحق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي-دمشق- سوريا، د. ط، د. ت، ص 68، 69.

(2)- ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحق: جودة مبروك محمد مبروك، مر: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي- القاهرة -مصر، ط1، 2002م، ص 42.

(3)- ينظر: مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص 102.

(4)- ابن الأنباري: الإنصاف،[42/1، 43].

فهو على اتفاق مع ابن جني؛ في أن هذه العوامل ليست عاملة حقيقة وإنما سميت كذلك مجازا .

2. 3/تصور رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ):

إن المتمعن في تصور رضي الدين الأستراباذي ابتداء، يرى أنه لا يكاد يخالف ابن جني في رأيه، فهو القائل " ويدخل في عموم لفظة "ما" العامل أيضا، لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة، ولهذا سموه عاملا "[1]. فهذا الرأي ينطبق تماما مع الآراء السابقة لابن جني وابن الأنباري .

ويقول في موضع آخر مؤكدا على هذا المعنى: " ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني في الاسم، فسُمِّي عاملا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم "[2].

ويوضح في موضع آخر من الكافية علاقة المعنى المعلّم بالعامل والمتكلم، وشبه العامل بالآلة فقال: "فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل، فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل"[3].

فالعامل عند الرضي هو آلة أو هو كالسبب في حدوث العلامة، وليس محدثا في ذاته؛ وهذا ما يعكس توافقه مع ابن جني وابن الأنباري كما مرَّ.

ولكن المتأمل في آراء الرضي، يجده يتعمق في فهم العامل وتصوره؛ إذ يفرِّق أثناء ذكره لعلاقة العامل بالمعنى بين العامل والمقتضي من المعاني، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، دون أن يربط ذلك بالمتكلم، وإنما

---

(1)- الأستراباذي، رضي الدين: شرح الرضي على الكافية ، تحق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس-طرابلس-ليبيا، ط2، 1996م،[57/1].

(2)- المصدر نفسه،[63/1].

(3)- المصدر نفسه، [72/1].

جعله كلاما مرسلا قصد من ورائه فحص المسألة فحصا تجريديا، مما يوحي أنه مسلِّم باصطلاح النحاة على الألفاظ أنها عوامل[1]، يقول ناقلا كلام جار الله الزمخشري: " الإضافة مقتضية للجر، والفاعلية للرفع، والمفعولية للنصب وهي غير العوامل، يعني أن العامل ما به تقوُّمُ هذه المعاني المقتضية ... وإنما نسب العمل إلى ما تقوَّم به المقتضي لا إلى المقتضي، فقيل: الرافع هو الفعل ولم نقل الفاعلية، لكون المقتضي أمرًا خفيًّا معنويًّا، وما تقوَّم به المقتضي أمرًا ظاهرا جليا في الأغلب " [2].

يعلق عبد الحميد السيِّد على كلام الرضي هذا، ويشرح مقصوده من" التقوُّم " بقوله:" ويفسر الرضي التقوُّم بقوله: العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافا إليه العمدة والفضلة[3]، فالعامل مقوِّم والمعاني المقتضية هي الوظائف النحوية من مبتدأ وخبر وفاعلية ومفعولية ... المتحققة بالعلاقة بين العامل والمعمول "[4].

فإن الرضي لم يأت على ذكر المتكلم في هذه المواضع، وإنما فرَّق بين ما يتقوَّم به المقتضي وهو اللفظ أو الفعل، وبين المقتضي الذي هو الوظائف المختلفة، من مبتدأ وخبر وفاعلية ومفعولية- على حدِّ تعبير عبد الحميد السيِّد- كما أنه فسر" التقوُّم" بأنه الواسطة المؤدية لحصول المعنى المقتضي للإعراب هذه الواسطة هي ما يجعل الكلام ذا وظيفة معينة .

كما يلاحظ الباحث في كتب ابن جني وابن الأنباري والرضي الأستراباذي أنهم لا يستقرون على آرائهم إن تعلق الأمر بالجانب التطبيقي؛ فتجدهم أثناء بسط المسائل يصطلحون على العوامل باصطلاحات النحاة الآخرين، يقول وليد عاطف الأنصاري: " وجدير بالذكر أن أصحاب هذا المذهب، ليس لهم نهج مخصوص في مؤلفاتهم النحوية، بل تراهم يسيرون مع جمهرة النحويين "[5].

2. 4/ تصور أبي القاسم السهيلي(ت 581هـ):

يتصور أبو القاسم السهيلي العامل تصوُّرا خاصا؛ إذ يربطه بالجانب التركيبي للكلام، فالتفاعل

---

(1)- هذا الرأي استخلصه إبراهيم مصطفى من كلام الرضي وله وجه احتمال، ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، تقد: طه حسين، لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة- مصر، ط2، 1992م، ص 32.

(2)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[204/2].

(3)- المصدر نفسه،[72/1].

(4)- عبد الحميد مصطفى السيد: نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مجلة جامعة -دمشق-سوريا، مج:18، ع: 03، 2002م ص 47.

(5)- وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص51.

الحاصل بين العامل والمعمول يرجع إلى ما بينهما من علاقة تركيبية، تحدد موقع كل عنصر بما يتطلبه العنصر الآخر، مراعاة للانسجام والتوافق الموجب لبناء تركيب سليم، لا يخالف النظام النحوي للجملة داخل اللغة .

قال السهيلي:" ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دلَّ على معنى فيه، لأنَّ الألفاظ تابعة للمعاني فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبَّث به لفظا، وذلك هو العمل "[1].

فانطلق السهيلي ببيان تشبُّث الحرف بعناصر التركيب المختلفة؛ لأن منه ما هو عامل ومنه ما هو مهمل وهو يصطلح على الارتباط بين عناصر التركيب والحرف ب "التشبُّث"، وأساس هذه النظرية أنه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبًا لآخر من حيث المعنى، فإنه يتشبَّث به لفظا، وعلى هذا يتبيَّن أن المقصود من القول بالعامل؛ هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب، والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق[2]، فالسهيلي يرى أن الكلمة الأولى تتشبث بالثانية وتطلبها أداء لحق معناها، ومن ثم فهي تتشبث بها في اللفظ[3].

وفي موضع آخر يوضح عمل الحرف وعدم عمله، بحسب وروده في الجمل وموقعه ضمنها، بما لا يدع مجالا للشك في أن تصوره للعامل منوط بالتركيب الذي يتموقع فيه، يقول: " لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة، قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه، وذلك نحو هل قام زيدٌ؟ و نحو: أعمرٌو خارجٌ؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يُتوَّهم انقطاع الجملة عنه، لأنه حرف مفرد لا يُوقف عليه، ولو تُوُهِّم ذلك فيه لعمل في الجملة، ليُؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في إنَّ وأخواتها، حيث

(1)- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن: نتائج الفكر في النحو، تحق وتعق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1992م، ص 59.

(2)- ينظر: فاطمة رزاق: نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي، ص 16. ومحمد إبراهيم البنا: أبو الحسن بن الطراوة ومذهبه النحوي، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، ط1، 1980م، ص72.

(3)- محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي- الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1985م، ص 301.

كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا، يجوز الوقوف على كل واحدة منهن، تقول: إنَّه، وليتهُ، ولعلَّه فأعملوها في الجملة إظهارا لتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن "[1].

فالسهيلي ينفي عمل اسم الاستفهام فيما بعده؛ لأن ما بعده معمول فيه من قبل الابتداء، ولأن اسم الاستفهام متعلق بمعنى الجملة ككل، لا بمعنى اسم مفرد، ولا يمكن الاستغناء عنه إن أُريد حصول الاستفهام بهذه الأداة "هل" ، "أ" ولوكان تعلقه باسم مفرد لعمل فيه كما تعمل إن وأخواتها (النواسخ) فكل ذلك يعكس ارتباط اسم الاستفهام بالمعنى المراد الاستفهام عنه في الجملة .

يعلق مصطفى بن حمزة على تصور السهيلي فيقول: " و يتدعم هذا الرأي عندي بوجود معمولات بغير عوامل كالمنصوبات بغير نواصب، كما يتدعَّم بوجود عوامل أهملت؛ لأنها وقعت في تراكيب خاصة ولم تحتل فيها موقعها الطبيعي "[2]، ويعقب بأن مضمون هذا الرأي؛ هو مذهب ابن الحاجب، وظاهر كلام الرضي في بسطه لكلام صاحب الكافية ابن الحاجب[3].

بالإضافة إلى هذه التصورات هناك آراء أخرى، لا تُقِّر بوجود عامل أصلا، كرأي محمد بن المستنير(قطرب)(ت206هـ) الذي يرى أن العلامة الإعرابية لا صلة لها بدلالة الجملة، أو بتحصيل المعنى[4]، وحجته في ذلك أن المعاني قد تلتقي لكن الإعراب يختلف[5]، وأحيانا يتّحد الإعراب وتختلف المعاني نحو:[6]

- إنَّ زيدًا أخوك .
- لعلَّ زيدًا أخوك .
- كأنَّ زيدًا أخوك .

وفيما اتّحد معناه واختلف إعرابه:

---

(1)- السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص 60.

(2)- مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص 121.

(3)- ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [53/1].

(4)- ينظر: مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص104.

(5)- ينطر تفصيل كلام قطرب: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 71.

(6)- الأمثلة مأخوذة عن : مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص105.

- لا مالَ عندك .
- لا مالٌ عندك .

أما ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) فقد طرح فكرة العامل ورفضها جملة وتفصيلًا، ففي كتابه "الرّد على النحاة "يدعو إلى إبطالها بعد عرضه لكلام سيبويه وابن جني، قال: " وأمّا القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا "[1]، فهذا تعقبه لمذهب سيبويه، وبعدها نقل كلام ابن جني حول إجماع النحاة على القول بالعوامل، وعدَّه ليس بحجة تُلزِم النحاة، ثم تعقب رأي ابن جني بقوله: " فإن قيل: إنَّ ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب [تشبيه الألفاظ، بالمتكلم الذي هو أصل العمل] ... قيل لو لم يسُقْهُم جَعْلُها عواملَ إلى تغيير كلام العرب، وحَطِّه عن رُتْبَة البلاغة إلى هُجْنَة العَيِّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني المقصودة بها لسُومِحُوا في ذلك، وأمَّا مع إفضاء كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه، فلا يجوز اتّباعهم في ذلك "[2]، فهو طرح جميع الآراء المتعلقة بتصور العامل[3]، وسيأتي تفصيل الكلام عن موقف ابن مضاء في موضع لاحق .

3/ حقيقة العامل:

للوقوف عند حقيقة العامل لا بد من تفصيل القول في الآراء السابقة وتصنيفها وعرض حجج كل فريق ونقدها :

3. 1/ الرأي الأول: يمثله جمهور النحاة تبعا لسيبويه وبخاصة أبو علي الفارسي(ت377هـ)[4]شيخ ابن جني وابن الحاجب في الكافية[5]، وهو اختيار ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) في شذور الذهب[6] .

---

(1)- القرطبي ابن مضاء: الرد على النحاة، تحق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي-القاهرة- مصر، ط1، 1947م، ص 87.

(2)- ابن مضاء: الرد على النحاة، ص88.

(3)- ينظر تفصيل الكلام عند: محمد عيد: أصول النحو، ص 212، 213، 214.

(4)- ينظر: الفارسي، أبو علي: المسائل العسكريات في النحو العربي، تحق: علي جابر المنصوري، المكتبة الوطنية-بغداد-العراق، ط2 1982م ص 137.

(5)- ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [57/1]، و وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص48.

(6)- ينظر: الأنصاري جمال الدين ابن هشام: شذور الذهب من كلام العرب، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة- مصر د.ط، 2004م، ص366، 367.

ومختصر القول فيه كما مرَّ، أن الألفاظ تؤثر في بعضها تأثيرا حسيا، بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين العامل والمعمول، والتي ينتج عنها إعراب تدل عليه الاختلافات المتنوعة على أواخر الكلم وهذه العلاقة هي علاقة ذات طبيعة عِلِّية سببيَّة، تجري عليها أحكام الترابط العقلي[1].

ومن أدلة هذا التأثير الحسي، العلامات الإعرابية التي تتحملها الألفاظ في أواخرها فبها يمكن التمييز بين المعمولات، وتحديد عواملها المؤثرة فيها، ومن الحجج المقدمة عن دور العلامة الإعرابية ما يلي:

- تلعب دورًا هاما في تحديد المعنى في أنواع معينة من التراكيب في حالة التباس المعمولات، وذلك بتواردها في غير مواقعها ورتبها المعهودة في نحو قوله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾[2]، مقارنة ب"خاف ربَّهُ عمرُ"[3].

- تؤدي العلامات الإعرابية على أواخر الكلمات الوظيفة ذاتها التي تؤديها الحركات داخل بعض الأبنية فإن التفريق في المعنى بين كثير من الكلمات، تؤديه الحركات وسط هذه الكلمات، كما هو الحال في صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول، فالأول يصاغ أحيانا بضم أوله وكسر ما قبل الآخر، والثاني بضم أوله وفتح ما قبل الآخر، وكذلك الحال بين أبنية أخرى كاسم المكان والزمان واسم الآلة ... [4]، ومن الأمثلة على ذلك الفرق بين كلمتي مُستخرِج ومُستخرَج، مُدحرِج ومدحرَج [5].

ومن الأدلة التي يستند إليها أصحاب هذا الرأي كذلك؛ رفضهم القول بترافع المبتدأ والخبر، لأنه لا يمكن أن يكون كلّ منهما مؤثرا في الآخر في تركيب واحد؛ إذ المؤثر لا يمكن عقلا وحسّا أن يكون متأثرا في الوقت ذاته، وقد أشار إلى هذا ابن الأنباري بالرغم من أنه يخالف مذهب البصريين في القول بتأثير العوامل تأثيرا حسّيا كما هو مفهوم من ظاهر كلامه: " لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية، كالإحراق للنار، والإغراق للماء ..."[6].

---

(1)- ينظر: مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص111، 112.

(2)- من سورة النمل، الآية 16.

(3)- الأمثلة مقتبسة عن: الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة-مصر، د. ط، 2009م، [2/101- 107].

(4)- ينظر: مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي: ص109.

(5)- ينظر: الحملاوي أحمد بن محمد: شذا العرف في فن الصرف، تقد: محمد عبد المعطي، دار الكيان- الرياض- المملكة العربية السعودية، د. ط، د. ت، ص 121، 123.

(6)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 40- 47،(المسألة 05) .

ومن حججهم كذلك وجود أدوات " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فهي حاجزة عن عمل ما بعدها فيما قبلها، بل إن ما بعدها لا يصلح لتفسير عامل يقدر قبلها، لأن الأصل أنَّ ما لا يعمل لا يفسر عاملا، فهي إذا حواجز سميكة لا يتسرب منها العمل "[1]، ومنها أدوات الشرط والاستفهام ... على نحو ما ذكره سيبويه في الكتاب: زيدٌ كـم مرة رأيته؟ زيدًا إذا أتاني أضرب، وزيدٌ إذا جاءني فأنا أضربه...[2].

ومن المسائل التي تثبت رأيهم، أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ،كما لا يجتمع عقلا مؤثران على أثر واحد[3]ويسمى ما يندرج تحت هذا الأصل في أبواب النحو: "باب التنازع".

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [4]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[5]وقد يكون التنازع بين أكثر من فعلين[6] كما جاء في الحديث من قوله-صلى الله عليه وسلم-:" تسبّحون وتحمِّدون وتكبِّرون خلفَ كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثين"[7].

ففي هتين الآيتين يتنازع الفعلان العمل بينهما أيهما يعمل فيما بعدهما من فواعل ومفاعيل، إذ لا بد لكل عامل من معمول، ولا يمكن أن يتحد عاملان على معمول واحد .

3. 2/ الرأي الثاني: ويجتمع تحته؛ مذهب ابن جني وابن الأنباري والرضي الأستراباذي، ومفاده أن المتكلم هو العامل الحقيقي، وأن العمل إنما نسبه النحاة إلى الألفاظ مجازا لا لشيء إلا لأنه يأتي مسببا عن ألفاظ تصحبه أحيانا، ولظهور آثار فعل المتكلم عن طريق مضامَّة الألفاظ بعضها إلى بعض أو باشتمال المعاني على الألفاظ، كما أن تأثير هذه الألفاظ مجازي؛ فهي غير مؤثرة حسيا كالمؤثرات

(1)- مصطفى بن حمزة : نظرية العامل في النحو العربي، ص 112.

(2)- ينظر: سيبويه: الكتاب، [133/1، 137].

(3)- ينظر: مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص113، 114.

(4)- سورة الكهف، من الآية:96 .

(5)- سورة الحاقة، من الآية:19 .

(6)- لمزيد من الأمثلة وتفصيلاتها ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، [159/2- 172].

(7)- البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله: صحيح البخاري، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، د. ط، 2012م، حديث رقم 843، [109/1].

الطبيعية، إضافة إلى أن المعاني التي هي من إنشاء المتكلم، تقتضي توارد إعراب للكلمات يظهر في شكل علامة لفظية دالة على فعل المتكلم .

ومن حجج هذا الفريق أن هذه الألفاظ، إنما هي مجرد أصوات لا تملك أن تكون مؤثرة، وإنّما هي ناتجة عن المتكلم، إذ أنّها من فعله وإنشائه، قال ابن جني " وهل تحصل من قولك: ضرب، إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل "[1] وهكذا فكل ما نتج عن كلام المتكلم، وما صحبه من إعراب وعلامات إنما هي من فعله هو لا غيره .

ومن الحجج المقدمة أيضا؛ أنه حتى لو سُلِّم بأن الألفاظ هي العوامل فإنّها لا تؤثر تأثير النّار في الماء الساخن، وإنما هي مؤثرة بواسطة، فإن غابت الواسطة زال التأثير، وهذا دليل على كونها غير مؤثرة بذاتها أضف إلى ذلك، أن الأثر الإعرابي لا يظهر مع بعض العناصر المعنوية، فهي غير حسية، ومن ثم فلا يمكن إرجاع الإعراب ههنا إلا إلى محدثه وهو المتكلم، ولهذا رفض الكوفيون في أن يكون العامل في الجملة الاسمية هو التعري عن العوامل إذ أنها عدم، و العدم لا يعمل أصلا فهو لا يملك قوة وجوده فضلا عن إيجاد غيره[2].

ومن الحجج المقدمة، اعتبار الألفاظ آلات وعلامات تقتضي معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة لأن المتكلم هو المحدث لها، فإن قلنا " إن الحدث هو الضرب مثلا، يلزمه فاعل يقوم به ومعمول يقع عليه، وقد يزيد المتكلم في الفائدة، فيورد فضلات تتعلق بالحدث إما كالمفعول لأجله والمفعول المطلق... أو بالذات كالحال ... وهذا يفيد أن المتكلم بعد أن أجرى عملية الإسناد، فجعل زيدا هو الفاعل وعمرا هو المفعول، أراد أن يوسّع المعنى، فحدد زمن الفعل ومكانه وحالة الفاعل والمفعول، وربما أراد بيان علّة الفعل ونوعه ... أي أن المتكلم أوجد العلاقات المعنوية الداخلية بتلك الحركات التي وضعها على آخر الكلمات، فتم التركيب بمضامَّة الألفاظ بعضها لبعض حاملة هذه المعاني المفيدة "[3].

---

(1)- ابن جني: الخصائص، [109/1].

(2)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 40، 41، 42(المسألة 05).

(3)- رياض بن حسن الخوام: نظرية العامل في النحو العربي" تقعيد وتطبيق"، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية-الرياض- المملكة العربية السعودية، د. ط، 2014م، ص20، 21.

3. 3/ الرأي الثالث: ويمثله السهيلي، وملخصه أن العامل هو التركيب في حد ذاته إذ أن " التجاوب بين العامل والمعمول يعود إلى ما بينهما من علاقة تركيبية، تقضي بأن يكون للمعمول حركة معينة يوحي بها التركيب المخصوص، وحين يوجد التوافق الموقعي بين الكلمتين، وحين تحتل الكلمة موضعها الطبيعي الذي يحدده نظام الجملة، ينشأ من ذلك مصاحبة علامة إعرابية هي دليل وجود الانسجام والتوافق" [1].

ومن الحجج التي تقدم وفق هذا الرأي؛ أن النحاة يقرُّون بوجود علاقة تفاعل بين الألفاظ، فمن لم يصرح منهم بذلك وقع ضمن هذا الطرح حينما تعلق الأمر بالشرح والتفسير، بل وقع ذلك حتى من الذين يقولون بتأثير الألفاظ بعضها في بعض، ومن هؤلاء:

3. 3. 1/ ابن جني:

يقول متحججا لذلك: " ليروك أن بعض العمل يأتي مُسَبَّبا عن لفظ يصحبه ... وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم "[2]، فقوله عن "لفظ يصحبه" و " لفظ يتعلق به" و "لوقوعه موقع الاسم" يدل دلالة واضحة على أن هذه التعليلات هي لمواقع هذه الأشياء ضمن تركيب معين، وبكلام أوضح وأصرح من هذا يقول: " وإنما قالوا لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمُضامَّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ [3].

3. 3. 2/ ابن الأنباري:

يقول أبو البركات: " إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به" [4]، فهناك علاقة وساطة بين العناصر التركيبية المبتدأ والخبر وهما عنصران لفظيان، والابتداء الذي هو عنصر معنوي.

3. 3. 3/ الرضي الأستراباذي:

لقد كان الرضي أكثر صراحة في العبارة من غيره في القول بوجود تركيب في الكلام بين الألفاظ

---

(1)- مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص119، 120.

(2)- ابن جني: الخصائص، ص 109.

(3)- المصدر نفسه، ص110.

(4)- ابن الأنباري: الإنصاف،[42/1، 43]. ينظر كذلك: ابن يعيش: شرح المفصل، [84/1].

وإن لم تكن هي العاملة، فقال تعقبا وشرحا لكلام ابن الحاجب: " ولفظ المركب يطلق على أحد شيئين: على أحد الجزأين، أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر، كما يقال في: ضربَ زيدٌ مثلا: إن زيدًا مركّب إلى ضَربَ، وضَربَ مركّب إلى زيدٍ، فهما مركّبانِ "[1].

فأقوال هؤلاء النحاة تثبت أن هناك تفاعلا داخل التركيب يحصل بين العامل والمعمول، بغض النظر عن طبيعة كل منهما، إذ أن الكلام لا يتركب إلا بملازمة لفظ معين أو معنى معين للفظ، يكوّن معه تركيبا منسجما ومتناسقًا، يُراعى فيه خصائص كل عامل أو معمول بالنسبة للآخر .

وتعقيبا على الآراء جميعا يقال: إن الرأي الأول لا يفسر وجود عامل معنوي يؤثر تأثيرا حسيا كاللفظي، أما الرأي الثاني، فنسبة العمل للمتكلم لا يفسر هو الآخر اختلاف الحركات وتنوعها، ويوهم بأن المتكلم حرّ في اختيار الحركات، مادام أنه غير مطالب بتبرير اختياره لحركة دون أخرى ، وأما الرأي الأخير فيحصر العمل في التركيب الذي هو عامل لفظي كذلك، أو هو نتاج لفظين متفاعلين، وهو يغفل المعنى المتحكم أحيانا في اختلاف الإعراب وعلاماته .

وإنصافا للقول؛ فإنه لا يوجد في كتاب سيبويه ما يشير إلى أن صاحبه كان مهتما ببيان وتوضيح طبيعة العامل، وإنما كان سيبويه حينما يتكلم عن العوامل بصدد تعليل العمل، وعلاقته بالإعراب وعلاماته، وحتى بالمعنى، وكلامه لا يمكن تحميله مالا يحتمل، كما أنه كان معلّلا لأبواب النحو المختلفة لا غير، فلا يعتقد معتقد أنه حدد طبيعة العامل وجعله لفظيا مؤثرا تأثيرا حسيا، فهو بحسب مقتضيات عصره كان مبسطا وشارحا ومعللا لما استقر في ذهنه من تصور للعامل، كما أنه لا يفهم من كلامه أنه أصَّل للخلاف في هذا الباب، وإنما حصل الخلاف بعده، فمعلوم عنه وشيخه أنهما لم يكونا في موقف رفض لآراء مخالفيهم، وإنما يعللان بما استقر في أذهانهما من تصورات، وسبيلهما في ذلك نزعتهما العقلية التجريدية القائمة على التعليل [2].

على ضوء هذه الآراء يمكن استخلاص مجموعة من الفوائد نسجلها في نقاط جامعة بين مختلف المذاهب دون إقصاء طرف من الأطراف:

---

(1)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [51/1].

(2)- ينظر في معنى هذا الكلام عن الخليل بن أحمد: الزجاجي: الإيضاح، ص65، 66.

– إن القول بالعلامة الإعرابية وتأثيرها على توارد المعاني واختلاف الإعراب؛ أمر لا مناص منه، إذ أن إلغاءها يلغي معه تحديدنا لمقتضيات كثير من العوامل والمعمولات، كتحديد الفاعلية والمفعولية إنْ اختلفت الرتبة المعهودة، وممن صرح بهذا الزجاجي في "الإيضاح" قال: " فأما من تكلم من العامَّة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور المستعمل المألوف بالدراية، ولو التجَأ أحدهم للإيضاح عن معنى مُلتبس بغيره، من غير فهمه بالإعراب لم يُمكِنه ذلك "[1]، وذهب إلى هذا القول من المحدثين: تمام حسان[2]، وخليل عمايرة[3]، ومحمد عرفة[4]، ومصطفى بن حمزة[5] ... .

– إن نسبة العامل إلى المتكلم أو اللفظ لا يترتب عليها من الناحية التعليمية إشكال بالقدر الذي تصوره بعض الآراء، إذ أن النحاة – أغلبهم – إنما يختلفون في طبيعة العامل لا في وجود العامل، أضف إلى ذلك أنهم يعللون أبواب النحو على صورة واحدة أثناء التمثيل والتطبيق، فابن جني وهو أكثرهم مخالفة وأشرسُهم فيها –كعادته– تراه يعلل بتعليلات النحاة المخالف لهم، من ذلك قوله عن عمل حرف اللام: " لحاقها للأسماء، وذلك أيضا على ضربين: أحدهما أن تكون عاملة، والآخر أن تكون غير عاملة "[6].

وقال أيضا: " فالعاملة: لام الأمر، وهي مكسورة جازمة ، وذلك قولك: لِيَقمْ زيدٌ "[7]، فهو هنا لا يتحرج في النقل عن الخليل وسيبويه نسبتهما العمل للألفاظ، بل إنه يفعل ذلك بنفسه أحيانا وفي مواضع يجِلُّ عدُّها .

– إن القول بأن التركيب هو العامل؛ فيه شيء من المبالغة، لأن مضمون هذا القول هو نسبة العمل إلى ما هو لفظي أو ظاهر وحسب، وقد ثبت لدى النحاة واستقر عندهم وجود عوامل معنوية يقدر العامل

---

(1)– الزجاجي: الإيضاح، ص96.

(2)– تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب– القاهرة– مصر، ط4 ، 2000م، ص56.

(3)– خليل عمايرة: العامل النحوي "بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي" ، "سلسلة دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر05 " تقد: سلمان العاني، د. ط، د. ت، ص28– 51.

(4)– محمد عرفة: النحو والنحاة " بين الأزهر والجامعة"، د. ط، د. ت، ص73– 94.

(5)– مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص110، 111.

(6)– ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحق: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق– سوريا، ط2، 1993م، [325/1].

(7)– المصدر نفسه،[384/2].

فيها، غير أنه يمكن توجيه هذا الرأي وجهة أخرى؛ فإنه لا ينكر أحد أن العناصر التركيبية أو الألفاظ تنتظم ضمن تركيب يَتَّسِم بالانسجام والاتساق بين عوامله ومعمولاته بالنظر للعلاقة الماثلة بينها جميعا.

وقد دعا النحاة قديما تحت مصطلح "الجملة"[1] إلى الاهتمام بالتراكيب، بالنظر في بنيتها الداخلية والخارجية، وحديثا صار اللغويون يعنون بهذا الدرس تحت مسمى" التركيب"، فمن هنا؛ فالتفاعل الحاصل بين عناصر التركيب، هو ميدان اشتغال العامل ومجاله ومضماره الذي تبرز فيه الوظائف النحوية المختلفة من فاعلية، ومفعولية، وإضافة، ومبتدأ وخبر ... كل هذا أدى بالدارسين إلى اعتماده- أي العامل- كأساس في تحليل النحو تحليلا لغويا [2].

وخلاصة القول أن حقيقة العامل وجوهره يكمنان في الوظيفة التي يؤديها كل عنصر يصطلح عليه "العامل"، وذلك ضمن موقعة في التركيب بالنسبة إلى معمولاته، بغض النظر عن كونه متكلما، أو لفظا مؤثرا أو تركيبا .

(1)- من أشد المهتمين بالجملة العربية قديما ابن هشام الأنصاري، ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،[2/505- 592].

(2)- ينظر تفصيل الكلام: محمد عرفة: النحو والنحاة "بين الأزهر والجامعة"، ص91. و خليل عمايرة: العامل بين مؤيديه ومعارضيه، ص90 91.

المبحث الثاني: أقسام العوامل وأنواعها عند النحويين:

سعى علماء النحو منذ الخليل وسيبويه إلى إرساء قواعد للنحو العربي، وكان من بين تلك القواعد أنهم قسّموا العوامل وحدّدوا أنواعا لها، وذلك لتسهيل استيعابها ومدارستها على أكمل وجه وحرصا على أن تكون مساعدة على فصاحة العربي ومجانبته للَّحن، وكانت أنواع هذه العوامل مبثوثة في كتاب سيبويه ولم يُفرِد لها كتابا مستقلا يوضحها على التفصيل، غير أن من جاء بعده انبرى للتأليف في هذا الموضوع وكان أشهرهم في ذلك وأبرعُهم عبد القاهر الجرجاني الشافعي(ت474هـ) صاحب "دلائل الإعجاز" حتى صار مؤلفه في هذا الباب وهو "العوامل المائة" كتابا يحتذى، نقلا عنه وتأليفا على منواله، ومدارسة له وشرحا .

1/أقسام العوامل عند الجرجاني:

قسم الجرجاني العوامل بحسب بنيتها وطبيعتها إلى قسمين: لفظية ومعنوية، وجعلها جميعا مائة عامل وقسم اللفظية منها إلى سماعية وقياسية.

فالسماعية منها، ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها، وتفسير هذا المعنى؛ أنه سُمِعَ لها أمثلة مضطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، وأما المعنوية، فاسمها يدل عليها، إنها معنى من المعاني لا نطق فيه، وهو معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ[1].

وقسمتها على التفصيل كما ذكرها الجرجاني هي:[2]

1. 1/ العوامل اللفظية السماعية:

وهي واحد وتسعون عاملا، تحت ثلاثة عشر نوعا:

- **النوع الأول**: حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفا: من، إلى، في، اللام، ربَّ، على، عن الكاف، مذ ومنذ، حتى، واو وتاء وباء القسم، حاشا، خلا، عدا.

---

(1)- ينظر تفصيل الكلام: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي" عرضا ونقدا"، ص 53.

(2)- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: العوامل المائة، تحق: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج-الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 2009م، ص 39- 65. ينظر تلخيص العوامل عن الجرجاني: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص55.

- **النوع الثاني**: الحروف المشبهة بالفعل، وهي حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إنّ أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، لعلّ.

- **النوع الثالث**: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا، ما، المشبهتان بليس.

- **النوع الرابع**: حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي سبعة أحرف: الواو بمعنى مع، إلا: للاستثناء، ياء وأي وهيا وأيا والهمزة: في النداء.

- **النوع الخامس**: حروف نواصب تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أنْ، لنْ، كيْ، إذنْ .

- **النوع السادس**: حروف تجزم الفعل المضارع فهي جوازم، وعددها أربعة أحرف: إنْ، لمْ، لما، لام الأمر، لا الناهية.

- **النوع السابع**: أسماء تجزم الأفعال على معنى(إنْ) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: من، أي، ما، متى مهما، أينما، أنى، حيثما، إذما .

- **النوع الثامن**: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة، كم، كأين، كذا.

- **النوع التاسع**: كلمات تسمى أسماء أفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب، وهي تسع كلمات والناصبة منها ست كلمات: رويدَ، بَلَهْ، هَا، دونَكَ، عليكَ، حيَّهَلْ، والرافعة منها ثلاث كلمات: هيهاتَ، شتَّان، سُرعَان.

- **النوع العاشر**: الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلا: كان، صار أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما برح، ما فتئ، ما انفك، مادام، ليس.

- **النوع الحادي عشر**: أفعال المقاربة: ترفع اسما واحدا وهي أربعة أفعال: عسى، كاد، كرب، أوشك.

- **النوع الثاني عشر**: أفعال المدح والذم: ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم، وهي أربعة أفعال: نعم، بئس، ساء، حبذا.

- **النوع الثالث عشر**: أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب وهي: علمت، رأيت، وجدت (لليقين) وظننت، حسبت، خلت(للشك)، وزعمت(متوسطة بين اليقين و الشك).

1. 2/ العوامل اللفظية القياسية:

وهي سبعة عوامل: الفعل على الإطلاق، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، المصدر الاسم المضاف، الاسم التام(منوانِ سمنًا، قفيزانِ بُرًّا).

1. 3/ العوامل المعنوية:

وهي أمران: العامل في المبتدأ والخبر وهو الابتداء، والعامل في الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم.

فهذه العوامل مجموعة تشكل مائة عامل، قال الجرجاني بعد الفراغ من ذكرها مع أمثلتها: " وهذه مائة عامل، فلا يستغني الصغير والكبير، والوضيع والرفيع عن معرفتها واستعمالها " [1].

2/ العوامل المعنوية عند البصريين:[2]

لا يتفق جميع النحاة البصريين في قسمتهم للعوامل المعنوية على الصورة ذاتها؛ فهناك عوامل معدودة عندهم في هذه الخانة، غير أنهم لا يتفقون على معانيها، فباستثناء عامل الابتداء وعامل رفع الفعل المضارع، توجد عوامل معنوية أخرى كالتبعية والصفة والإضافة.

2. 1/العوامل المعنوية المتفق عليها عند البصريين:

وهي الابتداء ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم، وتفصيل الكلام عليهما كما يلي:

2. 1. 1/الابتداء:

إن الابتداء عند البصريين هو عامل معنوي، لكنهم اختلفوا في معناه، ويمكن حصره في معان ثلاث هي: الأولية، والتعرية عن العوامل، والإسناد [3].

2. 1.1.1/ الأولية:

والمقصود بالأولية أن يأتي الاسم أول الكلام بالنسبة لما بعده، قال سيبويه: " واعلم أن الاسم أول

---

(1)- الجرجاني: العوامل المائة، ص65.

(2)- اعتمد في بيان قسمة العوامل المعنوية عند البصريين على كتاب: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي- الرباط- المغرب، ط2، 1983م، ص171. ينظر كذلك: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص66- 72.

(3)- ينظر: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص66.

أحواله الابتداء ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة "[1]، فإن لم يأت أولا زال معنى الابتداء عنه، قال سيبويه: " ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء، حتي يكون غير مبتدأ "[2]يعني العوامل الناصبة والرافعة، نحو:" رأيتُ عبدَ الله منطلقًا "[3].

وإلى هذا المعنى ذهب أبو بكر بن السرّاج(ت312هـ) قائلا: " والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدّث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مُخْبِرٍ "[4] أي أن المبتدأ هو المخبر عنه .

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه وابن السراج نقله عنهما ابن يعيش في شرح المفصل بقوله: " وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما"[5]، فالأولية على هذا المعنى ليست في الموقعية وحسب وإنما في استحقاق إعراب الرفع أيضا .

2. 1.1. 2/ التجرد أو التعرية:

وهي تجرد المبتدأ عن العوامل الداخلة عليه كالنواصب والأفعال الناقصة وغيرها. قال ابن الأنباري: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إن العامل هو الابتداء وهو التعري من العوامل اللفظية "[6] ونقل حكاية دارت بين أبي عمرو الجرمي(ت225هـ) وأبي زكريا الفراء(ت207هـ)، فقال الفراء للجرمي: " أخبرني عن قولهم "زيدٌ منطلقٌ " بم رفعوا زيدًا؟ فقال الجرمي: بالابتداء، قال له الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل، قال الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء، فمثله إذا، فقال له الجرمي: لا يتمثل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل! "[7].

---

(1)- سيبويه: الكتاب، [1/ 23، 24].

(2)- المصدر نفسه،[24/1].

(3)- المصدر نفسه،[24/1].

(4)- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت- لبنان، ط3، 1996م، [58/1].

(5)- ابن يعيش: شرح المفصل،[73/1].

(6)- ابن الأنباري: الإنصاف، ص42.

(7)- المصدر نفسه، ص45.

وهذا المعنى لا يتفق عليه جميع البصريين، لأن بعضهم يرى أن التعري هو عدم، والعدم لا يمكن أن يكون عاملا [1]، وهو أيضا من المعاني التي ذهب إليها أبو العباس المبرد(ت285هـ) بقوله: " ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غَيرَه، وهو أول الكلام " [2] .

أما معنى التجرد عن العوامل، فكان مذهب كثير من المتأخرين من النحاة، في أنه معنى من معاني الابتداء قال ابن عقيل(ت769هـ): " فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية الزائدة، وما أشبهها "[3]، وهو رأي ابن هشام في شرحه للألفية، قال: " المبتدأ اسم أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته "[4]، وقال في موضع آخر: " وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد للإسناد "[5] .

2. 1. 1. 3/ الإسناد:

الإسناد أحد المعاني التي يحملها الابتداء عند البصريين" وهو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام به، أو وصف نسب إليه "[6]. قال سيبويه شارحا معنى الابتداء: " فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"[7]، ونجد نحوا من هذا الكلام عند المبرد، فعنون في "المقتضب": " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره"[8]، أي أن الإسناد يكون بين المبتدأ والخبر وبين معنى الابتداء والخبر، أي أن الإسناد يكون بين ما هو لفظي وبين ما هو

---

(1)- ابن الأنباري: الإنصاف، ص45.

(2)- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بوزارة الأوقاف المصرية- القاهرة-مصر، ط2، 1979م، [126/4].

(3)- ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو والصرف: تحق: إبراهيم قلاتي، دار الهدى-الجزائر- د. ط، 2008م، ص60.

(4)- ابن هشام: أوضح المسالك،[165/1].

(5)- المصدر نفسه، [173/1].

(6)- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص71.

(7)- سيبويه: الكتاب، [126/2].

(8)- المبرد: المقتضب،[126/4].

معنوي، و المقصود من الابتداء هنا عملية الإسناد ذاتها بين المسند والمسند إليه، وهي علاقة معنوية فكل منها محتاج إلى الآخر[1] .

وهذه المعاني الثلاثة للابتداء قد تأتي مجتمعة، دالة على المعنى المراد من عملية الإسناد، ويكون الاسم فيها مجردا عن العوامل، وهو الأول رتبة، ومن ذلك ما حدده ابن جني في "اللمع ": " اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرَّضته لها وجعلته أوّلًا لثانٍ، ويكون الثاني خبرا عن الأول ومسندا إليه" [2].

كما أن هذه المعاني قد تأتي على معنيين مجتمعين في معنى واحد، كأن يجتمع معنى الإسناد والتجرد مثلما حصل مع ابن الحاجب(ت646هـ) في تعريفه للمبتدأ: " فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه"[3]، وهذا الاتجاه سلكه الرضي كذلك، فإننا نجد عنده تضاربا في استعمال مصطلحي الإسناد والتجرد يقول: " وأما العامل في المبتدأ، فقال البصريون هو الابتداء، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء"[4]، والرّضيُ يفرق بين نوعين من المبتدأ، الأول نحو: زيدٌ قام، والثاني نحو: أقائمٌ الزيدان؟، و ما قائمٌ الزيدان[5]، فعلى المعنى الأول؛ يكون التجرد قبل الإسناد إليه، أي تهيئته لعملية الإسناد، أما على المعنى الثاني؛ فيكون بعد عملية الإسناد، أي أن التجريد نتيجة سببها الإسناد.

2. 1. 2/ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم:

الأصل في الأفعال أن تأتي مبنية كما ذهب إلى ذلك النحاة[6]، غير أن الفعل المضارع منها يأتي معربا مرفوعا ويعلّل النحاة ذلك بكونه مشابها للأسماء في المعنى الدال عليه قال المبرد: " اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ... وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من

(1)- ينظر: السيرافي، أبو سعيد: شرح السيرافي على الكتاب، تحق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة-مصر د. ط، 1990م، [63/2].

(2)- ابن جني: اللمع في العربية، تحق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي-عمان- الأردن، د. ط،1988م، ص29 .

(3)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[223/1].

(4)- المصدر نفسه،[227/1].

(5)- ينظر: المصدر نفسه،[223/1].

(6)- ابن السراج: الأصول،[145/2].

الزوائد الأربع ... وإنما قيل لها مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى، تقول: زيدٌ يقومُ، وزيدٌ قائمٌ فيكون المعنى فيهما واحدا، كما قال عز وجل:﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1]، أي لحاكم "[2]ثم يبين المبرد الاختلاف بين المضارع وغيره من الأفعال كالأمر والماضي فيقول: " وهذان الصنفان لا يقعان في معاني الأسماء، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء "[3]، وهذا الرأي هو مذهب سيبويه في "الكتاب" وابن السراج في "الأصول"[4]، ومعنى المشابهة بينها-الأفعال المضارعة- وبين الأسماء ما كان اسم فاعل مثلا، فإنه يدل على ما يدل عليه المضارع، ويجري مجراه، فقولك: "مررت برجل ضاربٌ أبوه زيدًا"، وهو اسم فاعل اتّصف بالضرب، إذ أنه يمكن أن يُسلَّط الضرب في الحاضر أو المستقبل على المضروب، فكذلك المضارع في قولك: "مررت برجل يضرب أبوه زيدًا"[5] فإن فعل الضرب هنا واقع في الحاضر، ولا يمتنع أن يمتدَّ إلى المستقبل، فالمشابهة إذا في المعنى من هذا الوجه، كما أنها مشابهة في العمل.

والمقصود من الموقع "موقع الاسم" أو "الموضع"، كما يعبِّر عنه كثير من النحاة هو أن يأتي المضارع أو أن يقع حيث يصحُّ وقوع الاسم، كالابتداء في الكلام مثلا، أي إن شئت جعلت الاسم أولا، وإن شئت الفعل كما نقل ذلك ابن يعيش من مذهب سيبويه وأتباعه، فيجوز أن تقول: "يضرب زيدٌ"، ويجوز أن تقول: "أخوك زيدٌ"[6].

واحتج ابن الأنباري للبصريين بحجتين هما:[7]

- أن قيامه(أي المضارع) مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع كذلك ما أشبهه.

- أنه بقيامه مقام الاسم وقع في أقوى أحواله فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا؛ لقيامه مقام الاسم.

---

(1)- سورة النحل، من الآية124.

(2)- المبرد: المقتضب، [01/2].

(3)- المصدر نفسه،[02/2].

(4)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[09/3، 10]، وابن السرَّاج: الأصول، [123/1].

(5)- هذان المثالان مأخوذان عن: ابن السرَّاج: الأصول،[123/1].

(6)- ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل،[12/7].

(7)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص439.

فهذا التفسير والتعليل يدل على أن البصريين وسيبويه خاصة: " يلجأ إلى القياس في رافع الأفعال المضارعة، فهو عنده معنى، والمعنى حين سُلِّط على المبتدأ رفعه، وإذا يجب أن يُرفع الفعل المضارع إذا سُلِّط عليه"[1]؛ أي معنى الموقعية "الموضعية"، وهنا أيضا نجد اختلافا كبيرا بين النحاة البصريين وحتى الكوفيين في التعبير عن المصطلحات الدالة على ما يرفع المضارع فلدينا المقام" مقام الاسم" ولدينا "الموقعية" ولدينا " الموضع"، وهناك من يعبر عن هذا المفهوم بمعنى آخر يدل عليه مصطلح المضارعة[2] "وهي العامل المعنوي الرافع للمضارع وهي عبارة عن مماثلة الفعل المضارع لاسم الفاعل، في الدلالة على الحدث وقبول لام الابتداء، وقد أخذ بهذا الرأي ابن الحاجب والأستراباذي والعكبري(ت616هـ)"[3] ومثال قبول "اللام" نحو قولك: إنّ زيدًا ليخرج كما تقول: إنّ زيدًا لخارج، ولا يقال: إنّ زيدًا لخرج[4].

2. 2/ العوامل المعنوية المختلف فيها عند البصريين:

لا تنحصر العوامل المعنوية عند البصريين في الابتداء وموقعية الفعل المضارع موقع الاسم، وإنما هناك عوامل معنوية أخرى يقف عليها الباحث في مؤلفات البصريين، منها التبعية، والصفة، والإضافة[5]، وهذه الثلاثة هي الأكثر تداولا في تطبيقات النحاة وتأصيلاتهم، ومع ذلك فهناك بعض البصريين يقفون إلى جانب الكوفيين حينما يتعلق الأمر بإبداء رأيهم في أقسام العوامل المعنوية، ومن ذلك اختلافهم في ناصب المستثنى؛ فبعضهم اختار نصبه بعامل معنوي وهو تمام الكلام[6]، بينما اختار كثير منهم نصبه بعامل لفظي كما هو مشهور .

2. 2. 1/ التبعيَّة:

يدخل تحت باب التبعيَّة كما هو معلوم من كتب النحو، الصّفة والتوكيد وعطف البيان، فهذه

---

(1)- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص175.

(2)- ينظر لمزيد من التفصيل حول المصطلح: فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار السلاطين-عمان- الأردن،ط1، 2010م، [280/3].

(3)- مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص 179، 180. ينظر كذلك: الأستراباذي: شرح الكافية،[15/4، 16، 17]، والعكبري: مسائل خلافية في النحو، تحق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب-القاهرة-مصر، ط3، 2007م، ص 74.

(4)- الأستراباذي: شرح الكافية،[17/4].

(5)- وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص 70، 71.

(6)- ينظر: ابن عقيل: شرح الألفية، ص175.

الثلاثة مذهب الجمهور فيها أن العامل فيها هو العامل في المتبوع موافقة لسيبويه[1]، غير أن الخليل يرى أن العامل فيها معنوي، وهو تبعيتها لما جرت عليه؛ أي كونها تابعة واختاره أبو الحسن الأخفش(ت215هـ)[2]، أي أنها التبعية " من حيث المعنى، أي اتحاد معنى الكلام، اتفق الإعراب أو اختلف"[3].

كما يدخل تحت مسمّى التوابع كذلك عطف النسق والبدل، والخلاف في عاملها كبير جدا وعلى العموم فقد انتصر الرضي الأستراباذي لمذهب سيبويه؛ وتوجيهُهُ لرأيه على نحو ما ذكره في شرح الكافية كالآتي، قال: " ومذهب سيبويه أولى لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه فإن المجيء في "جاءَنِي زيدٌ الظريفُ "، ليس في قصده منسوبا إلى زيد مطلقا، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرفية، وكذا "جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه"؛ فلما انسحب على التابع حكم العمل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى؛ كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا، تطبيقا للفظ بالمعنى "[4]، ويفهم من منطوق هذا القول أن العامل اللفظي، يعمل في التابع والمتبوع على صورة واحدة إذ أنهما بنية واحدة بالنظر إلى أن التابع هو كالمتبوع في المعنى الدال عليه.

وأما العامل في البدل فيرى الرضي أنه مقدر من جنس الأول؛ أي العامل في المبدل منه استدلالا بالقياس والسماع ونسب هذا القول إلى الأخفش والرُّماني(ت384هـ) والفارسي(ت377هـ)[5]، ويبرر

(1)-ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[279/2]، الأشموني علي بن محمد أبو الحسن الشافعي: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك" تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي-بيروت- لبنان، ط1 1955م،[392/2]، الصبّان، محمد بن علي أبو العرفان: حاشية الصبّان على شرح الأشموني، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الوقفية- القاهرة- مصر، د. ط، د. ت،[85/3].

(2)- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت- د. ط 1979م،[166/5].

(3)- المصدر نفسه،[166/5].

(4)- الأستراباذي: شرح الكافية، [279/2].

(5)- المصدر نفسه،[279/2]، وابن يعيش: شرح المفصل،[67/3].

ذلك بقوله: " أما السماع فنحو قوله تعالى: ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾[1]، وغير ذلك من الآي، وأما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا "[2]، ونقل في عطف النسق ثلاثة أقوال منها مذهب سيبويه، وفيه أن العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف[3]، أي المعطوف عليه.

2. 2. 2/الصفة:

الصفة تعد من التوابع التي لها حكم متبوعها، ومن ثم فهي عند الجمهور من النحويين يكون العامل فيها هو العامل في الموصوف، إذ هما كالاسم الواحد كما مرّ عند الرضي، فيكون العامل فيها لفظيا كما قرر ذلك سيبويه[4]، وتبعه المبرد جاء في "المقتضب": " لأنّ النعت يرتفع بما يرتفع به المنعوت "[5]، فهو وإن كان يختلف معه في إجازة (جاء عبد الله، وذهب زيد العاقلان) على النعت لأنهما ارتفعا بالفعل[6]إلا أنه يتفق معه في اعتبار أن ما يعمل في النعت هو العامل في المنعوت، وإن كان في المثالين السابقين يرى أن العاملين مختلفين ولا يمكن أن ينسب العمل لأحدهما باعتبار المعمول الثاني، وهو النعت "العاقلان" تابع للمنعوت يعمل فيه فعل واحد في المثالين معا، أي أن العاقلان مرفوع إما "بجاء" أو"ذهب" كما زعم سيبويه، وهو مردود عند المبرد تبعا للخليل[7].

ونقل ابن الأنباري في كتاب "أسرار العربية" مذهبا آخر، ينص صاحبه فيه وهو الأخفش؛ على أن العامل في الصفة معنوي، أي أن الصفة في حد ذاتها عامل معنوي، فالاسم المسمى "صفة" أو "نعتا" يعمل فيه العامل المعنوي "الصفة "، قال ابن الأنباري: " وأضاف أبو الحسن الأخفش إليها موضعا ثالثا وهو عامل الصفة فذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع، وينتصب لكونه صفة لمنصوب، وينجرُّ

(1)- سورة الزخرف، من الآية:33.
(2)- الأستراباذي: شرح الكافية،[279/2، 280].
(3)- المصدر نفسه،[2/ 280، 281].
(4)- ينظر: الكتاب: سيبويه، [421/1، 422].
(5)- المبرد: المقتضب، [4/ 315].
(6)-ينظر: المصدر نفسه، [315/4].
(7)- ينظر: المصدر نفسه، [315/4].

لكونه صفة لمجرور، وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ، وسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف "[1].

ففي هذا الكلام مخالفة لمذهب عامة البصريين في القول بلفظية العامل في الصفة وتأكيد على مذهب سيبويه في أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، واستقلالية في الرأي عند الأخفش بمذهبه في القول بمعنوية العامل في الصفة، وهي معنى الصفة ذاتها .

ويعلق وليد عاطف الأنصاري على مذهب الأخفش[2] ويشير إلى إمكانية استنباط ابن الأنباري له من كتاب "معاني القرآن" ففيه نص: " وأما قوله "مالك يوم الدين" فإنه جر لأنه صفة الله عز وجل وقولك "لله" جُرَّ باللام كما انجر قولك: "رب العالمين ، الرحمن الرحيم" لأنه من صفة قوله "لله" "[3] فرأي الأخفش هنا صريح في كون ما بعد قوله: " لله " صفة عاملها هو كونها متضمنة معنى الوصف في ذاته وقد أشار " أبو على الفارسي" إلى مذهب أبي الحسن الأخفش في كتاب الحجة للقراء السبعة[4] .

2.2. 3/ الإضافة:

في بنية التراكيب الإضـافية لا بد من مضاف ومضاف إليه، فيرى سيبويه أن العامل في المضاف إليه هو المضاف وبه ينجر[5]؛ أي أنه عامل لفظي كعادة سيبويه، قال: " والجر إنما يكون في كل اسم مضـاف إليه واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا"[6]، فمثال الأول: "مررت بعبدِ الله"، ومثال الثاني: "من فوقك"، "أنت خلف عبدِ الله"، ومثال الثالث "وهذا حمارُ زيدٍ وجدارُ أخيك"[7].

---

(1)- ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 66، 67.

(2)- وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص71.

(3)- الأخفش سعيد بن مسعدة أبو الحسن: معاني القرآن، تحق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر، ط1، 1990م [13/1].

(4)- الفارسي أبو علي الحسن: الحجة للقراء السبعة، تحق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث-دمشق- سوريا، د. ط، د. ت [29/1، 30].

(5)- السيوطي: همع الهوامع،[265/4].

(6)- سيبويه: الكتاب، [419/1].

(7)- المصدر نفسه، [419/1، 420].

ونقل السيوطي عن الزجّاج(ت311هـ) وابن الحاجب أن العامل في المضاف إليه حرف مقدر وذلك في نحو: دارُ زيدٍ، أي دارٌ لزيدٍ [1]، ونقل عن الأخفش أنه يقول أن العامل فيه هو الإضافة المعنوية، فالعامل معنوي لا لفظي خلافا لسيبويه [2]، وجاء في "معاني القرآن"، في قوله تعالى:" غير المغضوب عليهم" هو صفة "الذين أنعمت عليهم"؛ لأن الصراط مضاف إليهم، فهم[يعني الذين...] جُرَّ للإضافة، وأُجْريت عليهم[غير المغضوب ...] صفة لا بدلا "[3]، ففي شرحه لهذه الآيات وعلاقة جملها ببعضها نفهم أن العامل في الجر هو الإضافة، وذلك في قوله تعالى:" غير المغضوب عليهم" فالمضاف إليه" المغضوب" مجرور بعامل معنوي هو الإضافة .

وقد علّق الرضي الأستراباذي على اختلاف النحاة في العامل في بنية المضاف والمضاف إليه، بقوله: " هذا وفي العامل في المضاف إليه خلاف بينهم، كما مرّ في أول الكتاب، وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكال؛ إن قلنا إن العامل هو الحرف المقدر، إذ لا حرف فيه مقدرا؛ وكذا إن قلنا إن العامل معنى الإضافة لأنا لا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب الجر، وكذا إن قلنا إن العامل هو المضاف، لأن الاسم، على ما قال أبو علي [الفارسي] في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه؟ ويجوز أن يقال: عمل الجر، لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون، لأجل الإضافة[4].

وهذا رأي آخر من الرضي إذ مضمون كلامه هذا، أن الاسم يعمل الجر لمشابهته المضاف الحقيقي ويقصد به الأسماء الدالة على الفاعلية والمفعولية، وذلك بتجرد المضاف من التنوين أو النون لأجل الإضافة، أي أن التجرد هو علامة على الإضافة وهو من مقتضياتها، ولهذا عقب بعد كلامه السابق بقوله: " قال جار الله[الزمخشري]: الإضافة مقتضية للجر، والفاعلية للرفع، والمفعولية للنصب"[5] وعلى

(1)- ينظر: السيوطي: همع الهوامع، [265/4].

(2)- ينظر: السيوطي: همع الهوامع،[265/4].

(3)- الأخفش: معاني القرآن، [17/1].

(4)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[203/2].

(5)- المصدر نفسه،[204/2].

هذا فالعامل في المضاف إليه عنده معنوي[1] .

3/ العوامل المعنوية عند الكوفيين:

ذهب الكوفيون أيضا إلى تصنيف بعض العوامل في خانة العوامل المعنوية، ولم يقتصر ذلك على البصريين، فتعدد العوامل المعنوية عندهم أمر تقتضيه تصوراتهم وفلسفاتهم في العمل، وأهم العوامل المعنوية في المذهب الكوفي ما يلي:

3. 1/ الخلافُ أو الصّرفُ:

يعد الخلاف أو الصرف من أشهر العوامل المعنوية في المذهب الكوفي، ومعناه: " أن يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم، إلا أن المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول، فيخالف في الحركة الإعرابية لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية ترمز للمعنى المراد "[2].

ويعلق محمد خير الحلواني على معنوية هذا العامل قائلا: " وهذا عامل معنوي صِرْفٌ، قال به نحاة الكوفة من دون غيرهم، وهو في مجمله يدل على نظرة لغوية واعية، لأنه يجعل الإعراب خاضعا للمعنى وتابعا له، إلا ما نجده في اللغة أحيانا من سمات شكلية "[3].

وحكم الخلاف عندهم النصب ويكون في المواضع التالية:

3. 1.1/ في الفعل المضارع:

يكون الفعل المضارع منصوبا بالخلاف في ما يلي:[4]

3. 1.1.1/إذا وقع بعد واو المعية، وهي المسبوقة بنفي أو طلب، وذلك نحو: لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبنَ.

3. 1.1. 2/ إذا وقع بعد فاء السببية، وهي المسبوقة بنفي أو طلب، وذلك في نحو قولك: لا تظلمْ فتندمَ .

---

(1)- ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [72/1، 73].

(2)- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص177، 178.

(3)- المرجع نفسه، ص177، 178.

(4)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 414- 436، (المسألة 75، 76). وابن يعيش: شرح المفصل،[21/7]، والسيوطي: همع الهوامع،[116/4- 126]، والأشموني: شرح الأشموني،[595/3]، ووليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص74.

3. 1.1. 3/ إذا وقع بعد "أو" التي بمعنى "إلى أن " أو "إلّا أن"، نحو قول امرئ القيس:

فقلت له لا تبكِ عينُك إنَّمـــــا نحاولُ ملكـــا أو نمـوتَ فنعذرا[1].

نحاول الوصول إلى الملك معناه إلى أن نموت، أي حتى نموت.

ويوضح الفراء أثناء تعرضه للواو في هذا الباب فيقول: " والصّرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو "أو"، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يُكَرَّ في العطف فذلك الصرف، ويجوز في الاتباع، لأنه نسق في اللفظ، وينصب إذا كان ممتنعا أن يحدث فيهما ما أحدثه في أوله ألا ترى أنك تقول: لست لأبي إن لم أقتلْكَ، أو إن لم تسبقَنِي في الأرض، وكذلك يقولون: لا يسعُني شيء ويضيقَ عنك، ولا يُكرَّ (لا) في (يضيق)، فهذا تفسير الصرف"[2].

ويفهم من كلام الفراء أن الصرف هو صرف المعنى الأول على أن يكون مكررا في اللفظ الثاني مصروف عما يدل عليه اللفظ الأول، وذلك بمجيء اللفظ الثاني الذي هو الفعل المضارع بعد حروف العطف المذكورة منصوبا كعلامة تدل على مخالفة اللفظ الثاني في المعنى الدال عليه اللفظ الأول، من جهة المعنى المراد إبلاغه كمعنى النفي، أو الطلب، أو الغاية .

وقد صرح ابن هشام حول مذهب الكوفيين، في الواو التي قبل الفعل المنصوب في مثل هذه الحالات بأنهم يصطلحون عليها واو الصرف، ونسب إليهم هذه التسمية[3]، وضرب لها مثلا بقوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ** ﴾[4] .

3. 1. 2/ المفعول معه:

مذهب الكوفيين في المفعول معه أن العامل فيه هو الخلاف، فكما يكون في الفعل، يكون في الاسم كذلك، وذلك نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، واحتجوا بأن قالو: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف

---

(1)- البيت لامرئ القيس من الطويل، ينظر: ديوان امرئ القيس: تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة-مصر، ط4، 1984م، ص66، والبغدادي: عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة-مصر، ط4، 1994م،[4/ 412].

(2)- الفراء أبو زكريا يحي بن زياد: معاني القرآن، عالم الكتب-بيروت-لبنان، ط3، 1983م، [235/1، 236].

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، [488/2].

(4)- سورة آل عمران، من الآية: 142.

وذلك لأنه إذا قال: استوى الماءُ والخشبةَ، لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ لأن الخشبة لم تكن معوجَّة فتستوي، فلما لم يصح العطف وكان ما بعد الواو مخالفا لما قبلها انتصب على الخلاف [1].

3. 1. 3/ الظرف الواقع خبرا:

يرى الكوفيون أن الظرف الواقع خبرا للمبتدأ منصوب على الخلاف، وذلك في مثل: زيد أمامَك وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، لأنك إن قلت: "زيد قائم" كان "قائم" في المعنى هو "زيد"، ولهذا كانت الكلمتان في حالة إعرابية واحدة وهي الرفع، أما الظرف في "أمامك" ليس كذلك؛ إذ أن المعنى مختلف "فأمامك" ليس هو "زيد" ولهذا لم تكن الكلمتان في حالة إعرابية واحدة بل نصب الظرف على الخلاف ليفرق بينهما[2]، فأتى زيد مرفوعا وكان الظرف منصوبا بالخلاف .

3. 1. 4/المستثنى:

ينصب المستثنى على الخلاف عند بعض الكوفيين، وعلى رأسهم الكسائي(ت189هـ)، قال السيوطي في "همع الهوامع": " أجاز الكسائي: في نحو: ما قامَ إلَّا زيدٌ- مع الرفع على الفاعلية- النصب على الاستثناء "[3] وقال في موضع آخر بعد أن عدّ العوامل في المستثنى في مثل قول الشاعر:

لم يبقَ إلا المجـدَ والقصـــــائدَ غيـرُكَ يا بن الأكرَمينَ والـــدَا[4].

" أنه انتصب[أي المستثنى] لمخالفة الأول، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور(ت669هـ)"[5].

ومعنى كلامه هذا أن حكم ما قبل "إلا" منفي عنه البقاء، وما بعد "إلا" حكمه موجب البقاء فالاختلاف من حيث المعنى؛ فالأول نفي والثاني إثبات.

---

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص206، (المسألة 31)، وابن يعيش: شرح المفصل، [49/2]، والسيوطي: همع الهوامع [239/3]، ووليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص75.

(2)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص202، (المسألة 30)، ابن يعيش: شرح المفصل، [91/1]، والرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[243/1، 244]، والسيوطي: همع الهوامع،[21/2].

(3)- السيوطي: همع الهوامع، [253/3].

(4)- نسب هذا البيت لقائل مجهول وهو من بحر الرجز، ينظر: المصدر نفسه،[252/3].

(5)- المصدر نفسه،[253/3].

وقد نفى مهدي المخزومي نسبة هذا المذهب للكسائي والكوفيين بعامة وهو غلط منه [1].

وتعليل الخليل بن أحمد انتصاب الاستثناء؛ على نحو ما علل به الكسائي بعده، إلا أنه اختلف معه في العامل، جاء في "الكتاب":" هذا باب لا يكون المستثنى في إلا نصبا، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ... وهذا قول الخليل ... قولك أتاني القومُ إلا أباكَ ... وانتصب الأب إذْ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ..." [2].

ففي كل هذه الحالات من المواضع السابقة، من فعل مضارع، ومفعول معه، وظرف واقع خبرا ومستثنى مواضع تنتصب بالخلاف أو الصرف وهو عاملها في نظر الكوفيين .

3. 2/ التجرد أو التعري من الناصب والجازم:

لا يقتصر مفهوم التجرد أو التعري –كونه عاملا معنويا– على النحاة البصريين، إذ أن نحاة الكوفة يعدّون التجرد أو التعري من الناصب أو الجازم، أحد العوامل المعنوية التي تعكس تعليلاتهم، فكما هو معلوم في علم النحو أن النواصب والجوازم تدخل على الفعل المضارع، لكن هذا الدخول لا يعده الكوفيون وغيرهم من النحاة صورة ملازمة للمضارع، إذ أنه يأتي في الأصل مرفوعا معرّى عن العوامل نحو: يقومُ زيدٌ ويذهب عمرٌو، أما في حالة دخول النواصب والجوازم نحو: أُريدُ أن تقومَ، أو لم يقمْ زيدٌ ولمـّا يذهبْ، فإن الرفع ينتفي ، فبدخولها دخل النصب والجزم وانتفى الرفع وبسقوطهما عنه دخله الرفع وثبت فيه، وبالتالي عمل التجرد منها فيه، وهو مذهب جمهور الكوفيين خلافا للكسائي [3].

وصرح الرضي الأستراباذي بأن مذهب الفراء هو التجرد والتعري، ولعله استنبطه من شرح الفراء[4] لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[5].فقال رفعت "تعبدون" لأن دخول" أن " يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت كما قال الله: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ

(1)– ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة البابي الحلبي– القاهرة–مصر، ط2، 1957م، ص 297 ينظر: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص76.

(2)– سيبويه: الكتاب، [2/ 330، 331].

(3)– ومذهبه أن العمل لحروف الزيادة، ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص437، (المسألة77)، وابن يعيش: شرح المفصل،[12/7]، والرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[4/26 27]، والسيوطي: همع الهوامع،[273/2].

(4)– ينظر: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص77.

(5)– سورة البقرة، من الآية: 83.

أَعْبُدُ ﴾[1]..."[2]، معناه بمفهوم المخالفة أن انعدام النواصب والجوازم سبب في الرفع، وتقدير الكلام في قوله تعالى: "تأمروني أعبد" التي جاء المضارع فيها مرفوعا لتعريته عن العوامل: "تأمروني أن أعبدَ"، حين دخول الناصب .

3.3/ المضارعة:

تقدم أن المضارعة عند البصريين هي علّة رفع الفعل المضارع، وذلك لوجود العامل فيه وهو وقوعه موقع الاسم، كما هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين فيما نقله عنهم ابن يعيش، غير أن ثعلب أبو العباس(ت291هـ) وهو إمام الكوفيين، يرى أن المضارعة عامل معنوي يعمل الرفع في الفعل المضارع قال ابن يعيش: " وقد وهم أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، أن مذهب سيبويه، أن ارتفاعه بمضارعته الاسم ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه، والصحيح من مذهبه، أن إعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم "[3] .

وعلى هذا ذهب ابن يعيش إلى ترجيح رأي سيبويه على رأي ثعلب ، إذ أن سيبويه يرى أن العامل هو الوقوع موقع الاسم، أي الموقعية ، أما المضارعة فما هي إلا علامة على وجود العامل المعنوي الذي هو الموقعية خلافا لما توهمه ثعلب، في أن العامل هو المضارعة، على نحو ما تعقبه ابن يعيش في الكلام المنقول عنه آنفا .

3. 4/ الفاعلية والمفعولية:

ذهب خلف الأحمر(ت180هـ) إلى أن رافع الفاعل هو عامل معنوي يصطلح عليه "الفاعلية" وناصب المفعول عامل معنوي كذلك هو " المفعولية"[4]، وحجته في "الفاعلية" أنها ثمرة الإسناد بين الفعل والفاعل، وأما حجته في "المفعولية" فهي أنها صفة قائمة في ذات المفعول[5]، قال ابن الأنباري: " وذهب

---

(1)- سورة الزمر، من الآية: 64.

(2)- الفراء: معاني القرآن،[53/1].

(3)- ابن يعيش: شرح المفصل، [12/7].

(4)-ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، مجمع اللغة العربية-دمشق- سوريا، د. ط، 1987م، [520/1].

(5)- ينظر: السيوطي: همع الهوامع، [254/2، 07/3]، وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص 79.

خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية"[1].

وذهب ابن الأنباري إلى الاعتراض على مذهب خلف بالقول: " وأما ما ذهب إليه خلف الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنه لوكان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو" ضُرِبَ زيدٌ"، لعدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم في نحو: "مات زيدٌ" لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في نحو: "مات زيدٌ" مع عدم معنى الفاعلية، دلّ على فساد ما ذهب إليه والله أعلم"[2] .

يجاب بجواب عام عن ابن الأنباري فيقال: إن هذه البنى التي مثل بها، لا تشكل نسقا عاما متكاملا يقوى الاعتماد عليه في رد مذهب خلف، إذ أنها تراكيب لها بنى خاصة يمكن دراستها على وجه مخصوص، ولأنها تخالف البنى المشكَّلة من عملية الإسناد بين مكونات التركيب كالمسند والمسند إليه فالعلاقة بينهما هنا ملتبسة وقد علَّل الرضي في شرح الكافية نحوا من هذا التعليل، في معرض شرحه لمفهوم الفاعل في قول ابن الحاجب: "وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيدٌ، وزيد قام أبوه "[3]، قال الرضي الأستراباذي: " والجار في قوله" على جهة" متعلق "بأسند"، أو صفة لمصدره، أي: إسنادا على طريقة إسناد القيام[يعني إسناد القيام في مثال ابن الحاجب]، ويعني بتلك الجهة: ألا يغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويَفْعَلُ وأشباههما، وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقةً، نحو: ظَرُفَ زيدٌ: عدمُ التغييرِ، فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد: فاعل عند النحاة، وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالأمور النسبية: قرُب وبعُدَ وكذا الأفعال المتعدية نحو ضرَبَ وقتَلَ، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم أحدهما دون الآخر، بل بهما، لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر. وبقوله: على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله، وهو عند عبد القاهر والزمخشري، فاعل اصطلاحا، فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد

(1)- ابن الأنباري: الإنصاف، ص72، (المسألة11).
(2)- المصدر نفسه، ص 76، (المسألة11).
(3)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[185/1].

وعند من حدَّ بهذا الحدّ، ليس بفاعل، وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أو لا، وليس خلافا معنويا "[1].

فهذا التعليل من الرضي يوضح بجلاء أن معنى الفاعلية- ويقاس عليه معنى المفعولية- يصلح لأن يكون عاملا في البنى الإسنادية المكتملة الأركان، أما البنى التي يقدر فيها المعنى المراد ولا يظهر متعلقه في البنية الجملية فتخرج عن أن يقال إن العامل في أحد طرفيها هو الفاعلية أو المفعولية؛ نظرا لالتباس عملية الإسناد .

وخلاصة القول في هذا الموضع أن الخلاف بين البصريين والكوفيين في العوامل المعنوية، إنما هو من مقتضيات تصوراتهم وفلسفاتهم في مفهوم العمل، كما أن تعليلاتهم لأبواب النحو أسهمت في الخروج بمثل هذا الكم من الآراء المتضاربة، فلا يمكن الجزم بنسبة عامل ما، نسبة مطلقة لمدرسة البصرة، والأمر ذاته مع مدرسة الكوفة، فقد يحدث وأن يخرج نحوي من هذه المدرسة أو من تلك، يخالف قواعد مذهبه العام، ولهذا ذهب كثير من النحويين المتأخرين إلى القول بأن العوامل المعنوية؛ إنما هي علل في حقيقتها وجوهرها[2]، ولهذا الطرح نسبة من الموضوعية؛ إذ أننا نجد في كتب النحو عوامل معنوية[3] إنما هي في الحقيقة علل مبسوطة في كتب أصول النحو[4]، ولعل من الأمثلة المشهورة في هذا الموضع اختلافهم في فهم آية الوضوء[5] قال ابن هشام: وقيل في " أرجلكم" بالخفض: إنه عطف على "أيديكم" لا على "رؤوسكم" إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولـكنه خفض لمجاورة "رؤوسكم" "[6].

والمقصود مما سبق البحث فيه، أن تنوع العوامل وتعددها عند البصريين والكوفيين، فرع عن اختلاف تصوراتهم وفلسفتهم في العامل، ويقودنا هذا إلى تسجيل النتائج الآتية:

---

(1)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[186/1، 187].

(2)- ينظر: مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص 186.

(3)- ينظر على سبيل المثال: علة المجاورة، فإن كثيرا من النحاة يعدونها عاملا معنويا كما مرّ، ومن أمثلتها المجاورة في قولهم: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ" بالجر. السيوطي: الأشباه والنظائر، [322/1].

(4)- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط3، 2011م، ص71، 72.

(5)- سورة المائدة، من الآية:06.

(6)- ابن هشام: مغني اللبيب،[860/2].

– يتفق النحاة البصريون والكوفيون على قسمة العوامل إلى لفظية ومعنوية، ويختلفون في طبيعتها وعددها وتعليلها .

– العوامل المعنوية عند الكوفيين أكثر عددًا وأكثر تنوّعًا.

– ينطلق البصريون في تعليل العوامل من الجانب اللفظي، لأن الإعراب دليل على عمل العامل؛ ولهذا قلَّتْ عندهم العوامل المعنوية، إذ أنّهم مدرسة قياس يغلبون أصل القياس ويبرز هذا بصورة جلية في قياس بعض ما يعمل عمل الناسخ عليه، وأما الكوفيون فينطلقون من مراعاة المعنى، لأنهم يرجعون عمل العامل إلى تنوع استعمال المتكلم للغة، ولهذا كثرت عندهم العوامل المعنوية، إذ أنّهم مدرسة سماع يغلبون أصل السماع، ويبرز هذا في باب العامل المعنوي الخلاف؛ إذ أنه يفسر الكثير من الوظائف النحوية الحاملة لإعراب واحد في الأصل.

– أفرز هذا الاختلاف والتنوع في العوامل عن آليتين لتفسير اللغة العربية عند النحاة؛ آلية لفظية وأخرى معنوية.

المبحث الثالث: مسائل العامل وقواعده عند البصريين والكوفيين:

كان من نتائج الخلاف البصري الكوفي حول أبواب متعددة في النحو، بروز آراء ومناقشات جمعت من قبل بعض النحويين في كتب على شكل مسائل للخلاف، وانجر عن الخلاف في هذه المسائل من جهة أخرى تثبيت قواعد عامة، تصلح لأن تكون معايير وقوانين تنظم تفاعل العوامل بعضها ببعض .

1/ أهم مسائل الخلاف حول العامل:

مسائل الخلاف في العوامل على نحو ما علله النحاة وفسروه متعددة، صنفها أمثال ابن الأنباري وغيره في سلسلة، يُقدِّم حجج كل فريق وينقضها، وأكبر المسائل المختلف فيها: مسألة رافع المبتدأ والخبر؛ فمذهب الكوفيين أنهما يترافعان[1]، أي أن كلا منهما عامل في أخيه، وذهب البصريون إلى أن العامل هو الابتداء وكذا مسألة رافع الفعل المضارع، ومسألة ناصب المستثنى، وغيرها من المسائل التي تقدمت الإشارة إلى بعض جوانبها في مبحث العوامل اللفظية والمعنوية، وتفصيل الكلام عليها وعلى مسائل أخرى يكون كالآتي:

1.1/ مسألة رافع المبتدأ والخبر:

حجة الكوفيين في القول بترافع المبتدأ والخبر، أن كلًّا منهما لا ينفك عن صاحبه، ولا يمنع أن يكون كل منهما عامل ومعمول، ولأنهما يحتاج كل منها للآخر، ولا يتم الكلام إلا بهما، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[2] ،" فأينما" منصوب ب"تكونوا" و"تكونوا" مجزوم ب"أينما"[3].

وأما حجة البصريين في قولهم أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا[4]؛ أن الابتداء عامل معنوي، يعد أمارة على وجود عامل ما مؤثر في المبتدأ والخبر، وأما أن يكونا هما العاملين

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص40، (المسألة05).

(2)- سورة النساء، من الآية:78.

(3)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص40، 41 (المسألة 05).

(4)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[126/2، 127].

في الخبر، فلأن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه[1]. وهذا القول الأخير مذهب كثير من البصريين، ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ، وتبعه في ذلك ابن جني وابن مالك وابن هشام وابن عقيل والأشموني[2].

وهناك مذهب آخر يرتفع فيه المبتدأ والخبر بالابتداء، وقد استوفى أبو البقاء العكبري(ت616هـ) الكلام عن اختلاف النحاة في المسألة، وقدم حجج كل فريق واختار الرأي القائل، بأن كلًّا من المبتدأ والخبر يرتفعان بالابتداء[3].

1. 2/ مسألة رافع الفعل المضارع:

أكثر الكوفيين في هذه المسألة على أن المضارع يرتفع لتعريته من العوامل الناصبة والجازمة، وذلك خلافا للكسائي الذي رفعه بالزائد في أوله، فاحتج الجمهور من الكوفيين أن الرفع على مرتبة واحدة مع النصب والجزم من حيث التأثير، فدخول العوامل الناصبة يحدث النصب، والجازمة تحدث الجزم وبانعدامهما يرتفع المضارع وقد رد ابن الأنباري كلامهم؛ إذ احتج بتقديم النحاة الرفع على النصب والجزم، معتبرا إياه الأول مرتبة ،كما رد على الكسائي، وبين فساد رأيه، إذ أن الزوائد ملازمة للمضارع في جميع أحواله نصبا ورفعا وجزما [4].

وأما في مذهب البصريين فإنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وقد تقدم تفصيل الحديث في هذه المسألة .

1. 3/ مسألة ناصب المستثنى:

هذه المسألة أيضا تقدم الحديث عنها في مبحث العوامل المعنوية وللاستزادة يمكن بسط القول فيها على نحو ما هو موجود في كتب الخلاف:

---

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص42، (المسألة05).

(2)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[2، 126، 127]، وابن جني: اللمع، ص 29، وابن مالك جمال الدين أبو عبد الله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي-القاهرة-مصر، د. ط، 1967م، ص44، وابن هشام: أوضح المسالك [173/1]، والأشموني: شرح الأشموني على الألفية، [90/1].

(3)- العكبري، أبو البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب، تحق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان، ودار الفكر-دمشق- سوريا، ط1، 1995م، [125/1- 130].

(4)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص437- 441، (المسألة77)، والعكبري: اللباب، [2/ 25، 26].

مذهب البصريين أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط" إلا" وحجتهم أن الفعل تقوى ب"إلا" فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بحرف الجر، إلا أن "إلا" لا تعمل وكما نصب الاسم في باب المفعول معه، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فإنها قوت الفعل فأوصلته إلى الاسم، فنصبه[1]، فكذلك الاستثناء بإلّا .

أما مذهب الكوفيين ففيه قولان: الأول يرى أصحابه أن العامل في المستثنى النصب هو "إلا" وهو مذهب المبرد والزجاج من البصريين[2]، ونسبه إليه العكبري وقال: " وروي عن الزجاج أن نصبه ب "إلّا" لأنهما في معنى أستثني "[3]، ورد عليه من وجوه؛ أحدها، أن إعمال الحروف بمعانيها غير مضطرد "فما" النافية وهمزة الاستفهام وغيرهما لا تعمل بمعانيها كذلك "إلّا"[4].

وأما الفراء ومن تبعه فذهبوا إلى أن "إلّا" مركبة من "إنَّ" و "لا" ثم خففت "إنْ" وأدغمت في "لا" فنصبوا بها للإيجاب اعتبارا ب" إنَّ" وعطفوا بها في النفي اعتبارا ب" لا"[5].

وقد احتج الكوفيون غير الفراء بأن قالو: " الدليل على أنَّ "إلا" هي العامل وذلك لأن "إلَّا" قامت مقام أستثني، ألا ترى أنك إذا قلت "قام القوم إلا زيدًا" كان المعنى فيه: أستثني زيدًا، ولو قلت أستثني زيدًا لوجب أن تنصب فكذلك مع ما قام مقامه [6].

أما الكسائي فله رأي آخر مختلف، إذ أنه يقول أن العامل فيه هو الخلاف[7]، كما نقل عنه القول أنه ينتصب المستثنى لأنه مشبَّه بالمفعول[8] .

1. 4/ مسألة ناصب المفعول به:

مذهب البصريين في العامل في المفعول به هو الفعل وحده فهو العامل في الفاعل والمفعول معا واحتج البصريون بالإجماع بينهم على أن الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له؛ لأنه اســـم

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص227، (المسألة 36).
(2)- ينظر: المصدر نفسه ، ص225، (المسألة 36)، والعكبري: اللباب،[303/1].
(3)- العكبري: اللباب، [303/1- 304].
(4)- ينظر: المصدر نفسه، [304/1].
(5)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 225، (المسألة 36).
(6)- ينظر: المصدر نفسه ، ص226.
(7)- ينظر: السيوطي: همع الهوامع، [252/3].
(8)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 225،(المسألة 36).

والأصل في الأسماء ألا تعمل[1]، وهو مذهب سيبويه[2] .

أما مذهب الكوفيين فإن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل معا في نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وحجتهم أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظا وتقديرًا، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، واحتج الكوفيون كذلك بأن الفعل وحده لا يمكن أن يكون العامل في المفعول وإلّا لكان يجب أن يليه رتبة، وأن لا يفصل بينهما بفاصل وهو الفاعل، ومن ثم دلّ الفصل بينهما على أن الفعل والفاعل كالبنية الواحدة، تعمل في المفعول [3].

وذهب هشام بن معاوية الضرير(ت209هـ) مذهبا آخر فهو ينص: " على أنك إذا قلت: "ظننت زيدًا قائما "تنصب "زيدا" بالتاء، و"قائما" بالظن "[4] فهي إشارة إلى أن ناصب المفعول والعامل فيه هو" الفاعل الضمير".

وأما مذهب خلف فقد تقدم ذكره وهو أن العامل في المفعول هو كونه مفعولا أو معنى المفعولية المتلبِّس به[5] .

وعلى هذا يكون عندنا من المذاهب ما يلي:

- **المذهب الأول**: العامل في المفعول الفعل وحده، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.
- **المذهب الثاني**: العامل فيه، الفعل والفاعل معا، وهو مذهب الكوفيين ويروى عن الفراء [6].
- **المذهب الثالث**: العامل فيه هو الفاعل وحده، وهو مذهب هشام بن معاوية .
- **المذهب الرابع**: العامل فيه هو عامل معنوي متلبس بمعنى المفعول وهو المفعولية، وهو مذهب خلف.

وقد رجح الرّضي الأستراباذي مذهب الكوفيين والفراء وأخذ بمذهب هشام بن معاوية، وقال: " وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى، بناء على أن النّصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية "[7]

---

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 72، 73، (المسألة 11).

(2)- ينظر: سيبويه: الكتاب، [34/1].

(3)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 72، 73، (المسألة 11).

(4)- المصدر نفسه، ص 72، (المسألة 11)، ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [335/1].

(5)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص72، (المسألة 11)، والرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [336/1].

(6)- ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [335/1، 336].

(7)- المصدر نفسه، [336/1].

إشارة منه إلى أن مذهب البصريين مرجوح، إذ أن الفاعل أيضا له تأثير في العمل كما قال: " لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها "[1]، فهو يعده عمدة لأنه أحد طرفي عملية الإسناد قال: " فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد: فاعل عند النحاة " [2].

1. 5/ مسألة عامل الجر في المضاف إليه:

مذهب سيبويه في عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف[3]، وتبعه جماعة منهم: ابن السراج وابن الأنباري وابن عصفور(ت 669هـ)، وحجتهم أن المضاف يعمل في المضاف إليه، لنيابته عن حرف الجر المحذوف[4] .

ومذهب الأخفش أن العامل في المضاف إليه هو معنى الإضافة، وعارضه الرضي في "شرح الكافية" قال الأخفش في " معاني القرآن": " وقوله "غير المغضوب عليهم" هو صفة الذين "أنعمت عليهم"[5] لأن الصراط مضاف إليهم، فهم "أي الذين" جر للإضافة، وأجريت عليهم "غير" صفة أو بدلا "[6] وقد تقدم ذكر هذا المعنى و جاء في شرح الكافية: " وكذا إن قلنا إن العامل معنى الإضافة، لأنا لا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر، وكذا إن قلنا: إن العامل هو المضاف، لأن الاسم على ما قال أبو علي في هذا الباب، لا يعمل الجر إلّا لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه؟ ويجوز أن يقال: عمل الجر، لمشابهته للمضاف الحقيقي، بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة، قال جار الله (الزمخشري) الإضافة مُقتضية للجر... "[7].

---

(1)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [183/1].

(2)- المصدر نفسه، [187/1].

(3)- سيبويه: الكتاب، [219/1، 220].

(4)- ينظر: ابن السراج: الأصول، [53/1]، ابن الأنباري: أسرار العربية، ص279، وابن عصفور علي بن مؤمن أبو الحسن: شرح جمل الزجاجي" الشرح الكبير" تحق: صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر-بغداد- العراق، د. ط، 1980م، [70/2]، والسيوطي: همع الهوامع، [265/4].

(5)- إشارة إلى آيات سورة الفاتحة .

(6)- الأخفش: معاني القرآن، [13/1].

(7)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [203/2، 204].

وقد تقدم نقل هذا الكلام وذكر أن العامل وفق ما يفهم من هذا النص معنوي، إلا أن اعتراضه يوحي لنا بأن في موقفه اضطراب؛ فهو يعارض كون الإضافة هنا حقيقية، لأن ذلك ينجر عنه حمل باقي الأسماء المضافة كالفواعل والمفعولات، ويعارض كون المضاف هو العامل ردًّا للمذهب الأول الذي يمثله سيبويه، وهنا يلتمس القارئ من كلامه مذهبا ثالثا، إذ يعد أن العامل في المضاف إليه هو مقتضى الإضافة لا معنى الإضافة ذاته وهذا المقتضي-بحسب ما يفهم من تصوره- هو قرينة أو أمارة قائمة بين المسند والمسند إليه، أو هي النسبة التي بينهما[1]، غير أننا نجد كلاما آخر له يرد فيه هذا التصور إذ يقول: " ومن قال إن عامل الجر هو المضاف وهو الأولى..."[2]، فقوله هو " الأولى" نص صريح منه في أنه يقدم عمل المضاف على عمل الإضافة .

وأما بقية الآراء والمذاهب فقد تقدم تفصيل الكلام عليها في مبحث العوامل المعنوية[3] .

وقد رجح السيوطي مذهب سيبويه : " والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف، قاله سيبويه [وعلل له بقوله]: وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظّ له في عمل الجر، لكن العرب اقتصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل عمله، ويدل له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها "[4].

1. 6/ مسألة عامل الجزم في جواب الشرط:

ذهب أكثر البصريين إلى أن عامل الجزم في جواب الشرط هو حرف الشرط، واحتجوا على ذلك بأن حرف الشرط، يقتضي جواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط، وجب أن يعمل في جوابه [5] .

وينسب إلى الخليل وسيبويه القول بأن عامل الجزم فيه هو حرف الشرط وفعل الشرط معا[6]، واحتج لهما ابن الأنباري بقوله: " وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط

---

(1)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[73/1].

(2)- المصدر نفسه،[73/1].

(3)- ينظر: لمزيد من التفصيل: السيوطي: همع الهوامع،[265/4، 266]، ابن عقيل: شرح الألفية، ص207، و محمد الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر-بيروت-لبنان، د. ط، د. ت، [02/2].

(4)- السيوطي: همع الهوامع،[265/4].

(5)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص483- 485، (المسألة87)، الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، [3/ 584].

(6)- الأشموني: شرح الأشموني على الألفية، [584/3].

فقال: إنما قلنا ذلك، لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا، كما قلنا في الابتداء والمبتدأ أنهما يعملان في الخبر"[1].

ويُنسَبُ إلى الأخفش واختاره ابن مالك، أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط[2]، واحتج له بأن حرف الشرط، حرف جزم والحروف الجازمة ضعيفة، فلا تعمل في شيئين فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل [3].

أما مذهب الكوفيين فإن عامل الجزم عندهم معنوي، وهو الجوار وحجتهم، أن " جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوما على الجوار"[4]، وقد مر هذا المعنى في ثنايا الحديث عن عامل المجاورة، في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[5]، مخفوضة على الجوار في" أرجلِكم" وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة ويحي عن عاصم، وأبي جعفر، وخلف، خلافا لقراءة نافع، وابن عامر، والكسائي ويعقوب، وخفض بنصب اللام عطفا[6]على قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾[7]، وقد تقدم كذلك أن معنى المجاورة هو في حقيقة الأمر علّة من أنواع العلل في النحو وليس عاملا .

1. 7/ ناصب الاسم المشغول عنه:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن ناصب الاسم المشغول عنه في مثل قولهم: زيدًا ضَرَبْتُه، هو

---

(1)- ابن الأنباري: الإنصاف، ص 486،(المسألة 87).

(2)- الأشموني: شرح الأشموني على الألفية، [584/3].

(3)- ابن الأنباري: الإنصاف، ص 486، (المسألة 87).

(4)- المصدر نفسه، ص 483.

(5)- سورة المائدة، من الآية 06.

(6)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص483، 484، وابن الجزري، محمد بن محمد أبو الخير: النشر في القراءات العشر، تحق: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، د. ط، د. ت، [254/2]، وابن الباذش، أحمد بن علي أبو جعفر: الإقناع في القراءات السبع، تحق: أحمد فريد المزيد، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1999م، ص394.

(7)- سورة المائدة من الآية 06.

فعل مقدر يعمل فيه[1]، قال سيبويه: " وإن شئت قلت زيدًا ضربته، وإنما نَصْبُهُ على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت: ضَربتُ زيدًا ضَرَبْتُه، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم هنا مبني على هذا المضمر "[2]. يفهم من كلام سيبويه أن ناصب الاسم المشغول عنه، هو فعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعد الاسم المشغول عن العمل فيه، فيقع عمل الفعل على الضمير بعده .

احتج البصريون بكلام سيبويه، وذهبوا إلى أن الفعل المذكور الظاهر، دالٌّ على الفعل المحذوف بلفظه فجاز عندهم حذف الفعل الأول وإضماره، وإبقاء عمله في الاسم المشغول عن العمل فيه بالفعل الظاهر[3].

أما مذهب الكوفيين في الاسم المشغول عنه، فإن العامل فيه هو الفعل الواقع بعده، والمتعلق به ضمير يفسره الاسم المشغول عنه ويعود عليه، وحجتهم أن الضمير العائد على الاسم هو الأول في المعنى، وأن معناهما متطابق في الدلالة على الاسم فجاز أن يعمل الفعل فيهما معا[4].

وهو مذهب الكسائي والفراء فإن " الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى، واللفظ بتسليطه عليه، نحو: زيدًا ضربتهُ، فضربتُه عامل في "زيدًا": كما أنه عامل في ضميره، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه: ما دلَّ عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في: زيدًا مرَرْتُ به وعمرًا ضربْتُ أخاه، لسده مسد أهَنْتُ، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما، وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم، تأكيد إيقاع الفعل عليه" [5].

وينسب إلى الكسائي مذهب يخالف فيه الفراء؛ فهو يرى أن العامل هو الفعل، بعمله في الاسم

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 77، (المسألة 12).

(2)- سيبويه: الكتاب،[81/1].

(3)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص77،و الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[438/1، 439].

(4)- ينظر: المصدر نفسه، ص :77، والرضي الأستراباذي: شرح الكافية، [437/1، 438].

(5)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[438/1].

وأما الضمير، فهو ملغى[1]وإلى هذا أشار ابن عقيل في شرحه للألفية بقوله: " وقال قوم: هو عامل في الظاهر والمضمر ملغى[ثم قال] ورُدَّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل" [2].

وإذا نظرنا في مدونات النحو العربية، نجد أن النحاة يختلفون في اعتماد الاسم المرفوع قبل الفعل المشغول ضمن باب الاشتغال من عدمه، فمع المنصوب لا إشكال بينهم، أما المرفوع فإن المتأخرين من النحاة؛ منهم من عدّه من باب الاشتغال، ومنهم من رفض ذلك، ولنأخذ على سبيل المثال شُرَّاح الألفية، كابن عقيل وابن هشام، فالأول جعله من ضمن الاشتغال تبعا لابن مالك، قال ابن عقيل: "هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع، وذلك: كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك نحو: "زيدٌ ضربتهُ" فيجوز رفع " زيد" ونصبه، والمختار رفعه، لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب، لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو كثير "[3] .

وهذه إشارة إلى رأي سيبويه في "الكتاب"، إذ يتردد تجويده للرفع على النصب في كثير من أمثلة هذا الباب، قال: " وقد قرأ بعضهم: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[4]،[بالنصب في "ثمودَ" بلا تنوين] وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع، قال بشر بن أبي خازم:

فأمّا تميمٌ تميـــمُ بنُ مُـــرٍّ فألفاهم القومُ رَوْبَى نِيَامَـــــا [5].

---

(1)- نقل هذا المذهب: محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه على أوضح المسالك، ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، [136/2] [هامش].

(2)- ابن عقيل: شرح الألفية، ص 148.

(3)- المصدر نفسه ، ص151.

(4)- سورة فصلت، من الآية:17.بالنصب بلا تنوين؛ هي قراءة الحسن البصري، ينظر: البنا أحمد بن محمد: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"، تحق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب-بيروت- لبنان مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة-مصر، ط1، 1987م، [442/2].

(5)- البيت من المتقارب، ينظر: ديوان بشر بن أبي خازم: تقد: مجيد طراد، دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان، ط1، 1994م، ص 135.

ومنه قول ذي الرُّمة:

إذا ابن أبي موسى بلالٌ بلَغْتِـهِ فقام بفأس بين وِصْلَيكِ جـازِرُ [1].

فالنصب عربي كثير والرفع أجود " [2].

وأكثر ما يظهر هذا الاخلاف في القسم الثاني من مسائل "باب الاشتغال"، وهو القسم الذي يجب فيه رفع الاسم المشغول عنه[3]، قال ابن عقيل: " وكذلك يجب رفع الاسم السابق، إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و" ما" النافية، نحو: زيدٌ إن لقيته فأكرمه، وزيد هل تضربهُ؟، وزيد ما لقيتُه، فيجب رفع "زيد" في هذه الأمثلة، ولا يجوز نصبه لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله، لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله "[4]، فقد عبر ابن عقيل بقوله: "إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة"، أي أن هذا القسم عنده من باب الاشتغال.

أما ابن هشام فيعارض هذا الرأي بشدة، وحَدُّ الاشتغال عندَه وضابطُه، أن إفراغ الفعل من الضمير إن لم يؤد إلى النصب في الاسم المشغول عنه، فلا يمكن عدُّه من باب الاشتغال نحو: فإذا زيدٌ يضربهُ عمرو، فإن حذف الضمير هنا لا يؤدي إلى نصب الاسم، وإنما يبقى مرفوعا على خلاف ما إذا كان حذف الضمير في نحو: زيدٌ ضربته، فتصير: زيدًا ضربتُ[5]، ولهذا قال ابن هشام: " ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدّ الاشتغال لا يصدق عليه " [6].يقصد ابن مالك.

ولعلّ هذا الاختلاف والتضارب في الآراء ضمن هذا الباب هو ما أدي ببعض الباحثين إلى إنكار وجود باب في النحو تحت مسمى الاشتغال، فقد اعترض "فاضل صالح السامرائي" على مذاهب النحاة بقوله:" فتقدير الجمهور متمش مع الصنعة الإعرابية، إلا أنه مفسد للمعنى، مفسد للجملة، وما ذهب إليه الفراء والكسائي مفسد للصنعة الإعرابية ولا يستقيم في كثير من التعبيرات ... وحقيقة الأمر – فيما

(1)- البيت من الطويل لذي الرمة، ينظر: ديوان ذي الرّمة، تقد: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط1 1995م، ص119، والبغدادي: خزانة الأدب،[37/3].

(2)- سيبويه: الكتاب، [82/1].

(3)- ينظر في بقية الأقسام: ابن عقيل: شرح الألفية، ص149- 150.

(4)- ينظر: المصدر نفسه، ص149، 150.

(5)- ينظر: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك، ابن هشام: أوضح المسالك، [136/2].[هامش].

(6)- المصدر نفسه،[136/2].

نرى- أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى[أي التقدير والإضمار]، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة، ومما يدل على ذلك قولهم" محمدًا سلّمتُ عليه" و" خالدًا أكرمتُ أخاهُ" و"سعيدًا انطلقت مع أخيهِ "فأي اشتغال في هذا؟ وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم؟ فإن الفعل قد يكون لازما كما نرى[يقصد أن هذه الأفعال لا تتعدى إلَّا بالحرف] وأما على رأي الكسائي والفراء، فليس ثمة اشتغال أصلا وإذا كنا نرغب في الإبقاء على اصطلاح الاشتغال والمشغول عنه، فإنا نقصد به معنى آخر " [1].

نفهم من رأي السامرائي أن موقفه من هذا الباب موقف بلاغي، إذ أنه يهتم بجانب المعنى والأساليب التي تقويه، ولا ينظر إليه نظرة نحوية محضة، ولهذا أتبع كلامه هذا في موضع لاحق من كتابه بمعالجةٍ لإشكالية طرحها؛ هل يفيد الاشتغال تخصيصا أو تأكيدا؟ وقال بعدها " ذهب البيانيون إلى أن الاشتغال قد يفيد تخصيصا أو تأكيدا ... "[2].

ومحصول الكلام؛ أن مسائل الخلاف بين النحاة كثيرة جدًّا لا يمكن حصرُها، كما لا يمكن حصر الآراء والمواقف وقصرها على مذهب معين، غير أن الذي يفهم من مضمون هذه الاختلافات أن النحو العربي مرَّ بمرحلة نضج تعمَّقت فيها الآراء والمسائل، ويعود ذلك إلى اختلاف الأصول التي يعتمد عليها النحاة؛ فمنهم من يلجأ إلى القياس ويغلبه كالبصريين، ومنهم من يرجح السماع عن العرب كالكوفيين ومنهم من يرجح الأول تارة، والثاني تارة أخرى، تبعا لفلسفته اللغوية، وتصوراته وأصوله النحوية [3].

2/ قواعد العمل وأصوله عند البصريين والكوفيين:

إن وضع قواعد وأصول للعمل عند النحاة العرب كان ضرورة علمية، وذلك أثناء اهتمامهم بالمسائل المتنوعة للنحو العربي، فكثيرا ما تأتي هذه الأصول أو القواعد كتعليلات وحجج يقدمها النحاة في الترجيح والاستدلال على صحة وسلامة مذاهبهم، ولا يقف الباحث على كتاب واحد من كتب النحو

(1)- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، [110/2].

(2)- المرجع نفسه ،[111/2].

(3)- ينظر على سبيل المثال: مسألة" القياس في شرط العمل" في العطف على الضمير المجرور، ينظر: محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية تعق: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر، ط1، 2012م، ص 95، 96.

أفرد لذكر هذه القواعد والأصول، وإنما كان الاهتمام بالتعليل والاحتجاج، وكانت هذه الأصول محفوظة مسلما بها لدى عامة النحاة أو بعضهم- بحسب اختلاف مذاهبهم- ويطلعنا كتاب " الإنصاف" لابن الأنباري، و"اللباب" للعكبري، على كم هائل من هذه الأصول والقواعد عند مناقشتهما للخلافات النحوية بين مدرستي البصرة والكوفة .

غير أن المطلع على المراجع الحديثة التي عَنِي أصحابها بقواعد العمل- وهو إن لم يقف على مراجع متخصصة في هذا الباب- يرى أنهم اتجهوا إلى ترتيب قواعد العمل وأصوله ترتيبا خاصا، يراعى فيه أنواع العوامل وأقسامها، ومثله ما صنعه "عبد الله الجهّاد" فقد صنف بعض هذه القواعد والأصول، بالنظر إلى العامل من حيث الأصالة والفرعية، أو القوة والضعف، أو الاختصاص وعدمه، أو من حيث وجود قيود على عمل العامل أو توفر وسائط مساعدة على العمل، أو حضور عوائق وحواجز تحجز العوامل عن أداء وظيفتها في المعمول[1].

وليس الغرض هنا من بحث هذه القضية، ذكر الخلاف بين نحاة المدرستين، وإنما هو ذكر الأصول التي يرجح أنها معتمدة عند المدرستين معا، أو عند إحداهما مع عدم مراعاة الفرق فيما تعلق برأي مدرسة دون أخرى .

2. 1/ قواعد العمل وأصوله من حيث أصالة العمل و فرعيته:

يقصد بالأصالة والفرعية في العمل في هذا الموضع؛ ما يكون العمل سمة ملازمة له في أغلب أحواله وما لا يكون كذلك ، كأن يكون العمل متلبسا به في مواضع خاصة وحسب، ومن قواعد هذا الباب:

2. 1.1/ الأصل في الأسماء أن لا تعمل[2]، فقولك مثلا: "زيدٌ أخوكَ" فالأصل في "زيدٌ" أن لا حظ له من العمل لأنه اسم لا تأثير له في العمل في الخبر، إنما العامل هو الابتداء [3].

(1)- عبد الله الجهاد: النحو العربي واللسانيات" تقاطع أم تواز"، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، والدار العربية للطباعة والنشر- الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1، 2016م، ص128- 134، ومثله صنيع؛ مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص256- 259.

(2)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص42، 75. ابن يعيش: شرح المفصل، [85/1]، السيوطي: الأشباه والنظائر،[515/1].

(3)- ينظر: المصدر نفسه، ص40، 42.

2. 1. 2/ الأصل في الأفعال أن تعمل[1]، ويلحق بهذا الأصل المشتقات فإنها تعمل لشبهها للفعل فاسم الفاعل مثلا، يعمل منه " ما كان بمعنى الحال والاستقبال نحو:" هذا ضاربٌ زيدًا غدًا ومكرمٌ خالدًا الساعةَ" لأنه على لفظ المضارع، إذْ كان جاريا عليه في حركاته وسكناته، وعدد حروفه وهو في معناه فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله " [2].

2. 1. 3/ الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل[3]، ولهذا ذهب البصريون إلى القول بأن العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط، فهو جازمه، وأما الكوفيون فلم ينسبوا العمل في جواب الشرط لعامل لفظي تماشيا مع هذا الأصل، وإنما نسبوه لعامل معنوي هو الجوار [4].

2. 1. 4/ الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول [5]، ويتضح هذا الأصل في باب "جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها" فالبصريون رفضوه لأن أسماء الأفعال فرع عن الأفعال، فهي تعمل عملها ولو قدمت معمولاتها عليها، لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وهذا محال بين الفعل واسم الفعل، إذ يجوز تقديم معمول الفعل ويمتنع تقديم معمول اسم الفعل، كما في قولك: "عليكَ زيدًا" أي الزم زيدًا فيمتنع تقديم "زيدًا" على عامله "عليكَ" خلافا للكوفيين، فإنهم يجوزون ذلك استدلالا بالقياس تارة والنقل تارة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[6]، فقدم المعمول "كتابَ اللهِ" على العامل " عليكم" تنزيلا له منزلة الفعل "الزموا"[7].

2. 1. 5/ العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف[8]، فإن عمل اسم الفاعل فرع عن عمل الفعل لمشابهته له، وكذلك عمل الحروف، فعمل "إنّ" مثلا في قولك " إنّ عندكَ لعمرًا " في " عمرًا "

---

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر- دمشق-سوريا، د. ط، د. ت، [163/1]، و السيوطي: الأشباه والنظائر،[514/1، 515].

(2)- ابن يعيش: شرح المفصل، [76/6].

(3)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[608/2]، والعكبري: اللباب،[51/2].

(4)- ينظر: المصدر نفسه،[602/2، 608]، والأشموني: شرح الألفية،[584/3].

(5)-ينظر: المصدر نفسه،[60/1، 229، 367، 369]، وابن يعيش: شرح المفصل،[78/6].

(6)- سورة النساء، من الآية:24.

(7)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[228/1- 230].

(8)- ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي،[550/1]، السيوطي: الأشباه والنظائر،[514/1].

النصب فرع عن عمل الفعل [1].

2. 2/ قواعد العمل وأصوله من حيث قوة العمل وضعفه:

العوامل ليست على درجة واحدة من القوة في العمل، فبعضها قوي يعمل من دون واسطة وبعضها أقوى من ذلك، وبعضها الآخر ضعيف، وقد تفطن النحاة إلى هذا الجانب فأصَّلُوا قواعد على هذا الأساس .

2. 2. 1/ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[2]، ومن ذلك مثلا المقارنة بين قوة حرف الجر وحرف الجزم، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم، لأن حرف الجر من عوامل الأسماء، فيعمل فيها الجر وحرف الجزم من عوامل الأفعال فيعمل فيها الجزم[3].

2. 2. 2/ العامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي[4]، وبهذا الأصل علل بعض البصريين عدم عمل الابتداء في الخبر، كونه عاملا معنويا ضعيفا لا يقوى على العمل في معمولين[5] وقالوا بأن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في خبره.

2. 2. 3/ الحرف أضعف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل[6]، وبهذا الأصل رفض الكوفيون القول بأن عامل الرفع في قولك: "إنّ زيدًا قائم " هو الحرف" إنّ"، وقالوا بأن الرافع هو البقاء على الأصل لضعف العامل، لأنه لا يعمل إلا لأنه شابه الفعل[7]، فيعمل في المبتدأ النصب، وليست له القوة ليصل عمله إلى الخبر .

2. 2. 4/ الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل[8]، قال ابن يعيش: **"** والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، وزيدٌ ضاربٌ لعمرٍو، فتكون مُخيَّرًا بين أن تُعدِّيه بنفسه وبين أن تعدِّيه بحرف الجر

---

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، [81/1]

(2)- ينظر: المصدر نفسه ، [529/2، 558، 563]، والعكبري: اللباب،[36/2].

(3)- ينظر: المصدر نفسه ، [529/2].

(4)- ينظر: المصدر نفسه،[47/1].

(5)- ينظر: المصدر نفسه،[47/1].

(6)- ينظر: المصدر نفسه، [81/1، 149]، والعكبري: اللباب،[36/2].

(7)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، [179/1].

(8)- ينظر: المصدر نفسه،[176/1]، وابن يعيش: شرح المفصل، [78/6].

لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل فلا تقول: ضربت لزيد، قال الله تعالى: ﴿ **قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا** ﴾[1] فعدى الفعل بنفسه[لقوته] وقال تعالى: ﴿ **فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾[2]، فعدى الاسم باللام [لضعفه] "[3] فالأصل هو الفعل، والفرع هو الاسم .

2. 2. 5/ الابتداء أقوى من عامل المضارع[4]، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، كالنواصب والجوازم الداخلة على المضارع بينما يمنعها الابتداء [5]، بمعنى آخر أن العامل المعنوي الابتداء أقوى لأنه أصل أما رافع المضارع؛ وهو معنوي أيضا (الموقعية موقع الأسماء)، أضعف منه لأنه فرع.

2.2. 6/ العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، ولهذا لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها[6]، لأن عملها فرع عن عمل الفعل .

2.2. 7/ العامل الضعيف لا يحذف، ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثُر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها [7].

2. 3/ قواعد العمل وأصوله من حيث اختصاص العمل وعدمه اختصاصه:

إن العامل لا يكون عاملا إلا إذا كان في موقع يسمح له بالعمل، ومنه فاختصاص عامل ما بدخوله على معمولاتٍ معينة هو أحد الشروط الواجب توفرها، حتى يكون العنصر اللغوي عاملا، وعدم دخوله على معمولاته الخاصة به، كأن يدخل على معمولاتٍ خارج اختصاصه، دلَّ ذلك على بطلان العمل .

2. 3. 1/ إن العامل إنما كان عاملا لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل[8]، فإن الجوازم مثلا تختص بدخولها على الأفعال دون الأسماء، كما أن حرف الجر يختص بالأسماء دون الأفعال، باستثناء

---

(1)- سورة الشعراء، من الآية:20.

(2)- سورة البروج، من الآية:16.

(3)- ابن يعيش: شرح المفصل،[78/6].

(4)- ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر،[530/1].

(5)- ينظر: المصدر نفسه ، [530/1].

(6)- ينظر: المصدر نفسه، [538/1].

(7)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[766/2]، والسيوطي: الأشباه والنظائر،[539/1، 540].

(8)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[578/2]، والسيوطي: الأشباه والنظائر،[515/1، 516].

بعض الحروف؛ فإنها تجر الأسماء في مواضع، وتجزم الأفعال في مواضع أخرى، ك "اللَّام" ويعود ذلك لاختلاف دلالاتها ومعناها نحو: "ليقمْ زيدٌ وليغفرِ الله لعمر" فهنا اختلفت المعاني بين معنى الأمر والدعاء مع الفعلين المجزومين والجر مع "عمر" بحرف الجر [1].

2. 3. 2/ الحرف يعمل إذا كان مختصا[2]، قال ابن الأنباري في معرض حديثه عن نواصب الفعل المستقبل" فإن قال قائل لم وجب أن تعمل "أن ولن وإذن وكي"؟ قيل: إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب أن يكون عملها النصب، لأن "أن" الخفيفة تشبه "أنّ" الثقيلة و"أنّ" الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك "أنْ" هذه يجب أن تنصب الفعل "[3].

2. 3. 3/ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[4]، وعلى هذا الأصل منع الكوفيون عمل "إنْ" المخففة النصب في الاسم لأنها مختصة بالأفعال، كما لا تعمل المشددة في الأفعال لاختصاصها بالأسماء[5].

وعلى هذا الأصل كذلك رُدّ على الكوفيين قولهم، أن المضارع ارتفع لتعريته من العوامل، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت، ويختص بها ولا يمكن أن يدخل على الأفعال لأنها خارج اختصاصه [6].

2. 4/ قواعد العمل وأصوله من حيث وجود قيود على العمل:

وضع النحاة قيودا تنظم علاقة العامل والمعمول ضمن التركيب، وذلك حتى لا تتداخل وظائف العمل أو تلتبس بين عامل أو معمول، أو بين عامل وعامل آخر، و من القواعد تحت هذا القسم ما يلي:

2. 4. 1/ رتبة العامل أن يكون مقدما على المعمول [7]، وبهذا الأصل رفض ابن الأنباري تقديم خبر المبتدأ عليه، إذ يعد العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، فالمبتدأ واسطة في العمل، ولا يجوز تقدم

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف ، [576/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[73/1، 165، 377]، والعكبري: اللباب،[30/2].

(3)- ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 328.

(4)- ابن الأنباري: الإنصاف، [196/1]،[553/2، 570، 576]، وابن عصفور: شرح الجمل،[131/1].

(5)-ينظر تفصيل المسألة: ابن الأنباري: الإنصاف،[195/1، 196]،(المسألة24)، وابن يعيش: شرح المفصل،[102/1].

(6)- ينظر: ابن عصفور: شرح الجمل،[131/1].

(7)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[46/1، 68]، والعكبري: اللباب، [127/1]، والسيوطي: الأشباه والنظائر،[537/1].

الخبر عليـه لأن رتبته أن لا يقع إلا بعده[1]، وعلى هذا الأصل أيضا مُنِعَ تقديم الفاعل على المفعول عند البصريين، وسيأتي بيانه قريبا .

واعترض على هذا الأصل، بأنه يناقض مجيء بنى الشرط والاستفهام مؤخر عاملها عن معمولها في نحـو:" منْ ضربتَ؟"، فأجاب السيوطي فيما نقله عن ابن عصفور بقوله: " إن أسماء الشرط تضمنت معنى "إنّ" وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة، فالأصل في: منْ ضَرَبْتَ: أَمنْ ضَرَبْتَ؟ ثم حُذِفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها، وإذا كان الأصل كذلك، فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل، وإنما امتنع تقديمه عليها في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام "[2].

2. 4. 2/ لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه[3]، وعلى هذا الأصل رفض البصريون تقديم "زيدٌ" في قولك "إنْ زيدٌ أتانِي آته" بالرفع على الفعل، وقالوا الأولى أن يقال: إنّ العامل في "زيد" فعل مقدر يفسره الفعل المذكور بعد الاسم، وهو "أتاني" فيكون الكلام: "إنْ أتاني زيدٌ أتاني آته"، ولأنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل [4].

ومنه منع تقديم الفاعل على الفعل في غير باب إن الشرطية التي سبقت في نحو: "ضربَ موسى عيسى"[5]فإن قدم ما ظاهره أنه فاعل مرفوع بالفعل، عُدَّ مبتدأ نحو: "موسى ضرب عيسى"، وذلك خلافا للكوفيين، فإنهم يجوّزون تقديم الاسم المرفوع على الفعل، على أنه فاعل[6].

2. 4. 3/ لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل[7]، وهذا الأصل له علاقة بالأصل السابق في رتبة العامل والمعمول، وعلى هذا الأصل أجاز البصريون تقديم خبر ليس عليها، لأنّه ورد من القرآن، تقديم معمول خبر ليس على خبرها، فمن باب أولى أن يتقدم الخبر، لأن معمول الخبر في نحو قوله تعالى:

---

(1)- ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر،[537/1].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[537/1].

(3)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[616/2]، المبرد: المقتضب،[128/4].

(4)- ينظر: المصدر نفسه ،[616/2].

(5)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، [101/2].

(6)- ينظر: المصدر نفسه،[72/2، 73]، تفصيل الكلام على المسألة عند المبرد: المقتضب،[128/4، 129].

(7)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[162/1].

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، وهو" يوم يأتيهم" جاء مقدما على ليس وعلى الخبر "مصروفا"، فدلَّ ذلك على جواز تقديم خبر ليس عليها في مواضع أخرى مشابهة لهذه الآية، إذ أن معمول الخبر لا بد أن يقع حيث يقع الخبر[2].

2. 4. 4/ لا يدخل عامل على عامل[3]، وبهذا الأصل رُدّ مذهب الكوفيين في القول بترافع المبتدأ والخبر، لأن ذلك يلزم منه أن يعمل كل منهما في الآخر وذلك خلاف هذا الأصل[4] .

ومن هذا الباب كذلك، ما أورده المبرد في "المقتضب" في " باب الحكاية" وذلك: **"** كتسمية رجل أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض، نحو تسميتهم: تأبطَّ شرًّا ، وذرَّي حبًّا، وبرَقَ نحرُهُ، فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يسْلم على هيئة واحدة، لأنه قد عمل بعضه في بعض فتقول: رأيت تأبطّ شرا، وجاءني تأبط شرا ... فلم يجز في هذا إلا الحكاية، لأنه لا يدخل عامل على عامل **"**[5]، فلا يجوز أن يقال إن الاسم المركب عمل طرفاه بعضهما في بعض إلا على وجه الحكاية .

2. 4. 5/ لا يعمل عاملان في اسم واحد[6]، ولهذا أجمع النحاة البصريون والكوفيون على إعمال أحد الفعلين وإهمال الآخر في نحو قولك: "ضربتُ وأكرمتُ زيدًا"، لأنه لو أعمل الفاعلان معا لأدى ذلك إلى توجه عاملين إلى معمول واحد، وهو مرفوض [7].

ومنه كذلك؛ رفض القول بعمل المبتدأ والابتداء في رفع الخبر[8]، ومنه كذلك؛ رفض القول بإعمال الابتداء و"إنّ" معا في خبر واحد على جهة العطف، في مثل قولك: "إنّك وزيدٌ قائمان " لأن البنية واحدة ولأن "إنّ" تطلب خبرها كما يطلبه الابتداء، ولو قلنا إنه يجوز العطف قبل تمام الخبر، لأدى ذلك إلى تنازع الابتداء و "إنّ" في خبرهما[9] وهو " قائمان" .

---

(1)- سورة هود، من الآية:08.

(2)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[162/1].

(3)- ينظر: المصدر نفسه، [48/1].

(4)- المصدر نفسه،[48/1].

(5)- المبرد: المقتضب، [09/4، 10].

(6)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، [187/1]، و السيوطي: الأشباه والنظائر، [537/1].

(7)- ينظر: ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص157. لمزيد من الأمثلة ينظر: باب التنازع من كتب النحو .

(8)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، [46/1].

(9)- ينظر: المصدر نفسه، [187/1].

2. 4. 6/ تقدير ما هو الأصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه[1]، وعلى هذا الأصل رجح ابن الأنباري تقدير الفعل على الاسم في نحو قولك: زيدٌ أمامَكَ، وعمرٌو وراءَكَ، أي أن معناه: زيدٌ استقرَّ أمامَكَ، وعمرٌو استقرَّ وراءَكَ، بدل تقدير اسم الفاعل: زيدٌ مُستقرٌّ أمَامَكَ، وعمرٌو مستقرٌّ وراءَكَ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، لمشابهته له، وهو مذهب البصريين [2].

2. 5/ قواعد العمل وأصوله من حيث توفر وسائط العمل:

هناك بعض العوامل التي لا تعمل إلا بواسطة، فلا يمكنها الوصول إلى إحداث آثار في معمولاتها إلّا بتوفر آلة مساعدة، هذه الآلة قد تكون فعلا أو اسما أو حرفا .

2. 5. 1/ الفعل وسيط للعمل، فعلى هذا الوسيط اعتمد كثير من البصريين في ذهابهم إلى أن عامل الجزم في جواب الشرط هو الفعل بعد أن يعمل فيه حرف الشرط، فهو واسطة بين حرف الشرط وجواب الشرط، قال ابن الأنباري: " والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنَّ "إنْ" هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط: لأنه لا ينفك عنه، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به ... "[3]، وعلَّلوا هذا المذهب بكون حرف الشرط يعمل الجزم، لكن عمله ضعيف لا يقوى على التأثير في معمولين، ومن ثم احتِيجَ إلى واسطة هي فعل الشرط، وقد تقدم أن هذا مذهب الأخفش واختيار ابن مالك [4].

2. 5. 2/ الاسم وسيط للعمل، فبهذا الوسيط احتج بعض النحاة في القول برافع الخبر أنه الابتداء بواسطة المبتدأ، وقد نقل ابن الأنباري كلاما قريبا مما نقله في وسيط الفعل فقال: " إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجـــود المبتدأ لابه... " [5].

---

(1)-ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[246/1].

(2)-ينظر: المصدر نفسه،[246/1].

(3)- المصدر نفسه، [608/1].

(4)- ينظر: الأشموني: شرح الأشموني على الألفية،[584/3].

(5)- ابن الأنباري: الإنصاف،[46/1، 47]، وهو مذهبه في "أسرار العربية" أيضا قال: " إن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لأن المبتدأ مشارك له في العمل". أسرار العربية، ص 76.

2. 5. 3/ الحرف وسيط للعمل، فعلى هذا الوسيط اعتمد النحاة في الاحتجاج على أن العامل في المستثنى النصب هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط "إلا" كما هو رأي البصريين[1]، وقد علل ابن الأنباري قولهم بأنهم إنما قالو ذلك **"** لأن الفعل وإن كان فعلا لازما في الأصل إلا أنه قوي ب" إلّا" فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بحرف الجر، إلا أن "إلّا" لا تعمل وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر**"**[2] . ومن الأمثلة المقدمة ههنا: " قام القومُ إلّا زيدًا " [3]، وبهذا الوسيط أيضا علل عمل الفعل بواسطة الواو في المفعول معه [4].

وأحيانا لا يقتصر الوسيط على هذه الأقسام (الفعل، الاسم، الحرف)، فقد يكون الوسيط هو الحذف، كأن يكون الحرف محذوفا، كما هو الحال مع بنية الإضافة؛ فإن النحاة يقولون أن المضاف يصل إلى المضاف إليه بحرف محذوف يقدر بحسب السياق [5].

2. 6/ قواعد العمل وأصوله من حيث وجود عوائق وحواجز عن العمل:

هناك بعض العوامل تتوفر فيها القابلية للعمل، إلّا أنها لا يتحقق عملها، ويعود ذلك لوجود حاجز من الحواجز يمنعه عن العمل، ومن هذه الحواجز:

2. 6. 1/ حرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله، ومن ذلك منع البصريين تقديم معمول الخبر على ما النافية مثل قولك:**"** "طعامكَ ما زيدٌ آكلًا "، فرفضوه لأن معناها النفي، ويليها الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ههنا " ما "، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها**"**[6]، فعلى هذه القاعدة لا ينعكس العمل إلى الوراء .

2. 6. 2/ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وعليه يمنع تقديم الاسم المنصوب في قولك: "زيدًا أضربتَ؟ "[7]، فلا ينعكس العمل إلى الوراء هنا أيضا .

---

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، [261/1].

(2)- المصدر نفسه، [261/1، 262].

(3)- المصدر نفسه، [261/1، 262].

(4)- المصدر نفسه، [248/1].

(5)- ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[201/2، 202، 203].

(6)- ابن الأنباري: الإنصاف، [173/1].

(7)- ينظر: المصدر نفسه، [159/1].

2. 6. 3/ الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله، وعلى هذا منع البصريون تقديم الاسم المنصوب في نحو قولك:" زيدًا إنْ تضربْ أضربْ " قياسا على ماله صدر الكلام كالاستفهام والنفي[1].

2. 6. 4/ لا يعمل الفعل الواقع جملة الصلة، وعليه منع سيبويه عمل الفعل في نحو: " أأخواك اللذان رأيتُ؟ " فقال في" أأخواك" لا يكون فيها إلا الرفع، لأن فعلها واقع في جملة الصلة[2].

2. 6. 5/ لا يعمل الفعل الواقع موضع الصفة، فمنع سيبويه قولك: "أزيدًا أنت رجل تضربه ؟"، وقال الواجب أن يكون في هذه الجملة رفع الاسم فتقول: "أزيدٌ أنت رجل تضربه ؟"، لأن الفعل لا يعمل لوقوعه موضع الصفة للرجل[3]، وقد منع ابن عقيل تقدير عامل آخر مقدم يفسره الفعل المؤخر، وذلك احتجاجا بأصل؛ ما لا يصلح أن يعمل لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله [4].

فهذه مجموعة من الأصول والقواعد التي بنيت عليها تعليلات النحاة للمسائل النحوية المبثوثة في كتب الخلاف، ك"الإنصاف" و" اللباب" أو الكتب الأصول ك"كتاب سيبويه" أو الكتب الحديثة[5] وليست هذه القواعد المذكورة إلّا نزرا يسيرا مما سطره وأصله النحاة ضمن المدونة النحوية العربية .

3/ رفض العامل قديما وحديثا:

لقي مفهوم العامل قديما أو ما صار يعرف حديثا " نظرية العامل" ثورة كبيرة من قبل طائفة من النحاة واللغويين، وأشهر النحاة اللذين رفضوا العامل جملة وتفصيلا وأشدهم في الرفض "ابن مضاء القرطبي"، وأما من اللغويين المحدثين فكثيرون، غير أن "إبراهيم مصطفى" و" تمّام حسّان" يأتون على رأسهم .

3. 1/ رفض ابن مضاء(ت592هـ) للعامل:

لقد رفض " ابن مضاء " فكرة وجود عوامل تعمل في الألفاظ، وقد اعترض على رأي أغلب النحاة

---

(1)- ابن الأنباري: الإنصاف، [627/2]، وهذه الأساليب ذكر سيبويه ما يتعلق بها من أحكام في الكتاب، [127/1- 150].

(2)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[128/1].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[128/1].

(4)- ينظر: ابن عقيل: شرح الألفية، ص149، 150.

(5)- ينظر على سبيل المثال: كتاب مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، ص260- 319، ورياض الخوّام: نظرية العامل في النحو العربي، ص 43- 75، وعبد الله الجهّاد: النحو العربي واللسانيات، ص 128- 134.

فهو يرى أن العامل لا وجود له أصلا، وعلى هذا الأساس، فالقول بأن العامل هو اللفظ(الفعل الاسم، الحرف)كما هو مذهب سيبويه مرفوض أيضا، لأنه حسب ابن مضاء فإن الفاعل الحقيقي والمتكلم هو الله عز وجل، قال ردًّا لمذهب سيبويه:" أما القول بأنَّ الألفاظ يُحْدِثُ بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا"[1]، وقال ردّا لمذهب ابن جني: " فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحقّ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يَفعل " [2].

ومما دعا إلى رفضه في كتابه " الردّ على النحاة" ما يلي:[3]

- إلغاء نظرية العامل بالكلية .
- الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة .
- إسقاط الحجية عن إجماع النحويين في القول بالعوامل .
- إلغاء التعليل؛ العلل الثواني والثوالث دون الأول .
- إلغاء القياس .
- إلغاء التمارين غير العملية وإلغاء ما لا يفيد نطقا من القواعد .

ووصل به الأمر إلى الاستعاضة عن مصطلح العامل بمصطلح آخر هو " التعليق" يقول: " وأما في هذا الباب لا أخالف النحويين إلّا في أن أقول: علَّقت ولا أقول: أعملت، والتعليق يستعمله النحويين في المجرورات وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين"[4].

وقد استعاض عن أبواب النحو– للبرهنة عن رأيه –بأبواب منها: باب التنازع، باب الاشتغال، هي أكثر دلالة من غيرها على انعدام العمل في رأيه ونظره[5] .

(1)– ابن مضاء: الردّ على النحاة، ص87.
(2)– المصدر نفسه، ص 87، 88.
(3)– ينظر: المصدر نفسه، ص 85، 88، 93، 157، 156، 164.
(4)– ابن مضاء: الردّ على النحاة ، ص 107.
(5)– المصدر نفسه، ص107– 118.

ويلاحظ من مقدمة كتابه أن "شوقي ضيف " سار على نهجه في رفض نظرية العامل أو العمل قال: "والحق أن النحو العربي يستغلق على الناس تارة بنظرية العامل، وما تجرُّه من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار، وتارة بما يفترضه النحاة من علل وأقيسة لا دليل عليها، إلا النظر العقلي " [1].

وقد دعا للاستجابة إلى نداء ابن مضاء في رفض نظرية العامل تيسيرا وتسهيلا لتعلم النحو [2].

وليس الغرض من نقل هذه الآراء هنا اتخاذ موقف معين منها، ولكن لبيان أن مفهوم العامل لم يكن مجمعا عليه على مرّ العصور بين جميع النحاة، كما يتبادر إلى ذهن القارئ البسيط، وإنما دائما ما كان المعارضون له لا يذخرون جهدًا في هدم فلسفة العمل ومنهم ابن مضاء [3].

3. 2/ثورة المحدثين على العامل:

كان أشدهم نقدا للعامل كما مرَّ، إبراهيم مصطفى، وتمّام حسّان، غير أن كثيرا من الباحثين وقفوا هذا الموقف منهم: مهدي المخزومي، محمد عيد، فؤاد حنا ترزي، أنيس فريحة، محمد الكسّار، عبّاس حسن [4].

3. 2. 1/ رفض إبراهيم مصطفى:

انطلق إبراهيم مصطفى في رفض العامل من أصل من أصول العربية، وهو" الدلالة بالحركات على المعاني " فهو يرى أن علامات الإعراب دوّال على معاني لا على وجود عامل من اللفظ بل الإعراب هو من عمل المتكلم ليدل على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام [5].

قال إبراهيم مصطفى في معرض تقديم بديل عن مفهوم العمل وهو الاهتمام بعلامات الإعراب والحركات ودلالاتها على المعاني المختلفة: " فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في "كتاب محمد" و"كتاب لمحمد" ... أما الفتحة فليست

---

(1)- شوقي ضيف: مقدمة كتاب" الرد على النحاة" لابن مضاء، ص 45.

(2)- المرجع نفسه، ص49.

(3)- ينظر لمزيد من التفصيل في طرح رأي ابن مضاء: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي:ص215 .ووليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص 141، 142.

(4)- ينظر: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي: ص 139.

(5)- ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص50.

علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة " [1].

ومن العجب أن يجعل "إبراهيم مصطفى" معاني للحركات دون الفتحة، ثم يخرج عن المعاني التي وضعها لتلك الحركات، كخروجه عن معنى الإسناد الذي تدل عليه الضمة في نظريته، إذ أن اسم "إنَّ" منصوب في كلام العرب اضطرادا، وكان اللازم من قواعده أن يكون مرفوعا لأنه مسند إليه، وقد ضرب بعض الأمثلة[2]للدلالة على ذلك ولكنها لا تطرد، وإنما هي محكومة بالنقل القليل، فمن القرآن مثلا قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[3] ، فعطف على اسم إن بالرفع في "الصابئون"، وكذلك في قوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[4]، بتشديد "إنّ" خلافا لهذه القراءة التي هي قراءة حفص، فقراءة الجمهور تشديد "إنّ"، فرفعت هذان تبعا لقاعدة الإسناد في نظر إبراهيم مصطفى[5] .

ومن الحديث: قوله صلى الله عليه وسلم: "إنّ من أشدِّ النّاس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون"[6] فاسم إن وهو " المصورون" مرفوع .

أراد أن يستدل إبراهيم مصطفى بهذه الأمثلة، على اضطراد قاعدته القائلة بأن الرفع علم الإسناد فخالف المضطرد الذي طمح إلى البرهنة عليه، ووضع قاعدته على القليل والنادر من كلام العرب، وهذا خلاف ما عليه قواعد العربية وأصولها الثابتة [7].

---

(1)- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، ص 49، 50.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص64، 65، 66. و محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، 218.

(3)- سورة المائدة، من الآية 69.

(4)- سورة طه، من الآية 63. مذهب الخليل بن أحمد موافق لهذه القراءة المخففة، كما نقله عنه الزجاج، وجمهور القراء على أن "إنّ" مثقلة، خلافا لحفص، وابن كثير، وأبي عمرو، ينظر: المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة: شرح الشاطبية المسمى" إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تحق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان،ط1، 2013م، ص658، 659.

(5)- ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص64، 65.

(6)- مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، دار طيبة-الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 2006م،حديث رقم: 2109، ص1015.

(7)- ينظر: تفصيل الكلام في هذه الأصول عند: السيوطي: الاقتراح، ص35، 36، 109.

فواضح تحامله على نظرية العامل " فهو يفترض افتراضا هو إلى الوهم والخيال أقرب منه إلى الواقع والحقيقة"[1]، إذ واقع اللغة العربية في باب إنّ وأخواتها، أنّ حق اسمها النصب، كما هو بديهي لدى النحاة .

3. 2. 2/ رفض تمّام حسّان:

ينطلق تمّام حسّان في ردِّه لنظرية العامل من مفهوم " التعليق" عند الجرجاني(ت474هـ) في كتابه "دلائل الإعجاز": " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"[2]، ويحتج بكلامه على أن مفهوم التعليق هو" إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية "[3]، ويعلق أحيانا على هذه العلاقات بقوله: "العلاقات السياقية أو التعليق كما يسمِّيه عبد القاهر" [4].

ويعترض على النحاة في فهمهم لمعنى "التعليق" مدَّعيا حصرهم إياه في العامل قائلا: " ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى باعتباره مناط " التعليق" وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألَّفوا من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيا أو معنويا، ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل "[5].

ويرى أن التعليق يتحقق مفهومه بواسطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، إذ يعتبره " الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يُحدِّدُ بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التعليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية " [6].

---

(1)- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص218.

(2)- الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي-القاهرة- مصر، ط5، د. ت، ص04.

(3)- تمام حسان: اللغة العربية" معناها ومبناها "، دار الثقافة- الرباط- المغرب، د، ط، 1994م، ص188.

(4)- المرجع نفسه، ص181 .

(5)- المرجع نفسه، ص 185. الذي وصل بها إلى مائة عامل هو الجرجاني صاحب نظرية " التعليق" الذي نقل عنه تمام حسان.

(6)- المرجع نفسه، ص189.

إن اعتراض "حسّان" على النحاة نابع من فكرة مفادها أن " العلامة الإعرابية" كانت عندهم أوفر القرائن حظا: " فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن؟ " [1].

ويرى المتتبع لكلامه في كتابه اللغة العربية " معناها ومبناها" أنه جعل فكرة "تظافر القرائن "نظرية مزاحمة لنظرية العامل، ومفادها أن تحديد العلاقات السياقيّة أو إنشائها بين المعاني النحوية، لا يتم إلا بتظافر مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية إضافة إلى القرائن الحالية [2].

ويفهم من كلامه أيضا؛ أنه شديد الاعتراض على مفهوم التقدير الإعرابي والمحل الإعرابي، ومعه التأويل بصفة عامة، بالنظر إلى أن هذه المفاهيم تقتضيها نظرية العامل .

والقرائن عند تمام حسان تنقسم إلى قسمين؛ لفظية ومعنوية:

3. 2. 2. 1/القرائن اللفظية:[3]

عددها ثمانية وهي :

3. 2. 2. 1.1/ العلامة الإعرابية:

ومفهوم العلامة الإعرابية كما استقر عنده هو مفهوم جمهور النحاة–كونها لفظية– إلا أنه أقحمها في عملية تمييز المحل الإعرابي، والإعراب التقديري للتراكيب، ويعدها قرينة قاصرة إذ أنها لا يمكنها تحديد المعاني النحوية بمفردها–في الغالب– ولا بد من تظافرها مع قرائن أخرى .

3. 2.2. 1. 2/ الرتبة:

ولا يختلف مفهومها عن مفهوم النحاة في الدلالة على الرتب المحفوظة، كرتبة التوابع مع المتبوعات ورتبة أدوات الصدارة، ورتبة الأفعال والفواعل والمفعولات، كما يؤكد على دورها في بيان الأساليب البلاغية كالتقديم و التأخير وغيرها .

---

(1)– تمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها"، 205.

(2)– المرجع نفسه، ص 188، 192، 199، 232.

(3)– ينظر: المرجع نفسه ، ص205– 231. بتصرف.

3. 2.2. 1. 3/ مبنى الصيغة:

وهي المباني التي تأخذها العناصر اللغوية كالأسماء والأفعال والصفات، وتدل صيغتها عليها، كما أن لها صلة بالعلاقات السياقية كدلالة صيغة الفعل المتعدي على التعدية إلى المفعول .

3. 2.2. 1. 4/المطابقة:

وتتضمن الصيغ الصرفية والضمائر، فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف، وتكون في الإعراب الشخص(التكلم، الخطاب، الغيبة)، العدد(الإفراد ...)، النوع(التذكير...)، التعيين (التعريف ...) .

3. 2.2. 1. 5/ الربط:

ويكون بين الموصول وصلته، والمبتدأ وخبره ... ، والشرط وجوابه ... ، ويكون بالضمير العائد أو بالحرف أو بإعادة اللفظ أو بأحد أنواع الربط المعروفة في اللغة العربية عامة .

3. 2.2. 1. 6/ التضام:

وله معنيان عند حسان: " الأول؛ أنه الطرق الممكنة في رصف جملة ما، فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخير ووصلا وفصلا، ويطلق عليه مصطلح" التوارد"، والثاني؛ أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر، فيسمى التضام هنا " التلازم" أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هنا "التنافي" "[1].

3. 2.2. 1. 7/ الأداة:

وهي كل أداة دخلت على الجمل المختلفة أو على المفردات كالنواسخ، وأدوات الاستفهام، والنفي ... أو حروف العطف والجر ... .

3. 2.2. 1. 8/ النغمة:

والمقصود بها؛ الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق " فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية، هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض، غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات ... "[2].

---

(1)- تمام حسان: اللغة العربية" معناها ومبناها"، ص 216، 217.

(2)- المرجع نفسه، ص226.

3. 2.2.2/ القرائن المعنوية:[1]

وعددها خمسة هي:

3. 2.2.2. 1/الإسناد:

وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل أو نائبه، وهو المعنى ذاته المتصور عند النحاة.

3. 2.2.2.2/ التخصيص:

ويرى تمام حسان أنها قرينة معنوية كبرى، تضم قرائن معنوية أخَصَّ، تحدد علاقة المخصوص بالمعنى المُخَصِّص وهي:

- التعدية: المفعول به .
- الغائية: وهي تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام(غائية العلة وغائية المدى) وكي والفاء ولن وإذن... .
- المعية : المفعول معه والمضارع بعد الواو .
- الظرفية: المفعول فيه .
- التحديد والتوكيد: المفعول المطلق .
- الملابسة: الحال .
- التفسير: التمييز .
- الإخراج: الاستثناء .
- المخالفة: الاختصاص وبعض المعاني الأخرى .

3. 2.2.2. 3/ النسبة:

وهي مصطلح متعلق بمعاني الحروف ودلالاتها كمعاني حروف العطف المتعددة[2]، أو معنى الإضافة الدال على نسبة المضاف إلى المضاف إليه.

---

(1)- تمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها"، ص191، 204. بتصرف.

(2)- ينظر: على سبيل المثال: الكتب المؤلفة في هذا الباب: الزجاجي، أبو القاسم: حروف المعاني، تحق: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت- لبنان ودار الأمل -عمان- الأردن، ط2، 1986م .

3. 2.2.2. 4/التبعيّة:

وتتعلق بمعاني التوابع(النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل) .

3. 2.2.2. 5/ المخالفة:

وتدل على الاختصاص وبعض المعاني الأخرى، ويلاحظ عن هذه القرينة الأخيرة أنها من ضمن قرينة التخصيص، لكن تمام حسان عدها أيضا في مخطوطة شجرية من ضمن القرائن الأخرى الكبرى كما يتوضح فيما يأتي:[1]

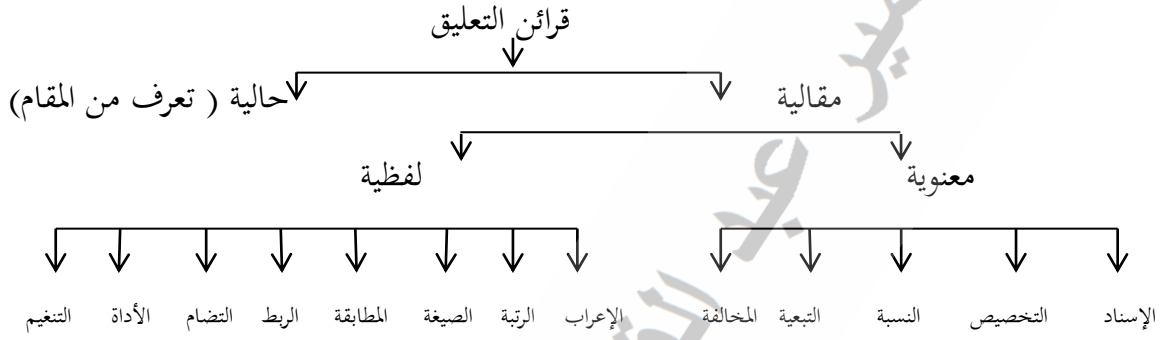

(مشجر بياني يلخص قرائن التعليق عند تمام حسّان).

ويرى تمام حسان كما هو موضح في المخطوطة الشجرية، أن هذه القرائن هي قرائن مقالية تتطلب قرائن أخرى مقامية أو حالية تعرف من المقام التخاطبي، فلا بد من تظافرها جميعا كي يتحقق معنى "التعليق " الذي بني عليه نظريته في القرائن [2].

ويوضح " تمام حسان" آلية اشتغال هذه القرائن مشيرا إلى أنه يمكن الترخص فيها، ومعناه عنده –أي الترخص– الاستغناء عن إحدى القرائن أحيانا أثناء تظافر القرائن، نظرًا لحصول المقصود من العملية بوجود قرائن تحقق المعاني السياقية التي يتطلبها" التعليق"[3]، ويشير إلى أن النحاة كانوا يذكرون هذا المعنى في كتب الأصول ضمن المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه ... [4].

(1)– المخطوطة متصرف فيها بالحذف، ينظر: تمام حسان: اللغة العربية" معناها ومبناها"، ص190.

(2)– تمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها"، ص232.

(3)– المرجع نفسه، 231– 240.

(4)– ينظر: السيوطي: الاقتراح، ص35، 109.

3.3/ نقد الآراء الرافضة للعامل:

تكاد تنحصر طعون الرافضين للعامل في ركنين من نظرية العامل؛ الأول هو العلامة الإعرابية، والثاني هو ظاهرة التقدير والتأويل .

3.3. 1/ العلامات الإعرابية:

إن رفضهم لمفهوم العلامة الإعرابية –خصوصا– عند النحاة المتقدمين، ينبعث من عدم فهمهم لدور هذه العلامات، فنجد عندهم تضاربا في تحديد مفهوم العلامات الإعرابية تارة، والحركات تارة أخرى والإعراب بصفة عامة، فإبراهيم مصطفى يرى أن الحركات تشير إلى" معنى في تأليف الجملة وربط الكلام"[1]، ثم يجعل الفتحة لا تدل على شيء، إضافة إلى أن المعاني التي وضعها لباقي الحركات تتعارض مع كثير من أبواب النحو ومثله مهدي المخزومي [2]، فقد كان له من الحظ في هذا الباب كما كان لإبراهيم مصطفى، ومثلهما تمام حسان فإنه كان أبعدهم عن فهم معنى العلامات الإعرابية و الإعراب معا، فقد تقدم من كلامه، أن الإعراب نظرية عند النحاة، هي ذاتها نظرية العامل[3]، وواضح من رأيه أنه لم يتمثل مفهوم الإعراب تمثلا ضمن إطار الثقافة النحوية العربية، وإنما تمثله ضمن إطار الثقافة الغربية[4] فهو القائل: " والمعروف أن التحليل اللغوي(الإعـراب) يحتاج إلى أمرين "[5]؛ وهما: المعنى والمبنى .

وهذا الكلام تعريب للمصطلح الغربي(l'analyse Grammaticale) و(l'analyse logique) فهو بعيد عن فهم النحاة للإعراب قديما[6]، فمنهم من رأى أنه لفظي ومنهم من عده معنويا وكثيرا ما رجح بعض النحاة الرأي الأخير على أنه مذهب سيبويه[7]، وهو ما أغفله تمام حسان بحجة أن المنهج الوصفي لا يتناسب مع إقحام المعنى في تفسير ظاهرة الإعراب، إذ أن المنهج الوصفي

---

(1)– ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص49.

(2)– ينظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي "نقد وتوجيه"، دار الرائد العربي– بيروت– لبنان، ط2، 1986م، ص67، 68، 69.

(3)– ينظر: تمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها"، ص205.

(4)– ينظر: عبد الله الجهّاد: النحو العربي واللسانيات، ص263.

(5)– تمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها"، ص 191.

(6)– ينظر: عبد الله الجهاد: النحو العربي واللسانيات، ص 263.

(7)– ينظر لتفصيل الآراء ومناقشتها: عاشور بن لطرش: الإعراب والعامل عند الرضي الأستراباذي في شرحه للكافية، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة– الجزائر، العدد22، جوان2017، ص44، 48.

يتناسب أكثر مع كون الإعراب لفظيا صوريّا يُتمثَّل كبنية شكلية لا دور للمعنى في الدلالة عليها، ولكنها ضرورية في تحديد الوظائف النحوية المختلفة، كما ذهب إليه كثير من الباحثين في النحو الوظيفي[1]، وهو رأي يتوافق مع منهج تمام حسان الذي دعا إليه في مؤلفه "اللغة بين المعيارية والوصفية"، قال " وقلنا: إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر"[2].

3.3. 2/ التقدير والتأويل:

إن رفض اللغويين المحدثين للتقدير والتأويل، ينبعث من رفضهم لباب التعليل، لظنهم أن النحو تأثر بمنطق أرسطو وأفلاطون، من حيث تقسيم أبواب النحو، ومن حيث تعليلها بعلل لا تتناسب مع تعليم النحو، وإنما هي أقرب لآراء الفلاسفة والمتكلمين(العلل الثواني والثوالث)، وأحرصهم على هذا المذهب الذي ذهبه كثير من المحدثين وأكثرهم إصرارا عليه "عبد الرحمن أيوب"، فإنّه كلما وجد الفرصة في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي " إلا وينقض على النحاة، بالاعتراض واللوم على صنيعهم في النحو ومن ذلك قوله: " ولم يكن النحاة في هذا التفريق محكومين بالواقع اللغوي، بمقدار ما كانوا محكومين باعتبارات فلسفية لا علاقة لها باللغة " [3].

ومن أوضح الأبواب التي يبرز فيها رفضهم للتقدير والتأويل باب النداء، فمعلوم من مذهب سيبويه[4]، أنه يرى أن العامل في المنادى المنصوب هو فعل مقدر ب: "أدعو" أو "أنادي"، فرفضوا ذلك بحجة أن التقدير يصيِّر جملة النداء خبرية، وكان اللازم أن تكون إنشائية، تستعمل فيها أداة النداء كدلالة على الإنشاء، فقولك: "يا زيد" أسلوب إنشائي تدل عليه ياء النداء، فإن قدر الفعل وصار التركيب حين ذكر الفعل:" أدعوا زيدًا" خرج هذا الأسلوب عن إطاره إلى الخبر[5]، وهذا حسبهم مجانب للواقع اللغوي الموصوف، إذ التقدير عملية ذهنية أكثر ارتباطا بجانب المعنى لا المبنى.

---

(1)- المرجع نفسه، ص47، 48، لمزيد من الاطلاع حول رأي الوظيفيين، ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية "بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي"، دار الأمان- الرباط- المغرب، د، ط، 1996م، ص212.

(2)- تمام حسان: اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب-القاهرة- مصر، ط4، 2000م، ص11، 12، 13.

(3)- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح-الكويت- د. ط، د. ت، ص151، 152.

(4)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[291/1].

(5)- ينظر: عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 49. وتمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها"، ص 219 .

وقد ردّ على هذا المذهب كثير من اللغويين المعاصرين في طليعتهم عبد الرحمن الحاج صالح[1]، فقد علل تقدير العرب في أذهانهم لمثل هذه الأفعال، بالنظر إلى الحاجة الشديدة لديهم إلى الاقتصاد في الكلام وإلى كثرة استعمالهم للنداء في حياتهم اليومية، فكانت لغتهم تتماشى مع الواقع وتساير الاستعمال، فلقد كان مناط التعليل عند الخليل وسيبويه[2]، كما أن تصور النحاة الأوائل للنحو بعيد تمام البعد عن المنطق الأرسطي ، ولم يلحقه تأثير منه، في عصوره المتقدمة، وإنما وضعه النحاة وعللوه تبعا لاستعمال العرب لكلامها، وأما الأقيسة التي قاسوها فهي مستنبطة من اللغة السليقية العربية، إذ أن العرب استقر في أذهانهم بناء النحو، وهذه الأقيسة لا تخرج عن هذا البناء[3].

وكثيرا ما كان يقع المعارضون للعامل والتقدير فيما أرادوا هدمه، فهذا تمام حسان يصف ظاهرة العلامات الإعرابية بقوله: " حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف، لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب "[4]، فهو مقرّ ضمنيا بوجود إعراب تقديري أو محلي، كما أنه لم يفسر ظاهرة نصب المنادى السابقة تفسيرا نحويا، وإنما ردّ ذلك إلى جانب بلاغي، باعتبار النداء أسلوبا إنشائيا، وهذا يتعارض مع منهجه الوصفي.

وقد ذهب مجموعة من الباحثين إلى نفي العلاقة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي، وردُّوا على من قالوا إن القياس العربي فرع عن المنطق وهذه طائفة منهم:

- عبده الراجحي: " التاريخ لا يقدم شيئا ماديا مؤكدا عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالا مباشرا " [1].

---

(1)- رأي عبد الرحمن الحاج صالح في المسألة يتلخص في أن النحو لم يتأثر بالمنطق الأرسطي في مراحله الأولى إلى عهد ابن السراج صاحب "الأصول في النحو" وهو المتوفى سنة(ت 312 هـ)، أي أن التأثير بدء مع العقد الثاني من القرن الرابع الهجري. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر- الجزائر- د. ط، 2012م، ص39- 88. و بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر-الجزائر- د. ط، 2012، [36/2، 37، 269، 270].

(2)- مرّ سابقا تعليل صناعة النحو عند الخليل، ينظر: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، 65، 66.

(3)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 297- 341.

(4)- تمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها"، ص205.

(1)- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث" بحث في المنهج"، دار النهضة العربية-بيروت- لبنان، د. ط، 1979م، ص 62.

– عبد القادر المهيري: " وليس لدينا– في الحالة الراهنة– أية وثيقة تثبت ذلك علميّا، والآراء التي أبديت في هذا الموضوع لا نظنها تتجاوز التخمين والافتراض " [1].

– عز الدين مجذوب: " يمكن أن نزعم أن نظرية الإعراب والبناء ونظام العوامل الذي افترضه القدماء وضبطوا بمقتضاه الوظائف النحوية الأساسية، وميزوا بينها وبين غيرها من فضلات وتوابع، تبدو بمقتضى فرض راجح ذات كفاية وصفية لا تنكر، وأنها ملائمة لشكل المضمون في اللسان العربي، ولعلّ هذا السبب هو الذي يفسر عجز ناقدي التراث عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري يعوضه، رغم شدة نقدهم له " [2].

وخلاصة القول؛ أنّ القبول والرفض لهذه النظرية لابد أن ينبني على أسس علمية، كالتي بنى النحاة عليها نظرية العامل، ومن هنا نصل– مما سبق– إلى ذكر النتائج التالية:

– اختلاف النحاة في مسائل العامل نابع من اختلافهم في فلسفته وتصوره وتعليله.

– أفرزت قواعد العمل وأصوله عن نضج في التفكير وواقعية في التفسير، اتسم بها النحاة وتحلوا بها أثناء التعليل، إذ أن تعليلاتهم تتناسب مع واقع اللغة العربية تناسبا يراعي خصائصها النحوية، فلم يخرجوا عن موضوع المدونة النحوية، المتعلقة أساسا بالشعر العربي والقرآن الكريم، بالرغم من اختلاف أصولهم في التعليل بين مدرستي القياس والسماع.

– تُمثل قواعد العمل وأصوله نظاما للعوامل وضابطا لها، يُعلل تفاعل العناصر الوظيفية وحدوده ومواقعه إذ يمكن عدُّه جهازًا تفسيريًّا متكاملا، يرقى إلى كونه نظرية قائمة بذاتها وضعها النحاة، ولم تكن لهم حاجة في منحها اسم ولقب " النظرية "وهذا يعكس اهتمامهم بالجانب التطبيقي أكثر من أي جانب آخر .

– لقيت فكرة العامل معارضة شديدة قديما وحديثا ولاتزال، بسبب افتراض أن الجهاز العاملي قاصر من حيث اعتماده على العلامة الإعرابية كمفسر واحد ووحيد للتراكيب العربية، أضف إلى ذلك أن هذا

(1)– عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي–بيروت–لبنان، ط1، 1993م، ص91.

(2)– عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي" قراءة لسانية جديدة"، دار محمد علي الحامي–تونس– ط1، 1998م، ص323.

الجهاز العاملي عجز عن إيجاد تعليلات للظواهر المتعلقة أساسا بالجانب الذهني والتأويلي، كظواهر الحذف، والتقدير والتأويل من داخل البنية الوصفية الصورية للغة.

– لا تقوم انتقادات المحدثين للعامل وفلسفته النحوية على أسس علمية موضوعية، وإنما كانت نتيجة التأثر بمناهج لا تُراعي خصائص اللغة العربية وطبيعتها التركيبية، ودليل هذا البعد عن العلمية في النقد تحاملهم على النحاة ونبزهم بشتى ألقاب التنقص، وقد عجزوا عن إثبات اتصال النحو العربي في قرونه الأولى بالمنطق الأرسطي من الناحية التوثيقية التاريخية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصـل الثاني

نظرية العامل في اللسانيات الحديثة

المبحث الأول: تفاعل العوامل وبناء التراكيب

المبحث الثـاني: تفـاعل العــوامل في "نظرية العمل والربط" لأفرام نوام تشومسكي "A.N.Chomsky"

المبحث الثالث: تفاعل ''نظرية العمل والربط'' مع الأنساق الفرعية الأخرى

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: تفاعل العوامل وبناء التراكيب:

تتم عملية بناء التراكيب وتأليف الجمل انطلاقا من علاقة التأثير والتأثر التي تحدث بين العامل والمعمول والتي يدل عليها وجود أثر إعرابي، قد يكون ظاهرا أو يستدل عليه بالتقدير، هو علامة على حصول عمل معين، وهذه العلاقة هي سبب التفاعل الذي يتم بين العامل والمعمول، نتيجة توفر شروط العمل ودواعيه وانتفاء موانعه وحواجزه، ويدل هذا التفاعل على أن عناصر التركيب وأركانه تشترك وتتشابك وتتآلف، أو قد تتشابه فيما بينها لتشكل بنية موحدة تؤدي وظيفتها الموكلة إليها، ويحمل كل عنصر ضمنها وظيفته الخاصة به غير أن الارتباط والاقتران الذي تقتضيه العلاقة بينهما هو ما يسمح لها بأن تتموضع وتتموقع على ترتيب معين، في نسق خطي يشكل كيانا تاما مكتملا يصطلح عليه "التركيب" .

1/ تفاعل العوامل:

إن مفهوم "تفاعل العوامل" دالٌّ على العمليات المختلفة التي تتحقق بين العامل والمعمول، هي عملية تأثير وتأثر، أو تحريك عنصر ما داخل التركيب من موقع إلى موقع بحسب خصائصه التي يحملها أو حذف واختزال عنصر، أو تعويض أو إضمار وتقدير، أو إلحاق وإتباع أو استقواء عنصر بعنصر .

وتتفاعل العوامل مع المعمولات أثناء بناء التراكيب بحسب حاجة كل تركيب وبحسب خصائص عناصره اللغوية؛ من بينة تصريفية أو اشتقاقية، أو معجم أو دلالة أو وظيفة نحوية، ويكون بمراعاة شروط العمل المفروضة على العناصر، وانتفاء الموانع الحاجزة عنه، كما أنه لا يخرج عن المقاصد والمرامي التي يراد تحقيقها من وراء بناء التركيب وتأليفه .

ولو حاولنا وضع حد لهذا المفهوم فنقول؛ إن العمليات المختلفة التي لا بد من حدوثها حتى يَنْبَنِيَ التركيب، لا يمكن حصولها إلا في ظل وجود علاقة ما بين العوامل ومعمولاتها؛ لفظية أو معنوية، تسمح بحدوث التفاعل، فإن حضرت كان التفاعل بينها وإن غابت غاب معها .

والذي يهمنا هنا هو توجه الدرس النحوي الحديث إلى استثمار نظرية العمل في إطار هذا المفهوم "تفاعل العوامل"، بالرغم من عدم إقرار كثير من الباحثين بذلك، إذ أن موقفهم معلوم من نظرية العامل غير أن هذا المعنى لا يخفى على كل من له أدنى اطلاع على مدونات النحو الحديثة، ويقف الباحث

على مفهوم" تفاعل العوامل" في الدرس الحديث، تحت مفاهيم متعددة، وبمصطلحات متنوعة تعكس المعنى العام للعلاقات المحققة لهذا التفاعل، الذي تتشارك في حدوثه معاني وعلاقات تتحدد بمصطلحات أهمها :

1. 1/ الإسناد:

لا يختلف النحاة واللغويون على أن مفهوم الإسناد كونه علاقة تربط بين ركني التركيب، هو الحلقة الواصلة بين المسند والمسند إليه في بناء الجملة أو الكلام أو التركيب، ولا يمكن بأي حال من الأحوال بناء أي من هذه الثلاثة من دون الاعتماد على هذه العلاقة .

لقد تفطن النحاة منذ القدم لأهمية هذه العلاقة، فالكلام بصفة عامة لا بد أن يتضمن مسندا ومسندا إليه، كونهما ركنين لا يُستغنى عنهما لحصول علاقة الإسناد، قال سيبويه: " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوكَ، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء " [1].

وبغض النظر عن رأي سيبويه في أيٍّ من ركني الإسناد هو المسند وأيٍّ منهما المسند إليه بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر؟[2]، فإننا نجد أن هذه العلاقة ضرورية لبناء جميع الجمل اسمية كانت أم فعلية وذلك اتفاقا بين جميع النحاة، إذ يعبرون عن طرفي الإسناد "بالعُمَدِ" وما عداها فهي " فُضلاتٌ" أو"متمِّمات" " لأنها اللوازم للجملة، والعُمَدةُ فيها، والتي لا تخل منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها "[3] .

وتتضمن التراكيب انطلاقا من هذه العلاقة العناصر الآتية:[4]

---

(1)- سيبويه: الكتاب،[23/1]. ينظر: المبرد: المقتضب،[126/4]، والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في علوم العربية، دار الجيل-بيروت- لبنان، ط2، د. ت، ص56، و رضي الدين الأستراباذي: شرح الكافية،[31/1]، وابن يعيش: شرح المفصل [20/1].

(2)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[2/ 78، 126].

(3)- ابن يعيش: شرح المفصل،[74/1]، ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[183/1].

(4)- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت-الكويت- د. ط، 1984م ص24، 25.

- المسند إليه (المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل).

- المسند (الخبر، الفعل).

- الإسناد (وهو عنصر معنوي).

ومن هنا فالبنية الأساسية للجملتين الرئيسيتين في العربية، تأخذ الشكل الآتي:[1]

- مبتدأ(مسند إليه) + خبر(مسند) ⟵ جملة اسمية(مسند إليه + مسند) .

- فعل(مسند) + فاعل(مسند إليه) ⟵ جملة فعلية (مسند + مسند إليه).

وأما ما زاد عن هذا الاعتبار، فهو فضلة ومتمم يستدعيه مراد المتكلم وقصده من الكلام، ويتم بذلك توسيع وإطالة الجملة أو التركيب[2].

يقول عبد الحميد السّيد مبرزًا أهمية هذه العلاقة في خدمة نظرية العامل: " وتمثل علاقة الإسناد ونظرية العامل محورين مهمين في معرفة بنية الجملة العربية؛ لأن أولهما مكون والآخر ضابط للمكونات كما تمثل الأركان الثلاثة:(م) المسند، (م إ) المسند إليه، و(ف) الفضلة، مكونات الجملة العربية، والركنان (م) و(م إ) يكوّنان البنية الأساسية للجملة العربية، وعليهما يقوم المعنى الأساسي للجملة، ولذا سماها النحاة كما ذكرنا "العمد" وأما الركن الثالث(ف) فهو عنصر تكميلي للمعنى الأساسي لا البنية الأساسية"[3] .

ينبغي التنبه إلى أن النحاة القدامى استعملوا مصطلحات عديدة في التعبير عن المسند والمسند إليه فسيبويه سمى المسند إليه" المبني عليه"، وهو عنده الخبر[4]، وسماه(المسند إليه) المحدَّث عنه أو المتحدث عنه، وهو عند النحاة المبتدأ الذي له خبر أو فاعل أو نائبه، كما أنه سمى المسند متحدّثا به أو محدّثا به وهو عند النحاة الفعل وخبر المبتدأ، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر نحو: " أقائم الرجلان"؟، فقائم

(1)- ينظر: عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية" بنية الجملة العربية-التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني"، دار الحامد-عمان- الأردن، ط1، 2004م، ص23.

(2)- ينظر: عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، ص24، 25.

(3)- المرجع نفسه، ص 23.

(4)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[126/2].

مسند، و" الرجلان" مسند إليه[1]، وأما الرضي فيعبر عن الإسناد في أن المراد به الإخبار[2]، وتارة يصطلح عليه مصطلح "الحكم" الذي هو رابطة بين المسند والمسند إليه، وإلى ذلك ذهب السيوطي، وزاد عليه بأن المسند " المحكوم به" والمسند إليه "المحكوم عليه "[3] .

لقد سارع النحاة واللغويون المحدثون إلى استعمال هذا المصطلح وتوظيفه –على غير عادة بعضهم في تقبل كل ما هو قديم– فلا يكاد القارئ يجد كتابا إلا وفيه مصطلح الإسناد والمسند إليه والمسند[4]، إلّا أنَّ طائفة من الباحثين – خصوصا منهم القائلين بتأثر النحو بالمنطق– يعبرون عن هذه المصطلحات بما اصطلحه المناطقة، من ذلك مثلا: إبراهيم مصطفى وعبد الرحمن أيوب[5]؛ فيجعلان مصطلح " الموضوع" للأسماء و"المحمول" للأفعال، والعلاقة بينهما هي "الرابطة"، ويمثل مجموعهما "القضية المنطقية"(التركيب في أبسط صوره)، وهما يقرّان بمصطلحي المسند والمسند إليه، ويوظفانهما، غير أنهما يزعمان أن أصلهما تقليد عن فلاسفة الإغريق –خصوصا عبد الرحمن أيوب– يقول: " فعلى الطريق نفسه سار النحاة الغربيون، وعندهم أن الجملة تتكون من subject وهو نظير للمسند إليه عند العرب، ومن pridicate وهو نظير للمسند، ويقول إن هذين اللفظين منقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقية هما باللاتينية subjectum و praedicatum وأن أرسطو قد استعمل هذين

(1)– ينظر: سيبويه: الكتاب،[33/1، 34]. وفاضل صالح السامرائي: الجملة العربية "تأليفها وأقسامها"، دار الفكر–عمان– الأردن ط2، 2007م، ص 13، ومحمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية" مكوناتها– أنواعها– تحليلها"، مكتبة الآداب–القاهرة– مصر، ط2 2001م، ص30.

(2)– ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[31/1، 32]، ينظر: العكبري: اللباب، [48/1]، والسيوطي: الأشباه والنظائر [11/2].

(3)– ينظر: الرضي شرح الكافية، [33/1]، والسيوطي: الأشباه والنظائر،[10/2].

(4)– ينظر: على سبيل المثال: محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب– القاهرة– مصر، د. ط، 2003م، ص 33 34. وعلي أبو المكارم: الجملة الاسمية، مؤسسة المختار– القاهرة– مصر، ط1، 2007م، ص22، والجملة الفعلية: مؤسسة المختار– القاهرة– مصر، ط1، 2007م، ص35. والتراكيب الإسنادية" الجمل: الظرفية، الوصفية، الشرطية"، مؤسسة المختار–القاهرة–مصر، ط1، 2007م، ص15، 16، وحسن خميس الملخ : نظرية التعليل في النحو العربي "بين القدماء والمحدثين"، دار الشروق–عمان– الأردن، ط1، 2000م، ص140، 141، التفكير العلمي في النحو العربي" الاستقراء، التحليل، التفسير"، دار الشروق–عمان الأردن، ط1، 2002م، ص136– 140، مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان– القاهرة–مصر، ط1، 1997م ص159– 164.

(5)– ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص31، وعبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص127، 128.

الاصطلاحين فيما بعد في حديثه عن اللغة "[1].

1. 2/ التعليق:

إن مفهوم التعليق الذي أشار إليه الجرجاني، إنّما كان مقصوده منه بيان علاقة الإسناد الرابطة بين العامل والمعمول، أو بين المعمولات، فإن هذا المعنى لم يكن منفصلا عن مفهوم العمل الذي أشار إليه في كتابه "العوامل المائة" أو المفهوم الذي صرَّح به في" دلائل الإعجاز" عندما قال: " فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، أو حالا منه، أو بدلا، أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافا للثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ... "[2]، ثم بين على النحو ذاته تعلق الفعل والحرف، وفرغ من الحديث عن أقسام الكلام الثلاثة بقوله : " ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيـــل في كل حرف رأيته يدخـــل على جملة "كإنّ وأخواتها" "[3].

ويقف المتفحصّ لكلامه على أنه أراد تفسير العلاقة بين المسند والمسند إليه، في مصطلح عام يدل على ارتباطهما وتعالقهما، فتارة يقول" تعلق الاسم بالاسم"، وتارة أخرى " تعلق الفعل بالاسم" وهكذا مما يُفهِم القارئ أن معنى التعليق والإسناد يدلّان على المضمون ذاته عنده .

إن النحاة العرب بالرغم من أن لهم مصطلحاتهم التي يعبرون بها عن علاقة الإسناد، فإن فهمهم للتعليق لم يخرج عن مضمون العمل، وفي إطار تفاعل العامل والمعمول أو المعمول والمعمول، الذي يقتضي أثرا إعرابيا، وقد أشار تمّام حسّان إلى هذا الفهم بقوله: " فالتعليق إذا هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة الإعراب"[4]، وقال في موضع آخر: " إنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية "[5] ، فإذا كان ذاك هو رأي الجرجاني والنحاة، وهذا رأي تمّام حسّان فلا يعلم لم

(1)- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية، ص40، نقلا عن: عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص128.

(2)- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص04.

(3)- المصدر نفسه، ص07.

(4)- تمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها" ص189.

(5)- المرجع نفسه، ص189.

يحمل تمام حسّان كلام الجرجاني من الفهم والقصد مالا يحتمل!؟ فيتأول كلامه ويجعل بدلا من مقتضى "نظرية العامل" مفهوم " تظافر القرائن" كمصطلح دال على التعليق؟ .

1. 3/ الاقتضاء:

هذا المعنى يوظفه النحاة كثيرا في كتبهم حينما يشيرون إلى العلاقة بين العامل والمعمول، أو المعمول والمعمول، إلا أن أكثر النحاة إصرارا على هذا المعنى، وبهذا المصطلح أبو البقاء العكبري(ت616هـ) والرَّضي الأستراباذي، قال العكبري: " الحرف واسطة بين الفعل وما يقتضيه فجعل عمله وسطا "[1] وقال في التبيين:" الابتداء يقتضي اسمين، وقد عمل في أحدهما، فيعمل في الآخر"[2]، وقال: " لأن علة العمل هو الاقتضاء"[3] أي اقتضاء أحد طرفي الإسناد للطرف الآخر وطلبه إياه، تبعا لعلاقة العامل بالمعمول أو المعمول بالمعمول، وقال الرضي:" وأما ناصب المفعول، فالفعل عند البصريين أو شبهه، بناء على أنه به يتقوّم المعنى المقتضي للرفع، أي الفاعلية، أو المعنى المقتضي للنصب أي المفعولية"[4]، وقال كذلك: "والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي "[5].

وقال: " إنّما نسب العمل إلى ما تقوّم به المقتضي، لا إلى المقتضي، فقيل: الرافع هو الفعل، ولم نقل هو الفاعلية، لكون المقتضي أمرًا خفيًّا معنويًّا، وما تقوّم به المقتضي أمرًا ظاهرًا جليًّا في الأغلب"[6] فهناك تفاعل بين الفعل الذي به تتقوم المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة، وبين هذه المعاني ذاتها، بمعنى آخر هناك علاقة بين الفعل وهو المسند، وبين المعنى الذي يحمله المسند إليه وهو الفاعلية التي يحتويها الفاعل، أو مع المكمِّل لعملية الإسناد، وهو المعنى الذي يحمله المفعول" المفعولية"، وهي المقتضيات التي تستقيم بتعالقها مع الفعل ولهذا ينسب العمل إليه .

---

(1)- العكبري: اللباب،[352/1].

(2)- العكبري، أبو البقاء: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان، ط1، 1986م، ص230.

(3)- المصدر نفسه، ص230.

(4)- الرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[335/1].

(5)- المصدر نفسه،[73/1]،[203/2].

(6)- المصدر نفسه،[204/2].

وقد علّق حسن خميس الملخ مرجحا هذا المعنى-الاقتضاء- في الدلالة على العمل، فقال:" لعلّ نظرية الاقتضاء هي المفهوم الأصلي للعامل"[1]، ثم يضيف: " يبدو أن الاقتضاء هو المفهوم المبسط الذي لم يحسن بعض النحاة استغلاله عندما اختلفوا في قضايا العامل والمعمول " [2].

1. 4/ الارتباط:

لقد وضع الباحث "مصطفى حميدة" معنى الارتباط انطلاقا من مفهوم الجرجاني للجملة في أنَّها "ذات معنى دلالي واحد"[3]، وهذا المعنى لا يتحقق إلا بارتباط مجموعة من العلائق تمثل علاقة الإسناد فيها نواة تكوين الجملة أو التركيب، والعلاقات الأخرى فرع عنها وبيان لها[4].

يحدد مصطفى حميدة محلَّ تفاعل هذه العلاقات وارتباطها بقوله: " فالجملة- وفق هذا المبدأ- سلسلة من المكونات تتفاعل فيما بينها كي تؤدي في النهاية المعنى الواحد المنشود، وأساس هذا التفاعل التركيب النحوي إذ لولا التركيب النحوي ما نشأ المعنى الدلالي الواحد المفهوم من الجملة، وقد سبق إيضاح أن الجملة المقبولة دلاليًّا لابد أن تتضمن علاقات تلاؤمية صحيحة، وهذه العلاقات الدلالية أفقية، أي أنها تركيبية، ولا يمكن أن تنشأ إلا بطريق التركيب النحوي، ومن هنا يفترض أن التركيب النحوي، هو الوسيلة المباشرة التي أعدتها اللغة لنشوء المعنى الدلالي للجملة"[5].

وفي نظر مصطفى حميدة تنشأ علاقة الارتباط بين معنيين بلا واسطة، لأنها علاقة وثيقة تشبه علاقة الشيء بنفسه، أو تشبه علاقة صدر الكلمة بعجزها [6]، كما يرى أن علاقة " الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة، وتكون توسعة الجملة البسيطة بإنشاء علاقات ارتباط أخرى، واصطناع علاقات ربط، وذلك خاضع لسياق المقام ولغرض المتكلم من نظم الجملة، وكلّما أنشأ المتكلم علاقات ارتباط وعلاقات ربط في الجملة زيادة على النواة الإسنادية، كان

---

(1)- حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص149.

(2)- المرجع نفسه، ص150،[هامش].

(3)- ينظر: مصطفى حميدة: الارتباط والربط، ص130، ومن هذه الجمل "ذات المعنى الواحد" المنقولة عنه: " ضربَ زيدٌ عمرًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له"، ينظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص413.

(4)- ينظر: مصطفى حميدة: الارتباط والربط، ص161.

(5)- المرجع نفسه، ص131.

(6)- المرجع نفسه، ص161.

ذلك زيادة في الفائدة، ولا يعني أن تلك الفائدة تصبح منفصلة عن فائدة الإسناد، وإنما يعني أن المستفاد من الجملة بعد الزيادة يصير غير المعنى المستفاد من النواة الإسنادية وحدها " [1].

ولما كانت علاقة الإسناد هي جوهر التركيب عنده، فقد فسرها على أنها علاقة نحوية سياقية[2] تأخذ نمطين: حينما يرتبط المبتدأ والخبر فتكون الجملة اسمية، أو حينما يرتبط الفعل والفاعل فتكون الجملة فعلية[3] .

ومصطفى حميدة لا يتحرج في التعبير عن العلاقة بين المسند والمسند إليه بمصطلحات "نظرية العمل" التي كان هو أيضا أحد الرافضين لها تبعا لأستاذه تمام حسّان[4]، فيقول معبرا عن علاقة الإسناد: "علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر المفرد، وبين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل، وبين كل ما يعمل عمل الفعل وفاعله أو نائب فاعله، كالمصدر والمشتقات العاملة واسم الفعل " [5].

وقد أتبع علاقة الإسناد بعلاقات هي:[6]

- علاقة التعدية (المفعول به) .
- علاقة الإضافة (المضاف والمضاف إليه) .
- علاقة الملابسة (الحال وصاحبها) .
- علاقة الظرفية (الفعل والظرف) .
- علاقة التحديد (الفعل والمفعول المطلق).
- علاقة السببية (الفعل والمفعول لأجله).
- علاقة التمييز (التمييز والمميّزُ).
- علاقة الوصفية (النعت والمنعوت).
- علاقة الإبدال (البدل والمبدل منه).

---

(1)- مصطفى حميدة: الارتباط والربط، ص161.
(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص134.
(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص 165.
(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص02- 05.
(5)- المرجع نفسه، ص 163.
(6)- ينظر: المرجع نفسه، ص163.

– علاقة التأكيد (التأكيد والمؤكد، المفعول المطلق المؤكد له).

فكل هذه العلاقات هي فرع عن علاقة الإسناد، وكل تركيب نشأ أو نجم عن علاقة من هذه العلاقات فهو تركيب إسنادي، وما زاد عن هذا التركيب الذي تقتضيه العلاقات فإنه من متطلبات البيان والإفهام بحسب مراد المتكلم من مقاصده[1].

وأما ما زاد عن هذه العلاقات فإن الارتباط فيها يكون بواسطة لفظية يتضمنها ما يصطلح عليه مصطفى حميدة "الربط"؛ فهو عنده واسطة لفظية وقرينة مادية، لا يعد ارتباطا كما أنه لا يعد انفصالا وإنما هو في المرتبة الوسطى بين الارتباط والانفصال[2]، ويكون الربط بالضمير أو ما يجري مجراه كما يكون بالأدوات، كأدوات الشرط والجزم والعطف والنصب، وغيرها ويكون بالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة [3].

وقد ضرب مثالا للتفريق بين الارتباط والربط والانفصال بجملة مركبة من جملتين؛ إلّا أن معناها واحد :[4]

– يحبُّ زيدٌ قيّادة السيّارة والمطرُ متساقطٌ .

فهما جملتان مرتبطتان بحرف العطف وإلا صارتا منفصلتين بحذفه، ويمكن توضيح الارتباط بالشكل الآتي:

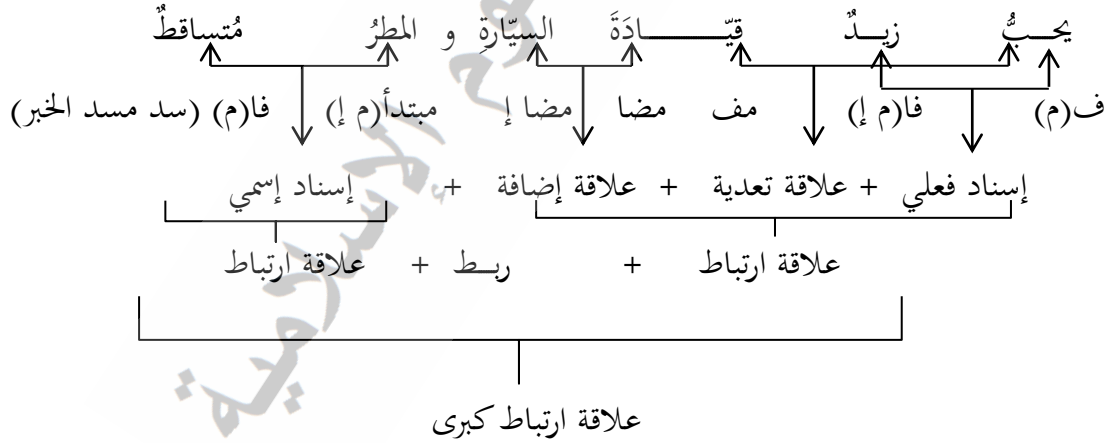

(1)– ينظر: مصطفى حميدة: الارتباط والربط، ص162.

(2)–ينظر: المرجع نفسه، ص 195.

(3)–ينظر: المرجع نفسه، ص195– 202.

(4)– ينظر: المرجع، نفسه، ص133.

ومن هذا الشكل تتوضح العلاقات الآتية:

- علاقة إسناد: بين الفعل(يحبّ) والفاعل (زيد)، م + م إ .
- علاقة تعدية: بين الفعل (يحبّ) والمفعول (قيادة) .
- علاقة إضافة: بين المضاف(قيادة وهو مفعول أيضا) والمضاف إليه(السيارة) .
- علاقة إسناد: بين المبتدأ(المطر) والفاعل الذي سد مسد الخبر(متساقط) .
- علاقة ارتباط صغرى 1: (يحب زيد قيادة السيارة)، المعنى تام .
- علاقة ارتباط صغرى2: (المطر متساقط)، المعنى تام .
- علاقة ربط: يقتضيها البيان والإفهام وإزالة الإبهام(بالعطف بحرف الواو).
- علاقة ارتباط كبرى: تجمع معنى الجملة الأولى والثانية لتشكل معنى واحد هو:" أن زيدًا يحب أن يقود سيارته ليس في جميع الأحوال وإنما حالة نزول المطر وحسب " .

وواضح أن مصطفى حميدة متأثر بأستاذه الذي شق طريق نظرية الاقتران أو" تظافر القرائن"، فصاغ هو أيضا مفهومًا جديدًا بديلا للعامل هو "الارتباط"، غير أنه وهو يؤسس لنظريته هذه، لم يجد بدًّا من اللجوء إلى نظرية العامل ومفهوم العمل، وإن كان طرح في أكثر من مناسبة أنه كغيره ثائر على مبادئها ومصطلحاتها.

2/ الإسناد وبناء التراكيب:

لقد كان لعلاقة الإسناد الأثر البالغ في ظهور تقسيمات الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، أو جملة صغرى وكبرى عند النحاة[1]، كما كان الأثر ذاته في تقسيم التراكيب عند البلاغيين إلى إنشائية وخبرية[2]، ولا يزال اللغويون إلى اليوم يعتمدون على هذه العلاقة في تصنيف التراكيب، وبيان وظيفتها وإيضاح سبل بنائها وتأليفها[3].

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب[2/ 507- 511].

(2)- ينظر: على سبيل المثال: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص525- 545.

(3)- ينظر على سبيل المثال: علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، ص16، 92، 148.

2. 1/ عناصر الإسناد وفواعله:

يتوقف تصنيف الجمل على بنية العناصر من حيث الاسمية والفعلية، أو من حيث الوظيفة المنوطة بها من فاعلية ومفعولية، فاكتمال علاقة الإسناد مستوفاة لجميع أركانها، يحصّل صنفا معينا من التراكيب وغياب أحد عناصر الإسناد يحصل صنفا آخر، كما أن الإسناد قد يكون تام الأركان لكنّ بنية العناصر تتطلب مكملات أو فضلات أو متعلقات أو روابط، حتى تَسْتَتِمَّ عملية الإسناد بمعانيها، إذ الغرض من بناء التراكيب هو بناء تراكيب سليمة نحويا تتوافق مع الأغراض والمقاصد المختلفة التي يريدها مستعمل اللغة، وتؤدي ما تتطلبه علاقة الإسناد، فمن هنا فرق النحاة واللغويون بين الجملة والكلام، وبين ما يتطلب الإفادة وما لا يتطلبها، ففريق يرى أن الجملة والكلام شيء واحد، وفريق يرى أن الجملة أقل ما تتركب منه علاقة الإسناد(مسند ومسند إليه) أفاد أم لم يفد، وأما الكلام فإن الإفادة لابد من توفرها فيه حتى يسمى كذلك[1].

إن علاقة الإسناد ضرورية لتحقيق البنية المكونية للتراكيب، لكنها غير كافية لتفسير ورود البنيات التركيبية على نسق دون آخر، فلا بد من تدخل عوامل أخرى هي غير هذه العلاقة، كالعلامة الإعرابية الدالة على تفاعل العوامل مع المعمولات، أو المعمولات مع بعضها، فبنى النداء والشرط والإغراء والتحذير، أو ما يعرف ضمن أبواب النحو والبلاغة بالخبر تارة والإنشاء تارة أخرى، لا يمكن تفسير بنيتها التركيبية عبر علاقة الإسناد وحدها، إذ أن عناصر الإسناد ملتبسة وغير واضحة، ومن ثم لا بد من اللجوء إلى مبادئ نظرية العامل، قصد الوقوف عند التفاعل المحقق بين العوامل والمعمولات، سواء كان هذا التفاعل بين ما هو معنوي كشيء مقدر أو مؤول، أو لفظي يظهر ليدل على مضمر، أو كان من الأسماء التي تحمل علامة إعرابية واضحة هي دليل التفاعل بين عناصر الإسناد، أو هذه الأطراف مجتمعة.

من الأمثلة التي يمكن سوقها ههنا؛ ما نقله فاضل صالح السامرائي عن الخضري في حاشيته حول "عسى" وعلقّ عليه بعد اقتباس كلامه : " قال بعض المحققين: إنّ "عسى" لإنشاء الترجي، لكن دخول الاستفهام عليها نحو:﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾[2]، ووقوعها خبرا لإنَّ نحو "إنّي عسيتُ صائمًا" دليل على أنه

(1)- ينظر تفصيل المسألة: علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص20- 28.

(2)- سورة محمد، من الآية 22.

فعل خبري ... [1]؛ فلم يأخذ بدلالة الإنشاء والخبر، وإنما حكم بأمر لفظي، وكان عليه أن ينازع في الحكمين، فيستدل بذلك على جواز دخول الاستفهام على الإنشاء وجواز الإخبار عن(إنّ) به "[2].

ففي هذا النوع من التراكيب يتضح جليا تدخل مبادئ العمل في الحكم على بناء التراكيب، وتحديد علاقة الإسناد بين أطراف الإسناد وأركان العمل، من عامل لفظي أو معنوي أو علامة إعرابية دالة على تحقق العمل.

2. 2/ تفاعل عناصر العمل مع عناصر الإسناد في بناء التراكيب وتفسيرها:

لقد تفطّن بعض الباحثين المحدثين إلى التّفاعل بين عناصر العمل وعناصر الإسناد في بناء التركيب وجعلوه أمرًا لا غنى عنه في تفسير بناء التراكيب وتأليفها، يقول خليل أحمد عمايرة: " ومع ما قلناه وما يمكن أن يقال في "النظرية المتكاملة" الوحيدة لتفسير الحركة الإعرابية، وهي "نظرية العامل" نقول: بُنِيَت الجملة على فكرة الإسناد بين الفعل والاسم، أو بين الاسم والاسم، والاسم في ذلك كلِّه هو الأساس لأنه هو الأقوى، ذلك عند النحاة الذين قسَّموا التركيب إلى اسمي وفعلي، والاسم في الفعلي هو الأساس في الإسناد كما أنه الأساس في التركيب الاسمي، وكذلك عند البلاغيين الذين قسَّموا التركيب إلى إنشائي وخبري "[3].

إنّ هذا التفاعل بين عناصر الإسناد من جهة وعناصر العمل من جهة أخرى، لا يفسر بناء التراكيب وحسب، وإنما يمكنه تصنيف الأبواب النّحوية وتحديد وظائفها الفعلية، التي تتضمنها التراكيب السليمة نحويا ودلاليا، يعلِّق خليل عمايرة في هذا الإطار، عن الخلط الذي أدى إليه الاعتماد على علاقة الإسناد بمفردها بين ما هو من اختصاص لعلم النحو، وبين ما هو اختصاص لعلم البلاغة: " سيطرت فكرة الإسناد على أذهان النُّحاة سيطرة خفية خلفية، فأخذت توجه تفكير العلماء في تصنيف الجملة في اسميتها أو فعليتها أو خبريتها أو إنشائيتها، وكذلك في تصنيف الأبواب النحوية وتقسيمها إلى عمدة وفضلات، فالعُمَدُ ما به يتم الإسناد لا ما يتم به المعنى، والفضلة ما زاد على تحقيق طرفي الإسناد، فكان

(1)- ينظر: الخضري: حاشية الخضري على ألفية ابن عقيل،[77/1].

(2)- فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية "تأليفها وأقسامها"، ص172.

(3)- أحمد خليل عمايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي" بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي"، دار وائل-عمان-الأردن، ط1، 2004م، ص77.

بذلك الفعل والفاعل في حقل ما به يتحقق الإسناد، وخرج بذلك أيضا المفعول أو المفاعيل، مع أن المعنى لا يتم إلا به أو بهما، هذا فضلا عن تعارض هذا مع التنظير الذي يرتضيه النحاة، في أن الإسناد يحقق قيام الجملة، والجملة عندهم تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فوقع التعارض بين التنظير والتطبيق مما ترتب عليه خطأ تصنيف بعض الأبواب في النحو، أو قل ترتب عليه خلط عجيب في كتب النحو بين مستويين من مستويات البحث اللغوي: التركيب syntax والدلالة sementics ، وكان لذلك مضاعفاته " [1] .

ويمكن القول إن التعارض الذي أشار إليه خليل عمايرة نابع من الحدود التي حدّها علماء اللغة بين النحو والبلاغة، للجملة والكلام والتركيب، غير أن ما يلزم توضيحه؛ أن النحاة وهم يضعون قواعد النحو ويحدون حدوده، لم يكونوا في غنى عن البلاغة التي تهتم بالمعاني أكثر من اهتمامها بالمباني، وكذلك الحال مع علماء البلاغة؛ فإنهم لم يكونوا في غنى عن علم النحو، وهذا واضح من تضمن أبواب المؤلفات النحوية لأبواب بلاغية، وتضمن المؤلفات البلاغية لأبواب نحوية؛ فالجرجاني مثلا في "دلائل الإعجاز" يذكر أحكاما نحوية ويستطرد في ذلك[2]، كما أنه في "العوامل المائة" يذكر أغراض الأدوات والحروف كالحروف المشبهة بالأفعال مثلا: فمنها ما هو للترجي كلعلّ ومنها ما هو للتمنّي كليْتَ[3]، وهي تتعلق عند كثير من البلاغيين وحتى النحويين–إنْ لم نقل أغلبهم– بباب الإنشاء، فهو مدرك لحدود العلمين لكنه لا يستغني عن أي منهما في وضع مؤلفاته وتوضيح أبوابها[4]، وكانت هذه الحدود قبله أوضح عند النحاة لأن غرضهم كان تعليميا، فلا بد وقتذاك من مدارسة كل علم على حدة، حتى يتمكن الطلاب من استيعاب المادة العلمية، وهذا أمر لا مفرّ منه وقتئذٍ، ومع هذا فإنهم كانوا مدركين تمام الإدراك، أن العلمين لا غنى لأحدهما عن الآخر، علم النحو يهتم بالمباني، وعلم البلاغة يهتم بالمعاني، ويشكلان معا اللغة المراد دراسة تراكيبها [5] .

---

(1)– أحمد خليل عمايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص78.

(2)– ينظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص106، 107، 108.

(3)– الجرجاني: العوامل المائة، ص49.

(4)– للجرجاني مؤلف في النحو سماه المقتصد في شرح الإيضاح طبع من قبل وزارة الإعلام والثقافة العراقية، تحق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد–بغداد– العراق، د. ط، 1982م، في مجلدين .

(5)– ينظر قريبا من هذا الكلام: عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، ص182.

وأما الدارسون المحدثون، فإنهم يعتمدون على علاقة الإسناد وحدها في تصنيفهم للتراكيب العربية وفي تحليلها لغويا دون الأخذ بمفاهيم "نظرية العامل" إلى جانب هذه العلاقة، فنجد عند بعضهم مثلا تقسيمات للتراكيب من نحو:" التراكيب الإسنادية"، " التراكيب غير الإسنادية" تعبيرا على ما يتضمن المسند والمسند إليه، وما لا يتضمنه، كتراكيب المدح والذم والنداء والقسم[1].

وقد تعددت تقسيمات اللغويين المحدثين للتراكيب بحسب تعدد مناهجهم، فمنهم من اعتمد المنهج الوصفي، ومنهم من اعتمد المنهج الوظيفي، ومنهم من اعتمد المنهج التوليدي، إلا أن جميعهم متفقين على أن علاقة الإسناد هي جوهر دراسة التراكيب[2].

3/ مقاربات جديدة لبناء التراكيب العربية:

حاول اللغويون و الألسنيون المحدثون وضع مقاربات للتراكيب العربية، أرادوا من ورائها تقديم نماذج لآلية بناء التراكيب وتفسيرها، ونختار من هذه المقاربات مقاربتين؛ إحداهما إسنادية، والأخرى عاملية .

3. 1/ المقاربة الإسنادية (علي أبو المكارم):

إن الباحث في مؤلفات المحدثين في جانبها التطبيقي؛ يرى أنها بنيت على مفهوم الإسناد ومقوماته في دراسة التراكيب وتفسيرها، إلا أننا نقف عندها على توظيف مبادئ العامل إلى درجة تكاد تتطابق مع ما هو موجود في الدرس اللغوي القديم، بالرغم من تصريح بعض الباحثين بأنهم بعيدون عن مفاهيم العامل ومصطلحاته، ولعل محاولة "علي أبو المكارم" في كتبه: "الجملة الفعلية" و" الجملة الاسمية" و"التراكيب الإسنادية" أكثرها علمية وأوضحها من حيث قيامها على الإسناد، فقد قسم الجمل والتراكيب العربية إلى: الجملة الفعلية، الجملة الاسمية، الجملة الظرفية، الجملة الوصفية، الجملة الشرطية وجعلها جملا إسنادية، وحَدَّ لها حدودا جديدة تختلف عما عليه جمهور النحاة قديما .

3. 1. 1/ الجملة الفعلية:

يصنف علي أبو المكارم الجملة الفعلية على أساس الإسناد فهو يرى: " أن الجملة تكون فعلية إذا

(1)- ينظر: مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 79، 97، 99، 106.

(2)- ينظر: عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، ص138، 139.

كان المسند فيها فعلا، سواء تقدم على المسند إليه أو تأخر ... وتكون الجملة الفعلية بناء على هذا مرتبطة دائما بزمان محدد لا تتجاوزه ... وتطبيقا لذلك تكون جملتا " الحقُ ضاع" و " الحقُ يضيع" من قبيل الجملة الفعلية شأنها في ذلك شأن جملتي " ضاع الحق" و "يضيع الحق"، ولن يكون هناك خلط بين الجملة الفعلية والاسمية، لأنه لم يعد التصدر هو الذي يحدد نوع الجملة، وإنما نوع المسند فيها هو الذي يحددها "[1] ، وهو بهذا يُبطل مذهب القائلين بتصنيف الجمل على أساس صدارة العناصر[2]، ذلك أن جملا تتصدرها أسماء إلا أن النحاة جعلوها فعلية نحو: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾[3]، و في قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[4]، وفي الشرط نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[5]، كما أنه يبطل مذهب القائلين بأن العبرة من التصدر هي كون الكلمة ركنا من أركان الجملة بالفعل، أو أنها كانت في الأصل ركنا من أركانها كأن تكون الاسمية من مبتدأ وخبر، أو كان أصله المبتدأ والخبر، والفعلية من فعل وفاعل، أو ما كان أصله الفعل والفاعل[6]، وذلك لأن الباحث لا يمكنه تصنيف جمل من نحو: "هل حاضر الطالبان؟" و "ظن محمد الأمل دانيا " في أحد التصنيفين، لأن الأولى؛ طرفا الإسناد فيها ليسا مبتدأ وخبرا وأصلهما كذلك، ولا هما فعل وفاعل وأصلهما كذلك، وفي الثانية فعل وفاعل فهي فعلية، وفيها ما كان أصله المبتدأ والخبر "الأمل دانيا "، فهي اسمية وهكذا نقع في اضطراب واضح؛ لأن الجملة واحدة والتصنيف متعدد وهذا لا يتناسب مع تفسير الواقع اللغوي تفسيرا موضوعيا علميا [7]، كما أنه يقحم المعنى إلى جانب علاقة الإسناد في تصنيف التراكيب فجمل " ضاع الحق" و "يضيع الحق" و "الحق ضاع" و" والحق يضيع" تختلف من حيث تصنيفها، إلا أن دلالتها واحدة

(1)- علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص35.

(2)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، [507/2].

(3)- سورة القمر، من الآية 07.

(4)- سورة البقرة، من الآية 87.

(5)- سورة التوبة، من الآية 06.

(6)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2، 508].

(7)- ينظر: علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص29، 36.

هي "الحكم بضياع الحق خلال فترة زمنية محدودة"[1]، وكان ينبغي لكل زيادة في اللفظ أن تؤدي إلى زيادة في المعنى، إذ أن الحكم باسمية هذه الجمل يصيرها جملا مركّبة أو مدمجة .

3. 1. 2/ الجملة الاسمية:

يرى علي أبو المكارم أن الجملة الاسمية هي ما تضمنت مبتدأ وخبرا، أو مسندا ومسندًا إليه، أما المسند إليه فهو "المحكوم عليه" والمتحدث عنه، وأما المسند فهو المحكوم به[2]، وتقتصر الجملة الاسمية على ما كان المسند فيها واحدا من ثلاث:[3]

- الاسم الجامد غير المشتق، نحو: "محمد أسد" .
- الاسم المشتق الذي لا يصح كونه رافعا للمسند إليه، نحو: " الزيدان قائم أبواهما ".
- التركيب الإسنادي، أو ما يصطلح عليه في التراث النحوي بالجملة، نحو: " زيدٌ قدم أبوه ".

وتنقسم الجملة الاسمية إلى مطلقة غير منسوخة تؤدي فيها العملية الإسنادية وظيفتها دون قيد ومقيدة منسوخة تحدث فيها القيود تأثيرا لفظيا ومعنويا في العلاقة الإسنادية[4].

وبهذا التحديد خرجت الجمل التي يسدّ مرفوعها مسدّ الخبر، والجمل التي خبرها ظرف أو جار ومجرور عن إطار الاسمية الذي حدده علي أبو المكارم[5]، وهو يرى أن الأصل في الجملة الاسمية ألا ترتبط بفترة زمنية محددة ومن ثمَّ فإنها قد تفيد الدَّلالة على الثبوت والاستمرار[6].

3. 1. 3/ الجملة الظرفية:

يرى أبو المكارم أن الجملة الظرفية إسنادية، والمبتدأ فيها هو المسند إليه والخبر المسند، والمبتدأ فيها الغالب فيه أنه اسم حقيقي لا حكمي، كلفظ الفعل، و غالبا كذلك ما يقع هذا المبتدأ " نكرة"، والخبر لا يكون إلا ظرفا أو جارا ومجرورا بالرغم من أن الظرف والجار والمجرور لا يقعان دائما في موقع الخبر[1] .

---

(1)- ينظر: علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص33، 34.

(2)- ينظر: علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 21.

(3)- المرجع نفسه، ص20.

(4)- المرجع نفسه، ص21 .

(5)- المرجع نفسه، ص 20.

(6)- علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص35.

(1)- ينظر: علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، ص19.

والجملة الظرفية عند "علي أبو المكارم" تختلف عن الجملة الاسمية من وجهين:[1]

– أن الجملة الظرفية لا تقبل التطابق بحال، عدديّا كان أو نوعيا، مباشرا كان أو غير مباشر، إذ لا يتأثر العنصر الإسنادي المشارك في تكوينها، وهو الظرف والجار والمجرور في أداء وظيفته الإسنادية بنوع المسند إليه وعدده نحو: الطالب في الكلية أو الطالبان، أو الطلاب، أو الطالبة ... [2].

– أن الجملة الظرفية بسيطة دائما ولا تقبل التركيب بحال، أي لا يمكن أن تكون جملة مدمجةٌ فيها جملة أخرى .

ويعود هذا التحديد الذي حدده علي أبو المكارم إلى العلاقة الخاصة التي تجمع" الظروف" والجار والمجرور:" وهي علاقة تمتد من وجود بعض الخصائص المشتركة بينها في اللفظ، وفي الوظيفة معا فكل منهما يفيد نوعا من العلاقة التي تحتاج إلى ما يوضحها حتى تفيد معناها في التركيب اللغوي، فحين تقول: " الليلة "، أو " مع الطلاب " أو "في الكلية"، تظل الكلمات قاصرة عن تحديد طبيعة العلاقة حتى تتعلق بمتعلق تفيد به ومن خلاله، وكل منهما يقع مواقع لغوية خاصة بهما لا يجوز وقوع غيرهما فيها" [3].

ومن هنا فقد حكم أبو المكارم بإسنادية هذه العلاقة .

3. 1. 4/ الجملة الوصفية:

ذهب أبو المكارم إلى أن مقومات الجملة الوصفية، هي مبتدأ هو المسند في الجملة والمرفوع بعده هو المسند إليه فيها، " ويتميز المبتدأ في هذه الجملة بأن لا يكون إلا اسما حقيقيا صريحا ظاهرا وصفا مشتقا أو ملحقا به يعمل عمل الفعل، ولهذا لا يقع المبتدأ في الجملة الوصفية إلا واحدا من صيغ خمس هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب، ويمكن أن يضاف إليها صيغ المبالغة على خلاف فيها بين النحاة "[1].

ومن الأمثلة التي يمكن سوقها عن الصفة المشبهة مثلا:" محمدٌ طاهرُ النفسِ، معتدلُ القامةِ، مستقيمُ

(1)– ينظر في هذين الوجهين: علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، ص17.

(2)– ينظر: المرجع نفسه، ص68.

(3)– المرجع نفسه، ص18.

(1)– ينظر: المرجع نفسه، ص92.

الرأي"، واسم التفضيل، نحو: "محمدٌ أفضلُ من محمودٍ"[1]. ولا بد في هذه المشتقات من شروط تتحقق فيها حتى تكون ركنا إسناديا للجملة الوصفية[2]، وهذه الشروط لا يمكن أن تكون إلا شروط عمل المشتقات المقررة في كتب النحو .

3. 1. 5/ الجملة الشرطية:

اعتبرها علي أبو المكارم جملة أو تركيبا إسناديا " محوره الربط بين حدثين ربطا عضويا، بحيث يكون أحدهما مقدمة والآخر نتيجة، وهذان الحدثان اللذان يتم ربطهما ليسا قائمين بذاتهما وحدهما، بل إنهما مسندان بالضرورة إلى من يقوم بهما، وبهذا لا يكون الترابط بين حدثين في الحقيقة بل بين تركيبين إسناديين لكل منهما مقوماته الإسنادية من محكوم به ومحكوم عليه، ولا يتم الربط بين هذين التركيبين إلا بأداة خاصة تقوم بترتيب العلاقة بينهما، وجودا أو عدما، ماضيا أو مستقبلا، ومعنى هذا ببساطة شديدة؛ أن العناصر المكونة للجملة الشرطية في الحقيقة ثلاثة: هي الأداة، وتركيب فعل الشرط، وتركيب الجواب أو الجزاء "[3].

وهذا النوع من الجمل لا يأتي إلا مركبا " وأطراف الإسناد فيها- في حدها الأدنى- أربعة، إذ كل من الفعل والجواب طرفان إسناديان، فالتركيب ذو طبيعة خاصة يخالف فيها التركيب في غيرها"[4] فجملة:﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ﴾[5]، هي جملة مركبة من فعل الشرط" يتق الله" تركيبا إسناديا وجملة الجواب" يجعل له مخرجا" تركيبا إسناديا ثانيا، والأداة هي "مَنْ"، ومجموع هذه العناصر هو تركيب إسنادي شرطي[1] .

يلاحظ من عمل"علي أبو المكارم" أنه اعتمد على المعنى في تصنيف الجملة الفعلية إلى جانب علاقة الإسناد، فألغى مفهوم الموقعية أو صدارة العناصر، وبين أن كثيرا من الجمل المتضمنة لفعل تأخر أو تقدم

---

(1)- ينظر: علي أبو المكارم : التراكيب الإسنادية ، 108- 114.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص92.

(3)-ينظر: المرجع نفسه، ص 148.

(4)- المرجع نفسه، ص209.

(5)- سورة الطلاق، من الآية 02.

(1)- ينظر في مضمون هذا الشرح: علي أبو المكارم : التراكيب الإسنادية، ص184.

هي فعلية، وإنما مقاصد المتكلم وأغراضه ومراميه، هي التي تستلزم الموقعية التي تتخذها العناصر، وتفرضها عليها؛ إذ أنها لا تغير من المعنى الأساسي كما مر في جملتي "الحق ضاع" و "ضاع الحق" .

أدى هذا العمل إلى تقليص إطار الجملة الاسمية، إذ اعتبر أن التقسيم الموقعي القائم على" التصدر" شكلي بحت[1]، ومنه صارت الجملة الاسمية خلاف ما هو معلوم عند النحاة، وانحصر أمرها أكثر فأكثر مع إخراج الجمل التي خبرها مرفوع سدّ مسدّه، أو جار ومجرور أو ظرف، فيُلاحَظُ عن "الظرفية" مثلا: أنها الجملة الاسمية فيها مبتدأ وخبر يكون أحيانا ظرفا وأحيانا جارا ومجرورا، وهذا ليس في جميع الأحوال إذ أنهما لا يقعان دائما موقع الخبر، فلا بد من شروط لذلك، هذه الشروط وضعها العلماء النحاة في إطار بحثهم للعوامل والمعمولات، وكذلك الحال مع " الجملة الوصفية"، فإن المشتقات لا تعمل إلا بشروط وهذه الشروط وضعها النحاة، وهي ذاتها التي اعتمد عليها "أبو المكارم" في القول بإسنادية الجملة الوصفية، وأما "الجملة الشرطية" فإن علاقة الإسناد فيها بين التركيب الأول " تركيب فعل الشرط" والتركيب الثاني "جواب الشرط" مبهمة من الناحية الشكلية والوصفية، لا يمكن تمثلها إلا في إطار مفهوم الاقتضاء الذي أشار إليه النحاة، " اقتضاء أداة الشرط لفعل الشرط وجوابه، وذلك أثناء تعليلهم لمثل هذه البنى المعقدة .

ولم تزد هذه التقسيمات التراكيب العربية إلا التباسا وغموضا وتشعبا؛ فالقارئ قد يلتمس الدقة في هذه التقسيمات، لكنه بوقوفه على الشروط المفروضة على عناصر الإسناد كشروط إسناد المشتقات وشروط إسناد الظروف، وشروط وساطة أدوات الشرط، يدرك أن عمل النحاة في حصرهم التراكيب في صنف فعلي وصنف اسمي، كانوا أكثر تماشيا مع مفهوم البساطة والتيسير إذ الشروط هي هي، والعلاقات هي هي، فم الجديد إذا؟.

إن "أبو المكارم" في مقاربته الإسنادية هذه اعتمد على "المعنى الوظيفي" الذي تؤديه العناصر الإسنادية، ففي الجملة الفعلية وظيفة الفعل هي أصل علاقة الإسناد، وفي الجملة الاسمية وظيفة الخبر هي التي تحدد صنف التركيب الإسنادي، بين الوصفي أو الظرفي أو الاسمي، ففي الوصفي؛ وظيفة المشتقات المستوفية شروطها في الإسناد والعمل هي الفارقة، وفي الظرفي؛ وظيفة الظرف أو الجار والمجرور هي التي

(1)- ينظر: علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص32.

تعمل على تحديد صنف التركيب، وأما وظيفة أداة الشرط المقتضية للفعل والجواب أو الجزاء؛ فهي الفارق في تحديد صنف التركيب الشرطي.

كل هذا يضعنا حيارى حيال "المعنى" الذي اعتمد في تصنيف التراكيب عند أبي المكارم فما المقصود من هذا المعنى الذي كان له الأثر الكبير في تصنيف التراكيب إلى جانب علاقة الإسناد؟ فكما هو معلوم أن المعنى في الدراسات التركيبية يأخذ الأقسام التالية:[1]

– **المعنى الوظيفي Fonctionnal أو النحوي أو التركيبي**: كوظائف المبتدأ، الخبر، الفاعلية المفعولية، الإضافة ... .

– **المعنى المعجمي Lixical أو الدلالي**: وتحمله العناصر اللغوية، ويدل على الجانب الاشتقاقي فيها بما تحمله من نوع وعدد وجنس وحال ووصف، كما أنه المعنى المتواضع عليه الذي يعكس العلاقة بين الدال والمدلول.

– **المعنى الاجتماعي Contexttual أو المقامي أو التداولي**: وهو المعنى الذي يفهم من معرفة حال المخاطب، ومحط فائدة السامع، كتنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته، كما يفيده التمييز، أو تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الاحتمال في التأويل كما يفيده التوكيد، أو طلب إقبال المخاطب في أسلوب النداء ... .

والذي يظهر أن هذه المقاربة الوظيفية عند أبي المكارم، أخذت بجميع أنواع المعنى المشار إليها، مما يدل على أن مقاربته الإسنادية ذات توجه مضموني لا شكلي وصفي، ولم تستقر عند المعنى الوظيفي وبالغ صاحبها في توظيف المعنى على حساب المبنى، وانجر عنه عجزها عن تفسير البنى المعقدة تفسيرا واقعيا "كبنية الشرط" مثلا، وهذا يقودنا إلى توجيه النظر إلى مقاربات أخرى أكثر وضوحا وعمقا في الطرح، وأكثر تحقيقا للكفاية التفسيرية والوصفية التي تطمح إليها النظرية العلمية الحديثة المفسرة للوظائف التركيبية .

3. 2/ المقاربة العاملية في النظرية الخليلية (عبد الرحمن الحاج صالح):

اعتمد عبد الرحمن الحاج صالح في وضع نظريته على تصورات الخليل بن أحمد وسيبويه ومن ساروا

(1)– ينظر مزيدا من التوضيح في أقسام المعاني في الدراسات التركيبية واللغوية: عبد الحميد السيد : في اللسانيات العربية، ص29، 30 31، 39. وحسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، ص110، 111.

على نهجهم، كالرضي الأستراباذي، وذلك لقناعته أن نحو هؤلاء النحاة لم يختلط بفلسفات المنطق الصوري الأرسطي[1]، ويرى أن النحو لا بد أن يفهم من هذا المنطلق، وقد بنى نظريته على مجموعة من المفـاهيم التي قررها سيبويه تبعا لأستاذه الخليل، والذي يهمنا في هذا الموضع هو مفهوم العمل في إطار النظرية الخليلية .

3. 2. 1/ نظرية العمل أو العامل في التصور الخليلي(صياغة جديدة قديمة):

إن مفهوم العمل في النظرية الخليلية هو ذاته المفهوم الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في تعليل أبواب النحو، إلا أن عبد الرحمن الحاج صالح أدخل عليه تعديلات تتوافق ومتطلبات البحث اللساني في العصر الحديث، فهو يرى أن فهم النحو العربي يكون بالنظر إليه نظرة تأصيلية؛ وذلك بالرجوع إلى النحو المصفّى أو نحو النحاة الأوائل، مع الاستفادة من البحث اللغوي العربي الحديث، وما وصل إليه الدرس الغربي من تطور في مجال اللسانيات، شريطة أن يتناسب مع اللغة العربية وخصائصها النحوية[2].

لقد صاغ عبد الرحمن الحاج صالح العامل صياغة رياضية صورية تجريدية، إذ يرى أن تريبض البحث اللغوي العربي أكثر نفعا وإفادة في مجال اللّسانيات الحاسوبية[3]، إذ يعد منهج النحاة العرب الأوائل منهجا علميًّا رياضيًّا قائما على حمل الشيء على الشيء، وإعطائه حكمه إذا جمعهما جامع، أو حمل العنصر على الآخر لاستنباط البنية التي تجمعهما، وكذلك حمل النظير على النظير[1]، وباختصار هو"القياس العربي" في صورته الأصيلة، وهذا " الحمل ما هو في الحقيقة إلا ما يسميه علماء الرياضيات اليوم، بتطبيق مجموعة على مجموعة بإظهار ما يوجد بينهما من التوافق أو عدم التوافق في البناء "[2].

3. 2. 2/ مفهوم المثال أو الحد:

يمثل مفهوم المثال أو الحد أو" اللفظة" لدى عبد الرحمن الحاج صالح الثمرة الأولى للقياس العربي، إذ أنّها الأصل الذي يمكن أن تنبني عليه الفروع، وهي ماله فائدة في ذاته في المعنى، وكلّما أدخلت عليه

---

(1)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،[207/1، 208، 23/2، 24]، و منطق العرب في علوم اللسان، ص77، 81.

(2)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،[2/ 280].

(3)- ينظر: المرجع نفسه ،[226/1، 227].

(1)- ينظر: المرجع نفسه،[309/1].

(2)- المرجع نفسه،[309/1].

تحويلات عن اليمين أو الشمال أدّى ذلك إلى تغير في البنية، إلا أن هذا التغير لا يعد سوى زوائد يمكن أن تطرأ على النواة الأصل" للفظة"، ويضرب مثالا لذلك بلفظة "كتاب" فكل ما دخل على هذه اللفظة من "ال" التعريف وحروف الجر وعلامات التثنية والجمع وغيرها، إنما هي زيادات على النواة التي هي "كتاب" وهي ما يمثل "الحد أو المثال" الذي هو اللفظة [1].

إن هذا المفهوم حسب تصور الحاج صالح لا يقتصر على" اللفظة" كمستوى من مستويات التحليل بل يتعداه إلى التراكيب والجمل" وينطلق النحاة العرب في هذا المستوى من أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد، مما هو أكثر من لفظة، وذلك مثل: "زيدٌ منطلق"، وهذا قد يجيء ككلام مفيد ويتألف من لفظتين، ثم يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء النواة "[2]، كما يبينه الجدول:[3]

∅	زيـــــدٌ	منطلقٌ
إنَّ	زيـــــدًا	منطلقٌ
كانَ	زيـــــدٌ	منطلقًا
حسبتُ	زيـــــدًا	منطلقًا
أعلمتُ خالدًا	زيـــــدًا	منطلقًا
1	2	3

فيرى عبد الرحمن الحاج صالح أن " هذه التراكيب هي محمولة بعضها على بعض، وهي متكافئة من حيث إنها تتضمن نواة واحدة وهي الأصل (لعدم دخول أي زيادة عليه)، وتفرعّ عليها الفروع بهذه العملية التّحويلية التي هي زيادة الزوائد، وعند ذلك يتضح لهم أن الجدول هو في الحقيقة قياس وحَدٌّ ومثال ... ويتبين بهذا المثال التركيبي أن الزوائد على الوحدة التركيبية[زيدٌ منطلقٌ] تؤثر تأثيرا لفظيا ودلاليا على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخص اللفظ، ومعان زائدة لم تكن موجودة في النواة، وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة [∅ ، إنّ ، كان، حسبت، أعلمت خالدا] عاملا وما تؤثر

(1)- ينظر: عبد الرحمن الحاج: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،[219/1، 220، 250].
(2)- المرجع نفسه،[253/1].
(3)- المرجع نفسه، [253/1].

فيه معمولا "[1] .

3. 2. 3/صياغة معادلة العامل:

صاغ عبد الرحمن الحاج صالح معادلة تقوم على النواة التركيبية، مجموع إليها الزوائد على الأصل يمينا وشمالا وفق ما تتطلبه مفاهيم العمل في النحو العربي، فكان الناتج المعادلة التالية:[2]

- [(ع ⟵ م1) ± م2] ± خ .

ع= العامل، و م1 = المعمول الأول، م2 = المعمول الثاني، خ = المخصص، ⟵ = الترتيب الواجب القوسان ( ) يجمعان الزوج المرتب، المعقوفان[ ] يمثلان الوحدة التركيبية الصغرى .

تمثل هذه الصيغة – حسب الحاج صالح – جميع البنى التركيبية التي يحتملها القياس[3]، ومنه فإن الجملة الاسمية "زيدٌ منطلقٌ" وهي مثال لأقلّ ما يمكن أن يُنْطَقَ به من الكلام المفيد مما هو أكثر من "اللفظة "، يعد العامل فيها هو العنصر الفارغ المرّمز له ب"∅ " في الجدول، دلالة على أنه عامل معنوي مضمر، وهو الابتداء والمعمول الأول هو "زيد" والمعمول الثاني هو" منطلقٌ" وهما معا" نواة التركيب" أو الأصل.

إن ما ينسحب على هذه الجملة من المعادلة السَّابقة، ينسحب على الجملة الفعلية، أو الجمل التي تدخلها النَّواسخ، إذ الأفعال والنَّواسخ عوامل وطرفا النواة "زيد منطلقٌ" معمولات ، وينبّه الحاج صالح على أن الفعل المتعدي إلى المفعول يمثل المفعول به " المعمول الثاني له" في نحو: "كتبَ الرجالُ الطوالُ الرسالةَ "[1] ف"الرسالة" هي المعمول الثاني للعامل "كتب" ومعموله الأول هو" الرجال الطوال"،" فمن ناحية الحكم الإعرابي المعمول الأول هو دائما فاعل أو مبتدأ و ما بمنزلتهما، والمعمول الثاني مفعول به أو خبر أو ما بمنزلتهما"[2] .

إن عناصر المعادلة السابقة من ع، م1 ، م2 ، خ يمكن أن تحتلّها كلمة واحدة أو لفظة أو تركيب

---

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،[253/1، 254].

(2)- ينظر: المرجع نفسه، [254/1، 311].

(3)- ينظر: المرجع نفسه، [254/1]، [هامش].

(1)- ينظر: المرجع نفسه، [256/1].

(2)- المرجع نفسه، [311/1].

كما في الجدول التالي:[1]

∅	أنْ تصوموا	خيرٌ لكمْ
رأيْـــ	ت	زيدًا
رأيْـــ	ـــتُـــ	ـــكَ

فعبارة " أنْ تصوموا " تحلّ محلّ المبتدأ، وخبره "خيرٌ لكم"، والتاء تحلّ محل الفاعل "المعمول الأول" وأما "الكاف" فهي المعمول الثاني في المثال الأخير "المفعول به".

ويرى الحاج صالح أن من فوائد هذا الإجراء ما يلي:[2]

- إعمال مفهوم المثال أو الحدّ بحمل أكبر عدد ممكن من التراكيب على هذا المثال .

- تحديد المواضع في داخل الحدّ ومحتواه، " فموضع العامل أو المعمول شيء ومحتواه شيء آخر، فقد يكون في موضع الفاعل فعل تامّ أو فعل ناسخ أو إنّ وأخواتها أو تركيب مثل" حسبت"، وهي جملة بل حتى عامل ومعمول أو معمول2 مثل: " أعلمتُ عمرًا " فكل ذلك عامل"[3].

- إثبات قانون مهم وهو امتناع تقديم المعمول1 على عامله، وهو إما أن يكون فاعلا أو مبتدأ أو اسما لأحد النواسخ، أو ما يحل محل هذه العناصر.

- جواز التقديم والتأخير ما عدا المعمول1 بالنسبة إلى عامله، وفي حدود معينة.

- تكون هذه العناصر التركيبية النواة الثابتة، وهي بدورها وبهذه الصفة يمكن أن تدخل عليها عناصر أخرى زائدة قابلة للتقديم والتأخير، وهي عناصر التخصيص، كالمنصوبات إلا المفعول به، فهي تتطلبها اعتبارات الخطاب والإفادة، كالتمييز والتوكيد والحال ... [1].

3. 2. 4/ معادلة العمل والتوسع في بناء التراكيب "الإطالة":

إن من شأن هذا الإجراء أو التمثيل- على حد اصطلاح الحاج صالح- " أن يتصرف إلى عدد كبير

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، [224/1].

(2)- المرجع نفسه،[298/1، 299].

(3)- المرجع نفسه، [298/1].

(1)- ينظر: المرجع نفسه،[299/1].

من التصاريف التركيبية، بتحويل محتوى كل واحد من عناصره وترتيبها إلى كل ما تحمله هذه الصيغة من الترتيبات، ومن أهم هذه التحويلات نذكر ظواهر التداخل أو الإطالة(وهو التعبير القديم) ويقابله في الانجليزية Recursivness فإن محتوى(ع و م و خ) يمكن أن يتكرر، وهذا يحصل بطريقتين؛ إما بالإطالة إلى خط مستقيم، مثل عطف البيان وعطف النسق والبدل والتوكيد، وإما الإطالة التضمنية وذلك كقيام تركيب مقام كلمة في "ع" و "م" و "خ"، ثم قيام تركيب آخر مقام كلمة في داخل هذا التركيب الأخير(الذي يتضمنه الأول)، وهكذا إلى مالا نهاية(والقياس لا يمنع ذلك، إنما الاستعمال هو الذي يمنعه إذا تجاوز القدرة على الإدراك"[1].

كما أنه من شأن هذا الإجراء أن يكون حلّا جذريا للتراكيب المعقدة، كتراكيب الشرط والاستفهام والتعجب ... كما يفهم من كلام الحاج صالح، إذ يفترض وجود موضع إلى يمين المعادلة كلها يسبق موضع الابتداء تحتله العناصر الاستفهامية وما شابهها مما يستحق الصدارة، وقد اصطلح الحاج صالح على هذا الموضع ب "التّصدير" وهو أقصى ما يمكن أن تصل إليه التحويلات إلى جهة اليمين[2].

3. 2. 5/ مفهوم التبعية والتوسع في بناء الجمل:

يقسم عبد الرحمن الحاج صالح التبعية إلى قسمين:[1]

- تبعيّة بناء .

- تبعيّة وصل .

والتبعيّة النحوية Dependency Grammaire هي العلاقات " والروابط التي تربط بين الفعل والفاعل، وبين هذين العنصرين والمفعول، ثم بين الاسم ولوازمه كالمضاف إليه والصفة، وأداة التعريف وغير ذلك، وهي روابط تابع لمتبوع، أو على حد تعبير العرب: محمول ومحمول عليه، فالفعل مثلا هو المتبوع بالنسبة للفاعل والمفاعيل، والاسم هو الأول بالنسبة للوازمه"[2]، وقد أشار الحاج صالح

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، [255/1، 330].
(2)- المرجع نفسه،[224/1، 225، 332، 333].
(1)- ينظر: المرجع نفسه،[257/1].
(2)- المرجع نفسه،[255/1].

إلى أن مفهوم التبعية مفهوم غربي[1].

فالتبعية بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، تبعية بناء، وأما التبعية بين الاسم ولوازمه كالمضاف إليه والصفة وأداة التعريف، تبعية وصل.

ولإيضاح دور التبعية في بناء التراكيب وتوسيعها، ضرب الحاج صالح مثالين لنوعين من الجملة العربية الفعلية والاسمية، مع الحفاظ على عناصرها قدر الإمكان، وتحديد العوامل من المعمولات، وفق ما يتطلبه العنصر الذي ينبني عليه الكلام، وهو العامل التركيبي، وهذان مشجران مرفقان للجملتين :[2]

- كتبَ الرجالُ الطوالُ الرسالةَ.
- الرجالُ الطوالُ كتبوا الرسالةَ .

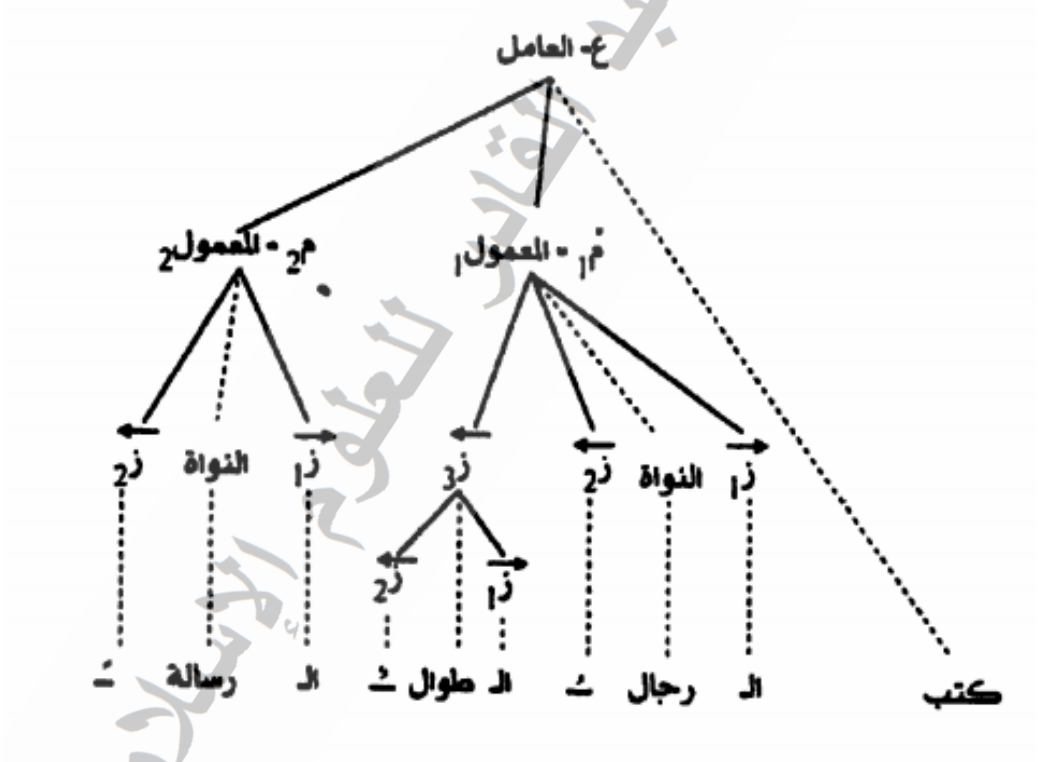

(مشجر بياني للجملة الفعلية)

(1)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،[252/1].

(2)- أخذ الشكلان المشجران عن: المرجع نفسه،[1/ 256، 258].

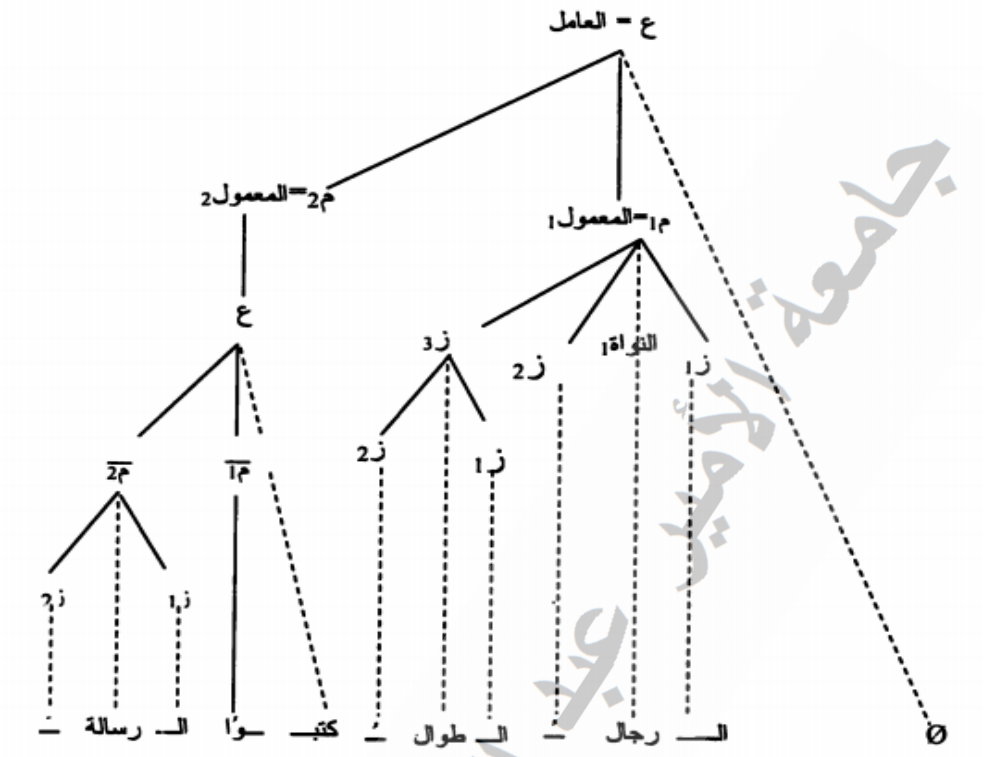

(مشجر بياني للجملة الاسمية)

بالاعتماد على مفهومي الإطالة بنوعيها والتبعية بنوعيها يمكن قراءة تشجيري الجملتين على النحو التالي:

– في الجملة الفعلية: يمثل العامل الفعل "كتب" المتبوع1، ويمثل المعمول1 والمعمول2 المتبوعين" الرجال الطوال =م1" و "الرسالة = م2 "، وهذه التبعية هي تبعية بناء، وأما تبعية الوصل فهي في المعمول1، بين المتبوع2 "الرجال" والتابع" الطوال"، وأما الإطالة في هذه الجملة فهي في المعمول1 كذلك، وهي إطالة على خط مستقيم، وذلك بالصفة " الطوال" التي تبعت موصوفها " الرجال" فركبا معا ليكونا المعمول1.

– في الجملة الاسمية: يمثل العامل التركيبي الأول مجموع الجملة الاسمية" الرجال الطوال كتبوا الرسالة"، إذ أن هذا العامل الأكبر يتضمن عنصرا فارغا "∅" هو العامل الضمني" المقدر" أو المؤول "الابتداء" ومعموله الأول هو مجموع الموصوف وصفته "الرجال الطوال"، وموضعه هو موضع المبتدأ، أما المعمول الثاني؛ فهو الجملة الفعلية "كتبوا الرسالة"، التي هي في موضع الخبر، وبتعبير آخر فإن المعمول الثاني، هو العامل الثاني ضمن العامل التركيبي الأكبر للجملة الاسمية الكبرى، وهو الفعل "كتب"، وأما معموله الأول فهو واو الجمع" وا " أما معموله الثاني فهو المفعول "الرسالة"، فهنا حَلَّ عامل ومعموليه موضع الخبر الذي كان من الممكن أن تحتله لفظة واحدة.

وعن الإطالة هنا؛ فإنها أوضح من الجملة السابقة" الجملة الفعلية" فالتوسع هنا بارز، وذلك بحلول العامل الثاني ومعموليه محل لفظة واحدة وهي الخبر، وهي إطالة تضمنية، لأنه قام فيها تركيب بأكمله مقام كلمة هي معمول ثان للعامل التركيبي الأكبر، وأما علاقة التبعية؛ فهناك علاقة تبعية بالبناء بين المبتدأ " الرجال الطوال" وخبره "كتبوا الرسالة"، وعلاقة تبعية بالبناء ثانية بين الفعل "كتب" ومعموليه 1+2 " واو الجمع" و " الرسالة".

ويعلق عبد الرحمن الحاج صالح عن مزايا هذا التشجير، وفوائده بقوله: " وهذا الرسم الشجري (Arborescent Graph) الذي هو من تصورنا، وهو يخضع لما تقتضيه الصيغة العربية قد أدمجنا فيه مزية الترتيب للمواضع في مزية الاندراج الممثل في التفريع الشجري، ويتضح بذلك أن الترتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية وليس فقط اندراج الشيء فيما هو أعلى منه، ولذلك فإن جملة مثل التي مثلناها: "الرجال الطوال كتبوا الرسالة"، لا يمكن أن تعتبر فيها "الرجال" معمولا أولًا: كتب(و)، وإن كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يؤكد على أن الفاعل في اللفظ، غير الفاعل في المعنى " [1].

يشير الحاج صالح في كلامه هذا إلى أن بناءه لهذا التشجير لا يقتصر فقط على النظرة التجزيئية أو التقطيعية التي أقرّها البنيويون، وإنما يتعداه إلى إقحام الموضع والترتيب إلى جانب مفهوم الاندراج المعروف عند الغربيين، القائم على تحديد ما يقع جزءا تحت عنصر وما لا يقع تحته[2]، فنظرته إلى هذا التشجير أشمل إذًا، إذ أنّ العلاقات المختلفة داخل التركيب، لابد أن تنعكس في التشجير، ولا سبيل إلى ذلك، إلا بإقامة التراكيب على قاعدة القياس العربية الشاملة، التي تفيد بحمل الشيء على الشيء لجامع بينهما وحمل النظير على النظير وذلك في جميع علاقات التمثيل التركيبي، من موضع وترتيب وعمل وإطالة وتبعية وإضمار، ومعرفة ما هو داخل تحت وظيفة اللفظ وما هو داخل تحت معناه، وكل ذلك لا بد أن يظهر في التمثيل التشجيري .

مما لا شك فيه أن مفهوم العمل- عند عبد الرحمن صالح- يتلاءم إلى حدٍّ بعيد مع الواقع النحوي للتراكيب، إذ أن صياغة العامل في معادلة رياضية تقوم على نواتها التي هي" العامل التركيبي" تحقق تفسيرا

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،[258/1، 259].

(2)- ينظر: المرجع نفسه، [209/1، 211].

لكثير من البنى التركيبية العربية –إن لم نقل أغلبها– وذلك لاعتمادها على مفاهيم العمل الأصيلة التي قرّرها النحاة الأوائل ويقتضيها القياس العربي الخالص .

إلا أن ما يُعترض به على الحاج صالح؛ اعتماده على تمثيلين شجريين للعامل التركيبي ذي النواة الموحدة وذلك في نوعين من الجمل، الأول للجملة الفعلية والثاني للجملة الاسمية، إذ المفترض أن يكون تمثيل العامل التركيبي في بنية شجرية موحدة، كما كانت صياغة المعادلة صياغة موحدة، وكما كانت العناصر المكونة للجملتين لا تخضع للعمليات التحويلية ذاتها، إذ أن عناصرها تفرض أن يكون التحويل إلى اليمين أو اليسار – أو غيره من أنواع التحويل– تابعا لوظيفة العناصر؛ فمعلوم أن لفظة" الرجال" في الجملة الفعلية، معمول أول ضمن العامل التركيبي الأكبر، فوظيفتها "فاعل" للفعل "كتب" غير أنها في الجملة الاسمية، لا تحمل تلك الوظيفة، فهي معمول للعامل الأول المعنوي الذي هو" الابتداء" ضمن العامل التركيبي الأكبر، ووظيفتها " مبتدأ" وليست معمولا للعامل الثاني "كتبوا" ضمن العامل التركيبي الأكبر ولا هي حاملة لوظيفة الفاعل.

وهنا يكْمُن وجه الالتباس في التمثيل بين وظيفة الفاعل ووظيفة المبتدأ، إذ أن اللفظة" الرجال" هي فاعل للفعل "كتب" فاعلية حقيقية، أي أنها فاعل معنوي للعامل "كتب" في التركيبين الفعلي والاسمي إلا أنها في التمثيل التركيبي للجملة الاسمية تحمل وظيفة "المبتدأ" ولا يمكن القول أنها معمول أول للعامل "كتبوا"، وبالتالي فهي لم تحافظ على فاعليتها اللفظية والوظيفية في التركيب الاسمي، وحملت وظيفة المبتدأ كما لم تحافظ على رتبتها وموقعيتها، وهذا ما دفع الحاج صالح إلى التفريق بين الفاعل اللفظي والفاعل المعنوي[1]، ومن ثم فهو يقحم المعنى في دراسة بناء التراكيب وتفسيرها، بالرغم من أنه لطالما نادى بإبعاد المعنى في كثير من المواضع[2].

إن التأمل في الآراء السابقة يدفع بنا إلى التساؤل؛ حول مدى قدرة التمثيل التشجيري عند عبد الرحمن الحاج صالح في تفسير البنية التركيبية للجمل العربية بجميع أنواعها؟، خصوصا إن علمنا أن

(1)– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،[259/1].
(2)– المرجع نفسه،[259/1، 260].

النظريات الحديثة[1] تنادي بضرورة حفاظ العناصر التركيبية على خصائصها ووظائفها أثناء التفسير، في كل مستويات التمثيل، تماشيا مع قاعدة أن ما هو موجود في الذهن من معان، لا بد أن تنعكس في التمثيل ألفاظها الدالة عليها لا على غيرها[2]، ومن جهة أخرى؛ فالتمثيل المزدوج ينافي مفهوم الاقتصاد في الوصف والتمثيل والتفسير، وهذا يدعو إلى توسيع دائرة البحث في مجال النظريات المهتمة بالتراكيب ليشمل النظريات المهتمة بالجانب التفسيري في دراسة اللغة وتمثُّلها.

ومن النتائج التي نسجلها في هذا الجزء من البحث ما يأتي:

- مفهوم مصطلح "تفاعل العوامل " هو الأنسب للتعبير عن مضمون نظرية العامل، إذ أنه يراعي جميع العناصر اللفظية والمعنوية الداخلة في تكوين بنية العناصر التركيبية وتفسيرها، كما أنه يجمع مصطلحات أصيلة و حديثة في آن واحد.

- تمثل العلاقة الإسنادية الدّعامة الأساس التي تنبني عليها التراكيب العربية بمختلف أنماطها، وهي محلُّ اتفاق بين جميع النحاة قدامى ومحدثين.

- أفرز البحث اللغوي العربي في اللسانيات الحديثة عن مقاربات اختزلت في مقاربتين؛ إحداهما إسنادية انحسرت عن أنماط جديدة من التراكيب، كالتركيب الوصفي، والظرفي، والشرطي، وأخرى عاملية أصيلة قديمة جديدة، استثمرت منهج الترييض في صياغة معادلة للعامل من ناحية التجريد، كما أفادت من المناهج الغربية الحديثة المعتمدة على التشجير من ناحية التمثيل.

(1)- إشارة إلى النظرية التوليدية التحويلية عند " تشومسكي".

(2)- مضمون هذه القاعدة موجود عند الجرجاني في قوله:" إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق"، الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص52. ينظر تفصيل القاعدة: خليل عمايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص95- 97.

المبحث الثاني: تفاعل العوامل في "نظرية العمل والربط":

ل:" أفرام نوام تشومسكي"(A, N, Chomsky).

أخذ البحث في مجال اللسانيات توجها جديدا بعد ظهور النحو التوليدي التحويلي على يد "تشومسكي" فلقد اتسم بطابع وصفي بنيوي-لم يشبع رغبة الألسنيين في فهم ظواهر اللغة وتصورها وتجسيدها - ثم نحا مع منتصف الخمسينيات نحو نظرية جديدة، تحمل تصورات مختلفة يرجى من ورائـها تفسير اللغة وفهم ظواهرها بأبسط الطرق والوسائل .

وبالفعل فقد عدّ جل الباحثين أعمال تشومسكي ثورة حقيقية على اللسانيات البنيوية، إنْ على الصعيد التصوري والابستمولوجي أو على الصعيد التجريبي والتمثيلي، فلقد سعى تشومسكي منذ ظهور كتابه" البنى التركيبية 1957م " إلى تطوير نظريته، بدء بتجاوز قُصور النحو المركبي، مرورا باقتراح مكون دلالي يتضمن ثنائيات من قبيل القدرة والإنجاز والبنية السطحية والعميقة، ومفهوم الكليات اللغوية ضمن ما عرف في كتابه "مظاهر النظرية التركيبية 1965م"، وفي ظل الانتقادات التي وجهت لمضمون هتين الدراستين نحى تشومسكي بنظريته منحى متقدما سمي: "بالنظرية المعيار الموسعة(- Théorie standard étendue1972)"[1] لخصها في كتابيه:

-Questions de sémentique (1972) .

- Essais sur la form et le sens (1977).

غير أن هذه النظرية أيضا لم تسلم من أصحاب الدلالة التوليدية، الذين انتقدوا البنية العميقة والقيود الانتقائية التي اقترحها تشومسكي[2]، وذلك دفع به إلى البحث عن مخرج جديد، عرف بعد ذلك " بمقاربة المبادئ والوسائط (Théorie des principes et paramètres(1981 "[3].

(1)- ينظر: مصطفى غلفان؛ بمشاركة: محمد الملاخ و حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات التوليدية " من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة"، عالم الكتب الحديث-عمان- الأردن، ط1، 2010م، ص196.

(2)- ينظر: نعوم تشومسكي: اللسانيات التوليدية " من التفسير إلى ما وراء التفسير"، تر: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد-بيروت-لبنان، ط1، 2013م، ص14.

(3)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص197.

وفي ظل هذه المقاربة اتضحت معالم النحو الكلي الذي دعا إليه تشومسكي، فهو ينطلق من فلسفة عقلانية؛ تعتبر " الملكة اللغوية عضوا ذهنيا Organe mental بالمعنى المجرد، كما لو كنا نتحدث في مجال الطب عن جهاز المناعة أو جهاز التنفس، أو في البيولوجيا عن نظام الجينات أو عن النظام السمعي البصري عند الإنسان "[1].

فالكائن البشري يولد مزودا " ببنية لغوية أوّلية مشتركة بين جميع البشر، فالأطفال ليسوا مبرمجين على تعلم الانجليزية أو العربية أو الألمانية أو اليابانية دون غيرها من اللغات، وبالتالي فإن نحو لسان معين هو نظرية لحالة الدماغ، هي حالة الملكة اللغوية للدماغ الناتجة عن طريق صيرورة الاكتساب " [2].

وغاية ما ترومه نظرية النحو الكلي، هو القدرة على دراسة اللغة وفهمها بصورة أعمق، إذ " يتعين على النظرية الأصلية للغة البشرية أن تحقق شرطين: الكفاية الوصفية Descriptive adequacy والكفاية التفسيرية Explanatory adequacy إن نحو لغة معينة يحقق شرط الكفاية الوصفية بقدر ما يقدم وصفا كاملا ودقيقا لخواص اللغة، لما يعرفه متكلم اللغة، ولتحقيق شرط الكفاية التفسيرية يجب على نظرية اللغة أن تبين كيف أن كل لغة بعينها يمكن اشتقاقها من حالة بدئية موحدة في ظل "الشروط الحديّة" التي تحددها التجربة، بهذه الطريقة تقدم تفسيرا لخواص اللغات على مستوى أعمق"[3].

إن انتقال البحث اللساني من اللغة المجسدة Externalized إلى اللغة المبنية داخليا Internalized مطلب دعت إليه العلوم المعرفية[4]التي سادت ميدان البحث العلمي بعد اللسانيات السوسيرية، وهذا ما قاد تشومسكي إلى القول: " يجب ألا نستغرب من أنه لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها موضوع بحث عقلاني، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتباع أسلوب غاليلي في البحث اللغوي "[5].

---

(1)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية ، ص209.

(2)- المرجع نفسه، ص209.

(3)- نعوم تشومسكي: آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع-دمشق-سوريا، ط1 2009م ص40، 41.

(4)- نعوم تشومسكي: المعرفة اللغوية "طبيعتها، وأصولها، واستخدامها"، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي-القاهرة-مصر، ط1 1993م، ص77- 82.

(5)- حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم-بيروت-لبنان، ومنشورات الاختلاف- الجزائر-ط1، 2009م، ص149،و Alain Rouvret, La nouvelle syntexe, paris, Edition Seuil;1987.p59

ومعنى هذا أن النماذج التي يبنيها اللغوي " لا ترصد جميع المعطيات اللغوية لأن التجربة لا تلعب دورا حاسما في بناء النظريات اللسانية، فالتجربة تابعة للنظرية وقيمتها في امتلاك قدرة عالية على التنبؤ والاكتشاف لأن المعطيات الحاسمة في تطور النظرية، لا تَمْثُل دائما أمام اللساني في عالم الحس العادي... ويتأتى التجريد عن طريق الأمثُلات التي توصله إلى بناء المبادئ التفسيرية العميقة المقومة للغة البشرية"[1].

وهكذا صار المتن اللغوي مستبعدا لمحدوديته النوعية والكمية على حد سواء، لأن هدف الدراسة اللسانية هو دراسة نظام المعرفة الذهنية الكامن وراء السلوك اللغوي الذي يعكسه حدس المتكلمين، من خلال أحكامهم على ما يسمعونه[2].

يمكن القول من خلال ما سبق أن النحو الكلي " نظرية صورية لأنحاء الألسن الطبيعية الممكنة ونظرية لاكتساب المعرفة اللغوية في الوقت ذاته"[3]، وهو بذلك مجموعة من الأنظمة الإدراكية المتنوعة اجتماعيا ونفسيا إلى جانب النظام اللغوي، يتسم بالعمق في التفسير باتباع الأسلوب الغاليلي الذي يقوم على التجريد والترييض ويمتاز بالمرونة الابستيمولوجية [4].

لقد سجل للنحو الكلي في مراحله المتقدمة تطور ملحوظ، إذ صار يعتمد على مبدأ القالبية الذي يفترض أن تكون الملكات العقلية قالبية[5]خصوصا مع نظرية العمل والربط، فالنحو نموذج مؤلف من مبادئ عامة ووسائط خاصة، أو لنقل أن " نسق الذهن البشري يضم قدرات(أو أنساق فرعية) معرفية مستقلة لها بنيانها ومبادئها الخاصة، ولكنها في الوقت نفسه متفاعلة... وبهذا صار النحو مكونا من قوالب فرعية مستقلة ومتفاعلة، كل قالب له مبادئ تميزه عن القوالب الأخرى، مثل: القالب الإعرابي والقالب المحوري، والقالب العاملي"[6]، وبموجب تفاعل مبادئ القوالب المستقلة، تواصل البحث في الخصائص الداخلية للأنحاء "ذات الكفاية الملاحظية والوصفية والتفسيرية، فبالإضافة إلى حاجة اللساني

(1)- حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص149.

(2)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص297، 298 .

(3)-ينظر: المرجع نفسه، ص313، و Alain Rouvret, La nouvelle syntexe,p10.

(4)- ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص151- 156.

(5)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص314.

(6)- المرجع نفسه، ص314، و حافظ إسماعيلي علوي: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص107.

إلى تحديد خصائص المكونات الفرعية لنسق النحو، مثل المكون المعجمي، والمكون التركيبي والمكون الدلالي ... وأشكال تفاعل هذه المكونات، يجب أيضا أن يعمل على بلورة أنساق المبادئ والقيود التي يوظفها في إجراءات الوصف" [1]، ويفهم من هذا؛ أنّ الأنحاء المختلفة لها بنية لغوية لا بد أن يتمكن الباحث من ملاحظة ظواهرها، حتى يقف على كفايتها الوصفية والتفسيرية، فالكفاية الوصفية هي قدرة النظرية اللغوية على وصف اللغة بما يتناسب مع واقعها وصفا دقيقا، بتفريع القواعد وتحديد الوظائف النحوية والمعجمية، والكفاية التفسيرية هي قوة النظرية على تحليل وتشريح وتعليل ظواهر اللغة وتراكيبها المختلفة تعليلا علميا، يعكس قدرة مكتسب اللغة على تفعيل خبراته انطلاقا من إنتاج نماذج نحوية بطريقة اشتقاقية بدئية، تتّسم بالانتظام، وتَنْتُج بوَسَاطَة التَّجريد، كما أنها تمكن من تجنب إنتاج تراكيب غير سليمة نحويا(بنى لاحنة)،وكلُّ ذلك يتم آليا بمعزل عن القواعد النحوية والوظيفية والمعجمية.

1/ الهيكل العام للنحو الكلي في نظرية العمل والربط:

يتحدد الهيكل العام للنحو الكلي من خلال معرفة نوعين من الأنساق:[2]

- الأنساق القواعدية أو المكونات الفرعية التي يمكن رصد تفاعلها من خلال مستويات التمثيل اللغوي .

- الأنساق القالبية أو الأنساق الفرعية، وهي مستقلة، كل قالب له ما يحدده ومع ذلك فهي متفاعلة تخضع لقيود ومبادئ . ويمكن ذكر هذه الأنساق على التفصيل الآتي:

1. 1/ المكونات الفرعية:[3]

1.1.1/ المعجم(lexique): ويقدم لكل عنصر معجمي صورته الصواتية المفردة، وما يمكن أن يرتبط بها من خصائص دلالية، "ويكون ضمن الخصائص الانتقائية لرؤوس التراكيب، وهي الأسماء والأفعال، والأدوات مثل: حروف الجر، اعتمادا على الكيفية التي تتحدد بها الوسائط الخاصة بين الرأس وفضلته في كل لغة" [4].

---

(1)-مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص314، و حافظ إسماعيلي علوي: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص108.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص302- 311.

(3)- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية" نماذج تركيبية ودلالية"، دار توبقال للنشر-الرباط-المغرب، ط3، 1993م،[49/1].

(4)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص305.

1. 1. 2/ التركيب(Syntex): ويحتوي:

1. 1. 2. 1/المكون المركبي(phrase structure component): وفيه المركب الفعلي (م ف) والمركب الاسمي(م إ) والمركب الحرفي (م ح)، والمركب الوصفي (م ص) ... .

1. 1. 2.2/ المكون الوظيفي (Functional compnent): ويتضمن مركبات وظيفية كالمصدريات(مص) والصرفات(صر) والتطابق (تط) المشبع بالزمن والوجه والجهة ... .

1. 1. 2. 3/ المكون التحويلي(Transformational component):ويتلخص في القاعدة التحويلية أنقل ألف" أ" وهي قاعدة نقل لا حذف يتم بموجبها تحديد رتبة العناصر ضمن التركيب.

1. 1. 3/ المكون الصواتي(phonological component): وهو " الشكل الصواتي التام والنهائي الذي ستأخده البنية المنجزة للجملة في استقلال تام عن الصورة المنطقية، ويشتق عن طريق قواعد الصِّرافة(التصريف)، والصِّواتة أي؛ كل القواعد التي تمسُّ الجوانب الصّواتية للقول المنجز سطحيا ومنها قواعد النقل والحذف ... وهو ما كان يعرف بالمكون الفنولوجي"[1].

1. 1. 4/ المكون الدلالي/ المنطقي(logical form): وهو الدلالة الناتجة عن" التأليف الحاصل بين وحدات الجملة، أي المعنى الذي يحدد التراكيب النحوية، ويتكلّف بتوفير المعلومات الدلالية الضرورية لتأويل الجمل"[2] .

وينعكس وجود هذه المكونات عبر مستويات التمثيل الآتية:

1. 1. 5/ مستويات التمثيل:[3]

1.1 5. 1 / البنية العميقة (بنية ع)(D strctur): عوضت البنية العميقة بالمؤشر التركيبي (Initial indicateur syntagmatique) لأن التأويل الدلالي لم يعد محصلة المعطيات الموجودة في البنية العميقة وحدها، بل أصبحت البنية السطحية بدورها تسهم في التمثيل الدلالي .

---

(1)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص311، و Alain Rouvret, La nouvelle syntexe, p68.

(2)- المرجع نفسه ، ص310.

(3)- المرجع نفسه ، ص309- 311.

1.1 .5. 2 / البنية السطحية (بنية س)(S structure): ويتم الحصول عليها انطلاقا من (بنية ع) بواسطة تطبيق القاعدة التحويلية العامة "أنقل أ"، ويخضع إجراء هذه القاعدة لمجموعة من القيود التحويلية العامة.

1. 1. 5. 3/ الصورة المنطقية (Form logique): وتشتق من البنية السطحية مع تعيين حدود الوحدات عن طريق قاعدة "أنقل أ" لتحديد التمثيلات الدلالية والمنطقية الأساسية للبنيات .

1. 1. 5. 4/ الصورة الصواتية (Form phonologique): ويشتق من (بنية س) عن طريق قواعد الصرافة والصواتة كما سبقت الإشارة إليها في المكون الصواتي . وتوضيح الترسيمة الهيكلية للنحو في نظرية العمل والربط كالتالي:[1]

القواعد المقولية **المعجم يمثل ضمن(س').**

بنية عميقة

انقل ألف "أ"

بنية سطحية

(قوانين العائدات **صورة منطقية** **صورة صواتية** (قوانين فنولوجية).

قوانين السيطرة التحكم والعمل).

(شكل هيكلي لبنيان النحو الكلي ضمن "ن. العمل والربط")

يوضح هذا الهيكل الطريقة التي يتم بها تمثيل العناصر اللغوية المختلفة، انطلاقا من البنية العميقة التي تتضمن قواعد مقولية، ومعلومات معجمية دلالية ومحورية، يحددها المدخل المعجمي لعنصر ما، وما يتطلبه هذا العنصر حسب مدخله المعجمي، فالفعل المتعدي مثلا؛ يتطلب مدخله أن يكون له فاعل(فا) ومفعول(مف) وهكذا، يضاف إلى ذلك وضع هذه العناصر ضمن إسقاطاتها التي يتطلبها تمثيل(س') الذي يعدّ تجريدًا للعناصر، فيبين رأسها(كالأفعال) ومخصصاتها(كالفواعل) وفضلاتها(كالمفعولات) داخل البنية العميقة، ثم تمرّ هذه العناصر عبر القاعدة التحويلية العامة" أنقل أ" التي تتكفل بوضعها في مواقعها الاختيارية في البنية السطحية التي يشتق منها "الصورة المنطقية" المتضمنة لقوانين العائدات والربط وغيرها

(1)- الشكل مأخوذ عن مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق-عمان- الأردن، ط1، 2002م، ص84 مع بعض الإضافات الشارحة المأخوذة عن: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص303.

وقوانين التحكم والعمل "والصورة الصواتية " التي هي عبارة عن قوانين فونولوجية نطقية، وبهذا يتم الحصول على الصورة التركيبية النهائية للعناصر المراد تمثيلها .

ويشترط في كل عنصر ضمن البنية الصوتية والمنطقية أن يؤول تأويلا تاما وبعبارة أخرى على" كل عنصر يظهر في بنية صحيحة أن يجاز ويسوغ licenced بطريقة معينة ضمن عدد محدود من الطرق المتاحة، فالرابط يسوغ ارتباطه بمتغير لا يبعد عنه أكثر مما ينبغي، والمتغير يجب أن يتقيد بالضرورة بعنصر ما يحدده ..."[1] وذلك يتم بموجب التفاعل الحاصل ضمن مستويات التمثيل، لا سيما البنية ع والصورة المنطقية، وفقا لما يتطلبه مبدأ التأويل التام principle of full interpretation [2] .

1. 2 / الأنساق الفرعية أو القوالب (Modules):[3] ويختلف التوليديون في ترتيب هذه القوالب وحتى في عددها وغاية ما وصلت إليه:

1. 2. 1/ نظرية س' خط، أو س' لبنية العبارة: Théorie x bar .

1. 2. 2/ نظرية العمل : Théorie de gouvernement.

1. 2. 3/ نظرية الربط: Théorie du liage.

1. 2. 4/ نظرية الحالة الإعرابية: Théorie de cas.

1. 2. 5/ نظرية الأدوار المحورية: Théorie du rôles thématiques.

1. 2. 6/ نظرية المراقبة: Théorie du contrôle.

---

(1)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص311.

(2)- ينظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص196.

(3)- اعتمد في عد هذه النظريات وترتيبها على مجموعة من المراجع:

- تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص296- 369.

- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص319.

- حسام البهنساوي: نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية" دراسة تطبيقية"، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة- مصر، ط1، 2004م، ص65 وما بعدها .

- هيفاء جدة السعفي: الفاعلية في اللسانيات"مقاربة الفاسي الفهري"، عالم الكتب الحديث-عمان-الأردن، ط1، 2014م، ص115 [هامش].

- شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر" محاولة سبرها منهجا وتطبيقا"، رسالة دكتوراه-جامعة الجزائر-2003/2002م، ص57، 58.

1. 2. 7/ نظرية الحواجز: Théorie des barrières .

1. 2. 8/ نظرية الآثار: Théorie des traces .

وكل من هذه النظريات لها مبدؤها الخاص الذي تشتغل به، أي أنها مستقلة من جهة، غير أنها تشترك في الوظيفة التركيبية مع غيرها، أي أنها متفاعلة من الجهة الأخرى، إذ أن تحقق الكفاية التفسيرية والوصفية والحصول على بنية تركيبية سليمة نحويّا هو نتيجة تفاعل هذه القوالب .

2/ تفاعل الأنساق الفرعية: ''نظرية العمل ونظرية الربط'':

يتضح تفاعل الأنساق الفرعية أو القالبية في "النظرية المعيار الموسعة"، عند إسقاط العناصر التركيبية في مواقعها ضمن التمثيل التجريدي الرياضي الذي تحققه معادلة (نظرية س')، والذي يتم فيه مراعاة وظيفة العناصر العاملية المتحكمة في غيرها، مع بيان الحدود الممكنة لنقل العناصر الرابطة داخل التراكيب كالعائديات والضميريات والمنعكسات، وهذه الأخيرة تضبطها القيود المفروضة على العمل أو النقل وتتحدد بتفاعل نظريتي العمل والربط معا .

ويمكن توضيح المفاهيم الجوهرية لهذه الأنساق، وبنائها وآلية اشتغالها كما يأتي:

2. 1/ نظرية س' خط(Théorie x bar):

هذه النظرية هي نتيجة للفرضية المعجمية التي وضعها تشومسكي حول ترسيم بنية المقولات أو المكونات الداخلية للتراكيب، التي تطبق في الأساس على البنية العميقة " وتشتغل هذه النظرية على قواعد التكوين والمعجم، والقواعد التحويلية في صورتها المختصرة، وكذا المكونات الدلالية والفونولوجية وقواعد التفريع في قواعد بنية العبارة، والقواعد الانتقائية والقيود السياقية المختلفة "[1].

إن بنية المركبات في هذه النظرية متشابهة[2]؛ إذ أنها تحتوي رأسا وفضلة ومخصصا، ويمثل العنصر (سX)(مجهول بالمعنى الرياضي البسيط)، متغيرا يدل على تعيين المركبات التي يكون رأسها مركبا فعليا (م ف) أو اسميا (م إ) أو وصفيا(م ص) أو حرفيا(م ح)[3]، وتتخذ شكل القاعدة الرياضية الآتية:

---

(1)- حسام البهنساوي: نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية، ص66.

(2)- ينظر: عبد القادر الفاسي: اللسانيات واللغة العربية،[108/1].

(3)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص173، 174.

- **س''= مخ[س'] + س' + س ...** [1].

وترميز العناصر المضمنة في المعادلة كما يلي:[2]

- س'' = إسقاط أقصى بخطين البنية الكلية للجملة(ج).
- مخ[س']= مخ= مخصص، [س']= إسقاط بيني بخط واحد (يمثل المركب الفعلي م ف).
- س' = إسقاط بيني بخط واحد يمثل المركب(م ف، م إ، م ص، م ح ...).
- س= إسقاط أدنى من دون خط هو رأس المركب(م ف، م إ، م ص، م ح ...).

وما ينطبق على هذه المقولات المعجمية(م ف، م إ، م ص، م ح ...)، من قواعد لنظرية س' خط ينطبق على المقولات الوظيفية " كالمصدري Complimentizer والصُّرفة Inflect[3] والزمن والنفي وغيرها باعتبارها وظائف نحوية " [4].

والمصدريات في اللغة العربية هي:[5]

- مصدريات استفهامية: كأداة الاستفهام وهل والهمزة ... .
- مصدريات موصولية: الذي، التي، ما ومن ... إلخ ... .
- مصدريات خبرية مثل: أنّ وإنّ ... .

والصرفة تتكون من عناصر الزمن والتطابق والكيفيات modals [6]، وتضم إلى الفعل لتكونّ معه جذرا ولاصقة .

---

(1)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص58.

(2)- ينظر: جوست زفارت: البنيات التركيبية والبنيات الدلالية" علاقة الشكل بالمعنى في اللغة" تر: عبد الواحد خيري، دار الحوار للنشر والتوزيع ط1، 2008م، ص27.

(3)-يوازي مصطلح التصريفة" Inflect " في النحو الفرنسي والإنجليزي التقليديين مصطلح الفعل المساعد(be- etre- avoir) " Verbe auxiliaire modèle ou temporele"، ينظر: سمية المكي: الكفاية التفسيرية للنحو العربي و النحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشْكَلَة، دار الكتاب الجديد-بيروت- لبنان، ط1، 2013م، ص221.

(4)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص320.

(5)- ينظر: المرجع نفسه، ص269.

(6)-ينظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص297، والبهنساوي: نظرية النحو الكلي، ص72.

- الزمن: كالماضي والمضارع ... .

- التطابق: في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ... .

- والكيفيات: كالنفي، وقد تسمى كذلك الموجهات[1] (سوف، لن ، لا ...) .

وأحيانا يختلط مصطلح" الموّجه" مع مصطلحات أخرى على علاقة وطيدة بالزمن كالجهة، فهي " أساسا مجموع سمات الحدث التي تمكن من قياسه ووصفه زمنيا فهو ممتد (durative) أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود (bounded) وغير محدود، وهو تام (perfective) وغير تام"[2]، وقد يختلط بمفهوم "الوجه" الذي هو عنصر من العناصر الصرفية التي تلتصق بالفعل، وتغير صورته، فصيغة الماضي توظف لوجه واحد هو الوجه" البياني" أو التعييني (Indicative)، أما صيغة المضارع فتكون طلبية (Jussive)، كما في قولك: "ليخرجْ "، وافتراضية (Subjunctive)، كما في قولك: " أريد أنْ يأتيَ"، وشرطية(Conditional)في "إنْ تدخلْ القاعة تجدْ ما لا يرضيكَ"، وتوكيدية (energetic) في " تدخلنْ "وهذه الوجوه تترجمها صرفة في آخر الفعل المضارع هي بمثابة الإعراب بالنسبة للاسم"[3] .

وفيما يتعلق بالمخصِّصات؛ فإن مخصص المركب الفعلي، هو المركب الاسمي (الفاعل)، مثل:

- انتقدَ زيدٌ الوزيرَ .[4]

رأس(ف) مخصص(فا) فضلة(مف) .

أما المركب الاسمي فإن المخصص له هو " المحدِّدات Déterminants كأدوات التعريف وأسماء الإشارة والضمائر وغيرها، أي أن كل ما يمكن أن تكون له وظيفة تحديد الاسم "[5].

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي "نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة"، دار توبقال- الرباط- المغرب، ط1، 1990م، ص79 80.

(2)- المرجع نفسه، ص80.

(3)- المرجع نفسه، ص81.

(4)- ينظر: مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة " لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية"، دار طلاس-دمشق- سوريا، ط1 1987م، ص41.

(5)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص174.

وطبقا لمبدأ الرأس في الصدر[1]، فإن رأس المركبات يأتي دائما متصدرا عناصر التركيب، أما في الترسيمة الشجرية، فيأتي مخصص الفعل متقدما عليه.

ويمكن تشجير المثال السابق للمركب الفعلي على الشكل الآتي:[2]

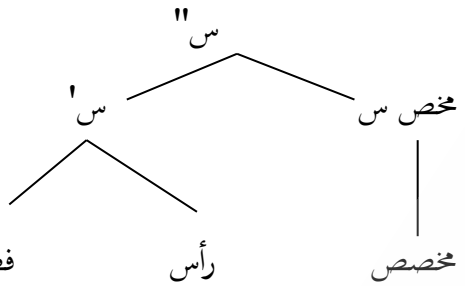

(شكل تشجيري للمركب الفعلي).

- المخصص= م إ (زيد، (فا)).

- الرأس= م ف (انتقد).

- الفضلة= م إ (الوزير (مف)).

ويطرح هذا الترسيم إشكالية كبرى بالنسبة لمخصص المركب الاسمي في اللغة العربية، إذ يأتي المخصص متوسطا الرأس والفضلة[3] لا سيما فيما تعلق ببنية المركبات الإضافية مثل:

- كتابُ ← الـ.... طالبِ [4].

رأس(مضا) مخصص (مضا إ) .

يفترض كثير من الباحثين أن مخصص المركب الاسمي " كتاب" هو المركب الإضافي(مضا إ) "الطالب"، أي أنه يأتي بعده، ومعلوم أن مخصصات المركبات الاسمية هي المحددات كأدوات التعريف

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية،[108/1].

(2)- اعتمد في تشجير المثال على: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص175، ومرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص101. مع الحفاظ على البنية الأساسية لنظرية س' .

(3)- ينظر: البهنساوي: نظرية النحو الكلي، ص76.

(4)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص189، 190، 191.

بمعنى أن مخصص المركب الإضافي هو "ال" التعريف كذلك، فنحن بإزاء مخصصين اثنين، وهذا أحدث تنازعا حول تحديد مخصص المركب الاسمي .

ويمكن توضيحه بالترسيمتين اللتين تعكسان نظرية المخصص والفضلة[1]:

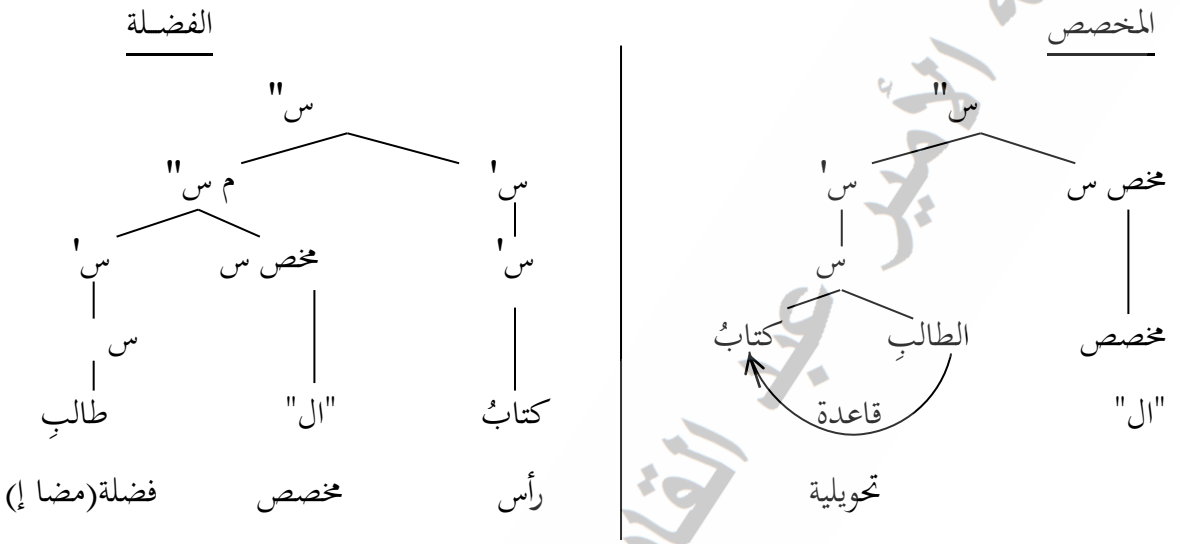

(شكل تشجيري يجمع تمثيل نظريتا المخصص والفضلة)[2].

تتم قراءة الترسيمة الشجرية كالآتي:

– يولد المركب الاسمي "الطالب"في البنية العميقة (ترسيمة المخصص)في موقع قبل رأسه الاسمي "كتاب" المضاف، وذلك حتى يتقدم مخصصه "الطالب" عليه، تماشيا مع قاعدة المخصص قبل الرأس في التمثيل الشجري، ومعلوم أن مخصص المضاف إليه" الطالب" هو" ال" التعريف، فلا بد أن يتقدم على رأسه"طالب" أيضا ،كما هو في التمثيل، فعندئذ يكون لدينا مخصصين للرأس "كتاب" المتأخر: المركب المضاف إليه بأكمله "الطالب"، والمخصص الثاني" ال"، فيلتبس مخصص المركب المضاف الرأس"كتاب" بين "الطالب" و"ال" ولتفادي هذا الخلط الحاصل في البنية العميقة، لا بد من قاعدة تحويلية يأخذ

(1)– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية،[158/1، 159]، ومصطفى غلفان اللسانيات التوليدية، ص190، 191.

(2)– الشكل التشجيري مأخوذ عن: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص190، 191. مع بعض التعديلات .

بموجبها المركب المضاف إليه "الطالب" موقعه الأصلي في السطح، ويتم بذلك تفادي اللحن الحاصل في التركيب .

– أما مع نظرية الفضلة فإن العناصر تحتل مواقعها الأصلية ذاتها في كل من البنيتين العميقة والسطحية تماشيا مع قاعدة التأويل التام السابقة القائلة؛ بأن العناصر التركيبية لابد أن تحافظ على كيانها ومواقعها وخصائصها وسماتها في البنيتين معا وعلى الصورة ذاتها، وبالتالي فلا حاجة لأية قاعدة تحويلية .

وبالنظر إلى العلاقة الماثلة القائمة بين المقولات المعجمية –التي سبق ترسيمها– والمقولات الوظيفية كالمصدريات والصّرفة، فإن الترسيمة الشجرية لهذه الأخيرة تتشابه معها تشابها كبيرا باستثناء فروق بسيطة ترجع إلى أن:[1]

– المقولات الوظيفية لا تنتقي إلا فضلة واحدة، بينما يمكن للمقولات المعجمية أن تنتقي أكثر .

– المقولات الوظيفية قابلة للتفكيك، فالصرفة تفكك إلى مقولات التطابق والزمن والوجه والموجه، بينما المقولات المعجمية لا تفكك .

– المقولات الوظيفية خاضعة صِواتيا وصِرفيا للمقولات المعجمية، فالمقولات الوظيفية مثل: تطابق/زمن /وجه لا تتحقق صِواتيا وصِرافيا إلّا مع الفعل الذي يعتبر عمادها، وبدون المقولة الفعل لا تتحقق السمات السابقة .

ومما ينبغي مراعاته أثناء ترسيم المقولات الوظيفية[2]:

– أن الزمن أسفل إسقاط وظيفي، وهو أقرب إسقاط إلى جذر الفعل (بنائه) .

– التطابق أعلى من الزمن في التشجيرة لأنه لا ينتمي إلى الجذع الأصلي .

– المقولات الأخرى متداخلة كالجهة والزمن والبناء .

– الوجه يأتي بعد التطابق وأعلى منه في التشجير .

وفيما يلي ترسيم المقولات الوظيفية والمعجمية معا في تشجيرة واحدة ولنأخذ لها المثال الآتي:[3]

---

(1)– ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص291، نقلا (دون ذكر الصفحة) عن: محمد غنايم: النسق الصرفي وتركيب الفعل في اللغة العربية" مقاربة توليدية"–رسالة دكتوراه–كلية الآداب عين الشق الدار البيضاء–الرباط–المغرب، 2000م .

(2)– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص53.

(3)– ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص106، 107، 108.

- محمدٌ علمَ [أن زيدا [ساعد مسكينًا]].

– ملاحظة:

القوسان المعقوفان [ ] : علامة على أن التركيب مدمج أو مفرع عن التركيب الأول" محمد علم" والتركيب "ساعد مسكينا" مفرع عن التركيب المدمج "أن زيدا" . لينظر في التشجير الآتي:

(شكل تشجيري لإسقاطات المقولات المعجمية والوظيفية معا).

يلاحظ من خلال الرسم التشجيري؛ أن مقولتي المصدري والصرفة لا مخصصات لها، لكونهما مقولتان وظيفيتان لا يؤثر " موقع المخصص " لهما على حركة المركبات ووظيفتها[1] ، إذ أن المصدري لا يسبقه موقعيا أي عنصر، أما الصّرفة فهي قابلة للتفكيك لمقولات أخرى، لأنها تدخل في بنية وصياغة الفعل .

(1)– ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص108.

2. 2/ نظرية العمل : Théorie de gouvernement:

نظرية العمل إحدى أكبر النظريات التي أولاها تشومسكي اهتماما بالغا، إذ تعتبر بالنظر إلى كونها متفاعلة مع النظريات الأخرى؛ الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها بنيان النحو الكلي في مراحله المتقدمة.

إن تعريف تشومسكي لنظرية العمل يقوم على أساس بنيـوي؛ إذ أن مفهوم العمل يتحقـق بين العامل والمعمول بواسطة " علاقة بنيوية متحققة بين رأس التركيب والمقولات المتممة له، وهو ما يوافق إلى حدٍّ المصطلح التقليدي الإعراب" Rection"، وبذلك فهي تقوم على ثنائية العامل والمعمول " [1].

2. 2. 1/ العمل: مبادئ ومفاهيم:

إن آلية اشتغال نظرية العامل تقوم على مبادئ ومفاهيم معينة، تمكن من تسهيل تحليل العناصر العاملة والمعمولة، ووصف بنيتها المكوِّنية وتفسيرها، والمبدأ العام لها الذي صاغه تشومسكي يتمثل في القاعدة الآتية:

– ب [... ج ... أ ... ج][2] ، حيث:

– أ = س' .

– إذا كان **ب** إسقاطا أقصى، فإذا كان **ب** يعلو **ج** ، فإن **ب** يعلو **أ** .

– أ يتحكم مكونيا في **ج** .

وقد عرف هذا المبدأ إعادة صياغة من قبل باحثين كثر، ولكن من دون الإخلال بالمبادئ التي قررها تشومسكي، ويمكن تعويض هذه الصياغة باختصار مبادئ العمل ومفاهيمه على النحو التالي:[3]

نقول عن عنصر "أ" أنه عامل في "ب" إذا كان:

---

(1)– هيفاء جدة السعفي: الفاعلية في اللسانيات، ص115، [هامش].

(2)–عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص28، في بعض المراجع تعوض:" ب، ج، أ، ج"، على التوالي بعناصر أخرى: "ق، ص، ع، ص" ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص67 .

(3)– اعتمد في ضبط صياغة مبادئ النظرية ومفاهيمها على المراجع التالية:

– تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص300.[هامش].

– عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص28.

– مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص148– 153.

– مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص325، 329، 330.

–شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص66، 28.

– **المبدأ 1**: " أ" عنصر أو مقولة عاملة (قابلة لأن تعمل في غيرها) .

– **المبدأ 2**: "أ" و"ب" يتحكم مكوّنيا كلّ منهما في الآخر بطريقة تناظرية.

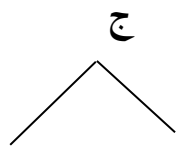

– **المبدأ3**: "ج" هو الإسقاط الأقصى الذي يعلو "أ" و "ب"، ثم "ب" لا تنتمي لإسقاط أقصى آخر غير "ج" . (ش. تش. مبسط لمبادئ العمل).

– **المبدأ 4**: "أ" تسبق "ب" في الترسيمة الشجرية .

ويتعلق شرح هذه المبادئ بمفاهيم هي:

– **المفهوم1**: **التحكم المكوني command constituent** :

يعرف التحكم المكوني على أنه" علاقة تنشأ بين عنصرين في جملة، حين لا يشرف أحدهما على الآخر من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أول عبارة تشرف على العنصر المتحكم، تشرف على العنصر المتحكم فيه[1] ولننظر في المثال التالي وفي تشجيره:[2]

– [خالدٌ] صلى في المسجد .

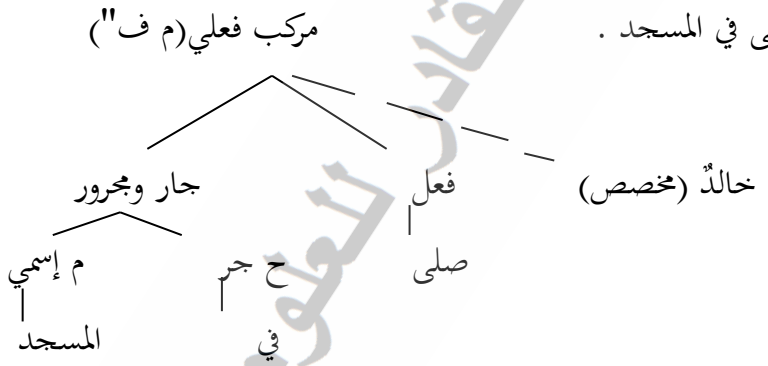

(شكل تشجيري يوضح مفاهيم العمل).

– يتحكم الفعل "صلى" مكونيا في فضلته وهي عبارة الجر" في المسجد" وكل عنصر من مكوناتها، ولكن عمل هذا الفعل يقتصر على عبارة الجر "في المسجد" وحدها دون أجزائها، لأنها الوحيدة التي تبادله التحكم المكوني.

– المركب الاسمي" المسجد" لا يتحكم مكونيا في الفعل "صلى"، أي أنه لا يبادله التحكم المكوني وبالتالي فعمل الفعل لا يصل إليه، لأنهما ليستا عجرتين متآخيتين من نفس المستوى .

(1)– مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص150، 151.

(2)– ينظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص300.[هامش]، وحسام البهنساوي: نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية، ص83، 84.

- تعمل عبارة "ح جر(في) " في المركب الاسمي" المسجد" لأنهما يتحكم كل منهما في الآخر، أي أنهما عجرتان متآخيتان تتفرعان عن مشرف واحد هو عبارة الجر" في المسجد" .

- تعتبر عبارة الجر" جار ومجرور(في المسجد)" إسقاط أكبر يقع حاجزا يمنع عمل الفعل "صلى" في المركب الاسمي "المسجد" .

- المفهوم 2: الإشراف أو العلو Dominance [1]:

نقول عن عنصر أنه مشرف على عنصر آخر أو يعلوه، إذا كان مهيمنا عليه، أو كان العنصر المشرَفُ عليه يتفرع عن العنصر المشرِف في الترسيمة الشجرية، أي أنهما ليسا من مستوى واحد داخل البنية الشجرية، وعلاقة الإشراف علاقة لا تناظرية، وهي تختلف عن مفهوم التحكم المكوِّني، وبالنظر في المثال السابق وتشجيره نقول عن هذه العلاقة:

- يشرف المركب الفعلي(م ف) على "الفعل" وعلى" الجار والمجرور" وما تفرّع عنه .

- يشرف "الجار والمجرور" على "حرف الجر(في) " وعلى "المركب الاسمي(المسجد)" .

- لا تشرف "في" على "المركب الاسمي (المسجد)"، ولا يشرف هو عليها كما لا يشرف الفعل "صلى" على "الجار والمجرور(في المسجد)" ولا يشرف هو عليه.

- تعمل "في" في "المركب الاسمي(المسجد)"، لأن ما يشرف على "في" وهو العنصر "جار ومجرور(في المسجد)"يشرف على "المركب الاسمي(المسجد)"، وهما كلاهما لا يشرف أحدهما على الآخر .

يلاحظ من خلال مقارنة مفهوم التحكم المكوني بمفهوم الإشراف أنهما يلتبسان ببعضهما البعض ويُرفَعُ هذا اللبس بالنظر إلى أنّ علاقة التحكم المكوني تكون تناظرية[2] مع العناصر التي تنتمي إلى نفس المستوى في البنية الشجرية، أما علاقة الإشراف فهي لا تناظرية، فكل من الحرف" في" والمركب الاسمي "المسجد" يتحكم في الآخر مكوِّنيا، غير أنهما لا يشرفان على بعضهما البعض .

- المفهوم 3: السبق في البنية الشجرية:[3]

نقول عن عنصر أنه سابق لعنصر آخر في الترسيمة الشجرية إن جاء قبله؛ أي لم يكن العنصر

(1)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، 148، 149، 150. وتشومسكي: المعرفة اللغوية، ص300.

(2)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص325.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص330.

السابق في موقع فضلة، فنقول عن العنصر "صلى" أنه سابق لعبارة "جار ومجرور" في الرسم الشجري وبالتالي فهو عامل فيها، وكذلك الحال مع العنصر" في" و"المسجد"؛ ف"في" سابق عامل في "المسجد".

– المفهوم 4: المجال المحلي Domain local:

يعرف المجال المحلّي على أنه" أقرب إسقاط أكبر يضم العامل الذي يعمل في هذا العنصر[المعمول فيه] ويضم كذلك فاعلا"[1]، أو هو المركب الأصغر الذي يظهر فيه عنصر معين[2]، فنقول عن العنصر "المسجد" –في الشكل السابق– أنه ينتمي إلى المجال المحلي "جار ومجرور" يعني عبارة الجر" في المسجد" ونقول أنّ كلًّا من العنصر الفعل "صلى" والعبارة "جار ومجرور(في المسجد)" ينتميان إلى مجالهما المحلي "المركب الفعلي(م ف)".

– بالنسبة لحضور الفاعل ضمن المجال المحلي فيتم في مستوى الإسقاطات القصوى، أي الإسقاط بخطين تماما كعبارة المركب الفعلي (م ف)، ولا يكون في مستوى الإسقاطات البينية أو الدنيا؛ إذ يتطلب تحقق العمل ومبادئه ومفاهيمه، مع الفاعل بتدخل المقولات الوظيفية كالصرفة، تماشيا مع مقتضيات نظرية س' التي تستلزم أن يكون العامل في الإسقاطات الكبرى له رأس ومخصص وفضلة، ويمثل العنصر "خالدٌ" في الرسم الشجري فاعل الفعل "صلى".

– يحدد المجال المحلي مجال عمل العناصر وامتداداته وحدوده .

2. 3/ نظرية الربط Théorie du liage:

تحتل نظرية الربط المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد نظرية العمل، وهما معا تشكلان محور النظرية العامة للعمل في اللسانيات التوليدية، وتفترض وجود فئة من الوحدات في كل الألسن البشرية " لا يمكن تأويلهـا دون ربطها بعناصر لغوية أخرى تعتبر سوابقها Antécédents وتعطيها قيمتها الإحالية Valeur référentielle " [3].

وبموجب هذا المفهوم يكـون " عنصرا ما مربوطا؛ إن أحال على شيء يحيل عليه عنصر آخر يرتبط

(1)– مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص160.

(2)– ينظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص299. وحسام البهنساوي: نظرية النحو الكلي، ص60.

(3)– مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص323.

به، أي أن له سابقا يحمل القرينة نفسها، ويكون العنصر حرًّا حين لا يكون له سابق؛ أي ليس هناك عنصر آخر له نفس قرينته فيحيل على الشيء نفسه " [1].

وفي التراكيب اللغوية العربية يحتل مفهوم الربط دورا فاعلا؛ إذ أن عملية بناء الجمل تخضع لقواعد الربط التي تقوم على تحديد القرائن المشتركة بين العناصر اللاحقة؛ العائدة أو المحيلة وبين سوابقها، وقد أجمل تمام حسّان المواضع التي يتم الرّبط فيها في اللغة العربية بقوله: " والمعروف أن الربط ينبغي أن يتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه وبين الشرط وجوابه ...[ويكون] بالضمير العائد أو بالحرف أو بإعادة اللفظ أو بإعادة المعنى أو باسم الإشارة أو"ال" أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر" [2].

ويلاحظ أن مفهوم الربط هنا أوسع مما هو معلوم في النحو العربي القديم الذي يحيلنا في الغالب على الربط بالعطف والجر ... .

2. 3. 1/ قاعدة الروابط:

أما عن الربط في المقاربات التوليدية؛ فهو لا يخرج عن الصياغة التي وضعها تشومسكي؛ إذ أنه يعتمد على المفاهيم التي عرفناها في نظرية العمل، كمفهوم التحكم المكوّني، والسبق في البنية الشجرية والمكونية والتركيبية إضافة إلى تحديد المجال المحلي للعمل، أو الفئة العاملة التي تنتمي إليها العناصر المقصودة بعملية الربط .

إن آلية اشتغال وتفاعل العناصر في نظرية الربط تحتكم إلى القاعدة الآتية:[3]

- "أ" يربط "ب" إذا وفقط إذا:
- يتحكم "أ" مكونيا في "ب" .
- "أ" و "ب" ذوا قرينة مشتركة .

---

(1)- مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص171، ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص323.

(2)- تمام حسان: اللغة العربية "معناها ومبناها"، ص213. ينظر: حسام البهنساوي: أنظمة الربط في العربية" دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليد التحويلية "، مكتبة زهراء الشرق-القاهرة-مصر، ط1، 2003م، ص45، 46.

(3)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص174.و تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص204، وعبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص61.

وتشمل نظرية الربط في المنظور التوليدي العناصر التالية:[1]

2. 3. 1.1/ العائدات (Anaphores) : وهي عناصر تحتاج إلى عناصر أخرى تشترك معها في القرينة والإحالة، وقد تسمى الضمائر الانعكاسية، مثل: نفس + الضمير= نفسه، نفسها، ومتبادل العلاقة (بعضهم بعض)، وفي الانجليزية (each other): وفي الفرنسية (Les uns les autres) .

2. 3. 1. 2/ الضمائر(Les pronoms): بصفة عامة .

2. 3. 1. 3/ التعابير المحيلة (Les expressions référentielles): وهي العبارات التي لا عائدية ولا ضميرية مثل: أسماء الأعلام؛ زيد، عمرو، وما شابه ذلك، وهي لا تتطلب أية قرينة تربطها بسابقها مثل المركب الاسمي "المتنبِّي" في قولك:

- زيدٌ يحبُّ شعرَ المتنـــبِّي .

وهناك من يضيف إلى هذه العناصر السابقة ما يسمى بالعناصر الفارغة أو "المقولات الفارغة" Les catégories vides ، وهي الوحدات التي لا تتوفر سطحيا على أي شكل صوتي محقَّق أو هي الآثار التي تتركها المركَّبات الاسمية المنقولة [2].

وسيأتي الحديث بالتفصيل عن المقولات الفارغة باعتبارها تندرج تحت عنوان نظرية الآثار .

2. 3. 2/ مبادئ الربط:

تنظم مجموعة من المبادئ تفاعل العناصر الرابطة والمربوطة، كل نوع من العناصر له مبدأه الخاص به ويمكن عرضها مع أمثلتها على التوالي:[3]

2. 3. 2. 1/ المبدأ "أ" العوائد مربوطة في مقولتها العاملية الدنيا، ومنه نحكم على لحن الجمل الآتية:

-* زيدٌ i اعتقدَ أنَّ نفسَهi طبيبٌ .

-* نزع خالدٌ i الكرسي من تحتِ نفسهِi .

---

(1)-ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص323، 324. وشفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص79.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص324.

(3)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات والتوليدية، ص326، 327، وعبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص61، 62، 63، 64.

-* وجدتُi زينبَ بجانبِi نفسي .

ففي الجملة الأولى؛ المقولة العاملية للمنعكس"نفسه" هي مقولة المصدري [أن نفسه طبيب]، ينبغي أن يعثر العائد على سابقه في مجالها، والحال أن العائد غير مربوط داخل هذا الميدان التركيبي المحلي ولإنقاذ البنية نحويًا نستعيض بضمير عن العائد المنعكس فنحصل على التركيب التالي:

-[زيدٌi اعتقدَ أنهi طبيبٌ].

أما في الجملة الثانية؛ فالعائد ليس له سابق ضمن مقولته العاملية في المركب الحرفي المعقّد[من تحت نفسه] وكذلك في المثال الذي يليه [بجانب نفسي]، ولإنقاذ البنيتين نحويًّا نفعل ما فعلناه في المثال المتقدّم عليهما ومعلوم؛ أن السابق لا بد من توفره في المقولة العاملية، ولا بد حين توفره أن لا يقدم العائدُ عليه وإلا أنتجنا بنى نحوية لاحِنَةً، مثل:

- * انتقد نفسهi محمدًاi .

-* ضرب نفسهi خالدٌi .

ولتصحيحها نعيد العائد المنعكس إلى موضعه الأصلي الذي ينبغي أن يربط فيه:

- انتقدَ محمدٌ نفسه .

- ضربَ خالدٌ نفسه .

2. 3. 2.2/ المبدأ "ب" الضمائر حرّة في مقولتها العاملية[1]:

هذا المبدأ يظهر حرّية الضمائر في اختيار مفسّراتها، فليس ضروريا أن يكون الضمير مربوطا في مقولته العامليّة أو مجاله المحليّ الأدنى فهو حر فيه، وسابقه لا ينبغي أن يكون في مجاله، ومع ذلك فهو مربوط في المقولة العامليّة الكبرى، ولنضرب لذلك المثال التالي:

- ظنّ زيدٌi أنّهi طبيبٌ.

ففي المثال الضمير(ـه) حرٌّ في اختيار مقولته العامليّة؛ أي أنه ليس مقيدا بسابق يعود عليه في مقولته العاملية التي هي[أنّه طبيب]، فهو ليس مربوطا فيها لانعدام السابق بعد المصدري "أنَّ"، غير أنه

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات، ص327.

مربوط في المقولة العاملية الكبرى[ظن زيد أنه طبيب]، وبالتحديد في السابق المفسر الممكن له وهو المركب الاسمي "زيد" .

وبموجب المبدأ "ب" تحتمل الضمائر قراءتين على المستوى الإحالي:[1]

- قراءة الاشتراك الإحالي Coréference .
- قراءة الإحالة المنفصلة Disjunctive reading .

ونوضح هذين القراءتين بالمثال الآتي:

- شكرi زيدٌ صديقَهُi/j .

فنحن هنا بصدد قرينتين؛ قرينة الإحالة المشتركة حين يحيل الضمير على السابق المفسر" زيد" فهما يشتركان في القرينة، وقرينة الإحالة المنفصلة حينما تُحيل الضمير على شخص آخر غير "زيد" يحدد مرجعه في السياق التخاطبي، ويزيد هذا المبدأ وضوحا بعض البنى اللاحنة، التي تكون فيها الإحالة المشتركة غير ممكنة نحو:

- * ضَرَبَهُi زيدٌi .

فهنا لا تصحّ الجملة نحويا؛ لأن الضمير(هـ) ليس حرًّا في مقولته العاملية، وإنما هو مربوط ب"زيد" وقراءة الربط غير جائزة، لأنها تخرق المبدأ "ب" الذي ينص على أن الضمائر ينبغي أن تكون حرّة في مقولتها العاملية، ومربوطة في سابق مفسر خارج هذه المقولة ولا سابق هنا، فكأننا بهذا الربط نقرُّ بأن زيدًا هو الذي ضرب نفسه، غير أن قراءة الإحالة المنفصلة مستساغة، وذلك إن كان الضمير يحيل على مرجع خارج عن "زيدٍ" وذلك كأن يكون شخصا آخر .

- ضربهi زيدٌj .

وضمن نظرية الربط؛ في كل من المبدأ "أ" و"ب"، لا يمكن أن يجتمع العائد المنعكس والضمير في مقولة عاملية واحدة، وإنما إن حضر العائد غاب الضمير والعكس صحيح:

- ظنَّ زيدٌi أنَّهi طبيبٌ .
- * ظنَّ زيدٌi أنَّ نفسهُi طبيبٌ .

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص327، 328. و حسام البهنساوي: نظرية النحو الكلي، ص86، [هامش].

- * ظنَّهi زيدٌi طبيبٌ .

- ظنَّ زيدٌi نفسَهُi طبيباً .

فقراءة الإحالة المشتركة في المثال الأول والأخير سليمة؛ لأن المثال الأول تحقَّق فيه المبدأ "ب" أما المثال الأخير فتحقّق فيه المبدأ "أ" من نظرية الربط، أما المثال الثاني والثالث اللّاحنين، ففيهما خرق للمبدأ "أ" والمبدأ "ب" على التوالي ولهذا حكمنا على لحن الجملتين .

2. 3. 2. 3/ المبدأ "ج" العبارات المحيلة حرّة:[1]

وذلك لأنّها لا تملك عائدا يسبقها وتقترن به كما في المثال السابق عن العبارات المحيلة:

- يحبُّ زيدٌ شعرَ المتنبِّي .

فلا وجود لقرينة بين الضمير في الفعل" يحب" وبين المركب الاسمي " المتنبي" ولا إحالة بينهما، بل العبارة "المتنبي" محيلة بذاتها فهي حرة في إحالتها على أي مرجع يحدده السياق .

لا شك في أن نظرية الربط مكنّت التوليديين من تحقيق جانب كبير من الكفايتين الوصفية أو التفسيرية؛ إلا أن بعض البنى النحوية المعقدة تشكل عائقا كبيرا أمامهم، وذلك جعلهم يضعون قيودا معينة يضبطون بها مثل هذه البنى، وأهم هذه القيود قيد الفاعل المحدد (المخصص) Sujet spécifié[2] وهو الفاعل الأول الأقرب للضمير الذي ينبغي أن يكون مربوطا في مجاله أو مقولته العاملة:

- [يعتقدُ الرجالُ [أنَّ الأولادَi يرَونَ بعضَهُمi بعضًا]].

فا (محدد) عائـــــد .

ففي هذه الجملة يمثل " الأولاد" الفاعل المحدد الأول الأقرب للضمير في العائد "بعضهم بعضا" وهو "هم" ففي المقاربات التوليدية يمثل "الأولاد" فاعل الفعل "يرون" عكس ما هو عليه الأمر في النحو العربي القديم الذي يمثل فيه هذا العنصر "الأولاد" اسما للناسخ "أنّ"، ولهذا جاء منصوبا .

ومحصّلة القول فيما وصل إليه البحث في هذا الجزء ما يأتي:

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص329. شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص84.

(2)- ينظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص306، والبهنساوي: نظرية النحو الكلي، ص90.

– منهج تشومسكي منهج رياضي تجريدي، وفلسفته في دراسة اللغة عقلية ذهنية، تمتاز باتباع الأسلوب الغاليلي وتتسم بالشمولية والمرونة الابستمولوجية في الطرح والتحليل والإجراء، فيعتمد على صياغة معادلات للعمل و التمثيل لها شجريا، ثم تعليل الظواهر اللغوية واستخلاص النتائج، فيجمع بذلك بين الوصف والتفسير.

– اهتم تشومسكي بالجانب اللفظي للغة، كما اهتم بالجانب المعنوي لها، وينعكسان عنده في كل من البنية السطحية والبنية العميقة على التوالي.

– تمثل المكونات الفرعية للنحو الكلّي عند تشومسكي الجانب البنيوي للغة، وتمثل الأنساق الفرعية أو القوالب الجانب المتفاعل من اللغة والذي ينعكس في المستوى الذهني التفسيري .

– تطمح نظرية تشومسكي إلى تحقيق كفاية الوصف وكفاية التفسير، ولهذا افترض أن المكونات الفرعية والأنساق القالبية لا يخلو منها نحو أية لغة، وبنى نظريته عليه إذ أن هدفه من ورائها دراسة الخصائص المشتركة بين اللغات البشرية بما يتناسب مع واقع هذه اللغات وبما يحقق الملاءمة في التفسير .

– تشكل نظرية العمل والربط جوهر التفاعل بين الأنساق في النظرية التوليدية، إذ أن العنصر العامل باعتباره العنصر المهيمن في التركيب يحتكم لمبادئ العمل، التي تضبط ربط العناصر بعضها ببعض وتتكفل نظرية الربط بتنظيم العمل والربط بين الضمائر والعوائد ومفسراتهما في التراكيب بحسب خصائص كل عنصر.

– تنقسم العناصر المشكِّلة للتركيب في النظرية التوليدية إلى عناصر معجمية ذات رؤوس قد تكون مركبات فعلية، أو اسمية، أو حرفية، أو ظرفية ... وعناصر وظيفية ليس لها محتوى معجمي كالصرفة والمصدري... وتشترك جميعا من ناحية البنية التمثيلية في توفرها على ثلاثية: الرأس– المخصص– الفضلة.

– ينبني مفهوم العمل على التحكم المكوني الذي بدوره يعدّ ضابطا في اشتغال نظرية الربط القائمة على مفهوم الإحالة بين المربوط والرابط.

– يرتبط مفهوم التوليد بالبنية العميقة، بينما يرتبط مفهوم التحويل بالبنية السطحية .

المبحث الثالث: تفاعل ''نظرية العمل والربط'' مع الأنساق الفرعية الأخرى:

إن تفاعل العوامل في نظرية العمل والربط، لا يقتصر على تحقق مبادئ العمل ومفاهيمه إلى جانب مبادئ الربط، فإن بعض التراكيب لا يمكننا تفسير بنيتها المكونية والتركيبية باللجوء إلى هذين النظريتين فلا بد حينئذ من تدخل عوامل أخرى، أو أنساق فرعية وقالبية، قررتها نظرية النحو التوليدي، فلا بد من معرفة قوانين أحوال العناصر من الناحية الإعرابية، ومن ناحية أدوارها المحورية الموكلة إليها، كما يلزم تحديد العناصر الخاضعة لعملية المراقبة، من مراقِب ومراقَب، إضافة إلى تحديد العناصر الفارغة وآثارها، وربطها بمقتضياتها الخاضعة لنظرية العمل والربط .

إن تحديد عمل العناصر وربطها، يتم بتفاعل جميع الأنساق الفرعية التي حددتها النظرية التوليدية فلا يمكن الاكتفاء بنظرية دون أخرى، وإلا كان الناتج قصور في تحقيق الكفايتين الوصفية أو التفسيرية التي تطمح إليهما النظرية العامة في النحو التوليدي، ويبرز تفاعل هذه النظريات بتفحُّص مبادئها ومفاهيمها على النحو الآتي:

1/ نظرية الحالة الإعرابية Théorie du cas :

إن المفهوم التقليدي للإعراب يكاد ينصبُّ في قول النحاة " الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرًا، وأقسامه أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم "[1]، ولا يزال هذا المعنى راسخا في أذهان جمهور اللغويين والباحثين العرب، وذلك حتى في تقسيماتهم الحديثة للإعراب، فهم يحددونه في نوعين:[2]

- إعراب لفظي: يكون إما بالحركات المعروفة؛ من ضمة دالة على الرفع، أو فتحة على النصب، أو دالة كسرة على الجر، وإما بالحروف كالألف والواو والياء.

- إعراب محلي: وهو الإعراب الذي يحمل معنى مجردًا متصورًا في الذهن، كامن وراء مفاهيم عديدة كالموضع الحيز، المنزلة ، المحلّ .

(1)- ابن آجروم: المقدمة الآجرومية، ص05.

(2)- ينظر: هيفاء جدة السعفي: الفاعلية في اللسانيات، ص21، 22.

إنَّ هذه التقسيمات جميعها تدل دلالة واضحة، على أن للإعراب وظيفة تبين تفاعل العناصر داخل التركيب، " فالمعاني الوظيفية(الفاعلية والمفعولية والإضافة)، متحققة في التراكيب العادية بواسطة الحركات الظاهرة والحروف البينة، أما في التراكيب المخصوصة، فتحققها لا يكون إلا بواسطة المحل أو الموضع الذي يكون مؤشرا لبيان وظيفة الكلمة في الجملة "[1].

1. 1/ الإعراب في المقاربات التوليدية:

في الأبجديات التوليدية، يعرف مفهوم الإعراب على أنّه" سمة صرفية مجردة تملكها جميع اللغات الطبيعية، سواء أكانت أنسقتها الصرفية تحقق هذه السمة في صورة صرفية بارزة، تلتحق بآخر الكلمة كما هو الحال في العربية:[يحبُّ خالدٌ هندًا]، أو لا تحققها كما هو الحال في اللغتين الفرنسية والإنجليزية"[2].

وهذا يعني أن نظرية الإعراب مستقلة عن التحقق الصرفي، فما يحدد إعراب المكون ليس بالضرورة الصورة الصرفية الإعرابية التي يحملها ولكن موقعه التركيبي[3]، وقد ميّزَ تشومسكي انطلاقا من هذا المفهوم الجديد الذي ضمنّه في نظرية المبادئ والوسائط بين نوعين من الإعراب معتمدا " على مفهوم إسناد الإعراب case assignement، فالنوع الأول؛ إعراب بنيوي structural case وهو الإعراب الذي يأخذه المركب الاسمي في إطار علاقة شجرية:[تطابق-مخصص-رأس]، والإعراب البنيوي محكوم بمفهوم العمل مثل: الرفع والنصب، فالصُّرفة التي تضم التطابق والزمن تسند الرفع للفاعل، بينما يسندُ الفعل حالة النصب للمفعول به، ومعلوم أنّ مفهوم العمل بدوره ينبني على مفهوم التحكم المكوِّني كما سبق ذكره في نظرية العمل، والثاني إعراب ملازم(inherent case) أو إعراب دلالي وهو الذي يلحق المركب الاسمي، في إطار العلاقة الدلالية القائمة بين المركّب الاسمي وعامله، ويسنده الاسم أو الحرف أو الصّفة محوريًّا "[4]، ومثال الإعراب الملازم:

---

(1)- هيفاء جدة السعفي: الفاعلية في اللسانيات، ص22.

(2)- محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية "مقاربة نظرية جديدة"، دار توبقال للنشر-الرباط-المغرب، ط3، 2002م، ص24، ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص331.

(3)- ينظر: محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية، ص24.

(4)- المرجع نفسه، ص29، ينظر: الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص27.

- جاء خـــالدٌ راكبًـــــا .
⇓
(إ، ملازم) .

ففي هذا الاسم "راكبًا" يُسنَد إعراب النّصب عن طريق الاسم "خالدٌ" إسنادا محوريا، بموجب علاقة محورية تجمعهما. ويفترض تشومسكي أن النّوع الأول يسند في البنية العميقة، بينما يسند الثاني في البنية السطحية[1]، ولا بأس أن نذكر في هذا الموضع أن تشومسكي حصر الإعراب البنيوي وعوامله في:[2]

- الرفع ويسنده عامله التطابق، كما هو الحال مع الفاعل.
- النصب ويسنده الفعل، كما هو الحال مع المفعول به .
- المائل ويسنده الحرف، كما هو الحال مع الجار والمجرور.
- الجر ويسنده: الاسم أو الصفة، كما هو الحال في تركيب الإضافة "كتاب زيدٍ"، أو الجملة " جاء زيد راكبا".

ويلاحظ أن العوامل المسندة للإعراب تتميز بأنها تشترك في السمة المعجمية[-س] التي تعد سمة فعلية، فالحرف يملك السمتين[-ف، -س]، والفعل يملك السمتين[+ف، -س][3]، كما هو الحال مع عامل الرفع(التطابق) وعامل النصب(الفعل) وعامل المائل (الحرف)، أما عامل الجر(الاسم أو الصفة...) فإن سمته المعجمية هي[+س،-ف].

1. 2/ مقاربة عبد القادر الفاسي الفهري للإعراب:

نجد أنفسنا أمام تقسيم آخر جديد عند عبد القادر الفاسي الفهري؛ إذ أن أنواع الإعراب لديه هي:[4]

1. 2. 1/ إعراب نحوي:

إعراب الحدود، وهو إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصُّرفة(أي التطابق)أو الفعل أو الحرف، بالتوالي، ونظير هذا القسم عند تشومسكي هو الإعراب البنيوي.

---

(1)- ينظر: الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص 27.
(2)- ينظر: الرحالي: تركيب اللغة العربية، ص29.
(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص29.
(4)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي" نماذج تحليلية جديدة "، دار توبقال للنشر-الرباط-المغرب، ط1، 1986م ص49، ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص232، 333.

1. 2. 2/ إعراب دلالي:

ويسند إلى الملحقات كالظرف والتمييز والحال لدلالتها على هذه المعاني، كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة؛ والمقصود بالموضوعات غير الحدود المتممات كالتوابع والملحقات الأخرى ويشمل المشتقات والمصادر المؤولة ونواتج الأفعال المتعديّة وغيرها[1].

1. 2. 3/ إعراب التجرد:

وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات، ولا ملحقات(كالمبتدأ مثلا والخبر) ...[2].

ويضرب الفاسي الفهري لهذا النوع من الإعراب في البناء الموازي المثال الآتي:[3]

- الرجـلُ جـاءَ .

يتلقَّى المبتدأ إعراب الرفع من إعراب التّجرد وليس من إعراب بنيوي، وذلك إن لم تدخل عليه النواسخ نحو قولنا:

- طننتُ الرجلَ جاء .
- إنَّ الرجلَ جاء .

فالإعراب هنا بنيوي في كلا المثالين، ففي الأول تشكل عبارة الصُّرفة عاملا منح الإعراب لعبارة المركّب الاسمي "الرجل"، وفي الثّاني، يعتبر المصدري "إنّ" ما نحا الإعراب "للرجل" .

من خلال تقسيم عبد القادر الفاسي الفهري للإعراب، نرى أنه اعتمد على أساس معجمي وظيفي في وضع مقاربته للإعراب، ولعلّ هذه المقاربة ناتجة عن ربطه لنظرية الإعراب بنظرية أخرى أقرب إليها وهي نظرية الأدوار المحورية، ولهذا نجده في موضع يقول:" الرفع يربط أعلى دور محوري، الجر: يربط أعلى دور محوري النصب: يربط الأدوار المحورية السفلى(التي تسفل الدور المحوري الأول)"[4]. وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام في نظرية الأدوار المحورية.

كما يمكن القول أن مقاربة الفاسي الفهري المعجمية لمفهوم الإعراب ترجع إلى طبيعة اللغة المنطلق وخصائصها، أي العربية؛ إذ معلوم من قواعدها أنها تخالف الإنجليزية والفرنسية، " ففي العربية تُعيّنُ كل

---

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي، ص95، 96، 97، 131- 151.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص49.

(3)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص68.

(4)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي، ص50.

الرؤوس: الفعل، الاسم، الحرف، الصفة حالات إعرابية للعناصر التي تعمل فيها أي التي تتحكم فيها مكونيا ... وقد نجد عناصر أخرى في الجملة تعين الحالات الإعرابية، أما في الإنجليزية مثلا، فإن تعيين الحالات يقتصر على الأفعال وحروف الجر، ورؤوسٍ لعبارات وظيفية ترتبط بعلاقة العمل، مع العبارات الاسمية التي تعين لها هذه الحالات الإعرابية أي أنها تعمل فيها "[1] .

1. 3/ مصفاة الحالة الإعرابية Filtre des cas:

إن ما تحتكم إليه نظرية العمل في إسناد الإعراب-كونها نظرية مساهمة فيه- أو وسم المركبات بالحالات المناسبة لها إعرابيا؛ هي القاعدة التي وضعها تشومسكي، أو ما اصطلح عليه بمصطلح "مصفاة الحالة الإعرابية Filtre des cas "[2]، ومفادها أن كل مركب اسمي محقق صِواتيا(غير فارغ) يجب أن يتوفر على إعــراب وبعبارة أخرى" لابد أن تعين حالة إعرابية لكل "ع إ " [عبارة اسمية] لها تجل صوتي والتجلي الصوتي يعني أن ال"ع إ " ظاهرة وليست مستترة، فالعبارة الاسمية المستترة لا يوجد لها تجل صوتي، هذا المرشح [أي المصفاة الإعرابية] سيخرج كل جملة فيها عبارة اسميّة ظاهرة لا حالة إعرابية لها"[3].

ويتضح مفهوم مصفاة الحالة الإعرابية أو مرشّح الحالة، كما يطلق عليه بعض التوليديين بصورة جلية مع التراكيب التي تحوي صيغة المبني للمجهول؛ إذ بموجب التحويلة العامة انقل "أ" أو انقل"α " تعين الحالة الإعرابية في مثل هذا النوع من التراكيب، ففي المثال:

- قُرِئَ الكتابُ .

صيغة الفعل المجهول "قُرِئَ " لا تسند إعرابا إلى مفعولها "الكتاب" وهكذا فإن المفعول يضطر إلى الانتقال إلى مكان الفاعل، حتى تسند له الصّرفة إعرابا، لأن المركب الاسمي المفعول لا يتلقى إعرابا في ذلك المكان، ولا يمكن أن يبقى في مكانه الأصلي بموجب "المصفاة الإعرابية"، فالفاعل ابن "ج"

(1)- مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص138.

(2)- ينظر: جفري بول: النظرية النحوية، تر: مرتضى جواد باقر، مر: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة-بيروت لبنان، ط1 2009م، ص215، وعبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص 68، ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص 333، ومرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 140.

(3)- مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 140.

[الجملة]، وتعمل فيه الصُّرفة بينما المفعول ابن " م ف" [المركب الفعلي] ويعمل فيه " ف" وبما أنه من المفترض أن صيغة المبني لغير الفاعل لا تسند إعرابا إلى المفعول، وجب أن ينتقل المركب الاسمي المفعول إلى مكان الفاعل، حتى يتلقى الإعراب (إعراب الرفع) من الصُّرفة [1].

فعبارة الكتاب في هذا المثال ليست فاعلا منطقيا أو عميقا[أصليا] بل هي مفعول منطقي، وهي تراقب التطابق الموجود في الفعل[الإفراد] كما أنها تأخذ إعراب معمول الصُّرفة الذي هو الفاعل الأصلي المبهم في صيغة المبني للمجهول[2].

ويخضع مفهوم المصفاة الإعرابية في بنى التراكيب المبنية للمجهول، لمفهوم آخر يتفاعل مع مبدأ الترشيح هو مبدأ "امتصاص الإعراب case absorption"[3]، أي أن المفعول يمتص إعراب الرفع من الصّرفة، فيأخذ إعرابا واحدا بدل إعرابين لأنه يترك مكانه فارغا، فيتحقق عمل المصفاة الإعرابية .

2/ نظرية الأدوار المحورية Théorie du rôles thématiques:

نظرية الأدوار المحورية أو نظرية "الثيتا" ويرمز لها ب"θ دور"، تهتم هذه النظرية بالأدوار التي يسنـدها المحمول إلى موضوعاته، وهذه الأدوار هي مجموعة من الوظائف الدّلالية الخاصة للمحمولات بحسب حاجاتها وبالنظر إلى صفتها وصنفها.

2. 1/ المحمولات والموضوعات:

يمكن التمثيل لبنية المحمولات مع موضوعاتها، بالمدخل التالي:[4]

- [محمول + الموضوع1 + الموضوع2]. حفظَ الطالبُ الدرسَ ، إذ يمثل:
- حفظَ [المحمول]، فعل .
- الطالبُ [الموضوع1]، فاعل .
- الدرسَ[الموضوع2]، مفعول .

---

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي، ص50، 51، 72- 75.

(2)-ينظر: المرجع نفسه، ص50 .

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص72.

(4)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص145- 320، 321 .

وأما أصناف المحمولات فيمكن التمثيل لها بالمداخل التالية:[1]

- محمول+ موضوع، ويحمل الصفة[-متعد، +لازم].
- محمول + موضوع1+ موضوع2، ويحمل الصفة[+متعد1،-لازم].
- محمول+ موضوع1+موضوع2+موضوع3، ويحمل الصفة[+متعد2،-لازم].

وأمثلتها على التوالي هي:

- قامَ خالدٌ .
- ضربَ خالدٌ عمرًا .
- أعطى خالدٌ عمرًا كتابًا .

فمن هنا ينتقي المحمول موضوعاته تبعا لحالته أو صفته من حيث اللزوم والتعدية .

2. 2/ الأدوار المحورية المنتقاة:

إن الأدوار المحورية تنتقى عن طريق قواعد الانتقاء الدلالي المولدة في البنية العميقة، وذلك بمعزل عن السيّاق الذي يمكن أن تظهر فيه المحمولات؛ أي أنها منتقاة بصفة أوّلية في البنية العميقة، ومن بين هذه الأدوار [2]:

- المنفذ Agent : منفذ الحدث، [خالدٌ]، أعطى خـــالدٌ عمرًا كتابًا .
- المتقبّل Patient: أو المتلقي للحدث،[عمرًا].
- الهدف But, Objectif: غاية الحدث ،[كتابًا].
- الأداة Instrument : أداة الحدث ووسيلته،[الصاروخ]، دمَّر الصَّاروخ القريةَ .
- المعايِنُ أو المجرب Experiencer: ويكون مع الأفعال: أحبَّ، كره، مقتَ، عاين، عرف ...،[خالد] في قولك: عرِفَ خـــالدٌ عمرًا .
- الممنوح أو المستفيد Datif : وهو المستفيد من الحدث،[خالدٌ]، اشترى خـالدٌ بيتا واسعا [3].

(1)- تمت صياغة هذه المداخل وأمثلتها بالاعتماد على كتاب: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص109-112.

(2)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص134، 321، 322.

(3)- يعود تصنيف هذه الأدوار عند تشومسكي والتوليديين إلى أعمال الألسني: شارل فيلمورCharles fillmore الذي يمثلها على أنها أحوال إعرابية تأخذها العناصر، لمزيد من التفصيل والأمثلة، ينظر: المرجع نفسه، ص133، 134.

وينبغي التفريق هنا بين قواعد الانتقاء الدلالي التي هي الحاجيات الدلالية للمحمول التي يتزود بها في البنية العميقة، وهي ما سبق ذكرها ههنا، وبين قواعد الانتقاء المقولي والوظيفي؛ فقواعد الانتقاء المقولي تمثلها المركبات الاسمية ونأخذ لها المدخل الآتي:

- [م ف+ م س1+ م س2+ م س3].

وأما قواعد الانتقاء الوظيفي، فهي الوظائف التي تشغلها المركبات ونأخذ لها المدخل التالي:

- [فعل + فاعل+ مفعول1+ مفعول2]، ويمكن تجميع هذه العناصر مع بعض الإضافات على نحو ما يمثله مجموع المدخلين:

- أعطى + خالد + عمرًا + كتابًا . (مقولات معجمية).

- فعل + فاعل+ مفعول1 + مفعول2 .(مقولات وظيفية).

- م ف + م س1 + م س2 + م س3 .(مقولات انتقائية).

- رأس محوري+ منفذ + متلقي + هدف .(أدوار محورية، رأس محمول + 3 موضوعات وأدوار محورية).

وعلى هذا تأخذ صياغة مقولات الفعل "أعطى" المدخل الآتي:

- أعطى [ـــ م س1 ، م س2، م س3] < منفذ، متلقي، هدف > .

2. 3/ الوسم المحوري، الإسناد المحوري، المقياس المحوري (بارميترات النظرية المحورية):

يؤدي مجموع هذه المقولات السابقة، دلالية ووظيفية إلى حدوث ما يسمى بالوسم المحوري Thématique Marquage، وهو تحقيق علاقات الارتباط المعجمية Relations des-dépendances ، بين الرأس المحوري (المحمول) وموضوعاته [1].

هناك بعض التراكيب نجد فيها نوعا خاصا من المركبات، لا يقتضي بالضرورة أنها في "مواقع موضوع" ولهذا وجب علينا التفريق بين ما تكون فيه هذه المركبات في موقع موضوع، وما تكون فيه في "مواقع لا موضوع" فالمواقع الموضوع تحتلها كل " المركّبات الاسمية الموضوعات، والعناصر شبه الإحالية التي تتطلب دورا دلاليا مثل: المنفذ، والمستفيد، والهدف ... إلخ [...] أما المواقع لا موضوع، فلا

(1)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص61- 63.

يتلقى فيها الموضوع دورًا محوريًّا، وهي على العموم المواقع الخارجة عن الجملة، وتشغلها عناصر مثل: المركب المصدري، والأسوار التي تقع خارج الشبكة الموضوعية "[1]، كما يمكن اعتبار الصُّرفة[2] أيضا في موقع لا موضوع، لأن الفعل يصعد إليها ليستمد منها سماته التطابقية والزمنية ... كما مرّ معنا في نظرية س' خط، فهي التي تسم الفعل حتى يتمكن من إسناد الأدوار لموضوعاته، فمن أمثلة المصدريات :

- جاء الـذي قرأ الكتاب،[الذي].
- هـل حضر الرجال؟،[هل].

أما أمثلة الأسوار فهي:[3]

- حَضَرَ كُـلُّ الرِّجـالِ الحفلةَ [مركب سوري] = سور [كل]+ مسور [الرجال].
- كلُّ الرجـالِ حَضَروا الحفلةَ .

ففي هذه الأمثلة مواقع المركبات المشار إليها مواقع لا موضوعات[4] .

وينبغي التأكيد ضمن هذه النظرية الفرعية على أن هناك نوعين[5] من الإسناد المحوري:

- الأول مباشر؛ عن طريق الفعل ويسند فيه الفعل دورا إلى فضلته أو مفعوله .
- الثاني غير مباشر؛ وهو الإسناد بالحرف والإسناد بالمركب الفعلي. ومن أمثلة النوعين:
- سافر محمد بـالطائرة [إسناد الدور المحوري "الأداة" بالحرف "بـ "].
- محمد أكل الطعام [6]، [إسناد الدور المحوري بالمركب الفعلي إسناد دور المنفذ ل:"محمد" عن طريق المركب الفعلي "أكل الطعام"].

ولتجنب إنتاج بنى تركيبية لاحنة من منطلق إسناد الأدوار المحورية، طرح التوليديون مبدأ " المقياس المحـوري"[7] كباراميتر يسمح بتجنب الجمل اللاحنة، ومفـاده أن لكل موضـوع دور محـوري واحد فقط

(1)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص320.

(2)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص116 .

(3)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص397.

(4)- لا تسند الأدوار المحورية لهذه العناصر، وإنما هي ترث الأدوار عن مواقعها الأصلية التي ترد فيها في البنية العميقة وتنقل منها فتأخذها معها ينظر: المرجع نفسه، 339.

(5)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص25.

(6)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، 113، 114.

(7)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ص113، ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص322.

ولكل دور محوري موضوع واحد فقط، هذا القيد العام هو الذي يفسر لنا لا نحوية جملة من مثل:

- * أَكَــلَتْ الخُبــزَ التفَّــاحةَ .

حيث أسند للمحمول(أكل) دورين محوريين مماثلين هما "المنفذ" لكل من التفاحة والفاعل المستتر الذي يدل عليه حرف " التاء المؤنثة" .

2. 4/ تفاعل الحالات الإعرابية مع الأدوار المحورية:

قد تتداخل مفاهيم الحالة الإعرابية بمفاهيم الأدوار المحورية خصوصا إذا نظرنا إلى كلام بعض التوليديين فالفاسي الفهري يقول: " هناك إعراب التجرد وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات، ولا ملحقات (كالمبتدأ، مثلا والخبر ...) ... والسلمية واردة في تحديد الإعراب الذي يسند إلى المكونات والمقصود هنا(طبعا) هو المكونات الحدود[العجر] "[1].

ويسترسل الفاسي الفهري في تحديد قواعد الربط الإعرابي النحوي التي تمت الإشارة إليها في نظرية الإعراب[2]، بما يوحي للقارئ أن ثمة تعالقا ما مشتركا بين الحالات و الأدوار، غير أنه لا تناظر ولا تلازم بينهما؛ إذ قد يرد عنصر تركيبي يحمل حالة إعرابية واحدة في أمثلة متعددة، ونماذج تركيبية مختلفة، إلا أن أدواره المحورية كثيرة، فالفاعل مثلا يحافظ في بعض البنى على حالة الرفع في أمثلة متغايرة، إلا أن ما يقــابله من أدوار في الموضع نفسه والموقع ذاته مختلفة ،كما في التراكيب التالية:

- أعطى خالدٌ عمرًا كتابا .[رفع ⟵ منفذ].
- عرف خالدٌ عمرًا . [رفع ⟵معاين]
- اشترى خالدٌ بيتًا واسعًا .[رفع ⟵ممنوح، مستفيد].
- تلقى خالدٌ رسالةً . [رفع ⟵ متقبل، متلقي].

ويميز الفاسي الفهري ضمن مقاربته الإعرابية بين نوعين من الفاعل؛ "الفاعل السطحي "و " الفاعل المنطقي"، وإن لم تكن هناك حاجة لنا بتقسيماته هذه- في هذا الموضع- إلا أنها تزيد من الغموض

(1)- عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي، ص49، 50.

(2)- ينظر: الكلام عن نظرية الإعراب في هذا البحث.

الحاصل في التمييز بين الحالات والأدوار وفي تقبل الأدوار للحالات والعكس، ومن الأمثلة التي ساقها تحت هذا المعنى:[1]

- انْتَحَـرَتْ هِنْـــدٌ .
- ضُرِبـــتْ هِنـــــدٌ .
- كانت هِنـــــدٌ من بين الحاضرين .
- ذهبت هِنـــــدٌ إلى المعملِ .
- ضربتْ هِنـــــدٌ عمـــرًا .

ففي هذه الأمثلة يجعل الفاسي الفهري[2] عبارة (م س) "هندٌ" فاعلا في الأمثلة كلّها، بما يوحي أن طريقة إسناده للحالة الإعرابية" الرفع" لا يختلف عن طريقته في إسناد الأدوار فكلا العمليتين عنده منطقية أو عميقة، وإن شئت قلت أوّلية مولّدة معجميّا، ونحن نعلم أن التراكيب هذه منها ما هو فاعل، نائب فاعل، اسم كان، فاعل لفعل لازم، فاعل لفعل متعدٍّ ، على التوالي فيما سبق من عناصر الأمثلة .

ونجد أنفسنا في البنيتين:[انتحرت هندٌ]، [ضُرِبت هندٌ] أمام اختبار حقيقي لآلية اشتغال الأدوار والحالات وتفاعلهما؛ ففي المثالين، يقتضي المحمول موضوعا واحدا؛ يبدو في البنية العميقة ملتبسا بين حالتي الرفع والنصب، أي بين الفاعل والمفعول - تبعا لتصور الفاسي الفهري- والأمر ذاته في الدور المحوري، فهل "هنـــدٌ " " منفـــذ" أو "ضحيـة"؟ وبموجب المصفاة الإعرابية وكذا المقياس المحوري، يمكن القول أن الموضوع يتقبل حالة واحدة هي الرفع، كما أنه لا بد له من دور محوري واحد فقط، ومن ثم ينجرُّ عنه قولنا إن الدور المحوري الأنسب هو دور المنفذ-في المثال الأول-، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في البنية العميقة يحتمل دور الضحية، أما في المثال الثاني؛ فإن الدور المحوري هو دور الضحية، مع أنه يحتمل في البنية السطحية دور الضحية كذلك، وتفسير مجيئه حاملا إعراب الرفع يعود إلى كونه فاعلا سطحيا، على العكس تماما من الفاعل العميق في المثال الأول، وإنما قلنا ما سبقت الإشارة إليه تبعا لحالة الرفع التي يدل عليها مجيئ (م س) "هند " على آخره إعراب بنيوي تدل عليه الضمة .

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي، ص50.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص50.

وأما من الناحية التمثيلية فإن التوليديين افترضوا – لتفادي إشكالية خرق مبدأ المصفاة الإعرابية والمقياس المحوري– أن لكل مركب فعلي إسقاط معجمي وآخر وظيفي؛ ففي التركيب:[1]

– ضربَ زيدٌ عمرًا .

لا يمكن للفعل أن يمنح إعراب الرفع للفاعل "زيدٌ" فإعراب الرفع هو وظيفة الصرفة، والصرفة أعلى في الإسقاط من الفعل لأنها تنتمي للإسقاط الوظيفي، فوجب على الفاعل أن يتحرك، أما الدور المحوري فيمكن للفعل أن يمنحه باعتباره محمولا يستلزم موضوعين؛ الأول هو "المنفذ" والثاني هو "الضحية" ويمكن توضيح هذا الكلام بالترسيمة الشجرية الآتية:[2]

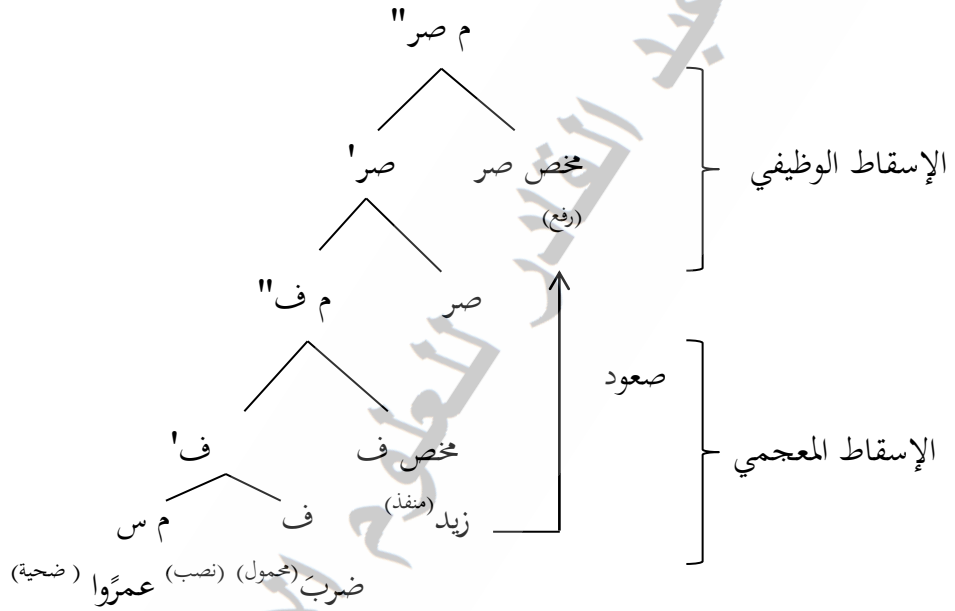

(شكل تشجيري يلخص تفاعل المصفاة الإعرابية والمقياس المحوري).

يمكن قراءة الشكل التشجيري كالتالي:

إن الفاعل يتوَّلد في " مرحلة أولى في الإسقاط المعجمي، وبالتحديد في موضع مخصص الفعل ["ضرب"] الذي يسند إليه دور المحدث(المنفذ) بعد أن يكتمل بمفعوله،[وهنا يتم تجنب الخرق للنظرية

(1)– ينظر: سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص 222– 225.

(2)– ينظر: المرجع نفسه، ص 222– 224، 225.

المحورية، بوسم الفاعل محوريا "المنفذ"]، ثم بعد ذلك يصعد الفاعل["زيد"] ويرتفع إلى حيز الإسقاط الوظيفي وبالتحديد إلى مخصص [الصُّرفة] أو التصريفة لتسند إليه إعراب الرفع[وهنا يتم تجنب الخرق لنظرية الحالة الإعرابية]"[1]. و يمثل السهم الصاعد من مخصص الفعل إلى مخصص الصرفة، عملية إسناد الإعراب من قبل الصرفة، بعد أن يحمل الفاعل" زيدٌ" دوره المحوري " المنفذ" معه .

ومن هنا نلاحظ أن التلازم بين النظريتين(الإعرابية والمحورية) غير وارد، إلا أنهما متفاعلتان بما يتوافق ومبادئ كل نظرية مع الأخرى .

3/ نظرية المراقبة Theorie du controle :

تتعلق آلية اشتغال نظرية المراقبة بنظرية الربط؛ إذ أن تفاعل هذين النظريتين مع الأنساق الفرعية الأخرى يحقق الكفاية التفسيرية في كثير من البنى التركيبية، فكما رأينا في نظرية الربط أن العلائق الموجودة بين الضمائر ومفسراتها، أو بين العوائد وسابقاتها ترفع جزءا كبيرا من اللّبس الذي يعتري فهمنا للتراكيب المراد تحليلها .

3. 1/ ظاهرة المراقبة:

يفترض تشومسكي في مقاربته القالبية أو الوسائطية للغة البشرية، أن ظاهرة المراقبة في جميع اللغـات " تشير إلى علاقة التلازم في الإحالة بين فاعل مستتر، أي ليس ظاهرا، وهو هنا العنصر المراقَبُ، وعنصر آخر ظاهر أو غير ظاهر، هو العنصر المراقِبُ، فما يحيل إليه العنصر المراقَبُ، يمليه العنصر المراقِبُ؛ أي أن السمات الإحالية للعنصر الأول، يحددها العنصر الأخير " [2]، فالمثال:

- يريـد زيـدٌ [أن يشتريَ السيارةَ] .

يحتوي جملة مدمجة أو مكتنفة [أن يشتريَ السيارة]، ويبدو ظاهريا أنها لا تتوفر على فاعل معلوم وهذا يتعارض مع مبدأ الإسقاط الموسع، الذي يقتضي أن لكل الجمل فواعل، ومن ثم يمكن القول أن فاعل هذه الجملة المكتنفة، هو عنصر مضمر يطلق عليه مصطلح العنصر" ضم pro"، فيكون تقدير الكلام كالتالي:[3]

(1)- سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص 224 .

(2)- مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص180، وينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص333.

(3)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص334.

- يريدُ زيدٌ أنْ يشتريَ [ضم] السيارةَ .

وعليه فإن العنصر "ضم" يراقبه المركب الاسمي "زيد" بالنظر إلى السمات الرابطية و العائدية التي تجعل الإحالة ممكنة بينهما، وفق ما تنص عليه مبادئ نظرية الربط (المبدأ "أ" والمبدأ "ب")[1].

ودليل ذلك أننا يمكن أن نظهر مكان العنصر[ضم] عنصرا آخر يحيل إلى مرجع خارجي[سياقي] يكون هو فاعل الجملة المكتنفة نحو:

- يريد زيدٌ أنْ يشتريَ[عمرٌو] الكتابَ [2].

3. 2/ أنواع المراقبة:

نجد أمامنا نوعين من المراقبة المتعلقة بالعنصر[ضم]، ففي المثال:

- محمد وعد عليًّا [أن يحضرَ[ضم] الكتابَ].

العنصر [ضم] مراقب من قبل فاعل الجملة الأولى" محمد" فهي مراقبة فاعلية .

أما النوع الثاني؛ فهي المراقبة المفعولية في مثل:

- محمدٌ سألَ عليًّا [أن يحضرَ[ضم] الكتابَ].

فالعنصر [ضم] مراقب من قبل مفعول الجملة الأولى " عليًّا " [3].

ويصطلح التوليديون على المراقبة الفاعلية والمفعولية كما في المثالين السابقين المراقبة الإجبارية؛ لأن العنصر [ضم] يعتمد في إحالته على عبارة اسمية سابقة له وظاهرة، كأن تكون فاعلا مثلا، بينما هناك نوع آخر من المراقبة الاختيارية، وهي أن يحيل العنصر [ضم] على عبارة اسمية سياقية أو اعتباطية غير موجودة في الجملة كما في المثال التالي:

- تَجَنُّبُ تلويثِ الهواءِ ضَروري [4].

فإحالة العنصر[ضم] هنا في الجملة [تجنب[ضم] تلويث الهواء ضروري]، إحالة إلى عنصر خارجي سياقي، وهذه الإحالة غير مقترنة بعنصر محدد داخل التركيب وبالتالي فهي غير وجوبية .

---

(1)- ينظر: نظرية الربط من هذا البحث.

(2)- ينظر: مصطفى غلفان اللسانيات التوليدية، ص334.

(3)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص184.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص184.

3. 3/ مقاربة الفاسي الفهري لأنواع المراقبة:

إضافة إلى هذه الأنواع من المراقبة، يقترح الفاسي الفهري أنواعا أخرى، يفرق فيما بينها ويحدد مفاهيمها وفق تصوره الخاص لآلية اشتغال نظرية المراقبة بحسب ما تقتضيه الخصائص التركيبية للغة العربية[1]:

3.3. 1/ المراقبة الوظيفية functional control: توافقها الخصائص العائدية للفضلة الحملية:

- [كان زيدٌ راكبًا [ضم]]، [راكبا ⟵ فضلة حملية] .

3.3. 2/ المراقبة العائدية anaphoric control: توافقها الروابط العائدية التي نصادفها مع الأحوال:

- [جاء زيد راكبًا[ضم]]، [راكبًـــا]، [راكبًا ⟵ حال ملحقة].

ففي المثال[كان زيد راكبا] يراقب العنصر" زيدٌ" مراقبة وظيفية العنصر الفارغ الذي يعتبر فاعلا للصفة "راكبًا "، وهذا العنصر الفارغ نحصل عليه إذا أسندت للجملة بنية وظيفية منسجمة، تتمثل في فضلة وصفية بمعنى آخر" يُمثل للعائد الفارغ في الفضلات الحملية، والذي يراقبه ضرورة فاعل الفعل الرئيسي، بواسطة بنية وظيفية فارغة، تُملأ بتوارث خصائص العنصر المراقِب، وفق ما تقتضيه معادلات المراقبة، التي تدخل فاعلا في البنية الوظيفية لفضلة حملية [2]، وهو هنا فاعل الفعل الرئيسي "كان" وفاعل الصفة في آن واحد .

أما في المثال الثاني [جاء زيد راكبًا]، فإن الحال ملحقة غير ضرورية لسلامة البنية الوظيفية للجملة وهي لا تنتمي للبنية الحملية للفعل ولا إلى إطاره التركيبي، وعليه فإن العائد الذي يعمل كفاعل لبنية الحال الذي تقتضيه معادلات المراقبة، يملك الخصائص الإحالية للضمائر البارزة، ويخضع لقيود المراقبة العائدية لا القيود التي تحكم المراقبة الوظيفية [3].

---

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية "نماذج تركيبية ودلالية"، منشورات عويدات-بيروت-لبنان، -باريس-فرنسا، ط1، 1986، ص200- 204.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص204- 207.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص200- 208.

وتخضع معادلات المراقبة- حسب الفاسي الفهري- للمبادئ التالية:[1]

- يجب أن تكون كل معادلة للمراقبة طبيعية .

- تستجيب معادلة المراقبة لمبدأ الطبيعية إذا وفقط إذا:

أ/ كان العنصر المراقِب فاعلا.

ب/ كان العنصر المراقِب مفعولا(مفعولا في حالة تعدي فعل المراقبة، أو فاعلا في غير ذلك من الحالات).

3.3.3/ المراقبة المكونية أو المراقبة على مسافة بعيدة:

كما أن هناك نوعا آخر من المراقبة يطلق عليه الفاسي الفهري مصطلح المراقبة المكونية constituent control أو المراقبة على مسافة بعيدة؛ إذ مجال هذا النمط أوسع من النواة الوظيفية، وسُمّيت مكوّنية لأن مجالها وشروط تطبيقها يتحددان جوهريا، باعتبار البنية المكونية لا البنية الوظيفية وحدها، ولا بد في هذا النوع من المراقبة كذلك أن يكون المكون الذي يحتل موقعا خارجيا مربوطا بعائد يشغل وظيفية داخلية، ويقصد بالوظيفية الداخلية وظيفة يعمل فيها المعمول معجميا، سواء كان هذا الموقع يظهر في يمين المحمول أو في يساره ضمن الجملة الأمّ المدمجة، فالفعل "انتقد" في [جاء الذي [إيّاه انتقدت[غ]]] مثلا يعمل في وظيفتين هما (فا) و (مف)[2][الضمير المستتر" أنا" والعنصر "إياه" الذي يحتل الموضع بؤرة أو مبتدأ "إياه انتقدت"]، فهنا يراقب المصدري الموصول "الذي" الحامل لوظيفة فاعل الفعل "جاء" الضمير المنفصل "إياه" الحامل لوظيفة المفعول ل "انتقدت" المنصوب طبعا مع أن هذه الظاهرة؛ أي المفعولية في هذا المثال هي دليل على وجود مراقبة على مسافة بعيدة، إذ أن "إياه" هو مفعول المحمول" انتقدت" في الأصل، إلّا أنه لم يظهر في موقع الموضوع الثاني(مفعول) للمحمول "انتقدت" وظهر في موقع الموضوع الثاني للمحمول الأول في الجملة الرئيسية "جاء" مع أنه يشغل وظيفته الأصلية في جملته الداخلية[إياه انتقدت]، كما أن هذا دليل آخر على أن المراقبة هنا محشيَّة بالسّمات الموروثة (كالنصب) عن الموقع الأصلي، وحجَّة هذا الطرح مجيئ الجملة لاحنة في :

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات ، ص204.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص248 .

- [* جاء الذي [هو انتقدت[غ]]] .

فهي لاحنة لأن المراقبة هنا غير محملة بالسمات التطابقية[1] (الإعرابية) للموضوع الثاني، فبدل أن يأتي منصوبا كما حصل في المثال الأول، أتى مرفوعا في هذا المثال، وهذا يتعارض مع مبادئ نظرية المراقبة، فيراقب المصدري الموصول الذي في الجملة الصحيحة السابقة "مراقبة على مسافة بعيدة أو مراقبة مكونية" العائد الفارغ بعد الفعل "انتقدت" والذي يعود على الضمير" إياه" الذي يشغل وظيفة داخلية هي وظيفة الموضوع2 للمحمول "انتقدت " .

4/ نظرية الحواجز Theorie des barrières :

تعد نظرية الحواجز إحدى النظريات الفرعية المتفاعلة مع غيرها من النظريات الوسائطية التي قعّد لها التوليديون، وتسمى كذلك نظرية العجز الفاصلة أو الفواصل .

4. 1/ الحواجز ومبادئها :

يتحدد مفهوم هذه النظرية في تصوراتها الأولى بالنظر إلى المفاهيم الأخرى التي تنضوي تحتها، والتي تنظم آلية اشتغالها، فعمليات النقل المختلفة يمكنها أن تبين لنا ما نستطيع أن نعدّه مقولات فاصلة أوحاجزة انطلاقا من الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وفائدة هذا الانتقال تتوضح من خلال:[2]

- تحديد العناصر التي يتم نقلها .
- تحديد مصدر النقل .
- ضبط هدف النقل .
- مراقبة مسار النقل؛ أي النقط (المواقع) التي مرّ منها العنصر المنقول بدءا من مصدر نقله إلى هدفه .

إن ما ينظم عمليات النقل المختلفة ويقيدها هو "مبدأ التحتية أو قيد التحتية Subjacency "

---

(1)- في اللغة العربية ضمن المقاربات التوليدية هناك نوعان من التطابق؛ تطابق غني، نحو: "الأولادُ قَامُوا"، [إعراب + جنس + عدد]، وتطابق فقير، نحو: "قام الأولاد" [- إعراب؛ الفعل مبني والفاعل مرفوع + جنس، - عدد؛ قام مفرد والأولاد جمع]،فالغني [+ عدد] والفقير [- عدد] وسمة العدد هي الفارقة بين نوعي التطابق، بغض النظر عن السمات الأخرى؛ كالإعراب والجنس والتذكير والتأنيث، ينظر لمزيد من التفصيل: محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية، ص146- 149.

(2)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص335.

ومفاده: " أنه لا يمكن نقل عنصر من العناصر عبر أكثر من عقدة فاصلة واحدة كل مرة "[1]، وهذا المبدأ يتفاعل مع مبدأ النقل العام الذي يحدُّ من القدرات التحويلية الفائقة للعناصر التركيبية، المتمثل في القاعدة أنقل "أ" أو حرك (α)، (α move) [2].

إن تفاعل هذين المبدأين هو ما يوضح لحن جمل من نوع:[3]

- * من استحسنت هند عيادة ؟ .

من [استحسنت هند [عيادة [ث]]، حيث: ع تط هي(عبارة تطابق)، وع إ (عبارة إسمية) .
ع تط ع إ

- * ماذا رأى محمدٌ الرجلَ الذي كتبَ ؟ .

ماذا [رأى محمد [الرجل [الذي [كتب [ث]]]]]؟.حيث: ع مص(عبارة المصدري).
ع تط1 ع إ ع مص ع تط2 .

إذ أن المصدري "من" قفز عبر أكثر من عجرة فاصلة واحدة العبارة الاسمية (ع إ) وعبارة التطابق (ع تط) وكلاهما عجرة فاصلة أما المصدري "ماذا" فقد نقل عبر ثلاث عقد فاصلة هي عبارة التطابق (ع تط2) وعبارة المصدري(ع مص) " الذي" والعبارة الاسمية(ع إ) وهذا يخرق القيود على التحويلات التي يلخصها (المبدآن السابقان مبدأ التحتية ومبد النقل أنقل "أ") .

وباستثناء النقل الدوري أو السلكي[4]للعناصر، فإن أي نقل يكون فوق عجرة واحدة فاصلة سينتج بنى نحوية لاحنة، ومثال الانتقال الدوري ما يلي:

- [مـاذا [أردت من محمد [أن [يشتري ... [ث]]]]] .
ع مص1 ع تط1 ع مص2 ع تط2 .

(1)- مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص130 ، هذا القيد وحد به تشومسكي القيود على التحويلات التي قعدها روس(J, ross)، ينظر: جفري بول: النظرية النحوية، ص310، ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص243- 252.

(2)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص130، ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص236.

(3)- اعتمد في التمثيل للمبادئ أعلاه على كتاب: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص130- 134.

(4)- ينظر: جفري بول: النظرية النحوية، ص308- 317.

انتقل المصدري "ماذا" إلى مخصص (ع مص2) عبر عقدة فاصلة واحدة هي(ع تط2) في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية تنقل إلى مخصص (ع مص1) عبر عقدة فاصلة واحدة أخرى هي (ع تط1) وقد تم ذلك بشكل دوري سلكي، أي لم يتم دفعة واحدة، وكل هذا عبر موقع للإفلات هو مخصص المصدري (مص2) "أنْ" لأن الجملة مكتنفة أو مدمجة، ومواقع الإدماج هي مواضع للإفلات والنقل .

ولعل أكثر ما تتضح فيه عملية نقل العناصر التركيبية بمختلف أنواعها، التراكيب المبنية للمجهول أو بنى المصدريات؛ ففي بنية المبني للمجهول نحو:

- الرجُلُ قُتِـــلَ .

فإن عبارة المفعول في البنية العميقة [قُتِلَ الرجلُ] تحتل موقع الفاعل وهي هنا (نائب فاعل)، لأن متطلبات "المصفاة الإعرابية " تقتضي وجود حالة إعرابية هي النصب للمفعول والرفع للفاعل، كما أن متطلبات "المقياس المحوري" تقتضي وجود دور محوري لكل موضوع لأن مدخل الفعل قَتَلَ أو قُتِلَ يتطلب منفذا أو متلقيًّا :

- [قُتِـلَ [ـــ ... ، م س]< ± منفذ ،± متلقي>][1]، وهنا لا يمكن للمفعول أن يكون مرفوعا ومنصوبا في الوقت ذاته، ومنفذا ومتلقيا كذلك، وعليه فإن افتراض امتصاص إعراب الفاعل من قبل الفعل قُتِلَ وافتراض امتصاص الدور المحوري المنفذ للموضوع الرجل أو موضوع آخر خارجي يحدده السياق؛ يمكننا من تجنب خرق المصفاة الإعرابية من جهة، والمقياس المحوري من جهة أخرى، كما تتضح لنا صورة النقل التي خضعت لها العناصر المعنية ضمن هذا النوع من التراكيب، وهذا ما يفسر مجيء "الرجل" في البنية السطحية في موقع الفاعل، بعد أن يترك أثرا[ث] يدل على النقل دون الإخلال بسلامة البنية نحويا:

- [الرجلُ قُتِـــلَ [ث]].

وهذا وفق ما يتطلبه "مبدأ الإسقاط الموسع" الذي يقضي بأن كل الجمل لا بد لها من فواعل ،كما مرّ في موضع سابق .

أما العناصر المصدرية فهي تنقل كذلك لكن نقلها يكون إلى المواقع غير الموضوع، لأنها مما يتصدر

(1)- نقل هذا المثال مع مدخله معدلا عن كتاب: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص335.

التراكيب فجملة:

- [قرأ محمدٌ ماذا ؟][1].

ينقل عنصرها الاستفهامي[ماذا] في البنية السطحية إلى موقع غير موضوع، هو موقع مخصص المصدري فينتج التركيب:

- [ماذا قرأ محمد [ث]]؟ .

وهنا يتضح الفرق بين نقل المصدري، ونقل المركب الاسمي في بنية المبني للمجهول، فالأول ينقل إلى موقع غير موضوع، والثاني ينقل إلى موقع موضوع ليحمل دوره المحوري .

4. 2/ أنواع الحواجز:

نفهم مما سبق أن المقولات الفواصل(الحواجز) هي عناصر تمنع نقل وتحرك عناصر أخرى ضمن التراكيب توافقا مع مبادئ معينة، ويمكن القول أن العناصر الفاصلة هي: ع إ، ع تط، مص، ج'، ج (ج'، هي جملة مكتنفة ج، هي جملة بسيطة).

غير أن هذه العناصر قد تكون حاجزا في جمل بعض اللغات ولا تكون جاجزا في جمل أخرى، بل إن ذلك يتم كذلك داخل لغة واحدة مثل العربية[2]، فمثلا؛ جملة:

- [ظننتُ [أنّ الخبرَ قدْ انتشرَ]][3].

جملة مكتنفة لا يشكل المصدري فيها عائقا عن نقل عنصر استفهامي في نحو:

- [هل ظننت [أن الخبر قد انتشر]]؟.

فالعنصر المصدري "أن" وإن كان في الأصل حاجزا إلا أنه هنا فقد حاجزيته، لوقوعه في موقع موضوع موسوم معجميا للفعل ظنَّ؛ أي أنه له دور محوري، وهذا الأمر لا يتحقق مع تركيب آخر من نحو:

- [اشتريت الجريدة [لكي أقرأ عن الخبر]][4].

---

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية ، ص338.

(2)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص166.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص106.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص107.

فهنا الجملة بين معقوفين ملحقة غير موسومة معجميا، وبالتالي فهي حاجزة وفاصلة؛ دليل ذلك أننا لا يمكن أن نستفهم عنها :

-[* هل اشتريتُ الجريدةَ [لكيْ أقرأَ عن الخبرِ]]؟.

ولا يمكن نقل العنصر الاستفهامي لأن جملة [لكي...] غير موسومة معجميا فهي محافظة على حاجزيتها.

كما أن عناصر أخرى قد تكتسب حاجزيتها بالتوارث barier by inhreritence [1]من عناصر حاجزة أخرى تشرف عليها إشرافا مباشرا فالجملة اللاحنة :

- * [ماذا [تعرف الكاتب [الذي ألف [ث]]]][2].

تفسر بنيتها على أن العنصر الاستفهامي نقل " عبر حاجزين المصدري الذي يمثله الموصول (الذي) لأنه لا يمثل فضلة للرأس "الكاتب" مادام الاسم لا يسم معجميا فضلته، فهذه خاصية ترتبط بالفعل وبالتالي لا يفقد صفة الحاجزية، أما المركب الاسمي" الكاتب" فيشكل بدوره حاجزا رغم وسمه معجميا بالفعل "عرف" لأنه يستمد حاجزيته من المصدري" الذي" والذي يشرف عليه إشرافا مباشرا "[3]. فالعنصر " الذي" حاجز بذاته والعنصر " الكاتب" حاجز بالتوارث عن العنصر "الذي"، ومع أنه موسوم معجميا إلّا أن التوارث أقوى لمنع النقل .

4. 3/ تطور مفهوم الحاجزية:

لقد تطور مفهوم الحاجزية مع ظهور كتاب تشومسكي(bariers 1986)[4] فصار لا يقتصر فقط على منع النقل، بل وحَّد بين مفهوم النقل ونظرية العمل والربط، فصارت المقولات المانعة تمنع النقل، أو العمل أو الربط وتتفاعل تحت هذه الوظيفة وتتوحَّد المقولات المعجمية والوظيفية، إذ أن النقل في نظرية العمل والربط خاضع لشرطين هما:[5]

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص360 .

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص360.

(3)- المرجع نفسه، ص360.

(4)- طبع هذا الكتاب في جامعة كامبردج، ينظر: المرجع نفسه، ص360.

(5)- ينظر: المرجع نفسه، ص359.

- قيد التحتية الذي سبقت الإشارة إليه .

- مبدأ المقولات الفارغة .

وقد أخذت الصياغة الجديدة لمبدأ المقولة الحاجزة الشكل التالي:[1]

– المبدأ1: تعتبر "أ" مقولة حاجزة ل "ب" إذا كانت غير موسومة معجميا، و "أ" تشرف على "ب" .

– المبدأ2: تعدُّ "أ" حاجزا بالنسبة إلى "ب" إذا كانت "أ" تشرف مباشرة على "م" و "م" مقولة حاجزة ل "ب"؛ أي أن "أ" حاجزة بالتوارث، أو "أ" مقولة حاجزة بنفسها .

ففي الجملة السابق ذكرها يمكن تمثيل هذه العناصر على النحو التالي:

- * [مـــاذا [تعـــرف الكـــاتب [الـــذي ألف [ث]]]]؟.

" ب " " أ " "م" أثر "ب" بعد النقل .

فبتطبيق المبدأ 2؛ تكون "أ" أي (الكاتب) حاجزا بالنسبة إلى "ب" أي (ماذا)، لأن "أ"(الكاتب) تشرف مباشرة على "م"(الذي) و "م" مقولة حاجزة ل "ب"(ماذا) لأنها مصدري، أي أن "أ"(الكاتب) حاجزة بالتوارث؛ لأنها موسومة معجميا من قبل الفعل (تعرف) وفقدت حاجزيتها بالوسم، ثم العنصر (الذي) ورَّثها حاجزيته فصارت حاجزا كذلك، بالرغم من أنها موسومة معجميا (معمول فيها) .

أما لو أردنا تطبيق المبدأ 1؛ فسيكون العنصر (الذي) هو الذي يعوض "أ" في المبدأ، ويكون في الجملة العنصر "م" ، لأنه غير موسوم معجميا، فالاسم الكاتب لا يملك القدرة على الوسم؛ لأنها من خصائص الأفعال كما تقدم.

ولتوضيح علاقة مبدأ المقولات الفارغة بنظرية الحواجز يمكن توظيف بعض الأمثلة، مع تفسير مفهوم العمل في إطار المقولة الفارغة:

- ماذاi أكلت [ث] i ؟. [2]

يعمل الفعل في الأثر[ث] عملا مناسبا لأنه يسمه محوريا أي أنه فضلته وبالتالي لا مانع من نقل المصدري "ماذا" إلى موقع مخصص المصدري، وأما المثال:

---

(1)- أخذت هذه الصياغة الجديدة عن: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص360.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص348.

- * منi ظننتَ [أن زيدًا يعرفُ الرجلَ[الذي انتقدَ [ث]i]] [1].

فبنيته لاحنة؛ " لأنه لا يكفي العمل بالفعل مادام الأثر يعمل فيه الفعل "انتقد" عملا مناسبا، بوسمه محوريا وإنما لا بد من العمل بالسابق، والملاحظة أن هذا العمل تحول مجموعة من العجر الفاصلة دون إجرائه، ويتعلق الأمر بعجرة (ج') خط التي يمثلها الموصول [الذي] وعجرة المركب الاسمي[الرجل] سابق الموصول، التي يتفرع عنها المصدري، ثم العجرة(ج') خط التي يمثلها المصدري المدمج (أن)، فنحن إزاء ثلاثة عجر تفصل الأثر عن سابقه لذلك فالأثر غير مسوغ "[2]أي أنه غير معمول فيه سابقيا، بالرغم من أنه معمول فيه عملا مناسبا بوسمه محوريا، فعلاقة العمل بين الأثر وسابقه منعدمة، وهو ما يفسر منع نقل العنصر الاستفهامي "من" عبر أكثر من عجرة فاصلة واحدة، وجوازه مع [ماذا]، في:[ماذا أكلت [ث]]؟ الذي عمل سابقيا في أثره، كما تدل عليه البنية السليمة من المثال السابق :

- [منi الذي انتقد [ث]i]؟.

وأما المثال:

- * [منi [تظن [أن [ث]i[انتقد الكتاب]]]]؟[3].

نقل اسم الاستفهام من مكان" يشرف عليه المصدري "أن" إلى صدر الجملة تاركا أثرا غير معمول فيه عملا مناسبا، لأن المصدري مقولة وظيفية وليست معجمية، وبالرغم من كون الفعل "ظن" مؤهل للوسم المعجمي لكن تفصله "أن " عن القيام بهذه المهمة " [4]، ففي هذه الجملة يمنع النقل لسببين؛ الأول انعدام العمل المناسب، لأن الأثر غير معمول فيه عملا مناسبا، والثاني انعدام العمل بالسابق، لأنه لا بد أن يكون الأثر معمولا فيه في موقعه الأصلي عملا مناسبا، حتى يمكن تحقق العمل بالسابق من قبل العنصر السابق في أثره .

ولإنقاذ مثل هذه البنى من اللحن، افترض تشومسكي في كتابه الحواجز وجود مبدأ نعته بقيد القرب

(1)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص349.

(2)- المرجع نفسه، ص 349.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص361.

(4)- المرجع نفسه، ص 362.

يمنع كل عامل بعيد أن يعمل في فضلة يشرف عليها مباشرة المصدري باعتباره عاملا قريبا[1]، وفي العربية يمكن إضافة ضمير يعود مباشرة على العنصر الاستفهامي في البنية اللاحنة السابقة لإنقاذها فنحصل على:

[منi تظن أنهi انتقد[ث]i الكتاب]؟. [2]

يستخلص مما سبق أن نظرية الحواجز كغيرها من النظريات الوسائطية تتفاعل مع غيرها، فاشتغالها يعتمد أحيانا على مبادئ النقل، وأحيانا أخرى على مبادئ نظرية العمل والربط، وهذا ما يزيد وضوحا في التعالق المقصود من اشتغال هذه الوسائط بعضها مع بعض .

5/ نظرية الآثار Theorie des traces :

تترك العناصر اللغوية المتنقلة إلى اليمين أو اليسار، فراغات تدل على أثر يحدده العنصر المنقول انطلاقا من تموقعه في البنية التركيبية، بالإضافة إلى الدور المنوط به والوظيفة التي يؤديها .

5. 1/ مفهوم الآثار:

لقد اشتغل التوليديون على الفراغات التي تخلفها عملية النقل، واعتبروا أن تحديد نوع الأثر الذي تخلفه المنقولات له وزنه وقيمته في تفسير بناء التراكيب وتفاعلها، إذ أن الوظيفة التي تحملها هذه العناصر لا بد أن تقحم في التأويل الدلالي للجملة، بحسب متطلبات النظرية المعيار الموسعة لتشومسكي [3].

إن ما يعكس هذا التصور الجديد في الطرح التوليدي هو مبدأ الإسقاط(projection principle) ومفاده" أنه إذا ما تُصُوِّر وجود عنصر ما في موقع معين، فإنه حينئذ في مكان ما في التمثيل التركيبي، إما مقولة ظاهرة يعبر عنها صوتيا، وإما كمقولة فارغة لا يتجل لها أي شكل صوتي، وإن كان وجودها قد يؤثر على الشكل الصوتي"[4]، ويضاف إلى هذا المعنى كذلك أن " البنى المعجمية يجب أن يمثل لها مقوليا في كل مستوى تركيبي[...] مستويات البنية ع والبنية س والصورة المنطقية، لكل

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص362، ومرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص169.
(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص361.
(3)- ينظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص170، 171.
(4)- المرجع نفسه، ص171.

البنيات والخصائص التي تتطلبها المداخل المعجمية للوحدات المعبر عنها مقوليًا"[1]، وهذه الخصائص محددة في كون العنصر يحمل السمات الموضوعية أو المحورية المتعلقة به والتي تحدد وظيفته .

5. 2/ أنواع الآثار أو الفراغات:

كخطوة أولية نلاحظ ببساطة أن الفراغات أصبحت تضطلع هي كذلك بعملية التفسير الدلالي-مع عناصر أخرى- للبنى التركيبية، ويرى الناظر في المصادر التوليدية أن مفهوم الفراغات أو الآثار صار مع تقدم النظرية أكثر دينامية، ولقد عدها أغلب التوليديين وقسموها إلى عناصر أربعة هي [2]: أثر المركب الاسمي، أثر المتغيرVariable الأثر ضم الكبير، الأثر ضم الصغير، وقد اصطلح على هذه العناصر مصطلح جديد هو "المقولات الفارغة أو الفئات الفارغة Les catégories vides "[3].

5. 2. 1/ أثر المركب الاسمي: هو أثر " له قرينة Index بالمواضعة نحصل عليه حينما ننقل مركبا اسميا(في التبئير مثلا)، من مكان المفعول إلى مكان البؤرة، يترك هذا المفعول وراءه عجرة[فصيلة]Node توقيعها م س (مركب اسمي) "[4]، وغالبا ما تكون البنى التي يقدم فيها المفعول به، هي ما يصطلح على العنصر الفارغ فيها: أثر المركب الاسمي، والمثال التالي يوضح ذلك:

- خالـــــدًا ضَرَبْـــتُ [ث] .
  ↑_____|
  بـؤرة . أثر المركب الاسمي .

يفترض التوليديون في إطار مقارنتهم بين المقولات المملوءة والفارغة، أن المقولات الفارغة تتوزع " بحسب نظرية العمل والربط في المواقع نفسها التي تحتلها المقولات المملوءة، وتخضع لنسق السمـات [التي تخضع لهـا المقولات المملوءة كذلك]، كما تضبطها القيود نفسها المتحكمة في سلوكها التركيبي، وهكذا فآثار المركبات الاسمية تسلك سلوك العوائد فهي:[+ عائدية، - ضميرية]"[5]، وهي مع ذلك [+معمولة + موقع موضوع +سابق في موقع موضوع، - دور دلالي مستقل] [6].

---

(1)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص306.

(2)- تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص304.

(3)- البهنساوي: نظرية النحو الكلي، ص76،[هامش].

(4)- تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص170.

(5)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص350.

(6)- ينظر: المرجع نفسه، ص351، [جدول].

وهذه السمات هي ذاتها التي تشتغل وفقها العناصر في نظرية الربط (ينظر: المبادئ الثلاثة لنظرية الربط) .

5. 2. 2/ أثر المتغير Variable: المتغير هو تعبير إحالي مقيد تقيدًا غير مشاركي، وينبغي أن تحدد له حالة عن طريق قيد التهيؤ[1]، ومعنى أنه مقيد تقيدًا غير مشاركي أي : يحيل على عنصر واحد فقط، أما أن تحدد حالته عن طريق قيد التهيؤ؛ فهذا القيد يلزم منه أن يكون " العنصر مهيأ وله قابلية الوسم المحوري، بمعنى أنه يمنح دورا محوريا إذا كان يشغل موقعا تتحدد له حالة معينة"[2] كالفاعلية مثلا أو إذا كان مرتبطا بمثل هـــذا الموقع نحو:

- من خـــــرج [ث]؟.

متغير أثر المتغير(موقع فا).

وغالبا ما يرتبط المتغير بالعنصر الاستفهامي "من" ويقابله في الفرنسية "qui "[3]، أما خصائص أثر المتغير فهو[- عائدي، - ضميري، +معمول، +موقع موضوع، - سابق في موقع موضوع، - دور دلالي مستقل] وهذه السمات -بعضها-[- عائدي، - ضميري] تأخذه العبارات المحيلة المتعلقة بنظرية الربط [4].

5. 2. 3/ الأثر ضم الكبير: يطلق عليه بعض التوليديين "pro " " و هو عبارة عن مضمر من نوع خاص إذ ليس له مضمون صوتي وهو عند تشومسكي مكون كبيرMajor constituent يظهر في البنية المكونية Structure constituent مكان المركبات الاسمية الظاهرة، إلا أن توزيعه يختلف عن توزيع هذه المركبات الاسمية المملوءة معجميا، لأن هذه المركبات يلزمها أن تتحمل علامة إعرابية بينما: ضم لا يكون معمولا حتى يكون معربا "[5].

وأغلب ما يرد هذا العنصر (ضم) في موقع فاعل سواء أكان ذلك في العربية، أو حتى في الانجليزية

(1)- ينظر: البهنساوي: نظرية النحو الكلي، ص86.

(2)- المرجع نفسه، ص36.

(3)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص91.

(4)- ينظر: حسام البهنساوي: نظرية النحو الكلي، ص87، ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص351،[جدول].

(5)- المرجع نفسه، ص86، [هامش].

مثلما توضحه الأمثلة التالية:[1]

- خالـــدٌi خـــرجَ [ضم]i.

- I want [pro to go] .

أذهب أن ضـم أريــد أنا . (أريد الذهاب).

- أراد عليٌ [فهم[ضم] المسألة] ←[أن يفهم [عليٌ] المسألة].

- رأيت الرجلَ يذهبُ [ضم] [2].

وفي اللغة العربية تنعكس المقولة الفارغة[ضم] مع عنصرين هما:

- الضمير المستتر الفاعل الواقع في الجملة المركبة، نحو:[3]

- جاء الولد[يبكي[ضم]] .

- ضمير الفصل أو العماد الذي يرد غير معمول، مجردًا من الوظيفة النحوية نحو:

- اللهُ واحـــدٌ، أي: [الله [هو] [ضم] واحدٌ .

وعن خصائصه وسماته، فإن العنصر الأثر [ضم] الكبير فهو[+ عائدي، +ضميري، – معمول +موقع موضوع،(+) سابق في موقع موضوع، + دور دلالي مستقل][4] .

ذهب تشومسكي إلى أن ضم الكبير لا يكون معمولا أبدا، وقد لاقى هذا الرأي معارضة كبيرة من قبل اللسانيين التوليديين العرب[5]، فإن أثر ضم الكبير معمول أيضا في العربية، مثلما توضحه الأمثلة السابقة، فإنه في الغالب يحتل موقع الفاعل[6] :

- الولـــد قام [هو] ضم .
- الأولاد راحوا [هم] ضم .
- البنت غادرت [هي] ضم .

الفاعل هنا مقدر بالضمائر .

(1)- هذه الأمثلة مأخوذة عن: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص157.

(2)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص158.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص95،[هامش].

(4)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص350، 351.

(5)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص158،[هامش].

(6)- ينظر: المرجع نفسه، ص158.

5. 2. 4/ الأثر ضم الصغير: وهذا النوع من المقولات الفارغة لا وجود له في العربية، وإنما يوجد في لغات الفاعل الصفري null subject [1]كالإيطالية والإسبانية، فجملة[2]:

- [pro]Voy a mdrid

هي في العربية الجملة: مدريد إلى ذاهب (- أنا)

- أنا ذاهب إلى مدريد .

فهذه الجملة الإسبانية لا وجود فيها لفاعل محقق، بمعنى آخر لا وجود لفاعل الفعل المتصرف المنطوق عادة " Voy "، بخلاف اللغتين الفرنسية والانجليزية:

-Iam going to madrid [3].

Subject

هناك بعض الآراء العربية يذهب أصحابها إلى وجود هذا النوع من المقولات الفارغة في العربية منهم: "مرتضى جواد باقر" في ترجمته لكتاب النظرية النحوية لجفري بول، لكنه لم يعط أمثلة توضح ما ذهب إليه[4] .

أما سمات هذا النوع فهو[- عائدي، +ضميري، +معمول، (؟+) موقع موضوع، (+)سابق في موقع موضوع، + دور دلالي مستقل][5].

يلاحظ عن هذه المقولات جميعا أنها ناتجة عن أحد أمرين: إما أنها أثر لمركب استفهامي، وإما أنها أثر لمركب اسمي، كما أنها تعامل معاملة المقولات المملوءة معجميا، ومن ثم فتفاعل المقولات الفارغة مع عناصر التركيب الأخرى، لا بد أن تضبطها آليات، وتحكمها مبادئ وقيود، شأنها في ذلك شأن المقولات المملوءة .

5. 3/ تفاعل نظرية الآثار مع نظرية العمل والربط والنظرية المحورية:

تحتكم المقولات الفارغة لمبادئ العمل والربط " فلا بد أن يكون الأثر معمولا فيه عملا مناسبا

(1)- ينظر: جفري بول: النظرية النحوية، ص441.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص441.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص442.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص441،[هامش].

(5)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص350، 351.[جدول].

والعمل المناسب يكون بواسطة العمل المحوري أو بواسطة السابق " [1]، وهذه الفكرة بدورها قائمة على مفهوم العمل الخاضع هو أيضا لمبادئ التحكم المكوني، أما فيما يخص الربط فكما مرَّ، تحمل المقولات الفارغة السمات ذاتها التي تحملها العناصر المربوطة، وتحتكم إلى قواعد الربط ذاتها فهي تارة عائدية، وتارة أخرى ضميرية، وأحيانا تحمل سمات العبارات المحيلة .

5. 3 .1/صياغة العمل المناسب Proper government :

ومعنى أن تكون المقولات الفارغة خاضعة لمبادئ العمل؛ فهذا يستدعي أن تتقيد بالقيود الموضوعة على العمل، وأدى هذا المطلب بتشومسكي إلى صياغة جديدة للعمل فيما يخص المقولات الفارغة تتوافق مع الوظائف المنوطة بها، وعُرِفت الصياغة الجديدة هذه بالعمل المناسب " Proper government "[2].

ويقوم مبدأ العمل المناسب على المعادلة التالية:[3]

- "أ" تعمل عملا مناسبا في "ب" إذا:

- "أ" معجمية أو مقترنة ب "ب" ، ومعنى أنها معجمية، أي أنها ليست عنصرا فارغا، كما أن العمل المناسب في صياغته الأخيرة يأخذ صورتين:

5. 3. 1.1/ الأولى: العمل المحوري Théta-government ومعادلته :

- "أ" تعمل محوريا في "ب" إذا:

- "أ" إسقاط أدنى وتسم محوريا "ب" أي أنها فعل في الغالب لأن الوسم خاصيته .

- "أ" و "ب" أختان أي أنهما عجرتان من الصنف ذاته (إسقاط موحد) .

ونمثل لهذه الصورة الأولى بالمثال:[4]

- مـــاذاi أكـــلت [ث]i ؟.

---

(1)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية ، ص348.

(2)- عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص28، تجدر الإشارة إلى أن هذه الصياغة الجديدة جاءت في إطار التعالق بين نظرية العمل والربط وبين نظرية الحواجز(barrière1986) .

(3)- اعتمد في ترتيب معادلة العمل المناسب في صورتيه القديمة والجديدة على كتاب: عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص28، 29.

(4)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص348.

فهنا يعمل الفعل في الأثر عملا مناسبا؛ وذلك بوسمه محوريا، ويلاحظ أن الأثر هنا في موقع "مفعول" أي أنه موسوم من قبل الفعل، ولا يمكن أن يعمل فيه المصدري "ماذا" لأن هذا الفعل هو أقرب عامل كما ينص على ذلك قيد القرب المتضمن في نظرية الحواجز [1].

5. 3. 1. 2/ الثانية العمل بالسابق Intecedent government ومعادلته هي:

- "أ" تعمل سابقيا في "ب" إذا:
- "أ" و "ب" مقترنتان .
- "أ" تتحكم مكونيا في "ب" .
- لا تتوسط "أ " و "ب" أية عجرة حاجزة غير موسومة معجميا، ونمثل لهذه الصورة الثانية، بالمثال:[2]
- مَنْi خَرَجَ [ث]i ؟.

فهنا يعمل السابق المصدري في أثره عملا مناسبا (العمل بالسابق) نظرا إلى غياب أية عجرة مانعة فاصلة بينهما، لأن الأثر في موقع فاعل، أي أن الحالة التي تسند له هي الرفع، إذ أن المدخل المعجمي للفعل خرج يتطلب ذلك [خرج [ـــ م إ ، < منفذ >]]، ولأنه لازم لا يحتاج إلى مركب اسمي يسمه محوريا، فهو لا يسم الفاعل المحوري لأنها ليست وظيفته، وإنما هي وظيفة المقولة الصرفة، وبالتالي فالعمل المحوري غير مستساغ، ولا بد من العمل بالسابق في الأثر في غياب الحاجز؛ إذ أن الفعل هنا لا يعد حاجزا .

ولتوضيح الرؤية أكثر حول مفهوم العمل المناسب في ظل غياب الحواجز وسقوطها نعطي المثال التالي:[3]

- منi حسبت [أن زيدًا انتقد [ث]i ؟].

ففي هذه البنية التركيبية أسقطت جميع الحواجز فسقطت حاجزية المصدري" أن" عبر الوسم المعجمي على اعتبار أنه مقولة فضلة موسومة معجميا من قبل المحمول "حسبت"، كما أن ذلك تم وفق الإلحاق إلى المواقع غير الموضوعة[مخصص المصدري "أن"].

---

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية ، ص362 .

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص349.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص362.

وقد تسقط الحاجزية وفق ما يقتضيه مبدأ السلكية أو النقل الدوري، في ظل توفر مقتضيات العمل المناسب كما في :[1]

- من i حسبتَ [أن عمرًا يعرفُ [أن زيدًا انتقدَ [ث] i]] ؟.

ففي هذه البنية تسقط الحاجزية بالوسم المعجمي من قبل المحمول "يعرفُ" للمصدري الأول، ثم المحمول "حسبت" للمصدري الثاني، غير أن الذي يعمل في الأثر هو أقرب عامل، وهو المحمول "انتقد" فجاز أن يعمل المصدري الاستفهامي الموصول "من" في أثره[ث] عملا مناسبا؛ لأنه معمول فيه في موقعه الأصلي عملا محوريا وقد تم ذلك بحسب مقتضيات النقل الدوري أو السلكي .

وخلاصة ما وصل إليه البحث في هذا الجزء ما يأتي:

- تتفاعل الأحوال الإعرابية مع الأدوار المحورية في نظرية العمل والربط، وتخضع العناصر المنقولة لقواعد نظرية المراقبة وتراعي القيود المفروضة على النقل التي تنص عليها نظرية الحواجز، وتساهم نظرية الآثار في تفسير الفراغات التي تتركها العناصر المنقولة.

- يتنوع الإعراب في النحو التوليدي بين إعراب بنيوي و إعراب دلالي، فالأول محكوم بمفاهيم العمل كالتحكم المكوّني والهيمنة والإشراف، والثاني محكوم بالربط الدلالي بين الاسم وعامله أو الحرف وعامله كالمضاف والمضاف إليه أو الصفة والموصوف أو الجار والمجرور.

- يعود مفهوم الأدوار المحورية إلى النحو الأوروبي التقليدي.

- تنظم المصفاة الإعرابية تفاعل نظرية الإعراب وينظم المقياس المحوري تفاعل نظرية الأدوار المحورية، ويبرز تنظيم تفاعل هذين النظريتين في تركيب المبني للمجهول، إذ يمتص الدور المحوري ويسند إعراب الرفع للمفعول الذي ينقل إلى موضع الفاعل، بموجب مبادئ الإسقاط الموسع الذي ينص على أن لكل الجمل فواعل.

- تتدخل نظرية المراقبة في عملية تفسير التراكيب بتحديد مواضع النقل والربط بدقة، وتتفاعل مع نظرية الحواجز والآثار، بمراقبة العناصر في مدى مناسبتها وملاءمتها للمواضع التي ستنقل إليه وماهي الحواجز

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص362.

التي تعترضها؟ وهل هذا النقل مسوغ بالنظر إلى الفراغات التي يتركها؟.

– الأنساق الفرعية القواعدية يستقل كل نسق عن غيره ، فله ضوابطه وقواعده التي يحتكم إليها، ومع ذلك فجميعها متفاعل مع بعضه البعض، بمراعاة كل نسق لحدود الآخر، وهذه العملية يفترض تشومسكي أنها ذهنية عقلية تعكس كفاءة وقدرة العقل البشري على تمثل اللغة البشرية .

– حاول التوليديون العرب إعادة صياغة لبعض القواعد التوليدية، تتناسب مع واقع اللغة العربية وخصائصها انطلاقا من إعادة قراءة اللغة العربية قراءة حديثة .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث

تنميط التراكيب وتفسيرها على ضوء مفهوم " تفاعل العوامل" عند ابن هشام

المبحث الأول: بناء التراكيب ذات الإسناد الأصلي وتفسيرها

المبحث الثاني: بناء التراكيب ذات الإسناد غير الأصلي وتفسيرها

المبحث الثالث: بناء التراكيب غير الإسنادية وتفسيرها

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: بناء التراكيب ذات الإسناد الأصلي وتفسيرها:

إن المقصود بالإسناد الأصلي هو ما كانت فيه العلاقة الإسنادية بين ركنين رئيسين من أركان الإسناد، يستغنيان عن غيرهما من العناصر أثناء بناء التراكيب في صورتها البسيطة، كأن تكون تلك العناصر متممات أو أدوات أو حروف، وهذا النمط من الإسناد يختص بالتركيبين الفعلي والاسمي.

1/ تفاعل العوامل في بناء التركيب الفعلي وتفسيره عند ابن هشام:

إن تحليل التراكيب الفعلية وتفسيرها يقوم بالدرجة الأولى على بنية عناصرها المكونة لها من حيث طبيعتها، وسماتها الوظيفية، وارتباط بعضها ببعض.

1.1/ بناء التركيب الفعلي البسيط وتفسيره (بينة الفعل القاصر):[1]

تتم عملية بناء التركيب الفعلي في صورته المبسطة التي يكون فيها الفعل قاصرا أو لازما عند ابن هشام والنحاة، بتحقيق واستيفاء عناصر الإسناد، ولتوضيح هذا الكلام ولتفسير بنية هذا النمط من التركيب، نضرب الأمثلة التالية في المجموعة(أ):

(أ)[2]
1- قـامَ زيدٌ .
2- يقـومُ زيدٌ.
3- قُـمْ .
4- ضُـرِبَ اللّصُ .

تمثل العناصر(قام، يقوم، قم، ضُرِب) في المجموعة "أ" أحد طرفي عملية الإسناد، وهي المسند وتمثل العناصر(زيد في(أ1 وأ2) واللص في(أ4) الطرف الآخر الذي تتطلبه عملية الإسناد، فباستثناء التركيب(أ3) الذي لا يظهر فيه المسند إليه، باعتباره عنصرا مضمرا(أنت)، فإن بنية هذه التراكيب تأخذ المدخل التالي:

-ج [فعل(-متعد)+ فاعل].

-ج [مسند + مسند إليه].

---

(1)- يصطلح ابن هشام على الفعل اللازم مصطلح الفعل القاصر، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[2/ 666- 669].

(2)- أمثلة المجموعة "أ" مأخوذة عن: المرجع نفسه، [507/2].

يختلف التركيبان الأخيران (أ3 وأ4) عن سابقيهما؛ في كون بنية المثال (أ3) تحتوي فعل أمر أضمر فاعله، أما البنية(أ4) فإن الفاعل الأصلي ناب عنه مفعول به صار هو المسند إليه(اللص)، بالنظر إلى أن الفعل مبني للمجهول، وعليه يمكن تعديل صورتهما البنيوية وفق المدخل التالي:

-ج [فعل(-متعد)+ ∅ (فاعل مضمر)]، أو -ج [فعل مبني للمجهول (-متعد)+ نائب فاعل].

-ج [مسند +∅]، أو -ج [مسند + مسند إليه فرعي].

وأما تفسير هذه البنى فيكون بالاعتماد عل العلاقة العاملية بين عناصرها، ففي هذه المجموعة يمثل(قام، يقوم، قم، ضُرِب) العامل المؤثر في الأسماء بعده (زيدٌ) في(أ1و2)، والعنصر المضمر (∅)في (أ3)، و(اللص) في(أ4) التي هي معمولات، وتأخذ العلاقة العاملية هنا المدخل التالي:

-ج [عامل+ معمول1]، أما في(أ3) فيأخذ المدخل:-ج [عامل+ ∅].

تمثل هذه العوامل العناصر المسندة للإعراب[1]إلى معمولاتها وهو ما يفسر إعراب الرفع الذي يظهر على الأسماء ويقدر للمواقع.

1. 2/ بناء التركيب الفعلي المُتَمَّم وتفسيره(بنية الفعل المتعدي) :[2]

تختلف عملية بناء التراكيب الفعلية ذات المكملات والمتممات عن التراكيب البسيطة، ويختلف بذلك تفسيرها نظرا لتعدد العناصر المتفاعلة وتضاعفها، ويأخذ هذا النوع من التراكيب أنماطا تبينها مجموعة الأفعال(ب) التالية:

(ب)
- 1- جالستُ زيدًا [3].
- 2- ألبستُ زيدًا ثوبًا [4].
- 3- أعلمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا [5].

---

(1)- سبقت الإشارة إلى أن إعراب الرفع للفاعل في المقاربات التوليدية تسنده الصرفة، ينظر: هذا البحث، الفصل الثاني .

(2)- ذكر ابن هشام الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر وعدّها سبعة، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[669/2، 673].

(3)-ينظر: المصدر نفسه، [669/2].

(4)- ينظر: المصدر نفسه، [669/2].

(5)- ينظر: المصدر نفسه،[632/2].

يتطلب الفعل (جالست) في(ب1) مكمّلا بالرغم من أنه استوفى عناصره الإسنادية من مسند (جالس) ومسند إليه("ت" الدالة على الضمير "أنا")، وذلك حتى يتوفر شرط سلامة البنية النحوية، إذ أن بنيته الإسنادية هي:

-ج= [جـــالسْ (تُ)] زيـــــدًا .

مسند(ف)+ مسند إليه(فا)+ مكمل(مف) .

وأما الفعل (ألبستُ) في(ب2) فإنه يتطلب فضلا عن إتمام العلاقة الإسنادية مكملين هما: (زيدًا) و(ثوبا)، إذ أن بنيته الإسنادية تتحقق وفق الصورة التركيبية التالية:

-ج= ألبسْـــــــ (تُ) زيـــدًا ثـــــوبًا .

مسند(ف)+ مسند إليه(فا) + مكمل(مف1)+مكمل(مف2).

وأما الفعل (أعلم) في(ب3) فإنه يأخذ البنية الإسنادية التالية:

-ج= أعـــلمَ زيـــدٌ عـــــمرًا بكـــــرًا جـــــالسًا

مسند(ف)+ مسند إليه(فا)+ مكمل(مف1)+ مكمل(مف2)+ مكمل(مف3).

إن تفسير هذا النوع من التراكيب لا يمكن أن يحقق الكفاية التي تطمح إليها النظرية اللغوية بالنظر إلى العلاقة الإسنادية بمفردها، فبالرغم من استكمال أركان الإسناد من مسند ومسند إليه إلا أن البنية السليمة، لا يمكن تحصيلها إلا بإقحام عناصر إضافية خارج البينة الإسنادية، فالذي يمكن ههنا الاعتماد عليه هو العلاقة العاملية بين العوامل والمعمولات، إذ أن الخصائص العاملية للعوامل في هذه التراكيب تضطلع بمهمة تفسيرها تفسيرا علميا، فقوة العمل في أفعال هذه المجموعة(جالست، ألبست، أعلم) تمكنها من طلب معمولات إضافية، وهو ما تبينه البنى التالية:

-ج= جالس (تُ) زيدًا .

عـــا + مع1 + مع2 .

-ج= ألبســـ (تُ) زيـــدًا ثـــوبًا .

عـــا + مع1 + مع2 + مع3 .

-ج= أعلـمَ زيـــدٌ عـــمرًا بكـــــرًا جـــــالسًا .

عـــا(ف)+ مع1(فا)+ مع2(مف1)+مع3(مف2)+ مع4(مف3).

ويمكن توضيح عمل هذا النمط من الأفعال في(ب3) بالمشجر التالي:

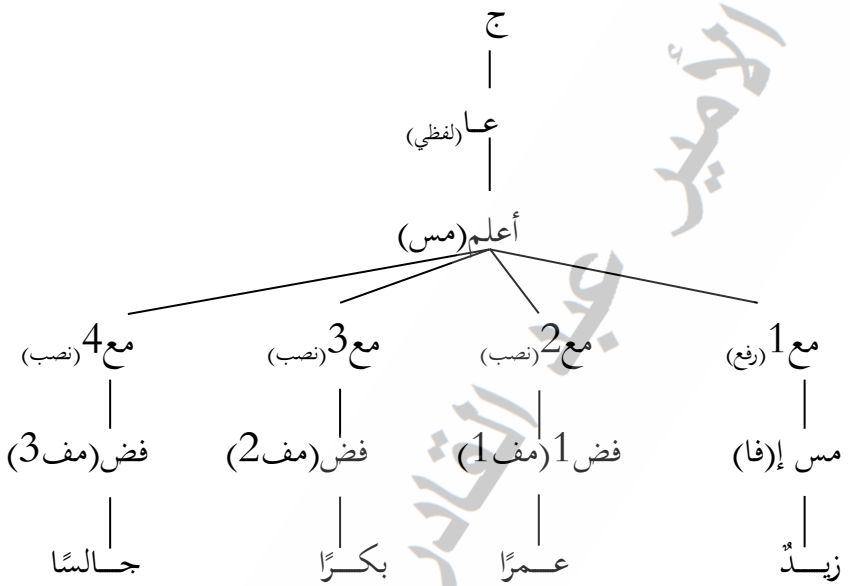

ش. تش.يوضح عمل الفعل المتعدي إلى 3 مفعولات.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن عملية تفسير هذا النوع من التراكيب تتم في المقاربات التوليدية بالاعتماد على مفهومي التحكم المكوني، ومبدأ إسناد الدور المحوري من قبل المحمولات (الأفعال) إلى الموضوعات (المفاعيل) وغيرها ... ففي (ب3) يمكن تمثيل مبدأ التحكم المكوني كما يلي:

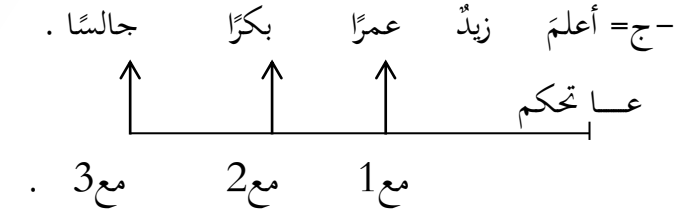

إن العامل (أعلم) يتحكم مكوّنيا في فضلاته (عمرًا، بكرًا، جالسًا) وهو من يسنـــد إليها أدوارها المحـــورية[زيدٌ(منفذ)، عمرًا(متلقي)، بكرًا(مستفيد)، جالسًا(هدف)]وهو من يسند إعراب الرفع إلى المفعولات، غير أن ما يسند إعراب الرفع للفاعل هو الصُّرفة (مفرد، مذكر، ماض).

1. 3/بناء تركيب الفعل كان وأشباهه وتفسيره :

يعرف هذا النمط من الأفعال بالأفعال الناسخة، وتختص بدخولها على الجملة الاسمية[1]، فتنسخ حكم ركنيها الإسناديين اللذين هما المبتدأ والخبر، وتُوَضَّحُ البنية الإسنادية لهذا الفعل وتُفسَّر بالنظر إلى ارتباطه بركني الجملة الاسمية، والمجموعة(ج) التالية توضح ذلك:

(ج)
- 1- كان زيد قائمًا[2].
- 2- كان زيدٌ أخَا عمرٍو[3].
- 3- [كأن سبيئةً من رأسِ بيتٍ] يكون مزاجَهَا عسلٌ وماءُ[4].

إن بنية الفعل الناسخ كان-بعدِّه المسند – تتطلب مسندا إليه يكمّل العلاقة الإسنادية، إذ أننا لو دققنا النظر، فإننا يمكننا ببساطة أن ندرك التشابه البنيوي لهذا الفعل مع غيره من الأفعال العربية، إذ يمكن القول أن العناصر[(زيد)في كل من (ج1و2) و(عسل) في (ج3)] هي المسند إليه، كما يمكن ملاحظة أن العامل فيها هو الفعل كان، فرفع الاسم الأول كما ترفع بقية الأفعال الفاعل، ونصب الخبر كما تنصب الأفعال المفعول، غير أن المسند إليه هنا يحتمل بنية أخرى، تمثلها العلاقة الإسنادية بين الاسم والخبر؛ فهما ركني التركيب الاسمي، وهكذا نكون بصدد بنية أكثر تعقيدًا من سابقاتها، فهي تأخذ الشكل الآتي:

-ج=[فعل(ناسخ)+ [اسم(مسند إليه)+خبر(مسند)]].

مسند(ناسخ)+ [علاقة إسنادية(مسند إليه +مسند)].

وتنعكس هذه العناصر في الأمثلة السابقة كما يلي:

-ج= كـــــان [زيــدٌ قائمًا].

مسنـــد+ [علاقة إس= مس إ +مس].

-ج= كـــان [زيدٌ أخـــــا عمرٍو] .

---

(1)-ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[206/1].

(2)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2].

(3)-ينظر: المصدر نفسه،[594/2].

(4)- وَضْعُ الصدر أو العجز بين معقوفين دليل على عدم وروده عند ابن هشام في مغني اللبيب، وسيتكرر هذا الأمر مع بعض الشواهد، وهذا عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت، ينظر: ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شر: عبدأ علي مهنا، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط2، 1994م، ص18.وقد استشهد به ابن هشام على مجيئ الخبر معرفة والاسم نكرة مؤخر عليه وهو خلاف الأصل فيهما إن اختلفا، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب[595/2، 596]، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب،[49/1].

مس + [ع إس= مس إ +مس].

-ج= يكـــون [مزاجَـــهَا عســـلٌ ومـــــاءُ].

مس + [ع إس= مس+ مس إ] .

إن الملاحظة الأولية التي يمكن تسجيلها عن هذه البنى، هي مجيء المسند إليه في حد ذاته تركيبا إسناديا اسميا، أضف إلى ذلك؛ فإن القول بأن المسند إليه الخاص بالفعل كان هو الاسم(زيد) في كل من (ج1 و2) يجعله مسندا إليه مزدوجا متنازعا فيه، إذ أنه ركن إسنادي(مسند) في كلا التركيبين الاسميين، أما في التركيب(ج3) فنكون بصدد مسندين الأول هو(كان) والثاني هو(مزاجها) وهذا يجعل عملية تفسير هذا النمط من التراكيب مختلفة عن غيرها.

يمكن تلافي الالتباس الحاصل في تفسير هذه البنى الإسنادية بالقول؛ مادام أن العامل هو الفعل "كان " فهو يتطلب معمولين اثنين بغض النظر عن كون المعمول الثاني(خبرها في الغالب) ركنا إسناديا للتركيب الفعلي أو كونه ركنا إسناديا في التركيب الاسمي الذي دخلت عليه، ويوضح هذا الأمر ويجليه أن هذا الفعل يأتي ناقصا -كما في الأمثلة- ويأتي تاما مستغنيا بمرفوعه[1]عن المعمول الثاني، فدلّ ذلك على أنه حال النقصان يتطلب معمولا ثانيا، وعليه تكون صورته البنيوية مشتركة مع الأفعال العربية الأخرى:

-ج= فعل[(كان)+ متعد[2]]+اسم (مبتدأ)+ اسم (خبر).

عـــا(ناســخ) + مع1(رفـع) + مع2(نصب).

إن الصورة التي تعمل عليها كان وأخواتها تتطابق تماما مع صورة الفعل المتعدي إلى مفعول واحد إلّا أن الاختلاف يكْمُن في البنية الإسنادية؛ إذ أن كان تتطلب تركيبا إسناديا اسميا بأكمله، غير أنها حين

(1)- هذا الذي ذهب إليه ابن هشام في أوضح المسالك؛ تبعا لابن مالك، خلافا لسيبويه وجمهور النحاة القائلين؛ بأن معنى النقصان هو دلالتها على الزمان دون الحدث، وأن التمام معناه الدلالة عليهما معا، أي الحدث والزمان، ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[224/1]،[هامش].

(2)-إن كون الفعل "كان" متعديا ذكره سيبويه في الكتاب، فقال: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد [يعني المبتدأ والخبر] "، سيبويه: الكتاب،[45/1].

دخولها عليه باعتبارها عاملا لفظيا أقوى من عامل الابتداء، فإنها شابهت بقية الأفعال من هذه الجهة وهذا ما يفسره رفع الاسم الأول تنزيلا له منزلة الفاعل، ونصب الثاني تنزيلا له منزلة المفعول.

كما أن بنية هذا النمط من الأفعال تختص في أنها تأتي متعدية حال النقصان، ولازمة حال التمام وقد ضرب ابن هشام أمثلة لذلك منها قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ ﴾[1] ونصَّ على أن "كان" هنا تحتمل ثلاثة أوجه، وعليه حكم على "كيف" بأنها حال على التمام، وخبر لكان على النقصان، وخبر للمبتدأ "عاقبة" على الزيادة، أي أنها تامة، وناقصة، وزائدة [2].

وفي النحو التوليدي يفترض رائد المدرسة التوليدية في المغرب العربي، عبد القادر الفاسي الفهري أن هذا النمط من الأفعال له خصائص مميّزة؛ إذ أن العلاقة بين هذا الفعل و الأسماء بعده تخضع لقوانين المراقبة الوظيفية؛ خصوصا مع العنصر الأخير في بنية التركيب(خبر كان)، فهو فضلة حملية تملك خصائص عائدية، ولا بد من توفر أثر يعود إلى فاعل الفضلة الحملية وهو في الوقت ذاته فاعل للفعل كان ويمكن توضيحه بالتمثيل التالي ل(ج1):

[كان زيدٌ قائمًا [ضم]]، [قائما ⟵ فضلة حملية] .

ففي المثال[كان زيد قائمًا] يراقب العنصر[زيدٌ] مراقبة وظيفية العنصر الفارغ الذي يعتبر فاعلا للصفة [قائما]، وهذا العنصر الفارغ نحصل عليه إذا أسندت للجملة بنية وظيفية منسجمة، تتمثل في فضلة وصفية بمعنى آخر، يمثل للعائد الفارغ في الفضلات الحملية، والذي يراقبه ضرورة فاعل الفعل الرئيسي، بواسطة بنية وظيفية فارغة، تُملأ بتوارث خصائص العنصر المراقِب، وفق ما تقتضيه معادلات المراقبة، التي تدخل فاعلا في البنية الوظيفية لفضلة حملية [3]، وهو هنا فاعل الفعل الرئيسي[كان] وفاعل الصفة في آن واحد .

إن تفسير الفاسي الفهري للبنية الوظيفية للفضلة الحملية، يرجع إلى حاجة الفعل الناسخ إلى المنصوب حتى تستتم علاقة الإسناد بين الركنين إذ أن خصائص هذا الفعل تجعله طالبا لفضلة كالتي

(1)- سورة النمل، من الآية51.

(2)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[710/2].

(3)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، ص204- 207.

يطلبها الفعل المتعدي إذ أن هذه الفضلة لا تشكل ركنا إسناديا في العلاقة الإسنادية إلا أنها متعلقة بركن إسنادي داخل البنية الإسنادية، وهذا التعلق يدّل عليه الأثر العائد[ضم] المحمول على الفاعل للصفة [قائما] وهو فاعل الفعل الناسخ في الوقت ذاته، ومن هنا يتبين لنا أن المقاربة التوليدية لبنية الفعل الناسخ تخضع لقوانين نظرية المراقبة بصفة عامة كما تخض لقوانين المراقبة الوظيفية التي أقرّها الفاسي الفهري، والتي عدّلها عن القواعد التوليدية بما يتناسب مع خصائص اللغة العربية[1].

1. 4/بناء تركيب فعل الظن واليقين والرجحان وتفسيره:

يدخل هذا النمط من الأفعال على الجملة الاسمية أو التركيب الإسنادي الاسمي، فيصيِّر المسند والمسند إليه مفعولين له بعد استيفاء فاعله[2]، ولتفسير بناء تركيب هذا الفعل نقدم المجموعة الآتية:

(د)
1- ظننتُهُ قائمًا[3].
2- ظننتُ زيدًا يقومُ أبوهُ[4].
3- ظننتُ زيدًا أبوهُ قائمٌ[5].
4-﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾[6].
5- زعمتْنِي شيخًا ولسْتُ بِشيخٍ [إنّما الشيـــخ من يذِبُّ ذبيبَـا][7].
6- تَعَلَّمْ شفاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها [فبالِغ بلطفٍ في التَّحَيُّلِ والمكـــرِ] [8].
7- تعَلَّمْ رسُولَ اللهِ أنّكَ مُدرِكي [وأنّ وعيـدًا منكَ كالأخْذِ باليد][9].

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، ص 200- 207.

(2)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[26/2]، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الإمام مالك-الجزائر-،ط1، 2011م، ص104، 105.

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2].

(4)-ينظر: المصدر نفسه، [512/2، 514].

(5)- ينظر: المصدر نفسه، [514/2].

(6)- سورة البقرة، من الآية 273.

(7)- هذا صدر بيت من الخفيف لأمية بن أوس الحنفي، وقد استشهد به ابن هشام في المغني وأوضح المسالك، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب [755/2]، وأوضح المسالك،[33/2]، والأشموني: شرح الأشموني،[156/1].

(8)- صدر بيت من الطويل لزياد بن سيَّار الجاهلي، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[751/2]، وأوضح المسالك[28/2]، والأشموني: شرح الأشموني،[158/1]، والبغدادي: خزانة الأدب،[9/ 129].

(9)- صدر بيت من الطويل لأنس بن زينم الديلي، ضمن قصيدة يعتذر فيه من الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[750/2]، والأشموني: شرح الأشموني،[158/1].

تتضمن البنية التركيبية الإسنادية للفعل(ظن)في(د1) مسندا ومسندا إليه (الضمير أنا تدل عليه التاء "ت") إضافة إلى تركيب إسنادي اسمي، وبالتالي تأخذ بنيته الشكل التالي:

-ج= ظَنَــنْ (تُ) [(هُ) قـــائمًا].

مس + مس إ+ [تركيب إسنادي إسمي مس إ +مس(الضمير(هـ)+ قائما)].

فعل + فاعل + مفعول1+ مفعول2(أصل المفعولين مبتدأ وخبر).

إن هذه البنية الإسنادية تتكرر مع الأمثلة(د4)، و(د5)، و(د6)، إذ يمثل الفعل(يحسب) المسند وضمير الجمع(هم) متمما أوّلا للعلاقة الإسنادية بين المسند(حسب) والمسند إليه(الجاهل)، و(أغنياءَ) المتمم الثاني لعلاقة الإسناد، غير أن الفاعل هنا تأخر، فتوسط المفعول الأول والمفعول الثاني، كما تبينه البنية التالية:

-ج= يحســـبُ[(هم)] الجـــاهلُ [أغنيـــاءَ] .

مسند+ مف1 + مسند إليه + مف2 .

مس + متمم + مس إ + متمم .

فبالرغم من توسط الفاعل(الجاهل) لمفعولي(حسب)، إلا أنه لا يَستغنَي عنهما كمكملين للعلاقة الإسنادية بعد أن استوفى المسند إليه .

ويتطابق حال التركيب(د5) مع هذا التركيب السابق، من حيث عدم استغنائه عن مكملي العلاقة الإسنادية، شأنه في ذلك شأن التركيب الذي يليه(د6) بالرغم من أن الفاعل حافظ على موقعه الأصلي في التركيب الفعلي العربي(مسند إليه)، كما تبينه البنيتين الآتيتين:

-ج= زعـــــم(تْ)[(نِي) شيـــــخًا] .

مس + مس إ +مف1 +مف2 .

مس + مس إ + تركيب إسنادي اسمي(مس إ(النون)+ مس(شيخًا).

-ج= تعــلّم (∅) [شفــاءَ النفــس] [قهــرَ عــدوّها] .

مس + مس إ (مضمر) + مف1 +مف2 .

مس + مس إ(مضمر) + تركيب إسنادي اسمي[مس إ(شفاءَ) ومس(قهرَ)].

وأما البنية الإسنادية للتركيبين(د2 ود3)، فتبين الفرق الذي يمكن أن يأخذه هذا الفعل أثناء طلبه مكملا ومتمما ثانيا(مفعول به2)، إذ بعد استيفائه ركن العلاقة الإسنادية(المسند إليه) وهو("ت" الدالة على الضمير "أنا") ومكملها الأول وهو(زيدًا)، يصل في(د2) إلى مكمله الثاني بواسطة تركيب إسنادي فعلي(يقوم أبوه)، أما في(د3) فيصل إليه بواسطة تركيب إسنادي اسمي(أبوه قائم) كما تبينه بنيتهما الإسنادية:

-ج= ظننــتُ زيــدًا [يقــومُ أبــوهُ] .

مس + مس إ + مكمل(مف1)+[تركيب إسنادي ف=مس(ف)+مس إ(فا)].

فعل+ فا +مف1+ [مف2= تركيب إ س ف].

-ج= ظنَــنْــتُ زيــدًا [أبــوهُ قــائمٌ] .

مس + مس إ +مكمل(مف1)+[تركيب إس اسمي= مس إ(مبتدأ)+مس(خبره).

فعل+ فاعل+ مف1+[مف2=تركيب إس إ].

وأما البنية(د7) فإن هذا الفعل(تعلّم) بمعنى؛ اعلم بعد أن استوفى فاعله طلب مكملا للعلاقة الإسنادية هو(رسولَ)، غير أن مكمله الثاني هنا ليس اسما مفردًا ولا تركيبًا إسناديا فعليّا، وإنما هو تركيب إسنادي اسمي دخلت عليه (أنّ) فكانت هي وصلتها جميعا ما يمثل المكمل الثاني للفعل(تعلّم)، وتأخذ بنيته الصورة الآتية:

-ج= تعلّــم(∅) رســولَ الله [أنَّــك مُــدْرِكي] .

مس + مس إ(مضمر)+ مكمل1(مف1)+ [أنّ وصلتها(تركيب إس إ)].

ف+ فا(∅مضمر)+ مف1+[مف2= أنَّ+ مبتدأ+ خبر].

تعدُّ هذه البنية مقارنة بما سبق أكثر تعقيدا؛ إذ أن تفسيرها يتعلق بتهيئة هذه الأفعال للعمل في معمولاتها، ففي البنية(د1) يأخذ الفعل ثلاثة معمولات(فـا+مف1+مف2)، وكذلك الحال في بقية الأمثلة، إلّا أن حاجة هذا الفعل إلى المعمول الثالث(المفعول الثاني)، تتطلب بنى متعددة كما تصوره البنى العاملية التالية:

-ج= ظننـــ(ت) زيـــدًا [يقـــومُ أبـــوهُ].

عـــا+مع1(∅)+ مع2+[مع3=عا + مع1].

-ج= ظننـــ(ت) زيـــدًا [أبـــوه قـــائم].

عـــا+مع1(∅)+مع2+[مع3=عـــا(∅)+مع1+مع2].

-ج= يحســب[(هم)] الجـــاهلُ [أغنيـــاءَ] من التعفف.

عـــا+ مع2 + مع1 + مع3.

-ج= زعمَـــــ(تْ)[(ِني) شيـــــخًا] .

عـــا +مع1(∅)+مع2(∅)+مع3 .

-ج= تعلّم(∅) [شفـــاءَ] النفسِ [قهـــــرَ] عدوِّها .

عـــا+ مع1(∅)+مع2+مع3.

-ج= تعلّم(∅) [رسولَ] الله [أنّـــك مدركـــي].

عـــا+مع1(∅)+مع2+[مع3=عـــاحرفي(أنّ)+مع1+مع2.

إن اختلاف هذه البنى العاملية هو ما يفسر قوة هذا النمط من الأفعال في وصول عملها إلى معمولات مختلفة، إذ أنها لا تكتفي بمعمولها الأول الذي ترفعه(الفاعل)، وإنما تتطلب قوتها العاملية وجود تركيب إسنادي اسمي في الأصل، يمثل أحد طرفيه المعمول الثاني أما طرفه الآخر فيمثل المعمول الثالث وهو من حيث البنية قد يتضمن عاملا ومعمولا واحدا ويكون العامل لفظيا(الفعل) كما في(د2)[يقوم أبوه]، وقد يتضمن عاملا معنويّا (الابتداء) ومعموليه(المبتدأ والخبر) كما في(د3)[أبوه قائم]، وقد يتضمن عاملا حرفيّا(أنّ)في(د7) مع معموليه(الكاف"ك" و "مدركي").

يمكن مما سبق القول؛ بأن تفسير هذا النمط من التراكيب تتداخل وتتفاعل في بنائه عوامل متعددة

منها ما هو لفظي، ومنها ما هو معنوي، ومنها ما هو حرفي، ويظهر هذا التفاعل من خلال تنوع الإعراب(رفع، نصب، نصب....)، وتغير مواقع الكلمات ورتبها، كما أن البنى الإسنادية متعددة أيضا فأحيانا تتطلب المسنِداتُ والمُسنَدات مكملات إسنادية مركبة، وأحيانا تطلبها أسماء بسيطة.

ويصطلح النحاة التوليديون على هذا النمط من الأفعال مصطلح " أفعال المراقبة الوظيفية" وهي الأفعال التي تراقب وظيفيا مفعولين[1]، وتسمى في النحو القديم أفعال اليقين والرجحان، مثلها مثل الفعل الناسخ[كان]، وتتطلب بنيتها الوظيفية محمولين يعودان على العناصر الوظيفية للتركيب، ودليل هذا الحمل هو عود الأثر الفارغ[ث] الذي يُدخَل في بنية الفضلة الحملية على المفعول الأول لفعل المراقبة الوظيفية، ويمكن توضيح هذه العناصر في المثال(د6)بالقول؛ إن فعل المراقبة الوظيفية[تعلّم] ينتقي فضلتين حمليتين الأولى هي[شفاءَ]، والثانية هي[قهرَ]إذ أن العنصر الفارغ الأثر يعود على الفضلة الحملية الأولى التي هي مفعول أول في الإعراب، وأما الفضلة الحملية الثانية فإنّ إسناد الإعراب إليها يكون عن طريق الوراثة[2]، فهي ترث الإعراب من الفضلة الحملية الأولى التي تشترك معها في إعراب النصب.

إن ما يستدل به النحاة على قوة هذا الفعل في عمله ودخوله على التركيب الإسنادي الاسمي الأصل، هو زوال هذا العمل أو تعليقه حال توسط هذا النمط من الأفعال أو تأخيره، كما تبينه الأمثلة التالية:

(هـ)[3]
1- زيـدٌ قـائم أظـن .
2- زيـدٌ أظـن قـائم .

إن ابن هشام يصنف هذا النمط من التراكيب ضمن التراكيب الابتدائية أو المستأنفة المنقطعة عما قبلها، ويصطلح عليها "جملة العامل الملغى لتأخره"، كما في(هـ1) و"جملة العامل الملغى لتوسطه"، كما في(هـ2)[4].

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، ص200- 208، 274.

(2)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص207،[هامش].وهذا الإسناد للإعراب يشبه آلية إسناد الإعراب في اللغة العربية في باب التوابع، فالعامل في التابع هو العامل في المتبوع المتبوع، ينظر: الرضي الإستراباذي: شرح الكافية،[279/2].

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[514/2].

(4)- ينظر: المصدر نفسه،[514/2].

1. 5/بناء تركيب فعل المقاربة والرجاء وتفسيره:

لا يختلف تركيب هذا النمط من الأفعال عن الفعل كان وأشباهه[1]،إذ أنه يطلب اسما وخبرًا، أي مسندًا إليه ومسندًا، أو تركيبا إسناديا اسميا، كما توضحه مجموعة الأمثلة التالية:

(و)
1-﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[2].
2- كادت النفسُ أنْ تفيضَ عليه [إذ غـدا حشــوَ ريـطَةٍ وبُرُودِ] [3].
3- عَسَى أنْ يقومَ زيدٌ[4].
4- عَسَى زيدٌ أنْ يقوم[5].
5- عَسَى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكـونُ وراءَه فــرجٌ قــريبُ [6].
6- عَسَى زيدٌ قائمًا[7].

إن بنية هذا النمط من الأفعال كما في(و6) الغالب فيها أنها تتطابق مع الفعل "كان" وأشباهه ففي(و6) نلاحظ البنية التالية:

-ج=عســى (فعل) [زيــــدٌ(مبتدأ) قائــــمًا(خبر)].

مس +[تركيب إسنادي اسمي= مسند إليه+ مسند].

ف + [تركيب إس إ= مبتدأ +خبر].

---

(1)-يعد ابن هشام "عسى" فعلا لا حرفا يعمل عمل كان؛ تبعًا للجمهور، ينظر المصدر نفسه،[207/1].

(2)- سورة البقرة، من الآية 71.

(3)- صدر بيت من الخفيف لزبيد الطائي ووجه الاستشهاد منه قلة دخول "أنْ" على خبر كاد، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[831/2] وأوضح المسالك،[278/1]، والأشموني: شرح الأشموني، [129/1]،والبغدادي: خزانة الأدب،[348/9]، وابن عقيل: شرح الألفية، ص94.

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[711/2].

(5)-ينظر: المصدر نفسه، [207/1].

(6)- البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم العذري وهو مسجون بسبب قتله رجلا، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[208/1]، وسيبويه: الكتاب، وابن يعيش: شرح المفصل[117/7] والبغدادي: خزانة الأدب[316/9، 328، 330، 356].

(7)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[208/1].

غير أن ما يشكل فرقا بينَ بِنْيَة هذا النمط وبنية الفعل "كان"، هو طلب أفعال المقاربة والرجاء للركن الثاني للعلاقة الإسنادية في (ت إس إ) الذي يتضمن بنية "أن" وصلتها؛ أي الفعل بعدها، كما توضحه الأبنية التالية:

-ج= كـــادت النفـــسُ[أنْ تفيـــضَ علـــيه].

مس + [تركيب إس إ= مس إ + [أن وصلتها]].

مس + [تركيب إس إ= مس إ (مبتدأ) +مس(خبر)،(أن تفيض عليه)].

-ج= عسى[[أن يقوم] زيدٌ]].

مس + [ت إس إ=مس(أن يقوم)+ مس إ (زيدٌ)].

-ج= عسى زيدٌ [أن يقوم]

مس+ [ت إس إ=مس إ (زيد)+ مس (أن يقوم)].

وأما البنيتين(و1)و(و5) فالأمر يختلف نوعا ما، إذ أن الركن الثاني ل "ت إس إ" الذي يشكل خبرا للفعل "كاد" في(و1)، و"عسى" في(و5) يأتي مسندًا مركبا، إذ أنه في الحقيقة "ت إس ف"، كما توضحه البنيتان التاليتان:

-ج= ما كـــــاد(و)ا يفعلُـــــ(ون).

مس+[ت إس إ= مس إ(واو الجمع تعود "هم")]+ [ت إس ف= (مس)+ مس إ=هم)].

مس + [ت إس إ= اسم (كاد)] + [ت إس فعلي= خبرها(ف +فا)].

-ج= عسى [الكربُ]..... [يكون وراءه فـــرج قـــريب][1].

مس + [ت إس إ= (مس إ)+[(مس)= [ت إس ف= مس + ت إس إ]]].

مس+[ت إس إ= مس إ+[ت إس ف= مس(يكون)+[ت إس إ= مس إ(هو)+مس(فرج قريب وراءه)]]].

(1)- ينظر في إعراب هذا البيت وبيان وظائف العناصر النحوية فيه؛ كتاب ابن هشام: مغني اللبيب،[734/2].

إن فحص هذين البنيتين الأخيرتين يؤكد لنا؛ أن هذا النمط من الأفعال تتعدد صوره البنيوية، إذ أن الركن الثاني "ت إس إ " الذي يطلبه، قد يكون "ت إس ف" من(مس + مس إ)، وقد يكون "ت إس إ "مدمجا فيه "ت إس ف"، كما تبينه البنية(و5) وتوضحه كذلك البنية التالية:

-ج= عسى [الكربُ]..... [يكون [وراءَه فرج قريب]] .

اسم (عسى) + ت إس ف (يمثل خبر عسى في (و5)).

ف= كان+ ت إس إ= اسم كان(مضمر هو)+خبرها(فرج قريب وراءه).

ولتفسير بنية هذا النمط من الأفعال من حيث عملها، فإننا نجد ابن هشام الأنصاري يتبع مذهب جمهور النحاة في القول؛ بأن هذا النمط من الأفعال يعمل عمل "كان"، إذ يعدُّه مثله مثلها، ويفسر مجيء الخبر من " أنْ " وصلتها بتقدير مضاف قبل الاسم نحو: عسى أمر زيدٍ القيام أو قبل الخبر نحو: عسى زيد صاحبَ القيام، وذلك في جمل من مثل: "عسى زيدٌ أن يقوم"[1].

قال ابن هشام في أوضح المسالك متحدثا عن هذه الأفعال:" ويعملن عمل كان إلّا أن خبرهن يجب كونه جملة، وشذَّ مجيئه مفردًا بعد "كاد" و "عسى""[2].

إذا تقرر هذا فإن هذه الأفعال تطلب معمولين أصلهما مبتدأ وخبر؛ أي معمولين لعامل آخر معنوي وهو الابتداء، فلما دخل عليهما هذا العامل وهو كاد وأشباهها، ألغت عمل الابتداء؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، فطلبَ معمولي الابتداء وأحدثَ فيهما الرفع للاسم والنصب للخبر.

غير أن المعمول الثاني لهذا النمط من الأفعال يختص في الغالب في كونه تركيبا كاملًا، وقد يكون هذا التركيب الكامل مدمجا، كما رأينا في بنى الأمثلة السالفة خصوصا(و5)[عسى الكرب...يكون وراءه فرج قريب]، وبالتالي فهو مركّب إلى عوامل أخرى تتفاعل مع العامل الرئيسي لتشكل معمولات له؛ إن هذا التفاعل هو ما يفسر قوه هذا النمط في التأثير إذ أنه عامل لفظي تصل قوته العاملية إلى معمولين، شأنه شأن الفعل "كان" غير أن قوته مقارنة بأفعال الظن والرجحان أقل، لأن تلك الأفعال أكثر تعلقا بالقلب

(1)- ينظر في تفصيل مذهب ابن هشام حول هذه الأفعال: ابن هشام: مغني اللبيب،[207/1، 208، 711/2].

(2)- ابن هشام: أوضح المسالك،[267/1].

وأكثر تعقيدا؛ ولهذا تتطلب عددا أكبر من المعمولات، ويمكن توضيح البنية العاملية لهذا النمط من خلال المثالين(و2 و و5):

-ج= كـــادت [النفـسُ [أن تفيـضَ عليـه]] .

عـــا + [مع1+ [تركيب فعلي= [عا(أن الناصبة)+ عـــا +مع1(∅)+مع2]]].

عـــا + مع1+ ت ف= [عـــا+ [مع1(عـــا) = مع1+ مع2]].

ف(كاد)+اسم(النفس)+خبر (ناصب(أن)+ف(تفيض) +فا(هي) + مف(عليه)).

-ج= عســـى الكـــربُ ... يكـون(∅) وراءَه فـــرجٌ ...

عـــا+ مع1 (اسم) + مع2 (خبر= عا(كان + مع1(مضمر "هو") + مع2 (فرج)).

عـــا+ مع1 +[مع2=ت إس ف= عا + مع1 + مع2].

ففي هذين البنيتين يمثل كل من "أن تفيض عليه" في(و2) و"يكون وراءه فرج" في (و5) خبرين للفعلين "كاد" و"عسى" على التوالي فإن الخبر في (و2) جاء معمولا "لكاد" مركبا من عامل لفظي عمل في المضارع النصب، وهو الحرف "أن" إضافة إلى عامل آخر وهو الفعل (تفيض)، فنحن إزاء عوامل ثلاثة في بنية واحدة؛ عامل رئيس وعاملين فرعيين في التركيب، وأما في(و5) فإن العامل الرئيس هو "عسى" ومعموله الثاني الخبر هو" يكون ..."، وهو مركب من عامل نسخ عمل الابتداء، ومعمولين هما بدورهما مبتدأ وخبر في الأصل، كما توضحه البنية السابقة في (و5).

1. 6/ بناء تركيب فعل المدح والذم وأشباهه وتفسيره:

يرى ابن هشام الأنصاري أن البنى التي ترد فيها أفعال المدح والذم(نعم، بئس ...) وأشباهها بنى تركيبية إسنادية فعلية[1]، وذلك إن قُدِّر الاسم بعد فاعل هذا الفعل خبرًا حُذِفَ مبتدأه[2]إذ أن هذه الأفعال يليها مرفوعان، ويمكن توضيح هذا من خلال مجموعة الأمثلة التالية:

(1)- مذهب البصريين والكسائي في هذا النمط من الأفعال؛ أنها أفعال حقيقية وليست بأسماء كما زعم الكوفيون، ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[232/3]، ومغني اللبيب،[510/2].

(2)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[510/2، 709].

(ز)
1- نعمَ الرجلُ زيدٌ[1].
2- نعمَ الرجلان الزيدان[2].
3- نعمَ رجلَين الزيدانِ[3].
4- نعمَ الفتى المُرِّيُ أنتَ إذا هم حضَرُوا لدَى الحُجُرات نارَ المَوقِدِ [4].
5- وحَبَذَا نفَحَاتٌ مِنْ يمانيَّةٍ [تأتيــك من قِبَلِ الريّان أحيانـا] [5].

إن البنية الإسنادية لهذا النمط من الأفعال، وبهذا الاعتبار الذي وضعه ابن هشام في تقدير مبتدأ الخبر-كما مرَّ- يوضح لنا بَعدَ النظر في مجموعة الأمثلة المقدمة، الصورة التركيبية التي تأخذها وهي:

-ج= نعمَ الرجل [∅ زيدٌ].

مس(ف)+ مس إ (فا) + ∅ مبتدأ (مضمر أو محذوف) + خبر.

مس + مس إ + [تركيب إس إ = مس إ + مس].

إن هذه الصورة تأخذها كذلك الأمثلة (ز2)،(ز4)، (ز5)، غير أن المثال(ز3) يأخذ البنية التالية:

-ج= نعمَ[∅ رجلينِ][∅ الزيدانِ].

مس+ ∅ مس إ(فا) + فضلة(تمييز) + ∅ مس إ(مبتدأ) + مس(خبر) .

مس + ∅ مس إ + فضلة + [ت إس إ= مس إ + مس].

إن هذا النمط من الأفعال يأخذ -كما نرى- صورتين إحداهما يضمر فيها المسند إليه(الفاعل) ويقدر فيها -على مذهب ابن هشام- المسند إليه(المبتدأ) الذي هو الركن الأول في "ت إس إ" الذي هو من مكملات العلاقة الإسنادية للفعل "نعم" وأشباهه، والصورة الثانية هي تقدير المسند إليه (المبتدأ)

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ،[510/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[735/2].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[735/2].

(4)- البيت من الكامل لزهير بن أبي سُلمى ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، شر: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط1، 1988م، ص47، وابن هشام: مغني اللبيب،[742/2]، والأشموني: شرح الأشموني،[373/2]، والبغدادي خزانة الأدب [404/9، 407، 408] .

(5)- صدر بيت لجرير من البسيط، ينظر: ديوان جرير، تقد: كرم البستاني، دار بيروت-بيروت-لبنان، د، ط، 1986م، ص493، وابن هشام: مغني اللبيب،[709/2]، والسيوطي: همع الهوامع،[45/5] .

والتصريح بالمسند إليه(الفاعل)، الذي يمثل الركن الثاني للعلاقة الإسنادية للفعل نعمَ وأشباهه، كما يمكن تبيُّنُه من المقارنة بين (ز1)و (ز3).

أما البنية(ز4) فهي كغيرها من البنيات السابقة عدا(ز3)، فإنها تحتمل البنية ذاتها التي تحملها(ز1) والفرق البسيط فقط هو في طبيعة العناصر المكونة لأركان العلاقة الإسنادية ومكملاتها، كما هو حال الضمير "أنت" الذي يمثل وظيفة الخبر الذي قدر مبتدأه بمحذوف، يشكِّل بِضَمِّه إليه "تركيبا إس إ "هو مكمل لأركان الإسناد؛ الفعل (نعمَ) وفاعله (الفتى)، وأما البنية(ز5) فلا تختلف أيضا عن (ز1) إلا في كون الفاعل(المسند إليه) اسم الإشارة(ذا) مركب إلى الفعل، وقد صرح ابن هشام في أوضح المسالك أن مذهب سيبويه فيها هو هذا، وهو الأصل عنده[1].

إن تفسير هذا النمط التركيبي يتعلق بطبيعة الفعل العامل ذاته؛ إذ أنه يعمل في فاعل ظاهر أو مضمر مستتر[2]، وغالبا ما يتعلق بهذا الفعل اسم مرفوع هو خبر قدر مبتدأه بمحذوف، ويُعدَّان معا من متطلبات العلاقة الإسنادية للفعل نعمَ وأشباهه لبناء تركيب سليم نحويًّا.

يعمل هذا النمط من الأفعال في الفاعل بعده ظاهرًا أو مضمرًا مستترًا مفسرًا [3]، لكنه لا يكتفي بهذا الفاعل، بل يتطلب مرفوعا بعده ليس معمولا له، وإنما هو معمول لعامل معنوي هو الابتداء، وذلك بعد حذف المعمول الأول لهذا العامل المعنوي وتقديره، فيكون بذلك الاسم الذي يلي الفاعل مرفوعا خبرا لمبتدأ مقدر، وهذا على مذهب الجمهور ، وأما ابن هشام فيرى أن العامل فيه هو المبتدأ المحذوف ذاته لأنه عنده هو العامل في الخبر على ما تقدم، إن هذا الحذف والتقدير هو ما يوهم الناظر في هذا النوع من الأفعال؛ إذ يلتبس الأمر في الوهلة الأولى فيظن ظان أن الفعل يتطلب مرفوعين ليعمل فيهما وليس الأمر كذلك، والبنية العاملية للبنى السابقة توضح عاملية هذا النمط:

-ج= نعمَ الرجلُ [∅ زيــدٌ].

عـــا+ مع1+ عـــا (∅)+ مع1(∅)+ مع2.

فعل + فاعل+[ت إس إ= مبتدأ ∅ + خبر].

---

(1)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[243/3].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[232/3-234]، ومغني اللبيب،[735/2].

(3)- يشترط ابن هشام في هذا الفاعل أن يفسر باسم نكرة بعده يكون تمييزا له، ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[234/3].

-ج= نعمَ[∅ رجلينِ] [∅ الزيدَانِ].

عــا+ مع1(فا∅)+ فضلة+ عــا(∅)+ مع1(∅)+مع2.

عــا+ فا(∅) +فضلة+[ت إس إ= مبتدأ∅ + خبر].

توضح هذان البنيتان اللتان تعكسان بنى الأمثلة السابقة، تفاعل العوامل مع المعمولات داخل هذا النـوع من التراكيب؛ إذ يعمل الفعل في معموله الفاعل الذي يظهر أو يضمر، غير أنه لا يطلب معمولا آخر كأن يطلب مفعولا، وإنما يطلب خبرا(اسما مرفوعا) يقدر مبتدأه حتى يتم بذلك تحقيق بناء نحوي سليم، يفسر على ضوء تفاعل العامل اللفظي (نعم وأشباهه) مع معموله الفاعل، إضافة إلى تفاعله مع المعمول الثاني للعامل المعنوي الابتداء-الذي هو عند ابن هشام معمول للمبتدأ- بعد تقدير المبتدأ بمحذوف يفسره إعراب الرفع الذي يظهر على الأسماء بعد الفعل، فيوهمنا أننا بصدد تركيب يتطلب فيه مرفوعان عاملا واحدا مشتركا، بالرغم من كون أحد المرفوعين أجنبي عن الفعل من حيث استحقاق العمل .

1. 7/ متممات العلاقة الإسنادية وبناء التركيب الفعلي وتفسيره:

إذا كانت بنية التركيب الفعلي تقوم أساسا على العلاقة الإسنادية بركنيها، ويتطلب تفسيرها اعتبار العلاقة العاملية بين أركان العمل من عامل ومعمول وما يقتضيانه من تفاعل و تعالق، فإن تفسير ما زاد عن البنية الإسنادية داخل التركيب الفعلي، كأن يكون متممات أو مكملات أو فضلات، قد لا يتمكن دارس اللغة من الوصول إليه هنا، عن طريق النظر داخل العلاقات اللغوية التي يضبطها العامل، بحسب طلبه للمتممات من عدمه، وإنما مؤداه علاقات خارجية تتمثل في المقام، وقصد المتكلم، وحال المخاطب من الكلام[1]. وقد تفطن ابن هشام لهذا الأمر، وصرح في أكثر من موضع بضرورة إقحام المعنى الذي يُحصل عليه من المقام أو المقصد أو حال المخاطب[2]، وهي عناصر تتعلق عموما بسياق الكلام.

(1)- ينظر: عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، ص40.

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[2/675-713، 760- 830].

ولبيان هذا الأمر ننظر في أمثلة المجموعة(ح) التالية:

(ح)
1-﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[1].
2-﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾[2].
3- سِرتُ طويلًا[3].
4- أبْلَى الهوَى أسَفًا يومَ النَّوَى بدَنِي [وفرَّقَ الهجْرُ بينَ الجَفْنِ والوَسَنِ][4].
5- كرُمَ زيدٌ ضيفًا [5].
6- جاءنِي غُلامُ زيدٍ الظريفُ[6].
7- [.....] وكُلُّ فتًى يتَّقِي فَـــــائِزُ[7] [.....] .

تأخذ التراكيب من (ح1) إلى(ح5) البنية الإسنادية الأساسية المركبة من مسند ومسند إليه، غير أنها من حيث سلامة البنية النحوية تتطلب متممات وفضلات هي في هذه التراكيب منصوبات مفسرة للمعنى الذي يريده المتكلم، هو المعنى المناسب لمقام الخطاب، المفهم للمقصد الذي يطمح إليه السامع ويمكن توضيح هذه البنى على النحو التالي:

-ج= مســـــند + مســـــند إليه + متممات(فضلات، مكملات).
علاقة إسنادية(ف+ فا، نائب فا) + منصوب .

وأما التركيبان (ح6)و(ح7) فبعد استيفاء ركني الإسناد طلبا متمما مرفوعا، وعليه تكون بنيتهما كما يلي:

---

(1)- سورة النساء، من الآية 77.
(2)- سورة التوبة، من الآية 39.
(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[713/2].
(4)- البيت للمتنبي وهو من البسيط، ينظر: ديوان المتنبي، دار بيروت-بيروت-لبنان، د، ط، 1983م، ص07، وابن هشام: مغني اللبيب،[714/2].
(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[716/2].
(6)- ينظر: المصدر نفسه،[721/2].
(7)- هذا شطر بيت من المتقارب لقائل مجهول لا يعلم أصدر هو أم عجز ، استشهد به ابن هشام، ينظر: المصدر نفسه،[721/2].

-ج= مسنـــد + مسنـــد إليه + متمم .

علاقة إسنادية (ف+ فا)+....+ مرفوع .

وإذا أردنا تحديد الوظيفة النحوية لهذه المنصوبات، فعلينا أولا النظر في المقصد الذي يبتغيه المتكلم من خطابه، ومراده من انتقاء واختيار العناصر الوظيفية الدالة على أغراضه، تبعا للمواقف التي يريد التعبير عنها، ولهذا حكم ابن هشام الأنصاري على بعض هذه التراكيب في أنها محتملة لعدة منصوبات[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل البنى السابقة:

-ج= تظلمـــون فتـيلا .

[ف+ فا(و= أنتم)]+ متمم= ← مصدر(مفعول مطلق) يفسر ب: ظلمًا ما .

← مفعول به، يفسر ب: خيرًا ما .

-ج= ولا تضـــرّوه شيـــئًـــا .

[ف+ فا(أنتم)] + مف(ه)+ متمم= مصدر(مف مطلق) لوجود مف به .

-ج= سرت طويـــلًا . ← مصدر، (مف مط) يفسر ب: سيرًا طويلًا .

[ف + فا]+ متمم= ← ظرف، يفسر ب: زمنًا طويلًا .

← حال، يفسر ب: سرته طويلا(حال ذلك السير).

-ج= أبْلى الهـــوى أســـفًا← مصدر، يفسر ب: آسف أسفًا .

[ف + فا]+ متمم= ← حال، تفسر ب: إبلاءُ أسفٍ .

← مفعول لأجله، يفسر ب: لأجل الأسفِ، بسبب الأسفِ .

(1)- هذه الاحتمالات ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب، كما توضحه البنى في المتن، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[713/2، 716].

-ج= كـرُمَ زيـــدٌ ضَيـــفًا.

[ف + فا]+ متمم= ← تمييز، يفسر بكون الضيف شخصا آخر غير زيد .

← حال، من زيد نفسه تبين هيئته .

← تمييز، لزيد في أنه ضيف من الضيوف .

أما الأسماء المرفوعات في(ح6)و (ح7) فهي متممات أيضا، غير أنها تختلف عن المتممات السابقة في أنها يمكن أن تحمل إعرابًا آخر غير الرفع، وهو النصب مثلا أو غيره، وذلك بعدِّها توابعَ لها حكم متبوعها، كما توضحه البنيتان التاليتان:

-ج= جاءني غلامُ زيـــدٍ الظريـــفُ .

ف + متم(مف= ني(أنا))+ فا + مضاف+ متمم لركن إسنادي هو مس إ (غلام).

-ج= وكلُّ فـــتى يتقـي فـــائزُ .

ف + فا + متمم لعنصر خارج العلاقة الإسنادية (فتى) مضاف إ .

إن الوظيفة النحوية التي يأخذها المرفوعان، هي وظيفة التابع(النعت)غير أنه- باعتباره متمما- يخصص العنصر الركن في البنية الإسنادية(مس إ) الفاعل(غلام) في(ح6) الذي هو مضاف؛ فهو هنا متمم داخل البنية الإسنادية، لأنه متعلق بأحد ركنيها، وأما في(ح7) فإنه يخصص العنصر(فتى) الذي يحمل وظيفة المضاف إليه؛ فهو خارج البنية الإسنادية[يتقي فائز] إلا أنه مرتبط بها، إذ لا يستقيم بناء التركيب نحويا إلا بإتمامه وضمِّه إلى البنية الإسنادية، لأن مقصد المتكلم هو التعبير عنه لا عن غيره .

إن تعدد الوظائف النحوية التي تطلبها العلاقة الإسنادية من منصوبات ومرفوعات، تخضع للعلاقة العاملية التي تنتج عن تفاعل عناصر العمل، فهي التي تفسر اختلاف الإعراب بين الرفع والنصب تبعا للعامل فيها، غير أن هذا الضابط وحده غير كافٍ لتفسير اختلاف الوظائف النحوية، وهذا ما دفع بابن هشام إلى إقحام عنصر المعنى في تفسير هذا النمط من التراكيب، إذ أن غرض المتكلم هنا ضروري

الحضور لتحديد الوظيفة النحوية؛ فإذا أراد المتكلم تأكيد الفعل أو بيان نوعه أو عدده[1]، عبر عن المعنى بمصدر(مفعول مطلق)، كما في الاحتمال الأول من (ح1) و(ح2) و(ح3) و(ح4) والذي يفسر على التوالي في هذه البنى ب: فتيلًا= ظلما ما، شيئا= ضررا ما، طويلًا= سيرًا طويلًا، أسفا= آسفُ أسفًا .

وأمّا إن أراد المتكلم بيان هيئة صاحب الحال[2]عبر عن المعنى بذكر حال، كما هو الحال مع الاحتمال الثالث في(ح3) الذي يفسر بقولك: سرته طويلًا؛ أي حال ذلك السّير أو الطريق، وكما هو الحال في الاحتمال الثاني من (ح4) الذي يفسر بقولك: إبلاءُ أسفٍ، وكذلك الاحتمال الثاني من(ح5) الذي يفسر هيئة صاحبه من حيث اتصافه بالكرم والضيافة، وأما إن أراد المتكلم بيان سببِ وعلَّة الفعل[3]عبر عنه بمفعول لأجله، كما في (ح4) في أحد الاحتمالات الذي يفسر بقولك: أسفا=لأجل الأسف، أما إذا أراد المتكلم بيان زمان أو مكان الفعل عبَّر عنه بظرف[4]، كما هو الحال في الاحتمال الثاني من (ح3) الذي يفسر فيه الظرف: طويلًا= زمنا طويلا .

وأما حينما يريد المتكلم رفع الإبهام في جملة عن اسم مفرد، فإنه يعبر عنه باسم يشغل وظيفة التمييز[5]، كما هو الحال في الاحتمال الأول والثالث من (ح5) الذي يفسر بكون الضيف في "كرم زيد ضيفا" شخص آخر غير زيد، أو أنه زيد نفسه غير أنه يميز عن غيره من الأشخاص في كونه ضيفًا كريمًا.

وأما حينما يريد المتكلم وصف شيء أو تخصيصه بصفة معينة، فإنه يعبِّر عن المعنى بنعتٍ كما هو حال التركيبين(ح6) الذي يؤول فيه الموصوف بالفاعل المضاف (غلام)وفي(ح7) الذي يؤول فيه الموصوف بالمضاف إليه(فتى)[6] الذي هو عنصر غير إسنادي في بنية(فتى فائز)، بالرغم من أنه يرتبط بها من حيث المعنى المعبر عنه.

ومن ههنا يمكن الحكم على أن المتممات تنقسم إلى قسمين:

---

(1)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[173/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[246/2].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[189/2].

(4)- ينظر: المصدر نفسه،[194/2].

(5)- ينظر: المصدر نفسه، [302/2].

(6)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[721/2، 722].

أ/ متممات فُضلِية تتعلق بأغراض المتكلم من حيث المعنى وحال المخاطب.

ب/ متممات تتعلق بأحد ركني الإسناد .

تعدُّ الأولى متمماتٍ خارجية، أما الثانية فهي متممات داخلية؛ أي داخل البنية الإسنادية .

إن مبادئ العمل هنا تضطلع بتفسير الإعراب وحده دون تفسير الوظيفة النحوية، فهذه الأخيرة تخضع لأغراض المتكلم ومراميه، فبالرغم من أن الإعراب هو إعراب النصب، إلا أن هذه المنصوبات لا تشغل الوظائف ذاتها، ومع ذلك فإن تعدد الوظائف لا يدل على أن العناصر لا تتعالق مع عاملها فمعلوم أن أغلب النحاة يحددون العامل في هذه المنصوبات، بالنظر أولا إلى الفعل وما تعلق به من معان يمكن أن تنعكس على هذه الوظائف، وقد سبقت الإشارة إلى أن المعنى المعجمي للفعل يلعب دوره في تحديد قوة العمل وضعفه، كما هو الحال مع الأفعال القلبية؛ و معلوم أن العامل في المفاعيل هو الفعل[1]، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وهو الفعل غالبا[2]، كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف[3]، وأما العامل في التمييز فهو الفعل؛ إن كان لبيان النسبة، كما يدل عليه "كرم زيد ضيفًا"، فضيفا نسبة، وأما إن كان التمييز لبيان الاسم المبهم، فإن العامل فيه هو اسم مبَيِّنٌ يفسره التمييز، والنحاة يعدُّون هذا الاسم شابه الأسماء العاملة المشتقة من وجوه منها؛ أنه طالب لما بعده من الكلام، والأسماء المشتقة بدورها شابهت الأفعال ولهذا تعمل عملها، فيعمل هذا الاسم في التمييز تنزيلًا له منزلة المشتقات، وتعمل هي كذلك تنزيلا لها منزلة الأفعال[4] .

إن تفسير ورود المتممات والفضلات في التراكيب الإسنادية لا يقتصر على جانب المعنى دون الجانب اللفظي أو العكس، فابن هشام ألغى في أكثر من موضع الجانب اللفظي والصّرفي، وأقره في تفسير تنوع و تعدد الفضلات والمتممات، ومن ذلك ردّه على توهم بعض النحاة في بعض المسائل التي اشترط فيها الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت؛ قال ابن هشام:" ومن الوهم في الأول: قول

---

(1)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[2/ 149، 173، 179، 198، 201].

(2)- ابن هشام هنا يخالف النحاة في لزوم كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فيرى أنه لابد من النظر في التركيب أولا لتحديد العامل فيها، وقد رجح مذهب سيبويه الذي لا يلزم ذلك، ينظر: مغني اللبيب،[2/ 828].

(3)- تقدم الحديث عن العامل في الصفة في الفصل الأول من هذا البحث.

(4)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[304/2، 305]،[هامش]، وابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص194، 195.

الزمخشري في: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ ﴾[1] أنهما عطفا بيان [2]، والصواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات، نحو قولنا "إله واحدٌ، وملكٌ عظيمٌ""[3].

فهو بهذا يرد على مذهب المتوهمين من النحاة في إطلاقهم هذه الشروط حال تحديد الإعراب وتخصيصها لوظيفة دون أخرى، أو لباب نحوي دون آخر، من غير الرجوع إلى المعنى الذي هو ضابط في مثل هذه التراكيب، ولابن هشام كثير من المواضع التي يراجع فيها مذهب النحاة على مثل هذه الشروط والضوابط[4].

2/تفاعل العوامل في بناء التركيب الاسمي وتفسيره عند ابن هشام:

يرى ابن هشام أن التركيب الاسمي هو ما تصدر فيه اسم بقية العناصر، شريطة أن يكون هذا الاسم أحد ركني الإسناد .

2. 1/ بناء التركيب الاسمي:

ينبني التركيب الاسمي في اللغة العربية بأن يتضمن في الغالب اسما يبتدأ به الكلام، ثم يخبر عنه باسم آخر؛ فيسمى الأول مبتدأ والثاني خبرا، ويشكلان معا بنية إسنادية تحقق فائدة ما، والمسند إليه يتمثل في العنصر المبتدأ غالبا، أما المسند فالأكثر وقوعه خبرا، ولتفصيل الكلام حول بناء التركيب الاسمي، وتفسير تفاعل العناصر المشكلة له نأخذ الأمثلة التالية:

(ط) 1- اللهُ ربُّنـــــا[5].
2- هيهاتَ العقيقُ[6].

(1)- سورة الناس، من الآية 2، 3.

(2)- ينظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، عنا: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة-بيروت-لبنان، ط3، 2009م، ص1230.

(3)- ابن هشام: مغني اللبيب،[724/2].

(4)- ينظر: المصدر نفسه،[2/ 725].

(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[593/2].

(6)- ينظر: المصدر نفسه،[507/2].

=(ط)
3- زيـــدٌ قائمٌ[1].
4- زيـــدٌ قـــامَ أبُـــوهُ[2].
5- زيـــد أبُـــوهُ قـــائمٌ[3].
6- زيـــدٌ أبُـــوهُ غُلامُـــهُ منطلـــقٌ[4].
7- ذهـــبٌ خاتمُـــكَ[5].
8- وبنـــونـــا بنُو أبنائنَـــا وبَنَاتُنَا [بنوهنّ أبنَـاءُ الرِّجال الأبَاعِـــدِ] [6].
9- " خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ"[7].
10- "كل مولودٍ يولدُ على الفطرةِ"[8].
11- خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتمَا [إذَا لمْ تكُونَـا لي علَى منْ أُقَاطِـعْ][9].

إذا أمعنّا النظر في هذا النمط من التراكيب نجد أن العناصر الاسمية (الله) في(ط1) و(هيهات) في(ط2)، و(زيدٌ) في (ط3، ط4، ط5، ط6) تحمل الوظيفة النحوية المبتدأ، فباستثناء التركيب(ط2) فإن هذه العناصر صريحة الاسمية، كما هو حال العناصر: (ربّنا) في(ط1)، و(قائم) في(ط3)، و(قائم أبوه) في(ط4)، و(أبوه قائم) في(ط5)، و(أبوه غلامه منطلق)في(ط6) وكلها تحمل وظيفة الخبر، ويمكن التمثيل لبناها بما يلي:

---

(1)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2].
(2)- ينظر: المصدر نفسه،[511/2].
(3)- ينظر: المصدر نفسه،[511/2، 514].
(4)- ينظر: المصدر نفسه،[511/2].
(5)- ينظر: المصدر نفسه،[593/2].
(6)- هذا صدر بين من الطويل قال عنه البغدادي ماعزاه أحد لقائل، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[594/2]،و أوضح المسالك [183/1، 184]، وابن يعيش: شرح المفصل،[99/1]، والبغدادي: خزانة الأدب:[444/1].
(7)- جزء من حديث لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- رواه مالك في الموطأ عن عبادة بن الصامت، ينظر: مالك بن أنس: الموطأ تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان، د، ط،1985م،كتاب صلاة الليل، حديث 14،[123/1] وقد استشهد به ابن هشام في مغني اللبيب،[613/2].
(8)- جزء من حديث لرسول الله-صلى الله عليه وسلم-رواه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة، ينظر: البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجنائز، حديث1385،[460/1]، وقد استشهد به ابن هشام في مغني اللبيب،[679/2].
(9)- هذا صدر بيت مجهول قائله، وهو من شواهد ابن هشام في المغني،[708/2]، وأوضح المسالك،[168/1].

-ج= مسنـــــد إليه + مسند = ت إس إ

مبتـــدأ + خبر .

فهذه هي البنية المشتركة لأمثلة هذه المجموعة، وأما تفصيلها فيكون كالتالي:

-ج= الله ربـــــنا .

مس إ + مس = ت إس إ.

-ج= زيـــدٌ قـــائمٌ.

مس إ + مس = ت إس إ.

-ج= زيـــدٌ [قـــامَ أبـــوهُ] .

مس إ + مس= ت إس ف (ف +فا).

-ج= زيـــدٌ [أبـــوه قـــائمٌ] .

مس إ + مس= ت إس إ(مس إ = مبتدأ+ مس= خبر).

-ج= زيـــدٌ [أبـــوهُ [غلامـــهُ منطلـــقٌ]] .

مس إ + مس = ت إس إ ← أبوه= مس إ (مبتدأ) .

↳غلامه منطلقٌ= مس(ت إس إ (خبر)) ←غلامه= مس إ (مبتدأ).

↳ منطلق= مس (خبر).

وأما المثال (ط2) في المجموعة فإن العنصر(هيهات) غير صريح الاسمية، كونه" اسم فعل" بمعنى "بعُدَ"، ولهذا فإن بنيته الإسنادية تختلف عن غيرها من أبنية الأمثلة السابقة، إذ أن الوظيفة التي يأخذها المسند إليه مختلفة، كما توضحه البنية التالية:

-ج= هيهـــاتَ العقيـــقُ .

مس(اسم فعل مبتدأ) + مس إ (فاعل سد مسد الخبر).

إن هذا العنصر "هيهات" بعده اسم فعل غير صريح الاسمية، فهو يحمل وظيفة المبتدأ إلا أنه أتى في هذا التركيب مسندا لا مسندا إليه، والعنصر بعده يحمل وظيفة الفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر، وكان ينبغي أن يكون حاملا لوظيفة الخبر، كما في الأمثلة السابقة، أضف إلى ذلك أنه يمثل العنصر المسند إليه من حيث البنية الإسنادية .

ولا بد من التنبيه إلى أن النحو التوليدي يفسر إعراب الرفع في الاسم [العقيق] بإرجاعه إلى الصُّرفة التي تحمل سمات الزمن والتطابق، فتسند الصرفة إعراب الرفع في هذا النمط من التركيب الإسنادي الاسمي –المتضمن اسم فعل– للفاعل[1]، تماما كما تسنده له في التركيب الإسنادي الفعلي الذي يتصدّره خطيا الفعلُ، وكما تسنده كذلك للفاعل في تركيب الفعل المبني للمجهول [2].

وأما البنيتين (ط7)و(ط8) فإنهما تختلفان عن غيرهما من بنى هذه المجموعة، لأن رتبة العناصر الوظيفية مغايرة لما هو معهود في الأمثلة السالفة، سواء كان ذلك من حيث ركنية العناصر ضمن البنية الإسنادية، أو من حيث الوظيفة النحوية، كما تعكسه التمثيلات الآتية:

–ج= ذهـــبٌ خاتـــمكَ .

مس(خبر) + مس إ(مبتدأ مؤخر).

–ج= وبنـــونا بنو أبنائـــنا .

مس(خبر) + مس إ(مبتدأ مؤخر).

إن هتين البنيتين الإسناديتين تعكسان الاختلاف الرتبي الذي يمكن أن تأخذه العناصر الاسمية وظيفيا، إذ يمكن للاسم أن يتصدر التركيب الإسنادي الاسمي، غير أن وظيفته لا تتحدد دائما في كونها مبتدأ .

إن هذا التنوع في الوظيفة بالنسبة للاسم المتصدر لا يتوقف عند هذا الحد، فقد يكون الاسم نكرة كما في المثال(ط9) "خمس صلواتٍ"[نكرة عرفت بالإضافة]، كما قد يكون دالّا على معنى كلّي لذلك الاسم، كما في(ط10) "كل مولود"[لفظ يستغرق جنس المواليد].

(1)– ينظر: تشومشكي: المعرفة اللغوية، ص296، 297، وعبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص38، وما بعدها.

(2)– ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص142، 143.

وأما المثال(ط11) فيضعنا أمام بنية إسنادية مختلفة بالكلية عن البنى السابقة، فبالرغم من أن العنصر (وافٍ) من حيث الوظيفة يؤدي وظيفة المبتدأ، إلا أنه لا يتطلب وظيفيا خبرا يتم فائدة الكلام وإنما يطلب عنصرا آخر هو الفاعل الضميري "أنتم" الذي يسدّ مسدّ الخبر، كما تعكسه البنية الإسنادية التالية:

-ج= ما وافٍ ..... أنتما .

نفي+ مس (اسم فاعل) + مس إ .

مبتدأ + فاعل سد مسد الخبر .

إن ما يجعل هذه البنية تختلف عن سابقاتها أمران:

- تضمنها أسلوب النفي قبل الاسم الواقع مبتدأ" ما واف" .

- كون هذا الاسم من حيث المعنى وصفا مفردا لا يتطابق مع الموصوف، فالوصف مفرد، والموصوف "أنتما" مثنى .

ويتوضح كل ذلك من خلال التمثيل الآتي:

-ج= مـــا وافٍ ..... أنتمـــا .

نفي+ وصف مفرد + موصوف مثنى .

إن هذه البنية الإسنادية جعلت النحاة -ومنهم ابن هشام- يحكمون على الاسم الذي يلي النفي في أنه حامل لوظيفة المبتدأ، أما الضمير فإنه مرفوع مكتفى به سد مسد الخبر[1].

2. 2/ تفسير التركيب الاسمي عند ابن هشام:

يفسر ابن هشام بناء التركيب الاسمي انطلاقا من طبيعة العناصر المكونة له، ويرجع مجيء البنية الإسنادية فيه على النحو(مسند إليه + مسند) إلى العلاقة القائمة بين وظيفتي المبتدأ و الخبر، إذ أنّ

(1)- حول هذه المسألة كلام يطول بين النحاة، وقد اختار ابن هشام وجوب الحكم بابتدائية الوصف بعد النفي أو الاستفهام في مثل هذه الحالات، ووجوب جعل الاسم أو الضمير أو غيره مرفوعا فاعلا سد مسد الخبر كما هو الأمر في المثال. ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[165/1- 172]، و مغني اللبيب،[708/2]، والرضي الأستراباذي: شرح الكافية،[225/1 - 227]، والخضري: حاشية الخضري على ابن عقيل،[88/1- 91]، وعلي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، ص128.

المبتدأ طالب للخبر طلبا لازما لكونه لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه بدونه[1]، وهذا الأمر دفع به إلى القول؛ إن العامل في ركن الإسناد الأول المبتدأ، هو عامل معنوي هو الابتداء، وإن العامل في الركن الثاني عامل لفظي هو المبتدأ الذي يطلب خبره، قال في أوضح المسالك: " وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا "[2].

إن قول ابن هشام هذا لا يدع مجالًا للشك في أن تفسيره لإعراب الرفع الذي يظهر على المبتدأ يرجع إلى عامل معنوي هو الابتداء، ويفسره في أنه التجرد عن العوامل اللفظية لغرض الإسناد، وأما العامل في الخبر؛ فهو عامل لفظي وهو المبتدأ، وهو بهذا يوافق سيبويه، وابن مالك، ويخالف كثيرا من البصريين القائلين بأن العامل فيهما هو الابتداء، وحده كما يخالف الكوفيين في قولهم أنهما ترافعا[3]؛ أي المبتدأ والخبر.

وقد حاول التوليديون العرب تعويض هذا المصطلح بمفاهيم جديدة تدل على معنى الابتداء وعلى موقعه في التمثيل؛ فجعل الفاسي الفهري مصطلح إعراب التجرد موازيا لمفهوم عمل الابتداء، وجعل مصطلح البؤرة(focus) وأحيانا الموضع(topic) دالين على الموقع والموضع الذي يقدر فيه الابتداء أثناء التمثيل، وهو تصدر المبتدأ والخبر[4].

وعليه تأخذ البنى السابقة انطلاقا من تفسير العامل عند ابن هشام، البنية العاملية التالية:

-ج= اللهُ ربُّنـــــا.

عـا$_{معنوي}$1(∅) + مع1(عا2)+ مع2 .

ابتداء(عامل معنوي) + مبتدأ(عامل لفظي)+ خبر .

إن هذه البنية العاملية تنطبق وتتكرر في التراكيب(ط3)و(ط4)و(ط5)و(ط6)و(ط9)و(ط10)، إذ أنها البنية الأساسية التي تتطلبها مفاهيم العمل والإسناد، المتعلقة بالتركيب الاسمي، غير أن ما يجعل المثال

(1)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[173/1]،[هامش].

(2)- ينظر: المصدر نفسه، [173/1].

(3)- مرت الإشارة إلى هذه المذاهب في الفصل الأول، وللاستزادة، ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، [173/1]، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص60.

(4)-ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري : المعجم العربي،ص49، واللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، ص 113، 114.

الأول(ط1) يختلف عن أمثلة المجموعة، هو اختلاف البنية التي يتشكل منها المسند(الخبر) في هذه التراكيب، كما توضحه التمثيلات التجريدية الآتية:

-ج= زيـــدٌ قـــــائمٌ .

عـــا1(∅) + مع1(عـــ2) + مع2(صف).

ابتداء + مبتدأ + خبر(وصف) .

-ج= زيـــــدٌ [قـــــامَ أبوهُ].

عـــا1(∅)+ مع1(عـــا2)+ مع2= ت إس ف= ← عـــــا1(ف، مس).

ابتداء + مبتدأ + [خبر= ت إس ف(قامَ أبوه)]. ← مع1(فا، مس إ).

-ج= زيـــدٌ [أبـــــوه قـــــائمٌ] .

عـــا1(∅) + مع1(عـــا2) + مع2= ت إس إ= ← عـــا1(∅)+ مع1(عـــا2).

ابتداء+ مبتدأ + [خبر= ت إس إ(أبوه قائم)]. ← مع2= وصف .

-ج= زيـــدٌ [أبوه [غلامه منطلق]] .

عا1(∅)+ مع1(عـا2)+ مع2 =ت إس إ= ← عـا1(∅)+ مع1(عـــا2) .

← مع2=ت إس إ= ← عا1(∅)+ مع1(عـا2).

ابتداء + مبتدأ + [خبر= ت إس إ (أبوه غلامه منطلق)] . ← مع2= وصف .

في هذه البنية الأخيرة ثلاثة تراكيب إسنادية اسمية؛ الأول منها هو: [زيدٌ أبوه غلامه منطلق] وهو التركيب الأكبر في البنية، والثاني هو [أبوه غلامه منطلق]، وهو التركيب الأوسط، والثالث وهو[غلامه منطلق]، وهو التركيب الأصغر في البنية كلها، وعلى هذا كان لفظ [منطلق] الذي هو وصف خبر التركيب الأصغر، وهذا الأخير هو خبر في التركيب الأوسط، والتركيب الأوسط مع خبره التركيب الأصغر هما خبر التركيب الأكبر .

إن هذا التنوع في الدلالة على وظيفة الخبر التي يطلبها المبتدأ، يعكس بصورة واضحة تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بناء هذا النمط من التراكيب، وفي تفسيره كذلك، إذ أنه في التركيب الأول طلب المبتدأ خبرًا مفردًا كما في (ط1) أما في التركيب (ط3) فقد طلب خبرًا مفردًا وصفًا دالًّا على نفس المبتدأ، وأما في (ط4) و(ط5) و(ط6)، فقد طلب تراكيب إسنادية متنوعة بين التركيب الفعلي والتركيب الاسمي، فيجتمع في ذلك أكثر من عامل لفظي ومعنوي لتحقيق البنية الإسنادية الكبرى، فضلا عن البنية الإسنادية الصغرى، كما في الأمثلة (ط4، ط5،ط6)، ويتضح طلب المبتدأ لهذه الأنماط من الأخبار في أثر لفظي يمثله ضمير يفسره الاسم المخبر عنه[1]، ويربطه به كما هو الحال مع الضمائر في (أبوه) من (ط4، ط5، ط6) و(وغلامه) في (ط6) ضمن التركيب[أبوه غلامه منطلق]، وهذا الضمير قد يكون مذكورا كما قد يكون محذوفا، ولهذا قدر ابن هشام ضميرا محذوفا مرفوعا[2]، في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[3]؛أي لهما ساحران .

ويتعلق تفسير هذه الأنماط الأخيرة من التركيب الاسمي الذي يطلب مبتدأه خبرا مركبا تركيبا إسناديا، بأغراض المتكلم ومراميه أيضا؛ إذ أن الخبر هو الركن المتمّ للفائدة- على حد اصطلاح النحاة وابن هشام-[4]فإنه في التركيب[زيدٌ أبوه غلامه منطلق] أفاد الخبر أكثر من معنى، إذ أن المعنى الأول هو أن لأبي زيدٍ غلامٌ، والفائدة الثانية هي أن هذا الغلام انطلق أو ينطلق، ومجموع هذين الفائدتين هو ما يفيد في الإخبار عن زيدٍ، وعلى هذا الأساس صنف ابن هشام هذا التركيب ضمن الجملة الكبرى فقال: "ومجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير"[5]، ونحن نعلم من تصوره لمفهوم الكلام من أنه:" القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه "[6]، أي أن للجملة معنى واحد فقط تفيده، لا معانٍ متعددة .

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[644/2، 649].
(2)- ينظر: المصدر نفسه،[2/ 644، 649].
(3)- سورة طه، من الآية 63.
(4)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[173/1].
(5)- ابن هشام: مغني اللبيب،[2/ 511].
(6)- المصدر نفسه،[505/2].

وأما التركيبين (ط7، ط8) فإن بنيتهما الإسنادية توضح-كما مرّ- تغاير الرتبة بين المعمول الأول والمعمول الثاني، كما توضحه البنية العاملية التالية:

-ج= ذهــــبٌ خـــاتمكَ .

عـا1(∅) + مع2+ مع1(عـا2) .

اتجاه عمل المبتدأ في الخبر.

ابتداء + خبر + مبتدأ .

-ج= بنـونـــا بنـــو أبنائنـــا .

عـــا1(∅)+ مع2+ مع1(عـــا2) .

ابتداء + خبر + مبتدأ .

إن تفسير مجيئ هذين البنيتين على هذا النحو- عند ابن هشام- لا يعود إلى جانب لفظي، ولا إلى جانب معنوي يتدخل فيه العامل؛ إذ أن عمل الابتداء لا إشكال فيه هنا، فالعامل مقدّم على معموله، لكن تفسير عمل الرفع في الخبر، لا يمكن نسبته إلى المبتدأ لأنه ههنا متأخر عنه، إذ لا يعمل العامل في معمول مقدّم، فالعمل لا ينعكس في العربية إلى الوراء[1]، ولا يمكن تفسير انعكاس العمل إلا بمسوغ؛ يرى ابن هشام أنه مراعاة جانب المعنى[2] في الغالب؛ أي أنه عامل أسلوبي يتعلق بأغراض المتكلم ومراميه من الخطاب، ففي قول الشاعر: "بنونا بنو أبنائنا"، مراده: بنو أبنائنا بنونا، أي أحفادنا مثل أبنائنا في الميراث[3].

وأما التركيب(ط11) فهو مختلف تماما عن تراكيب هذه المجموعة من حيث تفاعل العوامل، ذلك لأن المبتدأ مسبوق بنفي، وهو واقع من حيث المعنى وصفًا يمثله اسم الفاعل، وهذا الأخير يعمله النحاة عمل الفعل لشبهه به[4]، ومن ثمَّ فهو حامل لوظيفة المبتدأ، غير أنه لا يطلب خبرًا وإنما يطلب مرفوعًا يسد مسد الخبر، كما في المثال(ط11).

(1)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر،[66/1، 68].

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[594/2].

(3)-ينظر: المصدر نفسه،[594/2]،[هامش]،و أوضح المسالك،[184/1، 185] وابن الأنباري: الإنصاف، دار الفكر،[66/1].

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[601/2- 603].

ويأخذ هذا النمط من التراكيب البنية العاملية الآتية:

-ج= مـــا وافٍ ..... أنــتما .

نفي + عـا1(∅)+ مع1 وصف(عا2) + مع2.

نفي+ ابتداء + مبتدأ وصف+ فــا(مرفوع سد مسد الخبر).

لقد رفض ابن هشام عمل الابتداء في الضمير "أنتما" على أنه خبر له، لما في ذلك من الإخبار عن الاثنين بالواحد[1] وهو مرفوض عند النحاة، ولهذا نحا في تفسيره إلى القول؛ بأن المرفوع "أنتما" فاعل لاسم الفاعل "وافٍ" الذي هو عامل لفظي، ومن ثم يكون في هذا التركيب عاملين؛ عامل معنوي هو الابتداء العامل في الوصف(اسم الفاعل)، وهذا الوصف هو العامل اللفظي للضمير" أنتما" لأن عمله فرع عن عمل الفعل .

وإذا قارنَّا بين هذا النمط وسابقيه؛ نرى أن العوامل اللفظية والمعنوية تشترك في بناء التراكيب وتفسيرها، ولا يتوقف هذا التفاعل عند هذين النمطين من العوامل، بل إن جانب المعنى يتدخل أيضا في تفسيرها، ويقصد به ههنا المرامي والأغراض المتنوعة التي يريد المتكلم التعبير عنها، أو الوصول إليها والتي تحقق مفهوم الإفادة الذي يدندن حوله ابن هشام في حدّه لمفهوم الكلام .

ولا بد من التنبيه أن اختلاف هذا النمط الأخير من التركيب عن غيره كان دافعًا لكثير من النحاة المعاصرين إلى إخراجه من دائرة التركيب الإسنادي الاسمي، إلى نمط آخر إسنادي جديد يصطلح عليه "التركيب الإسنادي الوصفي"[2]، وهو يدخل عند ابن هشام في إطار التركيب الاسمي، لأن صدره اسم والوصف اسم كذلك .

وأما التركيب(ط2) فإن وقوع اللفظ الدال على اسم الفعل "هيهات" موقع معمول الابتداء الأول يجعله حاملا لوظيفة المبتدأ، بالرغم من شبهه من حيث الدلالة بالفعل "بعدَ" وشبهه هذا هو ما يجعله عاملا في الاسم بعده "العقيق" عمل الرفع، وبالتالي فهو يكشف لنا عن نمط متميز من المبتدآت ويعكس أيضا تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بنائه وتداخلها فيه(عامل الابتداء؛ معنوي، "هيهات" عامل لفظي).

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[708/2].

(2)- ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، ص83، وما بعدها.

بعد النظر في هذه الأنماط التركيبية، والوقوف عند تأويلات ابن هشام لها خلصنا إلى الاستنتاجات الآتية:

– يقسم التركيب الإسنادي الفعلي إلى أنماط متعددة ترجع إلى طبيعة الفعل، وهذا الفعل هو العامل اللفظي في هذا النمط من التراكيب.

– تتفاوت القوة العاملية للأفعال؛ فمنها ما يطلب معمولا واحد مرفوعا كأن يكون الفعل قاصرا ومنها ما يطلب معمولين؛ مرفوع فمنصوب، ومنها ما يطلب أكثر من ثلاثة معمولات أو أربع كأفعال الظن والرجحان والإعلام والأفعال القلبية، كما أن حاجة أركان الإسناد للمتممات متفاوتة أيضا، فمنها ما لا يحتاج إلى متمم ومنها ما يصل إلى ثلاثة متممات "أعلم".

– تحتاج بعض الأنماط من الأفعال إلى تراكيب بأكملها لتحقق مضمون العلاقة الإسنادية، وعلى هذا يكون عملها منصبا على تركيب بأكمله، كحاجة كان إلى تركيب اسمي تلغي فيه عمل الابتداء وتعمل الرفع في الاسم والنصب في الخبر .

– يتفاعل العامل اللفظي "نعم" وأشباهه مع العامل المعنوي الابتداء في بناء تركيب فعل المدح والذم، إذ أن المرفوعان بعد "نعم" لا يشتركان في العامل، فالمرفوع الأول معمول لعامل لفظي هو "نعم" والمعمول الثاني هو معمول ثان للعامل المعنوي الابتداء(خبر)، وهو عند ابن هشام معمول لعامل لفظي محذوف هو المبتدأ، فيدمج تركيب اسمي في تركيب فعلي، فيتوهم متوهم أن "نعم" عملت الرفع في معمولين بعمل واحد وهذا ممتنع.

– ترتبط متممات العلاقة الإسنادية ارتباطا وثيقا بالبنية الإسنادية، إذ لا يحصل شرط الإفادة من دون المتمم، ولا بد من إقحام السياق ومقام الخطاب ومقصد المتكلم في تفسير التراكيب المتمَّمَة وتحديد الوظائف النحوية للعناصر إلى جانب النظر في القواعد العاملية حال عملها في المتممات على صورة واحدة.

– العامل في التركيب الاسمي معنوي، غير أن ابن هشام يرى أن عمله لا يصل إلى الركن الثاني من أركان الإسناد(الخبر)، لأن العامل المعنوي ضعيف، فلا يقوى على العمل في الخبر، فالذي يعمل فيه عامل لفظي هو المبتدأ (الركن الأول للإسناد).

– التركيب الإسنادي الاسمي تتفاعل في بنائه العوامل المعنوية واللفظية، فقد يكون تركيبا إسناديا مدمجا إليه تركيب إسنادي فعلي أو اسمي.

– في التركيب الإسنادي الاسمي يتنوع المعمول الثاني، فقد يكون عنصرا مفردا صريح الخبرية، وقد يكون معمولا لعامل فرعي في عمله(اسم الفعل) سد مسده فاعل لاسم الفعل أو المشتق، وقد يكون تركيبا اسميا مدمجا فيه تركيب آخر اسمي" زيـدٌ [أبوه غلامه منطلق]".

– ابن هشام حريص على إقحام المعنى والسياق في تفسير التراكيب الفعلية والاسمية، إلى جانب القواعد العاملية، ومراعاة المقام الخطابي ومقصد المتكلم تحقيقا لشرط الإفادة في الكلام.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: بناء التراكيب ذات الإسناد غير الأصلي وتفسيرها:

إن المقصود من الإسناد غير الأصلي؛ هو الإسناد الذي يتطلب أثناء بناء التراكيب عناصر غير أصلية الإسناد؛ كالأدوات والحروف والمتممات فصورة الإسناد تتميز بالتعقيد فهي تحتاج إلى عناصر إضافية؛ إذ أن العلاقة الإسنادية تتحقق عن طريق وجود وسائط تدخل في إكمال العلاقة الإسنادية وهذه الوسائط تختلف وظيفتها الإسنادية عن وظيفة الفعل والاسم في التركيبين الفعلي والاسمي، وتقوم بالارتباط بأحد ركني الإسناد أو كلاهما، وربطهما بعضهما ببعض، وتبرز هذه الوسائط في التركيب الظرفي والتركيب الشرطي، ومع بعض العوامل الحرفية.

1/ تفاعل العوامل في بناء التركيب الظرفي وتفسيره عند ابن هشام:

من التصنيفات التركيبية التي تميز بها ابن هشام عن غيره، تصنيفه للظرف والجار و المجرور الواقعين في صدارة الجمل الاسمية، ضمن إطار الجملة الظرفية؛ شريطة أن يكون الظرف أو الجار و المجرور هما العامل في المرفوع بعدهما، على أنه فاعل لهما وليس حاملا لوظيفة أخرى كأن يكون مبتدأ مؤخرا[1]، وعليه تكون جملة "أعندكَ زيدٌ" و " أفي الدارِ زيدٌ" [2]من قبيل الجملة الظرفية التي يحمل فيها المرفوعان " زيد" في الجملتين وظيفة الفاعل المرفوع المعمول للظرف أو الجار و المجرور .

إن تفرد ابن هشام هو ليس في تصنيف الجملة إلى ظرفية، و إنما في عدِّ الظرف المقدم على الاسم المرفوع المسبوق بنفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال؛ ظرفا عاملا في الاسم الفاعل المرفوع بعده؛ الذي يركب مُسندًا إليه الظرف، فيكون الفاعل المسند إليه والظرف المسند، وهذا الصنيع ليس ببعيد عن صنيع أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ) الذي مثل للجملة الظرفية بنحو: "خالد في الدار"[3]، والاختلاف بينهما في العامل وحسب، إذ أن تقسيمهما

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني البيب،[507/2، 584]، والدسوقي محمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، تحق: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، دار الطباعة العامرة-القاهرة-مصر، ط1، 1301هـ،[47/2، 124].

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2].

(3)- ينظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في علم العربية، تحق: فخر صالح قدارة، دار عمار-عمان- الأردن، ط1، 2004م، ص49.

لفظي[1] كما أشار إلى ذلك ابن يعيش في شرح المفصل، وعلى هذا يكون ابن هشام في تصنيفه مرتكزا -كما سبقت الإشارة- على عنصر الصدارة أو التصدر، ولهذا فهو يعدُّ جملا أخرى تضمنت ظروفا متأخرة من قبيل الجملة الاسمية [2] كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[3].

1. 1/ بناء التركيب الظرفي عند ابن هشام:

إن عملية بناء التركيب الظرفي -كغيره من التراكيب- تقوم على بيان العلاقة الإسنادية في هذا النمط، وأما تفسيرها فيتم على ضوء مفاهيم العمل التي وظفها ابن هشام لتعليل بنيتها، وعلى هذا تكون العلاقة الإسنادية فيها بين المتصدر والفاعل المعمول فيه من قبل هذا الظرف أو الجار والمجرور، إذ يمثل الظرف أو الجار و المجرور المسند، وأما الفاعل فهو المسند إليه، ولتوضيح بناء هذا النمط وتفسيره نأخذ مجموعة الأمثلة التالية:

(ي)

1- أعندكَ عمرٌو؟[4].

2- أفي الدارِ زيدٌ؟[5].

3- ما في الدارِ أحدٌ[6].

4- مررت برجلٍ معه صقرٌ[7].

5- جاء الذي في الدار أبُوه[8].

6- زيدٌ عندكَ أخوه[9].

7- مررت بزيدٍ عليه جُبَّة[10].

8- [فإنْ يَكُ جثْمَانِي بِأرضٍ سِواكمُ] فإن فؤاديَ عندكِ الدهرَ أجمعُ[11].

---

(1)- ينظر تعليق ابن يعيش على تقسيم الزمخشري: شرح المفصل،[88/1، 89].

(2)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[613/2].

(3)- سورة الأنعام، من الآية 02.

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2].

(5)- ينظر: المصدر نفسه،[507/2، 584].

(6)- ينظر: المصدر نفسه،[584/2].

(7)- ينظر: المصدر نفسه،[584/2].

(8)- ينظر: المصدر نفسه،[584/2].

(9)- ينظر: المصدر نفسه،[584/2].

(10)- ينظر: المصدر نفسه،[584/2].

(11)- هذا عجز بيت من الطويل لجميل بثينة، ينظر: ديوان جميل بثينة، تقد: بطرس البستاني، درا بيروت-بيروت-لبنان، د، ط 1982م، ص29، وابن هشام: مغني اللبيب،[584/2]، والبغدادي: خزانة الأدب،[395/1].

إن البنية الإسنادية لهذه التراكيب يعكسها التركيب الأول(ي1) ويمكن التمثيل له بالبنية التالية:

-ج= أعنــدكَ [عمروٌ].

استفهام + ظرف أو جار ومجرور + فاعل .

استفهام(أ) + مسند + مسند إليه .

إن هذه البنية الإسنادية تختلف عن البنى الأخرى في كون الظرف تقدمه في(ي3) نفي، وفي (ي4) تقدمه موصوف(رجل)، وفي (ي5) تقدمه موصول(الذي)وأما في(ي6) فقد تقدمه صاحب خبر وهو(زيدٌ)، وأما في(ي7) فتقدمه صاحب حال(وهو زيد)، فكأن ابن هشام حينما أراد التمثيل في مغني اللبيب بهذه الأمثلة خاصة، أراد التدليل على أن الجملة الظرفية هنا واقعة[1] إما صفة كما في (ي4) أو صلة كما في(ي5)، أو خبرا كما في(ي6)، أو حالًا كما في(ي7)، ويمكن توضيح ذلك من خلال البنى التالية:

-ج= مــا [في الدار أحــدٌ] .

نفي + جار ومجرور + فاعل .

نفي + مسند + مسند إليه .

-ج= مررت برجــلٍ [معــه صــقرٌ] .

... موصوف + ظرف+ فاعل .

... موصوف + مسند + مسند إليه.

-ج= جـاء الـذي [في الدار أبــوه] .

... موصول+ جار ومجرور+ فاعل .

... موصول+ مس + مس إ .

-ج= زيــدٌ [عندكَ أخــوهُ] .

صاحب خبر+ ظرف + فاعل .

صاحب خبر+ مس + مس إ .

---

(1)- ينظر: الدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،[124/2].

-ج= مررت بـــــزيدٍ [عليه جُبَّةٌ] .

... صاحب حال+ ظرف+ فاعل .

... صاحب حال+ مس + مس إ .

إن البنية الإسنادية المُمَثَّل لها في هذه التراكيب، تُضَاف إليها الوظائف المختلفة للعناصر الواقعة قبل الظرف أو الجار والمجرور مع المرفوع، جعلت ابن هشام يُخرج هذه التراكيب عن إطار التراكيب الإسنادية الاسمية إلى نمط آخر وهو التراكيب الإسنادية الظرفية، أو على حد اصطلاحه هو والزمخشري الجملة الظرفية، فيصحّ القول إذا؛ أن ابن هشام وضع معايير جديدة في التصنيف زيادة عن مفهوم التصدر، وكون العناصر ركنا في العلاقة الإسنادية، وهذه المعايير وظيفية متعلقة بوظيفة العنصر وموقعه ضمن التركيب(الوصف، الصلة، الخبر، الحال...)[1].

1. 2/ تفسير التركيب الظرفي عند ابن هشام:

وقد عمد ابن هشام إلى تفسير هذه التراكيب فأخذ بمبادئ العمل وشقَّ مذهبا جديدا في هذا الباب إذ أنه يفسر ظاهرة الرفع في الاسم داخل الجملة أو التركيب الظرفي، بإرجاعها إلى العامل فيه وهو الظرف أو الجار والمجرور كما رجحه في أكثر من موضع[2]، وعليه يكون العامل في المثال(ي1) هو الظرف كما هو مبين في التمثيل التالي:

-ج= أ[عـــندكَ عمروٌ] ؟.

استفهام+ عـــا(ظرف) + مع1.

استفهام+ ظرف + فاعل(رفع) .

ويمكن تمثيل هذا التركيب من(ي1) بالتمثيل الشجري التالي:

---

(1)- ينظر: الدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،[124/2].

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2، 584].

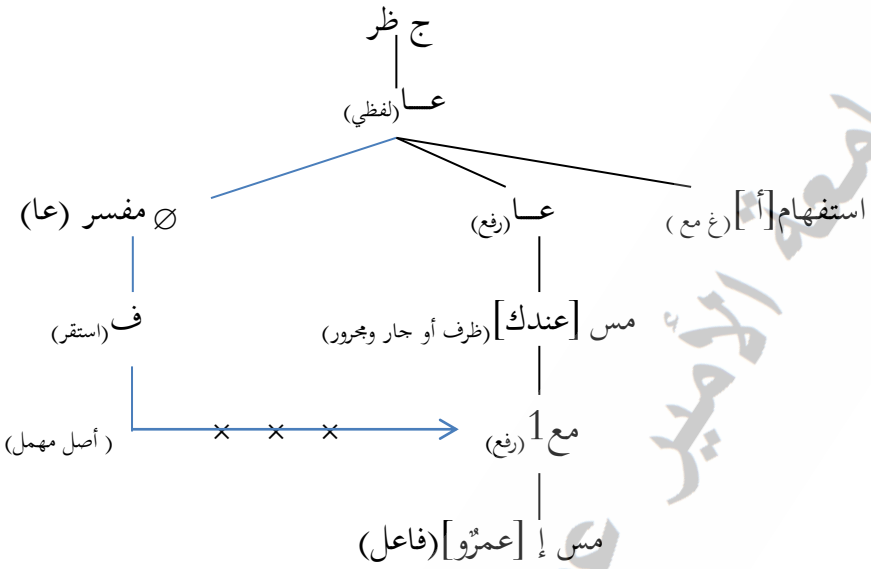

(ش.تش. يوضح عمل الظرف ضمن "ت ضر" عند ابن هشام).

يمثل العنصر الاستفهامي(غ مع) عنصر الصدارة الغير معمول فيه، ويمثل السهم باللون الباهت النازل المتجه من اليسار إلى اليمين، اتجاه عمل العامل المقدر المفسِّر للعامل [الظرف] الذي كان من المفترض أن يعمل على الأصل، إلا أنه ناب عنه في العمل الظرف بعمله إعراب الرفع في الفاعل، وأهمل وألغي عمله كما قرره ابن هشام.

إن هذه البنية العاملية تتكرر مع بنية الأمثلة، باستثناء المواقع التي تأخذها التراكيب الظرفية بعد الوظائف الخاصة التي حددها ابن هشام، كما توضحه بنى الأمثلة التالية:

-ج= مـــا [في الدار أحدٌ] .

نفي+ عـــا + مع1 .

نفي+ جار ومجرور+ فاعل(رفع).

-ج= مررت برجل [معه صقر] .

... موصوف+ عـــا + مع1.

... موصوف+ ظرف + فاعل.

-ج= جـــاء الذي [في الدار أبـــوه] .

... موصول + عـــا+ مع1 .

... موصول+ جار ومجرور+ فاعل .

-ج= زيدٌ [عندك أخـــوه] .

صاحب خبر+ عـــا +مع1.

صاحب خبر+ ظرف+ فاعل .

-ج= مررت بـــزيد [عليه جُبَّةٌ] .

... صاحب حال+ عـــا+ مع1 .

... صاحب حال+ ظرف + فاعل .

تكشف لنا هذه التراكيب عن عامل جديد هو الظرف، غير أن عمله عند ابن هشام في هذه البنى يرجع إلى نيابة الظرف أو الجار والمجرور عن فعل الاستقرار(استقر)[1]، وذلك من حيث قربهما إليه إذ يصح مجيئهما مسندين تماما كالفعل، فوجه الشبه هذا من جهة العلاقة الإسنادية، ولهذا قال ابن هشام: "لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما"[2]، وقد فسّر الدسوقي هذا الكلام و بيّنه بقوله: "قوله: لاعتمادهما: إنما كان الاعتماد مقرّبا من الفعل لأنه مُعتمِدٌ على المسند إليه خصوصا، ونحوُ الاستفهام؛ الغالب دخوله على الأفعال"[3]، فكلام الدسوقي هذا صريح في تفسير الاعتماد المقصود من قول ابن هشام، بأنه علاقة الاسناد التي يطلبها التركيب الظرفي بين ركني الإسناد الذين هما العمد وقد علل الدسوقي كذلك دخول الاستفهام على الظرف ومرفوعه، لقربه(الاستفهام) من الأفعال كذلك.

لقد احتج ابن هشام بحجتين اثنتين على ركنية الجار والمجرور أو الظرف، في هذا النمط من التراكيب؛ الأولى:" امتناع تقديم الحال في نحو:" زيدٌ في الدار جالسًا""[4]، وذلك لئلا تتقدم الحال على

(1)- ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل،[90/1].

(2)- ابن هشام: مغني اللبيب،[584/2].

(3)- الدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،[124/2].

(4)- ابن هشام: مغني اللبيب،[584/2].

عاملها وهو الجار والمجرور وهو ممتنع، ولو كان الفعل هو العامل لم يمتنع[1]، والثانية: أن الضمير المستتر في الظرف في البنية (ي8) يؤكد ذلك، إذ أن " الضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان"[2]، ويمكن التمثيل لهذه البنية (ي8) بالتمثيل التالي:

-ج= فإن فـــؤاديَ عندكِ [الدهرَ أجمعُ].

... موصوف+ ظرف1[ظرف2+ فاعل(∅)+ توكيد].

... موصوف ... [عـــا+ مع(∅) + فضلة].

.... موصوف ... [مس + مس إ(∅) + متمم(فضلة)].

يمثل الظرف(الدهرَ) العامل في التركيب[الدهرَ أجمعُ]، ويمثل الفاعل(∅) المقدر الضمير المستتر في الظرف[الدهرَ(هو) أجمع] معمولَ هذا الظرف، واللفظ أجمعُ توكيد لذلك الضمير المستتر في عامله الظرف(الدهر)[3].

إن هذا العامل من هذا المنطلق يطلب معمولا خاصا، يحمل وظيفة الفاعل لا غيرها، وهذا التفسير من ابن هشام، كما نرى يقوم على مبادئ العمل المتمثلة أساسا في أن الظرف والجار والمجرور يعملان عمل الفعل(استقر)الذي ينوبان عنه، فيرفع الاسم بعدهما على أنه فاعل بهما، وهذا الفعل الذي هو الأصل في العمل يمتنع ظهوره في التركيب الظرفي، لأن الجار والمجرور يقومان مقامه ويغنيان عنه في الإسناد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العامل في الضمير المستتر كما في المثال(أ8) هو الظرف أو الجار والمجرور وليس الفعل، لأن الضمير لا يستتر إلا في عامله الظاهر، ولهذا لا يصح إعراب هذا الضمير توكيدًا لضمير الفعل المستتر، لأن ذلك يؤدي إلى استتارهما جميعا، وهذا ممتنع بحسب ما ينص عليه المبدأ الثاني من مبادئ العمل الذي ارتكز عليه ابن هشام:" الضمير لا يستتر إلا في عامله"[4].

---

(1)- ابن هشام: مغني اللبيب،[584/2].

(2)- المصدر نفسه،[584/2].

(3)- ينظر في إعراب البيت المستشهد به: محمد علي طه الدرة: فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، مرا: محي الدين الدرويش، مطبعة الأندلس-دمشق-سوريا، ط2، د.ت، [62/4، 63].

(4)- ابن هشام: مغني اللبيب،[584/2].

وقد ذهب ابن يعيش إلى رفض إظهار الفعل الذي يتعلق به الظرف، لأن الظرف يقوم مقامه في الإسناد والعمل، قال:" واعلم أنك لــمّا حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا، صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعا بالظرف، كما كان مرتفعًا بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف"[1].

إن قول ابن يعيش "ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره ..." دليل على أن الظرف والجار والمجرور فرعان عن عمل الفعل، وهو أصل لهما، وهذا سبب تعلقهما به، ولهذا قال ابن هشام في تعيين موقع التقدير:" الأصل أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا، وما يقتضي إيجابه"[2].

إن مذهب ابن هشام في عمل الظرف، هو إلغاء عمل الاستقرار المحذوف، فلا يمكن القول أن الاستقرار يعمل في التركيب الظرفي، لأن ابن هشام ألغى عمله في هذا النمط من التراكيب، إذ لا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولهذا لا يتوهم متوهم أن كلام ابن هشام الأخير هذا عن تقدير الاستقرار هنا يجعله عاملا، إنما حديثه عنه لبيان متعلق الظرف والجار والمجرور لا غير .

2/ تفاعل العوامل في بناء التركيب الشرطي وتفسيره عند ابن هشام:

ينبني مفهوم التركيب الشرطي أو الجملة الشرطية على فكرة مفادها؛ أن العلاقة بين أجزاء هذا النوع من الجملة علاقة ضرورية، إذ أن العنصر الأول وهو الأداة، يربط العنصر الثاني وهو فعل الشرط أو جملة الشرط بالعنصر الثالث وهو فعل الجواب أو الجزاء، أو بصورة أعم جملة الجواب، ومن هنا دفع هذا الأمر بالنحاة قديما وحديثا إلى إعادة تصنيف هذه العناصر في إطار واحد، بالنظر إلى المقومات التي تنبني عليها التراكيب العربية المعتمدة على علاقة الإسناد، ومن ثمّ أصبحت كل جملتين جمعت بينهما أداة شرط على نحو تُراعى فيه علاقة الإسناد بالدرجة الأولى، ويتحقق من ورائه معنى فيه إفادة من مجموعهما

(1)- ابن يعيش: شرح المفصل،[90/2].

(2)- ابن هشام: مغني اللبيب،[592/2].

هو ما يصطلح عليه "الجملة الشرطية أو التركيب الشرطي"[1].

إن أول تحديد لمصطلح الجملة الشرطية بهذا المعنى السابق نجده عند جار الله الزمخشري، إذ جاء في مفصّله:" والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية "[2]، وقد مثل لها بقوله: " بـكرٌ إنْ تعطهِ يشْكرْكَ"[3]، فواضح أن الزمخشري يعدّ هذا التركيب جملة واحدة هي الجملة الشرطية.

2. 1/ موقف ابن هشام من التركيب الشرطي:

وأما ابن هشام الأنصاري فهو يخالف مذهب الزمخشري في تصنيف هذه الجملة، إذ يردُّها إلى الجملة الفعلية، قال: " وزاد الزمخشري وغيره الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية "[4]، وفي مواضع أخرى نراه يتردد في تصنيفها بين الفعلية والاسمية في جملة من نحو: "إذا قامَ زيدٌ فأنا أكْرمُه"، ويرد موطن الحسم فيها هنا بالنظر إلى العامل في الأداة "إذا"[5].

وعلى الرغم من هذا كلّه إلّا أننا نلمس من ابن هشام إقرارا بأن العلاقة بين أجزاء التركيب الشرطي تجعله بنية واحدة –وإن لم يصرح بذلك– كما يدل عليه كلامه التالي حول العامل في إذا– وفيه مذهبه المرجوح–قال:" والثاني[يعني المذهب الثاني حول العامل في إذا، وهو المرجوح] أنّه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، ويَرُدّ عليهم أمور: أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله"[6].

إنّ كلامه هذا يستفاد منه أمران: الأول أنّ الزمخشري ليس وحده من ذهب هذا المذهب، والثاني أنّ ابن هشام مقرّ بالعلاقة الموجودة بين عناصر هذا التركيب والرابطة له على وجه العضوية، فكأنّه تركيب واحد، وخير دليل على ذلك تعليله بتعليلات النحاة المخالف لهم في مذهبهم، و إقراره كذلك بعدم

(1)– ينظر: علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، ص141، وما بعدها.
(2)– الزمخشري: المفصل، ص49.
(3)– المصدر نفسه، ص49.
(4)– ابن هشام: مغني اللبيب، [507/2].
(5)– ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[2/ 508].
(6)– المصدر نفسه،[133/1].

الفصل بين العامل والمعمول المنتميان إلى تركيب موحد، ولاشك أن الأداة تعمل في الفعلين؛ فعل الشرط وفعل الجواب إن كانت مما يجزم فعلين، وسيأتي تفصيلها في موضع قريب.

إن هذا الأمر يوحي بتساهل ابن هشام في التصنيف أمام هذا التركيب، لتنزُّله في الاحتجاج على مخالفيه منزلة المقرّ لنمط التركيب الشرطي، باعتباره جملتين اختزلتا في جملة واحدة شرطية، أضف إلى ذلك أنه يعتمد ضابط التصدر للعناصر الإسنادية، ومعلوم أنّ من الأدوات الشرطية ما يكون شديد الربط بين الشرط وجوابه، كأن يظهر هذا الربط وينعكس على فعل الشرط والجواب معا في أثر إعرابي تدل عليه علامة الجزم، وتحدثه الأدوات الجازمة لفعلين، كما أن من أدوات الشرط ما يتصدر ويكون عنصرا اسميا لا حرفيا [1]، فتصنيف هذا النمط في إطار التركيب الفعلي لا يراعي العلاقة بين فعل الشرط والجواب، ولا يراعي كذلك الأثر الذي تحدثه الأدوات على الفعلين معا، باعتبارها تتطلبهما معا، وأما تصنيفه في إطار التركيب الاسمي فهو بعيد؛ إذ أن من الأدوات الشرطية ما يختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء، فحتى وإن لم تكن الأدوات جازمة، ك"إذا" التي تدخل على الجملة الفعلية[2]، فهي رابطة للفعلين في تركيب واحد، أو هي رابطة لفعل الشرط مع جـــوابه وفق علاقة ضرورية تستفاد من مجموع الكلام.

2. 2/ بناء التركيب الشرطي(جملة الشرط والجواب):

على هذا الأساس يكون تصنيف جملة الشرط والجواب مع الأداة في تركيب موحّد أمر مستساغ ومن هنا يكون بناء هذا النمط من التراكيب حاملا للبنية التمثيلية الآتية:

-ج= أداة+ جملة الشرط+ جملة جواب(جزاء) الشرط .

أداة + ت إس1+ ت إس2.

ربط شرط جواب .

ولتفصيل بناء هذا النمط من التراكيب وتفسيره نمثل بمجموعة التراكيب التالية:

(1)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[178/4].

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[129/1، 130].

(ك) 1- ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[1].

2- إنْ العـقلُ في أموالنَـا لا نضـقْ بهـا ذِراعًـا وإنْ صَبْرًا فنصبرُ للصّـبرِ[2].

3- منْ يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُهَـا [والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الله مِثْـلانِ] [3].

4- ومهمَا تكنْ عندَ امرئٍ من خليقـةٍ وإنْ خالهَا تخفَى على النَّاس تُعـلمِ [4].

5- والنّفـسُ راغبـةٌ إذا رغَّبْتَهـا [وإذا تُرُدُّ إلى قليـلٍ تقنـعُ] [5].

6- ولو أنَّ ما أسعَى لأدنى معيشةٍ كفاني -ولم أطلب- قليلٌ من المـالِ[6].

7-﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[7].

8- فواللهِ لولا الله تُخْشى عواقبُـهْ لزُعْزِع من هذا السّريرِ جَوانِبُـهْ[8].

9- " لولا قومُكِ حديثُو عهدٍ بكفرٍ لهدمتُ الكعبةَ"[9].

يتخذ المثال الأول(ك1) في الآية البنية العامة التي توضح الصورة الطبيعية لهذا النمط من التركيب فتمثل "إنْ" الأداة وتمثل جملة" تعودوا" التركيب الإسنادي لفعل الشرط، وأما التركيب الإسنادي الفعلي

(1)- سورة الأنفال، من الآية19.

(2)- البيت لهدبة بن الخشرم وهو من الطويل، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[1/ 408]، والبغدادي: خزانة الأدب، [337/9].

(3)- ينسب هذا البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل إنه لكعب بن مالك، وهو من البسيط، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[80/1، 135]، وسيبويه: الكتاب،[65/3، 114]، والبغدادي: خزانة الأدب،[365/2، 40/9، 357/11].

(4)- البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمي من معلقته وهو في ديوانه ، ص111. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[433/1- 441]، والبغدادي: خزانة الأدب،[26/9]، والأشموني: شرح الأشموني على الألفية،[579/3].

(5)- البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين، ينظر: ديوان الهذليين، تقد: أحمد الزين، المكتبة العربية للتراث، والدار القومية للنشر-القاهرة-مصر، د. ط، 1965م،[03/1]، وابن هشام: مغني اللبيب،[130/1]، والسيوطي: همع الهوامع،[181/3].

(6)- البيت من الطويل لامرئ القيس، ينظر: ديوان امرئ القيس، ص39، 137، وابن هشام: مغني اللبيب،[348/1، 363]، وسيبويه: الكتاب،[79/1]، والبغدادي: خزانة الأدب،[327/1].

(7)- سورة البقرة، من الآية 11.

(8)- البيت من الطويل لصحابية تشكو فراق زوجها الغازي في عهد عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[368/1]، ونقل البغدادي في الخزانة رواية أخرى في شطره الأول: " فوالله لولا الله لا شيء غيره " ينظر: خزانة الأدب،[10/ 333].

(9)- الحديث روته عائشة-رضي الله عنها-وهو في البخاري، ولفظه" يا عائشة، لولا قومُك حديثٌ عهدهم، لنقضتُ الكعبةَ "، ينظر: البخاري: الصحيح، كتاب العلم، حديث 126،[222/1]، وذكره ابن هشام في المغني،[368/1، 761/2].

الذي يليه فيمثل جملة الجواب أو الجزاء، وهذه البنية لا بد أن تتكرر في كل تركيب شرطي، غير أن هذا لا يمنع من حدوث تغيرات طارئة عليها .

إن أولى هذه التغيرات تكشفها لنا بنية التركيب(ك2) في قول الشاعر:

-ج= إنْ [العقلُ في أموالنا] [لا نضقْ بها ذراعا]. (شطر أول).

أداة جازمة+ شرط[ت إس ف((ف ∅كان)+ ت إس إ)]+جواب[ت إس ف(مس+ مس إ+ متم)].

= وإنْ [صبرًا] [فنصبر للصّبر]. (شطر ثان).

أداة جازمة+ شرط[ت إس ف((ف∅ كان)+ت إس إ)]+جواب[ت إس ف(مس+ مس إ+ متم)].

ففي الشطر الأول من هذا البيت تربط الأداة بين التركيب الإسنادي الفعلي لفعل الشرط الذي يقدر فيه الفعل ب"يكن" -كما ذهب إلى ذلك ابن هشام-[1]بالتركيب الإسنادي الفعلي الذي هو لجواب الشرط الجازم المذكور فيه فعله "نضق"، مع المسند إليه والمتممان، الجار و المجرور "بها" والتمييز "ذراعا"[2]، وأما في الشطر الثاني فإن الأداة نفسها "إنْ" الجازمة تكررت؛ فربطت تركيب الشرط المقدر فيه فعله ب"يكن" مع اسمه المضمر فيه، بتركيب الجواب المذكور فيه فعله "نصبرُ" تماما كما ربطت في التركيب الإسنادي الشرطي الأول في الشطر الأول من البيت، وعلى هذا الأساس تكون بنية هذا التركيب بذكر عناصرها المقدرة محتملة التقدير التالي:

-ج= إن يكن العقلُ في أموالنا، لا نضق بها ذارعًا، وإن يكن صبرًا فنصبر للصبر؛ أي إن تكن الدّية في أموالنا فنحن قادرون على أدائها، وإن يكن الحبس فنصبر للحبس.

وهكذا ربطت الأداة بين تركيبين إسناديين فعليين في الشطرين الأول والثاني على ذات النسق، إذ أن التركيب إس ف للشرط في الشطرين قدر فيه المسند(فعل ناسخ) بينما ذكر في التركيب إس ف للجواب في كلا الشطرين، ويظهر هذا الربط في الجزم على الفعلين كأثر دال عليه.

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[408/1].

(2)- ينظر في إعراب البيت ومعناه: محمد علي الدرة: فتح القريب،[131/3، 132].

ومن التغيرات التي تطرأ كذلك، ما يظهر في البنية(ك3):

-ج= من [يفعل الحسنات] [الله يشكرهـــا].

أداة جازمة+ شرط[ت إس ف(مس+ مس إ(∅)+متم)]+ جواب[ت إس إ(مس إ+ مس)].

إن اسم الشرط هنا "من " ربط بين تركيبين إسناديين اثنين، الأول للشرط[يفعل الحسنات] وهو "ت إس ف"، والثاني للجواب[الله يشكرها] وهو "ت إس إ" ، وهذا هو الفرق بينه وبين التركيب السابق في (ك2)، فإن الأداة أو الاسم ربط في (ك3) تركيب شرط فعلي بتركيب جواب اسمي، بينما ربط في (ك2) تركيب شرط فعلي بتركيب جواب فعلي، وقد استشهد ابن هشام بهذا الشطر من البيت الشعري لعبد الرحمن بن حسان في أوضح المسالك، على أن الجواب الممتنع جعله شرطا[1]، والذي لا بد فيه من ذكر الفاء الداخلة على الجملة الاسمية الواقعة جوابا، قد تحذف هذه الفاء للضرورة الشعرية[2] وعليه يكون تقدير الشطر من البيت: من يفعل الحسنات فاللهُ يشكرُها، فابن هشام يرى أن هذه الفاء تدخل على الجملة الاسمية الواقعة جوابا وهي في هذا البيت تقدر مراعاة لضرورة شعرية .

وبما أن هذه الأداة جازمة[3]، فيرى جمهور النحاة أن جملة[الله يشكرها] واقعة في محل جزم جواب الشرط، لأنها اقترنت بهذه الفاء[4]، فيمكن اعتبار الفاء أيضا من الروابط التي تربط بها التراكيب الإسنادية الشرطية، إضافة إلى الأداة الجازمة هنا، وإن فصّلنا قلنا؛ إن التركيب الشرطي هنا مربوط بالأداة لأنها لها موقع إعرابي هو موقع المبتدأ، وهي تطلب خبرها الذي هو جملة الشرط، كما ذهب إلى ذلك ابن هشام[5]، وهنا تم ربطها[يفعل الحسنات] بالأداة، وأما ربطها بجملة الجواب، فيكون بالفاء المقدرة

(1)- هو الجواب الذي لا يمكن أن نجعله شرطا نبتدئ به جملة الشرط، فلا يقلب ولا يحول إلى شرط، لأنه جملة اسمية تقترن بالفاء وما شابهها كما هو حال التركيب(ك3).

(2)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[172/4].

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[439/1].

(4)- ينظر: محمد الدرة: فتح القريب،[142/1].

(5)- رجّح ابن هشام أن تركيب الشرط بأكمله هو خبر" من" وليس تركيب الجواب كما هو مذهب النحاة، فهو مخالف لهم في هذه المسألة، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[440/1، 611/2].

ضرورة، ودليل هذا الربط في كونه بالأداة مع الفاء حمل جملة الجواب [الله يشكرها] إعراب الجزم بوقوعها موقع الجزم[1]، لأنها متصلة بفاء مقدرة حملا على الأصل.

ويفترض التوليديون أن أدوات الجزم هذه هي مصدريات لها حق الصدارة؛ إذ أنها لا تقع في مواقع الموضوعات، وإنما تقع في مواقع (لا موضوع)، إلا أن لها قوة العمل في فعلين فعل الشرط والجواب معا، وهذا التفسير يطابق تماما تفسير النحاة القدامى لبنية التركيب الإسنادي الشرطي، ويفترض بعض التوليدين كذلك، أن هذه الأدوات عملت الجزم في فعلين، لأنها تتضمن قرائن نحوية دلالية كالتي تتضمنها الحروف العاملة المشبهة بالأفعال، ومع أن بعض هذه الأدوات غير جازم، إلا أنَّ له وظيفة ربط تعود إلى القرينة النحوية الدلالية التي تتمتع بها، قد تكون قرينة الظرفية كما في[إذا]غير الجازمة من المثال(ك5)، أو الحالية كما في[مهما]الجازمة لفعلين من (ك4)، أو الفاعلية كما في [من]من (ك3)[2].

ونجد أنفسنا مع بنية مغايرة لسابقاتها في(ك4):

-ج= مهما [تكن عند امرئ من خليقة]. (شطر أول).

أداة جزم+ شرط[ت إس ف(ف ناسخ+ ت إس إ(اسم كان "هي"+ خبرها "عند"))+ متم] +جـــــواب[∅ محذوف يقدر ب: تُعلم].

= وإن [خـالها تخفى على الناس] [تُعلـــم]. (شطر ثان).

أداة + شرط[ت إس ف(ف ظن+ مس+ مس إ+ متم1+ متم2(تخفى)+متم3(جار ومجرور))] +جـــواب [ت إس ف(ف(مس مبني للمجهول)+ نائب فاعل(∅) مقدر ب "هي")].

ففي هذه البنية ربطت الأداة "مهما" الجازمة لفعلين، تركيبين إسناديين؛ فعل الشرط وهو [تكن مع اسمه وخبره] بفعل جواب محذوف يفسره فعل الجواب في الشطر الثاني[تُعلم] الذي هو فعل جواب ل"إنْ" الشرطية هي أيضا، وأما "إنْ" هذه فتربط تركيبين إسناديين فعليين؛ الأول[خالها تخفى]فعل الشرط المتضمن لفعل الظن [خال]، والثاني فعل الجواب[تُعلـم] وهو فعل مبني للمجهول[3].

(1)- ينظر: محمد الدرة: فتح القريب،[84/1، 142].

(2)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص220، 221.

(3)- ينظر في إعراب البيت: محمد الدرة: فتح القريب،[179/3- 181].

إن "مهما" هذه رجح ابن هشام اسميتها، ورأى أنها بهذا لها موقع إعرابي تأخذه[1]ومن ثمَّ يمكن القول إنها من حيث قوة الربط في التركيب الشرطي تماثل "من" السابقة، فبالإضافة إلى الأثر الإعرابي الذي يظهر على التركيبين الإسناديين؛ تركيب الشرط وتركيب الجواب، تحتل موقعا إعرابيا يمكِّنها من أخذ مكانها داخل البنية الإسنادية في التركيب الشرطي، فهي تحتل موقع المبتدأ، وتؤدي وظيفته والمبتدأ يطلب خبرًا وخبرها هو تركيب فعل الشرط[تكن عند امرئ من خليقة]-على مذهب ابن هشام وجمهور البصريين[2]في" مهما"، فهي تشكل إذا علاقة إسنادية بدورها، غير أنه لا دخل لتركيب الجواب، إذ أنه لا يمثل ركنا إسناديا في بنية المبتدأ "مهما" وخبره تركيب فعل الشرط، ولكنه في الوقت ذاته مرتبط بهذا التركيب الإسنادي الشرطي الأكبر، إذ أنه لا تتحقق فائدة الكلام من دونه، وهي ما تتطلبه الأداة من شرط وجواب أو سبب ونتيجة، ويمكن ترجمة هذا الكلام بالبنية التمثيلية التالية:

-ج= مهما + ت إس (ت شرط) + ت إس (ت جواب).

ربط شرط جواب .

مس إ(مهما) + مس (ت شرط) + متم(ت جواب).

علاقة إسنادية .

إن "مهما" في هذا التمثيل تبين طريقة ربطها بتركيب الشرط والجواب، بالرغم من كون تركيب الجواب ما هو إلا عنصر متمم لركني العلاقة الإسنادية، ومع ذلك فهو ضروري في تحصيل فائدة التركيب الإسنادي الشرطي، ووظيفته هنا مشابهة لوظيفة متمم الفعل المتعدي(المفعول).

وأما في التركيب(ك5)، فنحن مع أداة خاصة هي "إذا" وهي تختلف عن سابقاتها إذ تختص بدخولها على الجملة الفعلية، لكنها لا تجزم الفعلين، فالغالب في الفعل بعدها أن يكون ماضيا، وقد يجيء مضارعا لكنه قليل[3]، ولبيان الخصائص التركيبية لهذه الأداة في بنية الشرط نحلل البنية(ك5):

(1)- هذا الموقع هو موقع المبتدأ وخبره في الغالب هو فعل الشرط الذي يليه، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[441/1، 442].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[442/1]، ومحمد الدرة: فتح القريب،[180/3، 181].

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[129/1، 130].

-ج= والنفـــس راغبة إذا [رغّبــتها] [∅]. (شطر أول).

ربط شرط جواب محذوف.

... أداة غير جازمة+ ت شرط[مس+ مس إ(∅)+ متم]+ت جواب[∅ محذوف يفسر ب:رَغِبَتْ].

= وإذا [تُردُّ إلى قليـــل] [تقنع]. (شطر ثان).

ربط شرط جواب .

أداة غ جازمة+ ت شرط[ت إس ف(مس+ مس إ...)]+ ت جواب[ت إس ف(مس+ مس إ].

إن هــذه الأداة هنــا ربطـت في الشطـر الأول تركيـب الشرط[رغبتهـا] بتركيب الجواب المحذوف أو المقدر[∅]ب:[رَغِبَتْ] والفعل هنا كان في الزمن الماضي، وأما في الشطر الثاني، فربطت "إذا" فعلا مضارعا أو مستقبلا مبنيا للمجهول وهو فعل الشرط، بفعل مضارع أيضا وهو فعل الجواب فلم تجزمهما وهذا ما يجعلها تختلف عن الأدوات السابقة، قال ابن هشام:" ولا تعمل الجزم إلا في ضرورة"[1]؛ أي في الشعر.

وأما كون هذه الأداة يأتي بعدها الاسم نحو قوله تعالي:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[2]فإن ابن هشام يفسره بأنه فـاعل بفعـل محـذوف[3]يفسـره الفعـل المذكور بعده "انشقـت" وعليه يكـون تقدير الكـلام فيهـا "إذا انشقت السماء انشقت".

وتُشبِهُ هذه الأداةَ من حيث كونها غير جازمة "لو"[4]في التركيب(ك6) كما أنها أيضا تدخل على الأفعال، وأما أن يليها اسم مرفوع، فإن ابن هشام يقدر عامله بفعل محذوف يفسره ما بعد هذا الاسم المرفوع[5]، ويرجع ابن هشام علّة كون هذه الأداة" لو" غير جازمة لغلبة دخولها على الماضي[6]ولتفصيل الكلام عنها نحلل بنية التركيب(ك6):

(1)- ابن هشام: مغني اللبيب ، [130/1].

(2)- سورة الانشقاق، الآية01.

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[130/1].

(4)- ينظر: المصدر نفسه ،[353/1].

(5)- ينظر: المصدر نفسه،[361/1، 364].

(6)- ينظر: المصدر نفسه،[365/1].

-ج= ولو [أن مـــا أسعى لأدنى معيشة] [كفانـــــي].....

ربط شرط جواب .

أداة غ جازمة+ ت شرط[ت إس ف(ف∅+ مس إ(أنّ ...))]+ ت جواب[ت إس ف].

إن الناظر في هذه البنية للوهلة الأولى يظن أن "لو" يليها اسم، غير أن ابن هشام يقدر بعدها فعلًا إن وليتها "أنَّ"[1]، هذا الفعل هو فعل الشرط، والغالب في تقديره هو " ثبت " وبهذا يكون هو المسند في تركيب فعل الشرط والمسند إليه هي "أنَّ" المشبهة بالفعل، وهي تقع موقع فاعل الفعل " ثبت " المقدر[2]، وهنا نكون بصدد تركيب مكتمل الإسناد، وهو تركيب الشرط، وأما تركيب فعل الجواب فهو [كفاني]، وليس ثمة فرق فيه بين هذه الأداة وغيرها إلا في كونها غير جازمة .

وهكذا يكون ابن هشام خالف جمهور البصريين، وانتصر لمذهب المبرد و الزجاج والكوفيين في القول أن الحرف "أنّ" في موقع فاعل أو هي مرفوعة على الفاعلية، خلافا للجمهور الذين قالوا بأنه مرفوع على الابتداء[3].

وأما بنية الآية الكريمة فهي مختلفة بعض الشيء في جواب الشرط، كما يوضحه التمثيل في(ك7):

-ج= ولـو أنّـهم آمنـــوا .... لمثوبة من عنـد الله خيـــر .

ربط شرط جواب .

أداة+ ت شرط[ت إس ف(مس(∅ ثبت))+مس إ(أنّهم...))]+ت جواب[ت إس إ(مس إ+مس)].

إن جواب الشرط في هذه البنية جاء تركيبا إسناديا اسميا يمثل فيه العنصر[مثوبة] المسند إليه، ويمثل العنصر[خير] المسند، وهكذا فإن فعل الشرط هو "تركيب إس ف"، والجواب "ت إس إ "ويشترط النحاة -ومنهم ابن هشام- اقتران تركيب الجواب باللام أو الفاء[4]كاللام في الآية، وأما فعل الشرط فيها فهو مقدر بالفعل " ثبت" كما مر في المثال السابق، وهو مذهب ابن هشام، وأما المسند إليه فهو" أن " ومعموليها .

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[363/1، 364].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[364/1].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[363/1، 364]، و محمد الدرة: فتح القريب،[08/3].

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[366/1].

وأما التركيب(ك8) فإن الأداة فيه هي" لولا" وقد صرح ابن هشام في أنها "تدخل على جملتين، اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو:" لولا زيدٌ لأكرمتك""[1] ولبيان طريقة ربطها في جملة الشرط ننظر في البنية(ك8):

-ج= ... لولا [الله تخشى عواقبه] [لزُعـــــزِعَ].

أداة غ ج+ ت شرط[ت إس إ(مس إ+ مس(∅)+متم...)]+ت جواب[ت إس ف(مس+مس إ)].

إن هذه البنية ربطت فيها الأداة الشرطية غير الجازمة تركيب الشرط؛ وهو تركيب إسنادي اسمي حذف فيه المسند[الخبر] وجوبًا-كما هو مذهب جمهور البصريين وابن هشام[2]لمجيئه كونًا عامًّا أو مطلقا- بتركيب الجواب الذي هو تركيب إسنادي فعلي؛ فعله مبني للمجهول، ويعلل النحاة البصريون وجوب حذف خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا" الذي هو كون عام أو مطلق، لسدِّ جواب " لولا" مسدّه[3]، قال ابن يعيش شارحا كلام الزمخشري حول "لولا" :" وكذلك "لولا" تقول "زيدٌ قائم، محمدٌ خرجَ"، فهتان جملتان متباينتان إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فإذا أتيت بلولا وقلت" لولا زيدٌ قائم لخرج محمدٌ، كان تقديره، "لولا زيد حاضر أو مانع"، معناه أن الثاني امتنع لوجود الأول، وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ، لأنه لا عائد منها إلى زيد، والجملة إذا وقعت خبرا، فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ، وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق ب" لولا" وجواب لها "[4].

وإذا أردنا تحديد مذهب ابن هشام وموقفه من هذا الكلام؛ فإنه يرفض الرأي القائل بأن جواب لولا أبدا هو خبر المبتدأ، لكنه لا يمنع فيه أن يكون سادّا مسدّه[5]، إذ أنه لا رابط بين المبتدأ والجواب تماما كما في المثال(ك8)، فإنه لا رابط[عائد] بين لفظ الجلالة الواقع مبتدأ[الله] وبين الجواب[لزعزع]، وأما

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[367/1].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[367/1، 368]، وأوضح المسالك،[196/1، 199]، وابن عقيل: شرح ابن عقيل ، ص73، 74.

(3)- ينظر: الزمخشري: المفصل، ص51، وابن يعيش: شرح المفصل،[97/1].

(4)- ابن يعيش: شرح المفصل،[95/1].

(5)- الرأي القائل بأن جواب لولا أبدا هو الخبر هو مذهب ابن الطراوة، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[368/1].

الجملة[تخشى] فلا عائد بينها وبين المبتدأ [الله]، ولهذا أولها ابن هشام ببدل اشتمال على أن أصلها " أن تخشى" فحذفت "أن" وارتفع الفعل ،كما أولها كذلك في أنها اعتراضية [1].

فمع هذه الأداة نتحصل على بنية جديدة مخالفة للبنى السابقة، فموطن الاختلاف فيها هو مجيئ تركيب الشرط تركيبا إسناديا اسميا حذف منه المسند وجوبا، كما يبينه التمثيل التالي:

-ج= تركيب الشرط= أداة + ت شرط[ت إس إ(مس إ+ مس(∅))]+ ت جواب[ت إس ف].

وأما الحديث الشريف في (ك9) فإن " لولا" فيه يقال فيها ما قيل في (ك8) إذ أن بنيته جاءت فيها لفظة المبتدأ [قومكِ] من دون خبر غير أن جواب الشرط سدّ مسدّه وهو[لهدمت الكعبة]، وليس ثمة فرق إلا في كون جواب "لولا" في(ك8) وهو [لزُعزِعَ] تركيب فعلي يحتمل كونه جوابا للقسم، وعلى فرض ذلك، فقد حذف جواب "لولا" لدلالة جواب القسم عليه، فالقاعدة تنص على أنّه؛ إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما[2]؛ أي القسم، وأما في الحديث الشريف (ك9)، فإن كثيرا من النحاة زعموا أن الخبر مذكور وجوبا لكونه كونا مقيدًا كالقعود والقيام وهو في(ك9) لفظ[حديثو]، ومنهم الرماني وابن الشجري و الشلوبين وابن مالك-كما نقل ذلك عنهم ابن هشام-[3]، وقد ردّ عليهم جمهور البصريين في كون الحديث مروي بالمعنى[4].

ومن هنا يكون لدينا من الاحتمالات الممكنة لبنية التركيب الشرطي ما يلي:

- أداة+ ت شرط[ت إس ف]+ ت جواب[ت إس ف][5].
- أداة + ت شرط[ت إس ف]+ ت جواب[ت إس إ][6].

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني البيب،[368/1].
(2)- ينظر: محمد الدرة: فتح القريب،[55/3].
(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[368/1].
(4)- ينظر: المصدر نفسه،[761/2]، و أوضح المسالك،[199/1].
(5)-كما هو حال التركيب(ك1) من الأمثلة و(ك2).
(6)-كما هو الأمر في التركيب(ك 3، ك4، ك7).

- أداة+ ت شرط[ت إس إ(- مس(∅))]+ ت جواب [ت إس ف][1].

- أداة+ ت شرط[ت إس ف]+ ت جواب[∅][2].

وتتوزع هذه البنى بحسب تنوع الأداة فمنها ما يجزم فعلين ومنها مالا يجزم.

2. 3/ تفسير التركيب الشرطي عند ابن هشام:

إن تفسير بناء التركيب الشرطي يتوقف أساسا على العنصر الفارق فيه وهو الأداة؛ وذلك من حيث حرفيتها واسميتها، أو من حيث وظيفتها التي تؤديها داخل التراكيب، وموقعها وموقع العناصر التي بعدها كذلك.

فأما إن كانت الأداة حرفا فإن تفسيرها يتوقف على عملها في فعلي الشرط والجواب، إذ أنها حينئذ تعمل الجزم غير أنها لا يُعمَل فيها كما توضحه بنية التركيبين (ك1)و (ك2):

-ج= عـــا(جزم)+ مع1(ت ش)+ مع2 (ت ج).

وأما إن كانت الأداة اسما ك" من و مهما "، فإن ابن هشام يسلك فيهما مذهبا خاصا إذ يعدّهما عاملتين تعملان الجزم في فعلين؛ الأول للشرط، والثاني للجواب، وإذا نظرنا إلى "من" فإنها عملت الجزم في تركيب الشرط[يفعل] غير أن جوابها ليس تركيبا فعليا، وإنما تركيب اسمي، ومع ذلك فابن هشام يرى أن ذلك التركيب يقع في موقع جزم، لأنه جوب شرط مقترن بالفاء المقدرة[فالله يشكرها]، كما توضحه البنية العاملية التالية:

-ج= عـــا(جزم)+ مع1(ت ش)+ مع2(ت ج (ت اسمي)).

وسنأخذ بنية واحدة من بنى الشرط للتمثيل لها شجريا ولتكن البنية (ك3):

- أداة + ت شرط[ت إس ف]+ ت جواب[ت إس إ].

---

(1)- كما هو الأمر مع التركيبين(ك8، ك9).

(2)- كما هو حال التركيبين (ك5) في الشطر الأول من البيت.

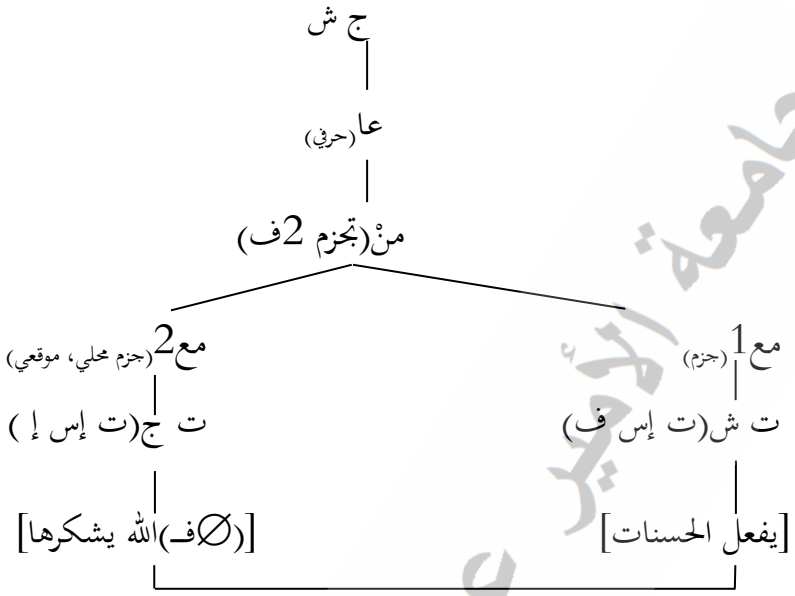

ربط الأداة لتركيب ش+ ج .

(ش.تش. يوضح عمل أدوات الشرط الجازمة لفعلين).

وأما مهما فينطبق عليها مذهب ابن هشام ذاته في أنها تعمل الجزم في فعلين غير أنها في المثال(ك4) تطلب تركيب جواب فعلي خلافا ل" من" في (ك3)، يضاف إلى هذا أن "من و مهما" تقعان مواقع معمولا فيها؛ إذ أن العناصر بعدها تلعب دورا كبيرا في تحديد وظيفتها النحوية، ويفسر ابن هشام وقوع هذه الأدوات معمولا فيها باعتبارها مبتدآت؛ أخبارها هي تراكيب الشرط دون الجواب خلافا لغيره من النحاة ف:"من و مهما" يقعان معمولين للعامل المعنوي الابتداء وخبراهما هما تركيبا الشرط دون الجواب، فبالرغم من أن الجواب لا تتم الفائدة إلا به إلا أن ابن هشام يرى أن هذه الفائدة متوقفة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية أو الوظيفة[1]، أي أن التعلق هنا بالأداة إذ لا رابط[عائد] بين المبتدأ في(ك3) بين "من" والتركيب[الله يشكرها] إلا الأداة "من" والحرف "الفاء"، وأما في" مهما" فإن ابن هشام يرى أن خبرها هو تركيب[تكن عند امرئ...] ودليله في ذلك أن الشاعر جعل ضميرا مستكنّا في [تكن] مؤنثا يعود على "الخليقة" التي هي من حيث المعنى الأداة

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[611/2]

"مهما" نفسها، وبالتالي فهي الرابط بين المبتدأ والخبر عند ابن هشام[1]، ونوضح عمل هذين العنصرين وموقعهما مواقع معمولة بالبنية التالية:

-ج= عـــا(جزم)+ مع1(ت شرط)+ مع2(ت جواب).

عـــا(∅ ابتداء)+ [مع1(أداة=مس إ)]+[مع2(ت شرط=مس)]+ متم(ت جواب).

عـــا معنوي(موقعي) عـــا حرفي(جزم).

إن القوسان المعقوفان يمثلان المعمولين للعامل المعنوي الابتداء، غير أن وقوع الأداة في موقع معمول الابتداء الأول يجعل [ت شرط] معمولا ثانيا للابتداء، كما يجعل من [ت جواب] متمما لا غير، وكان قبل ذلك معمولا لعامل لفظي هو أداة الشرط الجازمة.

وأما الأداة" إذا" فإن ابن هشام يفسر تركيبها الشرطي في أنها تطلب فعلين؛ الأول للشرط والثاني للجواب، غير أنها لا تجزم فبالرغم من دخولها على الأفعال[2]، إلا أنها غير جازمة إذ الغالب في تلك الأفعال أن تكون ماضية، كما أن ابن هشام يذهب مذهب المحققين-كما قال-[3]إذ يعد هذه الأداة ظرفا، ومنه فلا مفر من كونها معمولة، إذ العامل فيها عنده هو فعل الشرط وحده لا فعل الجواب ولا غيره، وقد ردّ على أبي البقاء العكبري في ادعائه أنها تجر للإضافة، وصرح بأنها لا تأتي مضافة، وإنما هي معمولة لفعل الشرط، ومحلها النصب[4]، وعدها كذلك بمنزلة متى وحيثما وأيّان، وهذه الأدوات العامل فيها الشرط لا الجواب، ويقال في إعرابها؛ اسم شرط منصوب بشرطه، ولا يقال إنها اسم زمان خافض لشرطه منصوب بجوابه[5]، وعلى هذا يكون تخريج البنية العاملية لهذه الأداة على النحو التالي:

-ج= إذا [تُردُّ إلى قليل] [تقنـــع].

أداة + [ت شرط]+ [ت جواب].

مع1 + عـــا(لفظي)+متم للشرط(ت جواب).

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ،[441/1، 442].

(2)- ينظر: المصدر نفسه ،[129/1، 130].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[133/1].

(4)- ينظر: المصدر نفسه ،[134/1،133].

(5)- ينظر: المصدر نفسه،[133/1]،[هامش].

وأما الأداتين "لو" و"لولا" فإنهما غير عاملتين إذ أنهما لا تجزمان وليس لهما تعلق من حيث العمل في غيرهما إلا في كونهما تنتقيان عناصر خاصة ف" لو" لا بد أن يليها فعل فإن لم يكن ظاهرا يقدر عند ابن هشام والمرفوع بعده مرفوع على الفاعلية[1]، وأما "لولا" فتنتقي في تركيب الشرط تركيبا اسميا يذكر فيه المسند إليه ويحذف المسند وجوبا، وهذا المسند إليه مرفوع على الابتداء[2]، وليس لهما من دور إلا من حيث التعلق والربط عن طريق إنشاء الشرط بين تركيب الشرط وتركيب الجواب .

3/تفاعل العوامل الحرفية وبناء التراكيب الإسنادية وتفسيرها عند ابن هشام:

إن المقصود من العامل الحرف؛ هو الحرف العامل في غيره من الأسماء والأفعال، وسنخص بالذكر هنا الحروف العاملة الداخلة على التراكيب الإسنادية الفعلية والاسمية، دون التطرق إلى الحروف العاملة في اسم مفرد كالجار والمجرور وغيرها .

3. 1/ أنواع العوامل الحرفية:

العوامل الحرفية نوعان عوامل الأفعال وعوامل الأسماء:

3. 1.1/العوامل الحرفية الداخلة على التركيب الإسنادي الفعلي: وهي الحروف الداخلة على الفعل المضارع، وهي النواصب و الجوازم[3].

3. 1. 2/العوامل الحرفية الداخلة على التركيب الإسنادي الاسمي: وهي الحروف المشبهة بالأفعال ناصبة للاسم رافعة للخبر[4]، والحروف المشبهة بليس والعاملة عملها[5].

ولبيان تفاعل هذه العوامل الحرفية في بناء التراكيب الإسنادية وتفسيرها نختار مجموعة من الأمثلة:

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[361/1، 363، 364].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[367/1، 368].

(3)- ينظر في إحصاء هذه الحروف: ابن آجروم: المقدمة الآجرومية، ص09، 10.

(4)- ينظر: المصدر نفسه، ص13.

(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[326/1، 344، 409].

(ل)
1-﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1].
2-﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[2].
3- إنّ منْ يدخلِ الكنيسةَ يومًـــا يلقَ فيهـــا جآذِرا وظِبـــــاءَ [3].
4- منْ صَدَّ عنْ نِيـرَانِها فأنَـا ابنُ قَيْسٍ لا بَـرَاحُ[4].
5-﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[5].
6-﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[6].
7- لا صَاحبَ جـودٍ ممُقُوتٌ[7].

بما أن هذه العوامل الحرفية تدخل على كلٍّ من التراكيب الإسنادية الفعلية والاسمية، فإننا سنكتفي في هذه الأمثلة بذكر البنية البسيطة لها دون التطرق إلى البنية المفصلة، لأنه قد مرّ تفصيل التركيبين الفعلي والاسمي، وسنركز على تفسير البنية العاملية دون الإسنادية.

3. 2/ تفسير العامل الحرفي عند ابن هشام:

إن التركيب(ل1) في الآية يتضمن حرفا مصدريّا يعمل النصب في الفعل المضارع فيكون هو العامل والمضارع المعمول؛ فهو يكتفي بعمل واحد ولا يتعدى هذا الفعل الذي عمل فيه، كما توضحه البنية التمثيلية الآتية:

---

(1)- سورة البقرة، من الآية 184.
(2)- سورة الإخلاص، الآية 03 .
(3)- البيت للأخطل من الخفيف ويروى في بعض المراجع في الشطر الثاني بلفظ جآزِرًا بدل جآذرا وهي البقرة الوحشية، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[52/1]، والبغدادي: خزانة الأدب،[1/ 458، 420/5، 155/9، 448/10]، والسيوطي: همع الهوامع [164/2].
(4)- البيت مجزوء من الكامل وهو لسعد بن مالك، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[326/1]، وأوضح المسالك،[251/1] وسيبويه: الكتاب،[58/1]، والسيوطي: همع الهوامع،[119/2]، والبغدادي: خزانة الأدب، [467/1، 172/2، 39/4].
(5)- سورة يوسف، من الآية 31.
(6)- سورة ص، من الآية 03.
(7)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[324/1].

-ج=[أنْ تصوموا] خير لكم .

[أداة نصب+ ت إس ف(يقدران بمصدر، صومكم)]+ خبـر (خير لكم).

[عـا+ مع1]+... .

عـا(∅) + مع1[أن تصوموا] + مع2 [خير لكم].

إن ابن هشام يذهب إلى أن "أنْ" هنا تقع في موقع الابتداء[1]وعلى هذا تكون عاملة مكتفية بمعمول واحد هو الفعل(تصوموا) من التركيب الإسنادي الفعلي، وتقع مع ما دخلت عليه من تركيب إسنادي، موقع المبتدأ المعمول للعامل المعنوي الابتداء.

لقد صنف التوليديون هذا النمط من العامل الحرفي في صنف المصدريات التي لابد أن تحتلّ مواقع الصدارة من التراكيب، ولقد عدّها الفاسي الفهري أثناء دراسته للمدونة النحوية العربية في باب حروف الاستفهام وباب الابتداء وباب الاشتغال، أنها مما ينبغي أن يقع موقع الموضع، وقد وضع قاعدة مركبية مثلها في البنية التالية:

-ج= ج'⟵ (مص)ج[2].

وعليه يكون تخريج هذه البنية هو :ج'=[(مص)=أن (ج) =تصوموا].

ويختلف التعبير عند الفاسي الفهري عن الموضع الذي تحتله العناصر المتصدرة(أداة الاستفهام، العامل الابتداء، والمشغول عنه) بين الموقع المصدري والموقع البؤرة، قال: " إن جملة [زيدٌ ضربتهُ] يوجد فيها المبتدأ خارج الجملة في موضع أعلى من مكان الموصول [المصدري]، ونعتقد أنه مكان البؤرة (focus) أو الموضع (topic)، ونرمز له "ببؤ" ويتم رسم هذا الموضع بواسطة القاعدة التالية:

- ج" ⟵(بؤ) ج' "[3].

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[39/1].

(2)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، ص 111.

(3)- المرجع نفسه، ص113.

وتخضع هذه المصدريات لقوانين نظرية الحواجر[1]، وتطبّق عليها الشروط الواجب توفرها في العناصر الوظيفية حتى تكون قابلة للنقل، لأن الموضع الذي تشغله العناصر المصدرية في النحو التوليدي هو موقع لا موضوع داخل الشبكة المحورية، وبالتالي فإن نقلها غير مستساغ، إذ أنه يؤدي إلى إنتاج بنى لاحنة، كما يوضحه التمثيل التالي ل(ل1):

-ج= *[ث] تصـــوموا خير لكم أنْ .

نقل المصدري" أنْ"

ويرى التوليديون العرب أن هذا العامل الحرفي يفسر عمله على النحو الذي يفسّره به النحاة القدامى، غير أنهم يرون أن هذا العمل ناتج عن كون بعض هذه الحروف متضمنة لقرائن نحوية دلالية كقرينة التوكيد[2]مثلا في المثال(ل3) التي تدل عليها الأداة الناصبة "إنَّ" ويمكن توضيح هذا الكلام بالتشجير التالي[3]:

-ج= حرف مشبه+ اسم إنَّ∅ + خبر إنّ [من يدخل ...].

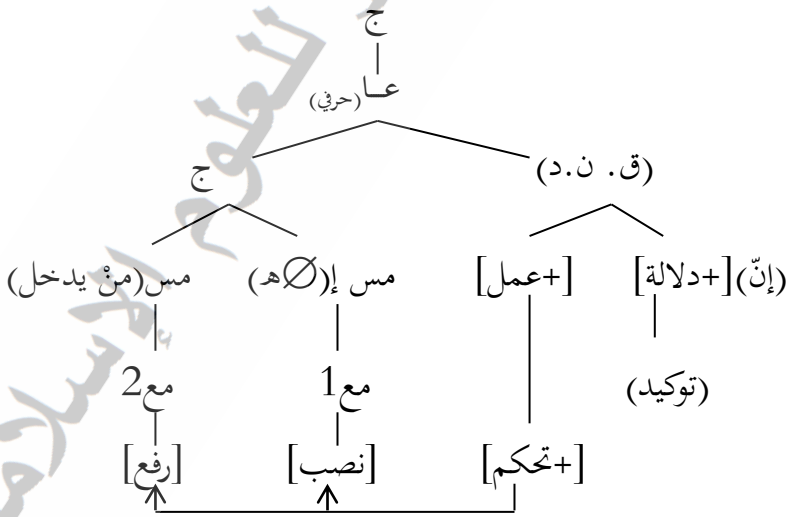

(ش. تش. يوضح عمل العامل الحرفي(المصدري).

(1)- ينظر على سبيل المثال: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص358- 363.

(2)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص231، 232.

(3)- الشكل التشجيري معدل عن مشجر لشفيقة العلوي، ينظر: المرجع نفسه، ص232.

يمثل الرمز(ق. ن. د) القرينة النحوية الدلالية التي يتوفر عليها المصدري [إنّ] في المثال(ل3) وهذه القرينة هي دلالة الحرف العامل المتحكم في معموليه على التوكيد، وأما علامة الإضمار للمسند إليه (مس إ) فتدل على أنه اسم [إنّ]المنصوب؛ عنصر ضميري(ضمير شأن)، وأما خبر [إن]المرفوع فهو[ت إس إ] تدل عليه الجملة[من يدخل] .

وإذا رجعنا إلى التركيب(ل2) فهو أبسط من حيث البنية العاملية، إذ أنه يتضمن أداة جازمة هي "لم" فتكتفي بجزم المضارع المنفي بها وقلبه ماضيا[1]، كما يدل عليه النفي في الآية:

-ج= لم يلـــدْ ولم يـــولـــدْ .

أداة جزم+ ت إس ف(ف مجزوم، منفي، مقلوب إلى الماضي).

عـــــا+ مع1(ف من ت إس ف).

إن المقصود من كون هذه الأداة جازمة، هو جزمها لفعل واحد فقط، بخلاف الجوازم المعروفة في مبحث التركيب الشرطي، ك"إنْ " مثلا، وأما المقصود من قولنا قلب المضارع ماضيا، أن لفظ الفعل للمضارع، لكن معناه بدخولها يحوِّل الدلالة إلى الماضي .

وأما التركيب(ل3) ف"إنّ" هنا حرف مشبه بالفعل جيء به للتوكيد، ينصب الاسم ويرفع الخبر[2] وعلى هذا فهو يتطلب معمولين اثنين؛ أصلهما تركيب إسنادي اسمي، كما توضحه بنيته العاملية:

-ج= إنَّ [منْ يدخـل الكنيســـة يـــومًا] ..... .

حرف مشبه+ اسم إنَّ∅ + خبر إنّ [من يدخل ...].

حرف مشبه بالفعل+ ت إس إ [∅ ضمير + ت إس شرطي].

عـــا(حرفي)+ مع1∅ (ضمير شأن منصوب)+ مع2[من يدخل ... ت إس ش (مرفوع)].

إنّ ابن هشام يفسر مجيء اسم "إنّ" ضميرا للشأن مقدرا بعدها في كون "من" اسم شرط يدل على شرطيته علامة الجزم على الفعلين، فكون "منْ" غير معمول مباشر للحرف المشبه بالفعل "إنّ" يرجع إلى

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ،[372/1].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[52/1]، و محمد الدرة: فتح القريب،[84/1].

أن الشرط له الصدر في الكلام، وهو يمنع أن يعمل فيه ما قبله[1]، وإذ أنه لا يقبل العمل، فلا بد أن يكون له موقع يحتمل في إعرابا، هذا الموقع هو موقع خبر" إنّ" بعد اكتمالها بشرطها[من يدخل ...] وبعد تقدير اسم "إنّ" بضمير شأن يكون معمولا فيه بالنصب .

وأما عن الأحرف المشبهة بالفعل "ليس"[2]والعاملة عملها؛ أي أنها أحرف ترفع الاسم وتنصب الخبر، فهي تدخل على التراكيب الإسنادية الاسمية، والبنية العاملية ل(ل8) من الشطر الثاني للبيت توضح ذلك:

-ج= ..... فأنا ابن قيس [لا بَـــرَاحُ] .

حرف عــا عمل ليس+ اسم[بـرَاحُ] + خبر[∅ محذوف].

حرف عــا عمل ليس+ ت إس إ [اسم + خبر(∅)].

عـــا + مع1[بـــرَاحُ(رفع)]+ مع2[∅(نصب)].

إن عمل " لا" هذه عمل "ليس "قليل في لغة العرب[3]؛ بدليل أن النحاة نصّوا على أنها لغة الحجازيين[4]، ومذهب ابن هشام على أنها لا تعمل إلّا في النكرات، وأن خبرها قلما يذكر" حتى إن الزجاج لم يظفر به فادعى، أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع"[5]؛ أي بما كان مرفوعا به سابقا وهو المبتدأ، وقد رد عليه ابن هشام، واستشهد ببيت شعري لا يعرف قائله وهو:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ولا وزرٌ ممّا قضى الله واقيًـــا[6].

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[52/1]، ومحمد الدرة: فتح القريب،[84/1].

(2)- يذهب ابن هشام في "ليس" مذهب جمهور النحاة؛ في انها فعل خلافا لابن السراج والفارسي، ويرى أن زِنَةَ الفعل هي فَعِلَ بكسر العين ثم خففت، وهي عنده لا تتصرف، كما أنها تلازم رفع الاسم ونصب الخبر، فهي تعمل عمل كان وأخواتها، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[394/1، 395].

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ،[327/1].

(4)- ينظر: محمد الدرة: فتح القريب،[2/ 312، 313]، والأشموني: شرح الأشموني،[124/1].

(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[327/1].

(6)- البيت من الطويل لا يعرف قائله، ينظر: المصدر نفسه،[327/1]، وأوضح المسالك،[252/1]، و قطر الندى، ص61، وشذور الذهب، ص93، والأشموني: شرح الأشموني على الألفية،[124/1]، ابن عقيل: شرح الألفية، ص90.

ففي هذا البيت الشعري يتضح جليًّا عمل " لا" عمل "ليس"، إذ ذكر اسمها وهو (شيءٌ) و(وزرٌ) كما ذكر خبرها وهو(باقيا) و(واقيا)، وكلاهما نكرتين وقد خص هذا الأمر ابن هشام في قطر الندى بالشعر، فقال معلّقا على معمولي" لا " في البيت" وكذا "لا" النافية في الشعر بشرط تنكير معموليها"[1] وهذا تفصيل بنيتها العاملية:

-ج= لا [شيءٌ ... باقيا] لا [وزرٌ ... واقيا].

أداة عا عمل ليس+ ت إس إ[اسم لا (شيء)+ خبرها(باقيا)].

عا(حرفي)+ مع1[شيء(رفع)]+ مع2 [باقيا(نصب)].

ففي هذه البنية ذكر الخبر خلافا للأصل، إذ الغالب فيه الحذف، قال محمد علي الدرة معلقا على هذا البيت ومبينا للشاهد منه:" في البيت إعمال "لا" إعمال "ليس" في الشطرين على لغة الحجازيين وقد عملت في نكرتين، وفيه رد على الزّجّاج المدعي أن "لا" لا يذكر خبرها، وأنه لم يُظفَر به؛ وأنها تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع، وفيه رد على أبي الحسن الأخفش المنكر عملها أصلا"[2].

فواضح أن محمد علي الدرة يذهب مذهب ابن هشام في الرد على القائلين؛ بأن لا خبر ل "لا" فضلا عن القائلين بأنها مهملة.

وأما "ما" في البنية(ل5) من الآية فتسمى "ما" الحجازية، وقد أعملها الحِجازيون والتِّهامِيُون والنّجديون عمل ليس، وهي نافية تدخل على الجملة الاسمية، كما يذهب إلى ذلك ابن هشام وغيره[3] وهي في الآية رفعت اسم الاشارة (هذا) على أنه اسمها، ونصبت (بشرا) على أنه خبرها.

وأمّا البنية(ل6) فإن ابن هشام رجح في "لات" هذه مذهب الجمهور في أنها كلمتان؛ لا النافية والتاء للتأنيث[4]، كما أنه ذهب مذهبهم في القول بعملها عمل "ليس" ورأى أنه لا يذكر بعدها إلا أحد

---

(1)- ابن هشام: قطر الندى، ص61.

(2)- محمد علي الدرة: فتح القريب، [313/2، 314].

(3)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[409/1]، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، ص87.

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[344/1].

المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع[1]أي اسمها، وقد علق ابن هشام عن هذا الحرف قائلا في أوضح المسالك:" وعملها واجب وله شرطان كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما والغالب كونه المرفوع، نحو:﴿**وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾[2]، أي: ليس الحينُ حينَ فِرارٍ"[3]، وعلى هذا يكون المحذوف من الآية هو اسم "لات" كما تبينه البنية العاملية التالية:

-ج= ولات حيـــنَ مناص .

أداة(حرف عـا عمل ليس)+ اسم∅(الحينُ) + خبر(حينَ مناص) .

عـــا+[مع1∅ (رفع)+ مع2 حينَ (نصب)].

إن ابن هشام يوجب حذف أحد المعمولين، ويرى أن الغالب فيه هو اسمها كما في البنية العاملية للآية، وإذا قارنا بين هذه البنية(ل6) والبنية(ل4) فإننا نرى أن المعمول الأول(الاسم) في (ل6) هو المحذوف، وأن المعمول الثاني في(ل4)(الخبر) هو المحذوف، وهكذا يتنوع تفاعل هذه الحروف العاملة مع معمولاتها من حيث الحذف والذكر، غير أن العمل هو هو؛ الرفع للاسم والنصب للخبر .

وأما البنية(ل7) فهي تختلف تماما عن البنى(ل4، ل5، ل6)إذ أنها لا تعمل عمل "ليس" فترفع ثم تنصب بل إنها تعمل عمل "إنّ" فتنصب ثم ترفع، وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التخصيص وقد ذكر لها شروطا للعمل، فيوجب تنكير خبرها واسمها وتأخير خبرها، ولوكان ظرفا، والغـالب حذفه إن علم[4]، وأما البنية العاملية ل(ل7) فهي:

-ج= لا صـــاحبَ جـــودٍ ممقـــوتٌ .

أداة عـا عمل "إنَّ" + اسمها(نكرة)+ خبرها(نكرة) .

أداة عـا عمل "إنَّ" + ت إس إ[صاحب(اسم)+ ممقوت(خبر)] .

عـــا(حرفي)+[مع1[صاحب(نصب)]+ مع2[ممقوت(رفع)]].

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[345/1].

(2)- سورة ص، من الآية 03.

(3)- ابن هشام: أوضح المسالك،[253/1].

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[324/1، 325]، وشذور الذهب، ص93، 94.

إن عمل هذه الحروف في البنية(ل4، ل5، ل6) يشابه عمل" لا" في (ل7) من حيث الدخول على التركيب الإسنادي الاسمي، والفرق بينهما يكْمُن في عمل البنى الأولى الرفع في أسمائها والنصب في أخبارها، أما "لا " فهي تعمل النصب في أسمائها والرفع في أخبارها، كما أن شروط العمل منها ما هو مشترك، وقد لخص ابن هشام شروط عمل "لا" المشبهة بليس و "ما" و"لات" بقوله:" وشرط إعمالهن: نفي الخبر وتأخيره، وأن لا يليهن معموله[أي لا يتقدم معمول الخبر عليه] وليس ظرفا ولا مجرورا، وتنكير معمولي لا، وأن لا يقترن اسم ما ب "أل" الزائدة "[1].

ومن هنا يتبين لنا أن الحروف العاملة يتنوع عملها بين الرفع والنصب، والجزم، فالرفع والنصب في التركيب الاسمي الذي تدخل عليه هذه الحروف العاملة، كما يكون الرفع في مع "لات" العامل عمل ليس، وأما الجزم فيكون في التركيب الفعلي لا غير، ويعود هذا التنوع إلى القاعدة العامليّة التي تنص على اختصاص العمل ، فالحرف يعمل إذا كان مختصا[2]، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[3].

وخلاصة القول في ما وصل إليه البحث من هذا الجزء ما يأتي:

- كشف ابن هشام عن نمط جديد غير مألوف من أنماط التراكيب العربية، يصطلح عليه "التركيب الظرفي"، وضبطه بضابط التصدر بظرف أو جار ومجرور، الذين هما العاملين في اسم يليهما مرفوعا على أنه فاعل بهما.

- تتركب البنية الإسنادية للشرط من الأداة الجامعة بين تركيبين إسناديين، قد يذكر كل منهما مكتمل الأركان أو ناقصها، كما قد يحذف أحدهما وتبقى قرينة لفظية أو دلالية تفسره المحذوف .

- وضع ابن هشام معايير جديدة زيادة عن مفهوم التصدر للعناصر، وهي معايير وظيفية متعلقة بوظيفة العنصر وموقعه ضمن التركيب، كأن يتقدم على الظرف؛ وصف أو صلة، أو خبر، أو حال، وهذه المعايير والوظائف تشبه تلك المقررة في عمل الأسماء المشتقة كاسم الفاعل مثلا.

(1)- ابن هشام: شذور الذهب، ص93.

(2)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[73/1، 165، 377]، والعكبري: اللباب،[30/2].

(3)- ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف،[196/1، 553/2، 570، 576]، وابن عصفور: شرح الجمل،[131/1].

– إن عمل العامل الظرفي ضعيف؛ لأنه فرع عن عمل فعل الاستقرار الذي هو أصل مهمل ممتنع الظهور، ولهذا فلا يعمل الظرف أو الجار والمجرور إلا في معمول واحد وهو الفاعل، على جهة غير الوصف، فإن ولي المعمول تابع من التوابع، فهذا التابع يصل عمل الظرف إليه؛ إذ العامل في التابع هو العامل في المتبوع كما قرره سيبويه.

– لا يقرّ ابن هشام بوجود نمط يصطلح عليه التركيب الشرطي، غير أنه مقرٌّ بأنّه ثمة علاقة ارتباط وتلازم تطلبها الأداة، تجعل من بنية الشرط والجواب عضوا تركيبيا واحدًا، تعمل فيه الأداة عمل الجزم الذي يظهر أو يقدر على طرفي التركيب الشرطي، ويظهر هذا الإقرار منه من خلال قواعد العمل؛ إذ أنه لا يفصل بين العامل والمعمول المنتميان إلى تركيب واحد، فالعامل هو الأداة والمعمولين هما فعل الشرط والجواب .

– يفسر ابن هشام بنية الشرط –كغيره من النحاة– تبعا لقواعد العمل؛ إذ أن العامل فيها هو الأداة وحقه التصدر، ويتنوع عمله بين النصب والرفع والجزم، ويقوى هذا العمل إذا ما كانت الأداة جازمة .

– تسلك بعض الأدوات –عند ابن هشام– سلوكا عامليا خاصًا؛ إذ أن بعضها يكون معمولاً فيه وظيفيًا من قبل فعل الشرط دون الجواب ك"إذا الظرفية"، في حين تكون "مهما" معمولًا فيها موقعيا من قبل العامل المعنوي لوقوعها موقع المبتدأ إذ أنها اسم، وعليه تكون هذين الأداتين عاملة من جهة، ومعمولة من جهة أخرى، غير أن ذلك يتم عن طريق وجود مسوغات؛ إذ أنها عناصر للصدارة، وهنا يبرز تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بناء التركيب الشرطي.

– تختص العوامل الحرفية في عملها بالدخول على معمولات بعينها، فتطلب معمولاتها لتعمل فيها إما بالرفع ك"لات" العاملة عمل "ليس"، أو بالنصب كالنواصب للمضارع، أو بالنصب والرفع ك "إنَّ"، أو بالجزم كأدوات الشرط والجوازم الأخرى.

– عمل العامل الحرفي ضعيف، ولم يعمل إلّا لأنه حامل لقرينة دلالية تشبه القرينة الدلالية التي يحملها الفعل.

المبحث الثالث: بناء التراكيب غير الإسنادية وتفسيرها:

إن التراكيب غير الإسنادية هي التراكيب التي يستغنى –ظاهريا– عن أحد أركان الإسناد فيها، فلا يمكن تحقق العلاقة الإسنادية إلّا باللجوء إلى معرفة سياق الكلام ومقامه ومقاصد المتكلم ومراميه أو تفحص الركن المستغنى عنه، وضبط موقعه خطيا بضابط الرتبة، أو تعويض المحذوف أو تقديره وتأويله.

1/تفاعل العوامل في بناء التراكيب الأسلوبية وتفسيرها:

إن المقصود من مصطلح التراكيب الأسلوبية هو التراكيب غير الإسنادية[1] التي لا تظهر فيها البنية الإسنادية مكتملة الأركان وبعبارة أخرى هي التراكيب التي يحدث فيها المتكلم تصرفا في البنية الإسنادية فلا يظهر ركني الإسناد أو أحدهما في الصورة الشكلية للتركيب، وذلك لتنوع أغراض المتكلم ومراميه من الخطاب، فإن صنيعه يكون تبعا للأحوال والظروف التي تعتري محيط الخطاب، فتجعله يتصرف في تشكيل البنية التركيبية بحسب ما يرومه من غرض كلامي، وينجم عن ذلك تغير وتصرف في البنية العاملية أيضا، إذ أنها تخضع لما تخضع له البنية الإسنادية، فتراكيب النداء والاختصاص، والتحذير والإغراء والاستثناء والاشتغال، لا يمكن معا لجتها من ناحية صورية شكلية محضة، إذ أن ذلك يؤدي إلى الابتعاد عن واقعها اللغوي، فلا بد من تحليلها وفق نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الناحية الصورية الشكلية التي تعكسها البنية الإسنادية، وبعدها العميق الذي يرتكز على فهم المقصود من الكلام وتفسره البنية العاملية، ولا يكون هذا إلّا بمراعاة أحوال الخطاب وظروفه ومرامي المتكلم وأغراضه التي هي أكثر تعلقا بجانب المعنى والسياق .

إن تصنيف هذه التراكيب السابقة في نمط معين من التراكيب اللغوية الإسنادية العربية، كالتي مرّ تحليلها؛ غير مستساغ بالنظر إلى غياب الضوابط المعتمدة في ذلك، ففي البنية الإسنادية لا وجود

---

(1)– يقسم علماء اللغة المعاصرون التراكيب؛ إلى إسنادية وغير إسنادية، فغير الإسنادية هي التراكيب التي لا تظهر فيها عناصر الإسناد ويعود ذلك إلى الأحوال المقامية التي تعتري التعبيرات اللغوية، وكثيرا ما يتصرف المتكلم في بيان أغراضه بأساليب خطابية متنوعة، كالنداء والاختصاص والإغراء والتحذير،... وهذه التعبيرات لا تتضمن في الغالب ما تتضمنه البنى الإسنادية، فيغيب المسند والمسند إليه أحيانا والعامل والمعمول، وتغيب فيه الوظائف النحوية المعهودة كالفعل والفاعل، غير أنه يمكن الوصول إلى المقصود من القرائن المقالية أو الحالية أو المقامية، ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية، ص97، وما بعدها.

للمسند في تركيب النداء والاختصاص والتحذير والاستثناء، وكذلك الحال مع العامل فيها، وقد يحدث أن يختفي العامل والمعمول، والمسند و المسند إليه مع بقاء قرينة حالية أو مقامية- وأحيانا-مقالية تدل عليها ولتفصيل بناء هذه الأنماط وتفسيرها نأخذ البنى التالية:

(م)
1-﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾[1].
2- يـــا لعنةُ الله والأقوام كلّهمُ والصالحين على سِمْعَـــانَ من جـــارِ[2].
3- " نحـــن معاشـــرَ الأنبيـــاء لا نُـــورَثُ "[3].
4- نحن العـــربَ أقرى الناس للضيفِ[4].
5- فإيـــاكَ إيـــاكَ المـــراءَ فإنّه إلى الشرِّ دعَّـــاءٌ وللشرِّ جـــالبُ[5].
6- ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ ﴾[6].
7- زيـــدًا ضربـــتُهُ[7].

1. 1/ تركيب بنية النداء وتفسيرها عند ابن هشام:

إن التركيبين(م1) و(م2) يتضمنان التركيب الأسلوبي لبنية النداء، ويرى ابن هشام أن العامل في بنية النداء ليس الأداة، فالمنادى لا تنصبه الأداة سواء كان منصوبا أو في محلّ نصب قال: " وليس نصب المنادى بها[يـا]، ولا بأخواتها أحرفا، ولا بهنَّ أسماءً " لأدعو " متحملة لضمير الفاعل، خلافًا لزاعمي

(1)- سورة يوسف، من الآية 29.

(2)- البيت من البسيط مجهول قائله، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[504/2]، وسيبويه: الكتاب،[219/2]، وابن يعيش: شرح المفصل،[120/8].

(3)- الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده عن عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- بلفظ "إنا" بدل "نحن"، ينظر: المسند: تحق: أحمد شاكر، دار الحديث-القاهرة-مصر، ط1، 1995م، مسند عمر بن الخطاب، حديث 336، [307/1]، والإمام البخاري بلفظ قريب من هذا، غير أنه ليست فيه صيغة الاختصاص "نحن معاشرَ الأنبياء"، ينظر: البخاري: الصحيح، كتاب المغازي، باب حديث بني النضير، حديث4033، 4034، 4036،[56/2، 57]، ينظر كذلك: ابن هشام: مغني اللبيب،[701/2، 856].

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[856/2].

(5)- البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل، ينظر: مغني اللبيب،[854/2]، وسيبويه: الكتاب،[279/1]، وابن يعيش: شرح المفصل،[25/2]، والبغدادي: خزانة الأدب،[63/3].

(6)- سورة البقرة، من الآية 249 .

(7)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[652/2].

ذلك، بل ب"أدعو" محذوفا لزوما "[1]، ويرى ابن هشام أن أسلوب النداء إنشاءٌ خلافًا لابن الطراوة القائل بأنّه خبر[2].

ومعنى هذا الكلام أن العامل يحذف في النحو العربي-كما ذهب إليه ابن هشام- وهذا يتعارض مع القواعد التوليدية التي قعدها تشومسكي وتبعه فيه التوليديون العرب، وتقتضي أن العامل لا يحذف إطلاقا لأنه هو العنصر المهيمن والمتحكم في بقية عناصر التركيب، ولهذا تحذف المعمولات ولا يمكن أن يحذف العامل بأي حال من الأحوال[3].

و يمكن توضيح البنية الإسنادية والوظيفية والعاملية للتركيبين(م1)و (م2) على النحو التالي:

-ج= يـــوسفُ أعرِض عن هـــذا .

أداة نداء(∅)+ [ت إس ف(∅)=مس(∅أدعو)+مس إ(∅أنا)]+متم [يوسفُ]....

أداة نداء(∅)+ فعل(∅)+ فاعل(∅)+ مفعول(منادى)[يوسف].

أداة نداء(∅)+ عـــا (∅)+ مع1(∅)+ مع2 (نصب محلي).

-ج= يـــا لعنةُ الله ... .

أداة نداء+[ت إس ف(∅)]+ [ت إس إ [لعنةُ الله ...]].

أداة نداء + فعل (∅)+ فاعل (∅)+ مفعول(∅)[منادى]+ ت إس إ .

أداة نداء+ عـــا(∅) + مع1 (∅)+ مع2 (∅)[منادى(نصب محلي)].

ويمكن تقدير المحذوفات في هذه البنية بالعناصر الوظيفية التالية:

أداة نداء+ أدعو+ أنا+ قومُ، (أداة + عـــا+ ضمير(رفع)+ منادى (نصب)).

نلاحظ أنّه في التركيب(م1) ذكر المنادى[يوسفُ] مبنيًّا على الضم في محل نصب[4]، وحذفت الأداة والعامل في المنادى مع معموله الأول(الفاعل)، أي أن المحذوف الأداة والتركيب الإسنادي الفعلي

---

(1)- ابن هشام: مغني اللبيب،[503/2].

(2)-ينظر: المصدر نفسه،[503/2].

(3)- ينظر: شفيقة العلوي: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص120

(4)- ينظر: محمد محمود القاضي: إعراب القرآن الكريم "برواية حفص عن عاصم" مرا: كمال محمد بشر وعبد الغفار حامد هلال الصحوة للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر، ط1، 2010م، ص474.

لفعل النداء(أدعو)،وفاعله الضمير(أنا)، ويُرجِعُ النحاةُ سبب هذا الحذف في الفعل، إلى كثرة استعمال العرب للنداء في كلامها[1]، وأما حذف الأداة فيكون بالنظر إلى قرب المنادى من المنادي، ولاختصار الكلام كذلك[2]، ويرى البصريون-كما ذهب إلى ذلك ابن يعيش- إلى أن المنادى أحد المفعولات وأن ناصبه عندهم أدعو أو أريد أو أعني[3] فيحذف وجوبا، ويرى ابن هشام أن حذف الأداة، يجب فيه أن لا يقدر غير الأداة "يا" [4] كما في الآية من سورة يوسف، يقول فاضل صالح السامرائي في هذا الموضع:" ومن الحذف للاختصار قوله تعالي:﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ** ﴾[5] فقد أرادوا ستر المسألة والكف عن الخوض فيها، فقالوا ذلك بأخصر طريق، حتى أنهم لم يذكروا حرف النداء، فحذف حرف النداء، تمشيا مع هذا الاختصار والتستر"[6].

وأما في التركيب(م2) فقد ذكرت الأداة وحذف المسند والمسند إليه والعامل بمعموليه، إذ يقدر المنادى ويقدر معه عامله الفعل "أدعو"، وأما المرفوع[لعنةُ الله] بعد الأداة فهو تركيب إسنادي اسمي يحمل فيه العنصر[لعنة] وظيفة المبتدأ خلافا لما قد يتوهم منه أنّه منادى مبني على الضم في محل نصب لأن هذا اللفظ لا يصلح ولا يصح أن يقال فيه منادى، وعليه فالمنادى محذوف مع عامله، ويفهم مضمون النداء من القرائن الحالية والمقامية للخطاب في البيت الشعري.

1. 2/ تركيب بنية الاختصاص وتفسيرها عند ابن هشام:

وأما البنيتان (م3) و(م4) فتمثلان بنية أسلوب الاختصاص، وهو أسلوب يخضع كالنداء للأغراض التعبيرية التي يريد المتكلم أن يصل إليها، ويرى ابن هشام أن هذا الأسلوب يكون العامل فيه محذوفا وجوبًا، ويقدر بفعل الاختصاص "أخصُّ " ومعموله منصوبا به[7]، وذلك إن لم يكن هذا الاختصاص

(1)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[208/2].
(2)- ينظر: فاضل صالح السامرائي: معاني النحو،[278/4].
(3)- ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل،[127/1].
(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[503/2].
(5)- سورة يوسف، من الآية 29.
(6)- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو،[278/4].
(7)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[701/2، 856، 857]، أوضح المسالك،[65/4].

"بأيّها أو أيتها"، فإن ثبت أنه ليس بهما، فإن الاسم المنصوب لا بد أن يسبق بضمير تكلم أو خطاب ولا بد في الاسم المخصوص أن يكون ب "أل "قياسا[1]من حيث التعريف، كما تدل عليه البنيتان (م3) و(م4):

-ج= نحـــــن معاشـــــرَ الأنبياء لا نُـــورَث .

ضمير تكلم+ ت إس ف[فعل الاختصاص أخصّ(∅)+ أنا أو نحن(∅)]+ مخصوص[متم].

ضمير تكلم+ ف(∅)+ فا(∅)+ مفعول[مخصوص].

ضمير تكلم+ عـــا + مع1 + مع2[مخصوص(نصب)].

إن هذه البنية في (م3) تكررت في(م4) ولهذا لا داعي لإعادة تمثيلها في(م4).

إن ابن هشام يفسر انتصاب المخصوص في(م3) وفي(م4) بردِّه إلى فعل الاختصاص "أخص" كما فعل مع النداء؛ بردِّه إلى فعل النداء "أدعو"، غير أن الناظر في كتاب سيبويه يرى أنّه يقدر في ذلك فعلاً آخر، وهو "أعني" جاء في الكتاب:" وذلك كقولك: إنّـا معشرَ العرب كذا وكذا، كأنه قال أعني ولكنه فعلٌ لا يُظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أولّه، ولكن ما بعده محمول على أوله"[2].

فبيّن سيبويه سبب وجوب إضمار العامل (الفعل) في تركيب الاختصاص كما هو الحال في النداء وذلك لكثرة استعمال المخاطبين له ولعلمهم به .

إنّ المقصود من قول سيبويه:" لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول عليه" أنه في الحديث مثلا ليس الغرض من قوله-صلى الله عليه وسلم- تبيان أنهم أنبياء، ولكن لبيان أنهم ليس لذويهم الحق في الميراث، أي أنهم لا يُورَثون، فهو يريد أن يخبر أنّهم لا يورثون وليس غرضه بيان مقام النبوة، ومع ذلك فلا بد أن يتعلق المقصود من بيان هذا الأمر، بما يختص به أو من يختصون به وهم الأنبياء .

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[701/2، 856، 857]، وأوضح المسالك،[66/4، 67].

(2)- ينظر: سيبويه: الكتاب،[233/2].

وبالرغم من أنّه بين النداء والاختصاص شبه كبير، إلّا أن الغرض منهما ليس نفسه، " فالغرض من الاختصاص[...] توضيح الضمير المتقدم، وتبيينه، وتمييزه عن غيره، أما النداء، فإنه طلب الإقبال بحرف النداء ، فأنت حين تقول نحن العربَ أقرى الناس للضيف، لا تنادي العربَ، إنما تبين بذكرهم الضمير(نحن)"[1].

إنّ هذا المعنى المقصود من الفرق بين النداء والاختصاص يُجلّي أكثر فأكثر سبب انتصاب المخصوص، قال ابن يعيش:" ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم، بإضمار أريد أو أعني أو أخص، فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما؛ لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب، وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر و الغائب"[2].

فهذا هو الغرض الذي يرومه المتكلم في أسلوبي النداء والاختصاص، ولهذا يوجب النحاة إضمار الأفعال في مثل هذه التراكيب .

1. 3/ تركيب بنية التحذير وتفسيرها عند ابن هشام:

وأما البنية(م5) فهي تعكس أسلوب التحذير، وهذا الأسلوب يرى النحاة أنه تركيب يتضمن عاملا محذوفا، كما ذكر ذلك ابن هشام في أوضح المسالك قائلا:" فإن ذكر المحذِّر بلفظ(إيّا) فالعامل محذوف لزوما، سواء عطفت عليه، أم كررته أم لم تعطف عليه ولم تكرر"[3]، ومنه البنية التي في (م5) وتمثيلها يكون كالتالي:

-ج= إيـــاكَ إيـــاكَ المـــراءَ ... .

ت إس ف(∅)+ محـــذَّر (مفعول به).

ف(∅)+ فا (∅)+ مفعول به(منصوب على التحذير).

عـــا(∅) + مع1(∅)+ مع2[محذَّر (نصب)].

ويقدر الفعل في هذا النمط من التراكيب بالفعل "باعِـــد" نفسك المراء.

---

(1)- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو،[104/2].

(2)- ابن يعيش: شرح المفصل،[19/2].

(3)- ابن هشام: أوضح المسالك،[68/4].

إن تفسير نصب هذا الاسم بفعل محذوف تقديره باعد أو جنب نفسك أو احذر من المراء أو أحذرك المراءَ[1]، يبين أن هذا النمط من التراكيب يشابه التراكيب السابقة في النداء والاختصاص يحذف هنا المسند والمسند إليه معًا، أو العامل والمعمول الأول، وتبقى العلامة الإعرابية النصب في الاسم المفتَتَح بِه الكلام كدليل على هذا الحذف، إضافة إلى القرائن الحالية والمقامية للخطاب المتضمن تحذيرا.

ويُبين سيبويه سبب حذف العامل بقوله:" وذلك قولك، إذا كنت تحذر إيّاك، كأنك قلت: إيّاك نحِّ، وإيّاك باعِدْ، وإيّاك اتَّقِ"[2]، وقال مُبيِّنا بوضوح سبب هذا الحذف في العوامل " وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إيّاك [...] فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك: اتّقِ رأسك ، واحفظ نفسكَ ، واتّق الجدار، فلما ثنيت[ذكرت شيئا ثانيا بعد ذكر الأول] صار بمنزلة إيّاكَ، وإيّاك بدل من اللفظ بالفعل"[3].

ففي هذا النمط من التراكيب يحذف الفعل وجوبا، ويترك اللفظ الدال عليه والبدل عنه وهو "إيّاك".

1. 4/ تركيب بنية الاستثناء ب"إلا" وتفسيرها عند ابن هشام:

وأما التركيب(م6) في الآية فيتضمن أسلوب استثناء وهو "إخراج اسم من حكم اسم آخر، والاسم المخرَج هو المستثنى، أما الآخر فهو المستثنى منه "[4]، أو هو " إخراج بعض أفراد العام ب" إلّا " أو إحدى أخواتها"[5]، وبتعبير آخر للأشموني: " هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل"[6]، وعلى هذا فإن المتكلم يريد إعطاء حكم وإسقاطه على محكوم عليه دون

(1)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[68/4]، محمد على الدرة: فتح القريب،[454/4].

(2)- سيبويه: الكتاب[273/1].

(3)- المصدر نفسه،[275/1].

(4)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، تقد: أبو حذيفة محمد بن عبد الحليم، دار النهضة العربية-بيروت- لبنان، ط1، 2004م، ص305.

(5)- محمد صالح العثيمين: شرح المقدمة الآجرومية، مكتبة الأنصار-القاهرة-مصر، ط1، 2002م، ص341، 342.

(6)- الأشموني: شرح الأشموني على الألفية،[227/1]، ينظر كذلك: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو،[212/2].

آخر، تبعا لمقاصده ومراميه من الخطاب، فيخرج إلينا أسلوب الاستثناء المبين لحال المحكوم عليه مما ورد فيه من كلام.

ويختلف النحاة في العامل في(المستثنى) النصب، وقد اختار ابن هشام الرأي القائل؛ بأن الأداة "إلّا " هي العامل في المستثنى النصب[1]كما في الآية، وعزا غير واحد من النحاة هذا الرأي لسيبويه و المبرد وصححه ابن مالك، واستدلوا بأنها مختصّة بدخولها على الاسم، وليست جزء منه فعملت فيه كإن و"لا" التي للتبرئة[2].

كما أن هناك آراء أخرى تعطي الفعل نصيبه من العمل في المستثنى، إذ نسب السيوطي[3]لابن خروف أن انتصابه بما قبل "إلا" من فعل ونحوه، من غير أن يعدَّى إليه بواسطة "إلّا"، وينتصب" بما قبل "إلا" معدَّى إليه بواسطتها، كما هو مذهب السيرافي، وابن الباذش، والفارسي، وابن باب شاذ، والرَّندي وعزاه الشلوبين للمحققين، قياسا على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو و نسبه ابن عصفور لسيبويه، واختاره ابن الضائع"[4]، كما أن السيوطي نسب إلى المبرد والزجاج أنه منصوب بفعل مضمر مقدر ب"أستثني"[5].

وأمّا الآراء السابقة فقد سبق الحديث عنها في الفصل الأول من هذا البحث.

وعلى مذهب ابن هشام يكون تخريج البنية العاملية للاستثناء في الآية كالتالي:

-ج= [فشـربوا منه] إلّا [قليـلًا منهم].

مستثنى منه [ت إس ف] أداة استثناء + مستثنى ... .

..... عـا (حرفي) + مع1.

إنَّ العامل الحرفي "إلّا" هو ما يفسر حالة النصب في المستثنى[قليلًا] ويرجع النحاة هذا النصب في

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[99/1].

(2)- ينظر: السيوطي: همع الهوامع،[252/3]، وابن يعيش: شرح المفصل،[76/2]، والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك [227/1]،وسيبويه: الكتاب،[331/2].

(3)- ينظر: السيوطي: همع الهوامع،[252/3].

(4)- المصدر نفسه،[252/3].

(5)- المصدر نفسه،[253/3].

الآية مقارنة بآيات أخرى مماثلة ومتشابهة أتى فيها هذا اللفظ [قليلٌ] مرفوعا، كما في قوله تعالي: ﴿مَّافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[1] إلى أنه استثناء منصوب مُوجبٌ لم يسبق بنفي أو شبهه، وأما في مجيئه مرفوعا فقد سُبق بنفي، فهو ليس مُوجبًا، ومن ثم حكم بإلغاء عمل "إلّا " النصب، ورفع ما بعدها على البدلية، كما هو مذهب البصريين[2].

1. 5/ تركيب بنية الاشتغال وتفسيرها عند ابن هشام:

وأمّا التركيب الأخير(م7) فيمثل بنية الاشتغال، وفيها يلجأ المتكلم إلى تخصيص المعنى المراد من الفعل، ويكون ذلك بطرقين؛" فإذا قدرنا الفعل المحذوف بعد الاسم المنصوب، أفاد تخصيصا، وإذا قدرنا الفعل المحذوف قبل الاسم المنصوب أفاد توكيدًا "[3]كما هو الحال مع البنية(م7) فإن (زيدًا) لا بد فيه من تقدير الفعل قبله فيكون، [ضربت زيدًا ضربته] وهذا مذهب ابن هشام في إيجاب تقدير الفعل قبل الاسم المنصوب [4]، وعليه لا يفيد الاشتغال عنده إلّا توكيدًا، وأما لو قدر الفعل بعد الاسم المنصوب فإنه يفيد تخصيصا، وهو مرجوح عند ابن هشام كما يوضحه المثال[زيدًا ضربت، ضربته]، وعند النحاة فالمقصود بالاشتغال؛ أن يأتي اسم منصوب، بعده فعل مشتمل على ضمير مفسر للعامل في هذا الاسم المنصوب[5]، وعلى تقديره عند ابن هشام(أي العامل في المنصوب) متقدما تأخذ البنية(م7) التمثيل التالي:

-ج= زيـــــدًا ضربتـــــهُ .

ت إس ف(∅)+ مشتغل عنه[زيدًا] + ت إس ف+ ضمير مفسر[الهاء (هـ)].

[عـــا(∅)+ مع1(∅)]+ مع2[مشتغل عنه(زيـــدًا)]+ت إس ف(ضربت)+ مفسر[هـ متصل] .

عا(مقدر، ضربت) نصب لفظ ف المفسر تفسير

(1)- سورة النساء، من الآية 66.

(2)-ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[99/1]، وابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص175.

(3)- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو،[111/2].

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[770/2].

(5)- ينظر: المصدر نفسه،[652/2].

يمثل السهم الخارج من اليمين إلى اليسار اتجاه عمل الفعل المقدر، ويمثل السهم القصير المتجه من اليسار إلى اليمين الضمير الذي يفسر الاسم المنصوب المشغول عنه[زيدًا]، وأما السهم الطويل المنحرف المتجه من اليسار إلى اليمين، فيمثل لفظ الفعل المفسِّر للفعل المقدر العامل في المشغول عنه المنصوب[زيدًا].

إن هذا الفعل في[ضربته] يحتوي ضميرًا يعود على الاسم المشغول عنه، فلذلك يعتمد ابن هشام وغيره من النحاة على هذا الضمير في تفسير العامل في[زيدًا] المنصوب، وهذا العامل لا بد أن يقدر قبل معموله بالفعل الذي ارتبط به الضمير المشغول به[1]وهو في التركيب(م7)[ضربت].

وقد انطلق الكثير من التوليديين في دراستهم لبنية الاشتغال من رؤية مختلفة تماما، وعلى رأسهم عبد القادر الفاسي الفهري، إذ رأوا أن ذلك الضمير المقترن بالفعل الذي يعود على المشغول عنه، ما هو إلا نتيجة لتصرف المتكلم، وأطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح "التفكيك"، فينتقل العنصر المفكك(dislocated)" زيدٌ" مثلا من موقع داخلي إلى موقع خارجي ويترك مكانه أثرا ضميريا، وهو نوعان باعتبار الجهة؛ تفكيك إلى اليمين، وتفكيك إلى اليسار، كما في الجملتين على التوالي:

- زيدٌ ضربتهُ[ث] و[ث] ضربتهُ زيدٌ[2].

والأمر ذاته ينطبق على التركيب(م7) وإن كان المثال فيه بالنصب بدل الرفع، إلا أن ظاهرة التفكيك تمت فيه إلى اليمين، فكأن العنصر زيدا كان ينبغي أن يكون داخل الشبكة المحورية للفعل ضرب حتى يسند له دوره المحورية وإعرابه، ولكنه انتقل من موضعه الأصلي إلى موضع البؤرة عن طريق التفكيك إلى اليمين وبقي أثره الدال عليه وهو الضمير، كما يوضحه التمثيل التالي:

-ج= زيدًا ضربتـــه(ث) ←ـــــ ضربت زيـــدًا .

تفكيك إلى اليمين.

(1)- ينظر تفصيل الكلام عن عناصر الاشتغال الثلاثة و شروطها؛ المشغول عنه(الاسم المنصوب)والمشغول (الفعل المتأخر) والمشغول به (الضمير)، ابن هشام: أوضح المسالك،[133/2، 134]،[هامش].

(2)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات التوليدية، منشورات عويدات، ص128،129. هذه الأمثلة مأخوذة عن الرضي الأستراباذي، ينظر: شرح الكافية، [187/1، 338].

لقد دعا كثير من اللغويين المعاصرين إلى إعادة النظر في باب الاشتغال ودراسته من منطلقات بيانية بالنظر إلى أن تفسيره منوط بضوابط أسلوبية وبيانية أكثر تعلقا بجانب المعنى، وقد أشار ابن هشام نفسه ولمحّ لأهمية جانب المعنى في دراسة هذا الباب – بالرغم من أنه من دعاة الصناعة النحوية– بقوله: "وجوز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه[أي الفعل العامل المفسر]، وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك"[1].

فواضح من كلام ابن هشام حاجة اللغوي إلى المعنى لبيان موضع التقدير الذي يأخذه العامل المفسر للنصب في بنية الاشتغال .

2/ضابط الرتبة ودوره في تنظيم العمل وتفسير التراكيب عند ابن هشام:

تتميّز التراكيب الإسنادية العربية بتوفرها على ظاهرة الرتبة، فيتضح للغوي والباحث تموضع العناصر التركيبية وتموقعها بحسب الوظيفة التي تؤديها، وبحسب العمل المنوط بها، ولا بد لكل عنصر من أن يأخذ مكانه داخل نظام اللغة، حتى يتسنى للدارس تحديد وظيفته بدقة، ولا يتوقف ضابط الرتبة عند هذا الحدّ بل إنه يوضح طرق نقل العناصر واتجاهاته إلى اليمين أو اليسار ومكان النقل، وللتعمق في فهم مضمون هذا الكلام نحلل أمثلة المجموعة التالية:

(ن)
1- زيـــدٌ قائـــمٌ أظـــن[2].
2- جاء الخلافةَ أو كانت له قدرًا كما أتى ربّهُ مُوسَى على قَدَرِ[3].
3- بنونا بنو أبنائِنَـــا .....[4].
4- هذا أنَـــا، هَا أنَـــذَا[5].

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[770/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[514/2].

(3)- البيت من البسيط لجرير، ويروى الشطر الأول منه بقوله "نال الخلافة إذ كانت له قدَرًا"، وقد نبه إليه ابن هشام، ينظر: ديوان جرير، ص211 ابن هشام: مغني اللبيب،[89/1]، وأوضح المسالك،[105/2]، والسيوطي: همع الهوامع،[248/5]، والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،[178/1].

(4)- تقدم ذكر هذا البيت في هذا الفصل الثالث في:(بناء التركيب الاسم وتفسيره)، وهو ذاته المثال(ط8)، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[594/2]، وأوضح المسالك،[183/1، 184].

(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[594/2].

=(ن) 5- زيـــدٌ ضَربَ عمرًوا[1].

6- في الدارِ زيـــــدٌ[2].

7- ولستُ بحلّالِ التِّلالِ مخافـــــةً ولكنْ متَى يسْترْفد القوم أرْفـــــدِ[3].

إن لكلِّ العناصر الوظيفية في هذه التراكيب رتبة ينبغي أن تنتظم وفقها، فالتركيب الفعلي يتصدره الفعل، والتركيب الاسمي يتصدره المبتدأ، وتركيب الظرف يتصدره الظرف أو الجار والمجرور، وتركيب الشرط تتصدره الأداة وفعل الشرط[4]، غير أن هذه الرتب تطرأ عليها تغيرات؛ إما بالتقديم أو التأخير، وينتج عن ذلك تغيرات في البنيتين الإسنادية و العاملية من حيث الترتيب، فقد يحدث أن يتقدم معمول ما على عامله، أو أن يتقدم معمول على معمول آخر، وقد يحصل أن يضمر المتقدم أو المتأخر، فلا يظهر في البنية الإسنادية للتراكيب.

2. 1/ ضابط الرتبة في التركيب الفعلي:

في التركيب(ن1) فعل من أفعال الظن، وكان ينبغي لهذا الفعل أن يدخل على التركيب الإسنادي الاسمي قبله " زيدٌ قـائمٌ "، فيصير المسند إليه والمسند مفعولين له بعد استيفائه فاعله(الضمير أنا)، غير أنّه أتى متأخرًا رتبة، كما تعكسه البنية التالية:

-ج= زيـــدٌ قـــائمٌ [أظـــنُّ].

ت إس إ= مس إ + [مس + ت إس ف= ف الظن+ فا].

عـــا(معنوي∅)+ مع1(مبتدأ)+مع2(خبر)+[عـــا(لفظي) + مع1(فا)].

إلغاء .

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[767/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[770/2].

(3)- البيت لطرفة بن العبد من الطويل، ويروى في صدره" ولست بحلال التِّلَاعِ" والتّلعة الأرض المرتفعة الكثيرة الماء، ينظر: ديوان طرفة بن العبد، تقد: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط3، 2002م، ص24، وابن هشام: مغني اللبيب، [767/2]، واستشهد به سيبويه: الكتاب،[78/3] والبغدادي: خزانة الأدب،[66/9، 67].

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2].

إن هذا التمثيل يوضح أن فعل الظن إنْ تأخر رتبة عن التركيب الإسنادي الاسمي الذي كان ينبغي في الأصل أن يتقدم عليه، فيُصيِّر المبتدأ والخبر مفعولين له بعد استيفاء فاعله، فإن عمله يلغى ولا يمكن بأي حال أن ينعكس إلى الوراء، فيعمل في العنصر(زيدٌ) والعنصر[قائم] النصب على أنهما مفعولين له إذ أن تأخره عن الرتبة الأصل، أدى إلى إلغاء عمله في التركيب الإسنادي الاسمي، ولو قلنا إن عمل هذا النمط من الفعل ينعكس إلى الوراء، لأدى ذلك إلى تقدم المعمول على العامل من جهة، ورتبة العامل قبل المعمول[1]، ومن جهة أخرى يتداخل العمل بين العامل اللفظي "ظنَّ"، والعامل المعنوي الابتداء، ولا يمكن لعاملين أن يجتمعا على معمولات مشتركة، ومن ثم فلا مناص من إلغاء عمل العامل المتأخر إذ الأصل عدم التقديم والتأخير[2]، وعلى هذا الأساس حكم ابن هشام على التركيب الفعلي "أظن" من الفعل وفاعله المستتر، بأنه تركيب منقطع عما قبله قال: " الجملة المنقطعة عما قبلها ... ومنه جملة العامل الملغى لتأخره لا محل لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض"[3].

ويفهم منه أن توسط الفعل "ظنّ" يؤدِّي أيضا إلى إلغاء حكم العمل لتأخره عن رتبته ومنه يأخذ التركيب(ن1) التمثيل الرتبي التالي:

- مبتدأ +خبـر+ فعل وفــاعل .

إن التقديم والتأخير في التركيب الفعلي يشمل جميع عناصره، ففي التركيب(ن2) من البيت الشعري في شطره الثاني، جاء الفعل في موقعه الأصلي، غير أن الرتبة بين الفاعل والمفعول تغيرت، فتقدم المفعول واقترن بضمير يعود على الفاعل المتأخر لفظا، المتقدم رتبة في الأصل، كما يوضحه التمثيل الآتي:

-ج= ... كما أتى ربَّــهُ موسى .

مس + فضلة+ مس إ .

عــا + مع2 (مف=نصب)+ مع1(فــا=رفع).

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ،[770/2].
(2)- ينظر: المصدر نفسه ،[707/2].
(3)- المصدر نفسه،[514/2].

إن هذه البنية تعكس تقدم المفعول على الفاعل، بمعنى آخر توسط الفضلة(المفعول) بين الفعل والفاعل، أي أن العامل وليه المعمول الثاني بدل المعمول الأول، وعاد الضمير على متأخر لفظا متقدم رتبة، وهذا جائز عند جمهور النحاة، وإنما الذي منعوه هو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وذلك في نحو: "زانَ نورُهُ الشّجـــرَ"، خلافا للأخفش وابن جني، والطوّال، وابن مالك[1]، وقد استشهد ابن هشام بهذا الشاهد من(ن2) في أوضح المسالك على جواز تقديم المفعول على الفاعل وتوسطه بين العامل ومعموله الأول[2]، وبالرغم من أنه أورده في مغني اللبيب، إلا أنه لم يستشهد به على هذه المسألة، واستشهد به في باب حرف العطف "أو" ورأى أن في رواية هذا البيت بحرف العطف "أو" خطأ، إذ الرواية الصحيحة هي "إذ كانت" بدل "أو كانت" من صدر البيت[3].

وعلى هذا فإن رتبة العناصر في (ن2) تأخذ التمثيل التالي:

- [ف - مف- فـــا].

2. 2/ ضابط الرتبة في التركيب الاسمي :

وأما التركيب(ن3) فقد سبق الحديث عن بنيته الإسنادية والعاملية، وسبق أن ابن هشام يفسر رفع الخبر تفسيرا يخالف ما عليه غالبية نحاة البصرة، إذ يرى أن العامل في الخبر الرفع هو المبتدأ، وليس الابتداء، وعلى هذا يكون في التركيب(ن3) عاملين: الابتداء العامل في المبتدأ، والمبتدأ الذي هو معمول لعامل معنوي، فهو معمول وعامل في الوقت نفسه لمعموله الخبر، كما تبينه البنية السابقة(ن3):

-ج= بنونـــا[بنـــو أبنـــائنـــا].

عـا1(∅) + مع2 +[مع1 (عـــا2)].

ابتداء + خبر + مبتدأ رفـــع .

كان ينبغي في أصل التركيب الإسنادي الاسمي أن يتقدم المبتدأ على خبره، غير أنه هنا جاء متأخرًا عنه، وأدى هذا إلى تقدم المعمول الثاني (الخبر) على عامله المبتدأ(العامل الثاني)، وهو ممتنع عند النحاة

(1)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[105/2- 107]، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، ص141.
(2)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[105/2].
(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[89/2].

لما فيه من الفصل بين العامل المعنوي الابتداء، ومعموله المبتدأ بأجنبي[1]عن العامل المعنوي، وهو الفاصل "الخبر" الذي حقه أن يتأخر، ويرجع ابن هشام هذا التقدم إلى كون المبتدأ والخبر مستويان من حيث التعريف، إذ أن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وإنما ساع هذا التقدم والتأخر" لوجود قرينة معنوية تعيِّنُ المبتدأ منهما، فإنَّك قد عرفت أنَّ الخبر محطَّ الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه- الذي تذكر الجملة لأجله- فهو الخبر"[2]، وقد سبق بيان أن ابن هشام يجوِّز مثل هذا الاختلاف الرتبي بالنظر إلى دفع الالتباس وارتفاعه عن التركيب، في ظلِّ وجود قرينة معنوية تبين محط الفائدة التي يدل عليها الخبر الذي جاء متقدما هنا وهو "بنونا"، ومنه فتأويل التركيب هو: "بنو أبنائِنَا بنونَا"؛ أي أحفادنا مثل أبنائنا في الميراث والوصِّية، وغيره من أحكام الشرع، وقد علَّق ابن هشام على هذا الشَّاهد بقوله:" ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو: ... وبنونا بنو أبنائنا، رعيًا للمعنى، ويضعف أن تقدِّر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك ناذر الوقوع ومخالف للأصول، اللّهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة"[3]. فهو يرفض أن يكون المقدم مبتدأ لأن ذلك يؤدي إلى مخالفة الأصول النحوية الصناعية، إذ لا يكون المبتدأ هو المخبر به، وإنما هو المخبر عنه، كما لا يكون محط الفائدة لأنها من حق الخبر، والذي حصل الفائدة هنا هو اللفظ "بنونا" فحُكِمَ بخبريته .

ويضعنا التركيب الإسنادي الاسمي في(ن4) أمام بنية تركيبية خاصة، إذ أن عناصرها هي اسم إشارة متضمن التنبيه، وضمير متكلم، كما توضحه البنية التالية:

-ج= هـــذا أنـــا	هـــا أنـــذا
حرف تنبيه واسم إشارة+ ضمير	حرف تنبيه+ ضمير+ اسم إشارة
مبتـــدأ(اسم إشارة) + خبـــر	حرف تنبيه + مبتدأ + خبر .
عـــا1(∅)+مع1(عـا2) +مع2 .	عـــا1(∅)+ مع1(عـــا2)+ مع2 .
رفـــع رفـــع	رفـــع رفـــع .

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[708/2].

(2)- ابن هشام: أوضح المسالك،[184/1، 185]،[هامش].

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[594/2].

إن هتين البنيتين تبيّنان أن العنصرين (اسم الإشارة، والضمير) كلاهما يحتمل أخذ الوظيفة النحوية المبتدأ، وبالتالي فلا تقديم ولا تأخير في التركيب الأول والثاني، إذ أن ابن هشام صرّح بأن التركيب الأول "هذا أنا" مسموع عن العرب، كما صرّح بأن التركيب "ها أنذا " هو الأفصح[1]فكل منهما معرفتين، ويمكن الإخبار بكل واحد منهما عن الآخر من دون أن يختل التركيب والمعنى، إلّا أن ابن هشام اختار التركيب الثاني "ها أنـذا " وذهب إلى أنه الأفصح، فيقدم فيه الضمير على اسم الإشارة شريطة أن يدخل التنبيه على الضمير[2]، بالرغم من أن المشهور عنه أنّه يُقدِّم اسم الإشارةِ على سائر الأسماء لاتصال التنبيه به باستثناء كون الاسم ضميرًا، كما في "هـا أنذا "[3]، وعليه يأخذ التركيبين معًا البنية الرتبية التالية:

[مبتدأ – خبر]، وهذه الرتبة تخالف الرتبة المتغيرة في(ن3) وهي: [خبر – مبتدأ].

وفي اللسانيات التوليدية اجتهد التوليديون العرب في محاولة منهم لتعليل هذا النمط الأخير من التراكيب؛ فيردّ الفاسي الفهري اختلاف الرتبة في مثل هذه البنى بين اسم الإشارة "هذا" والضمير "أنا" إلى ظاهرة التبئير (focalisation)؛ هو عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى(major category)... من مكان داخلي (داخل ج) إلى مكان خارجي أي مكان البؤرة كما في الجمل:[4]

- إيَّاك نعبدُ ⟵ نعبدُ إيَّاك .
- اللهَ أدعو ⟵ أدعو اللهَ .
- في الدارِ وجدتهُ ⟵ وجدتهُ في الدارِ .

وهذا الأمر ينطبق تماما على المثال (ن4) الذي تتنوع فيه الرتبة بين اسم الإشارة والضمير، بالرغم من محافظة العناصر اللغوية على وظيفتها، فهذا التركيب الإسمي وإن كان يختلف عن هذه الأمثلة المقدمة لدى الفاسي الفهري– الذي اشتغل على بنية التراكيب الفعلية وبنية الاشتغال أكثر من اشتغاله على

(1)– ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ،[595/2].

(2)– ينظر: المصدر نفسه ،[595/2].

(3)– ينظر: المصدر نفسه ،[595/2].

(4)– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، ص114.

البنى الاسمية- إلّا أن الأمر ينسحب على كليهما(التركيب الفعلي والاسمي) بالنظر إلى أن العنصر المنقول، يأخذ موضعًا مقدما في التركيب على بقية العناصر هو موضع البؤرة[1].

وأما التركيب الإسنادي الاسمي في(ن5)، فبالرغم من محافظة عناصره على رتبتها الأصلية؛ بتقديم ماحقه التقدم، فإن الخبر أتى جملة، وعندئذٍ فإن النحاة وابن هشام لهم رأي مختلف حيال تنوع الرتبة في هذا النمط من التراكيب:

-ج= زيـــدٌ ضربَ عمرًا .

مبتدأ + ت إس ف (خبر).

عــا1 + مع1(عــا1) + مع2 [ت إس ف(عــا + مع1(∅) +مع2].

إن ابن هشام يذهب كغيره من النحاة إلى امتناع تقديم الخبر إن أتى تركيبا إسناديا فعليا[2]، فيمتنع تقديم[ضربَ] في(ن5) على المبتدأ "زيدٌ" لما في ذلك من التباس وظيفة المبتدأ بالفاعل، ولما في ذلك من إعمال العامل الضعيف وهو الابتداء، مع إمكان إعمال العامل القوي وهو الفعل في العنصر "زيد"، كما أنه امتنع بسبب تهيئة العامل للعمل في "زيد" بالرفع ثم قطعه عنه، فبتسليط الفعل[ضرب] الذي هو خبر جملة على "زيد" المرفوع، الذي ينبغي أن يكون فاعله، إلّا أنه حكم بابتدائيته، لأن فاعل الفعل[ضرب] هو ضمير مستتر فيه[3]، فدلَّ ذلك على إلغاء العمل بالفعل بعد تسليطه على الاسم "زيد"، فلا يعمل الفعل في فاعلين في الوقت ذاته ، لأنه يعمل فيه عامله المعنوي الابتداء بعد أن حكمنا بابتدائية الاسم "زيد"، ويوضح ابن هشام أن التقديم والتأخير في مثل هذا التركيب ممتنع إلّا في تقديم معمول الخبر على المبتدأ، كما هو مذهب البصريين، فيجوز فيه:" عمرًا زيدٌ ضربَ"[4].

في مثل هذا النوع الأخير من التراكيب يفسرّ الفاسي الفهري تغير الرّتبة إلى ظاهرة التبئير أيضا، فنُقِل العنصر [عمرًا] من موقع معمول الفعل -الذي هو المحمول عند التوليديين-إلى موقع

(1)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات ، ص113.

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[767/2].

(3)- ينظر: الدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،[318/2].

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[767/2]، والدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،[318/2].

لا موضوعٍ؛ وهو موقع البؤرة أو الموضع، وهذا ما يجعل من هذه البنية مبأّرة وذلك هو سبب تغير الرتبة أي أن التوليديين يبررون تغير الرتبة بتبريرات قاعدية بحتة، تختلف عن تبريرات النحاة من حيث اعتماد التوليديين على القواعد المركبية التي أرساها تشومسكي، بينما يعتمد النحاة في تعليلهم للتراكيب على قواعد الإعمال والإلغاء التي تظهر في شكل آثار إعرابية .

2. 3/ ضابط الرتبة في التركيب الظرفي:

وأما التركيب(ن6) فهو تركيب ظرفي، ويرى ابن هشام أن العامل في الظرف هنا يقدر فعلا مؤخرا عن [زيد][1]، ورأينا أن ابن هشام في باب التركيب الظرفي يعد [زيد] فاعلا ، وهو في هذا الموضع عدّه مبتدأ خبره جملة فعلية محذوفة تقدر بعد المبتدأ، لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ[2]، وعليه يكون تمثيل هذا التركيب كما يلي:

-ج= في الدارِ [زيــدٌ(∅ استقرَّ)].

جار ومجرور + مبتدأ +[خبر(∅ ت إس ف)].

مع2 + [عـا1(معنوي(∅)+ مع1 + مع2(∅ استقر)=[(عـا2(استقر)+مع1(∅هو))]].

مفعول فيه(نصب محلي). عامل(نصب).

إن السهم المنعكس من اليسار إلى اليمين يمثل اتجاه عمل الفعل المقدر (استقر) في معموله الثاني(الجار والمجرور)، ويفسر ابن هشام، هذا الأمر في كون العامل في الظرف واقعًا خبرًا جملة(ت إس ف) لا يمكن أن يتقدم على المبتدأ حفاظا على قواعد العمل، ويفسر عمل الفعل في الظرف، وانعكاس العمل إلى الوراء هنا في أن التركيب الظرفي والظروف عموما، يَتَّسِع فيها النحاةُ ما لا يتّسعون في غيرها، وكذلك الحال مع الجار والمجرور[3]كما يتّضح من التركيب(ن6).

إن التركيب(ن6) جاء الجار والمجرور فيه متقدما في الرتبة على الاسم[زيدٍ] لأنهما-الجار والمجرور- وإن كان الأصل فيهما أن يتأخرا، إلا أنهما يُتّسع فيهما، فيجوز تقديمهما وتأخيرهما إن لم يؤد ذلك إلى

(1)- ينظر تفصيل هذا الرأي لابن هشام: مغني اللبيب،[770/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[592/2، 770].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[872/2].

حصول لبس، كأن يكون المبتدأ نكرة نحو: [في الدار رجلٌ] فقد انتفى في التركيب(ن6) كون المبتدأ نكرة[في الدار زيدٌ]، فجاز فيه التقديم والتأخير[1]، فتصح البنية:[زيدٌ في الدار]؛ أي زيدٌ[استقر] في الدارِ. وهكذا يحتمل هذا التركيب الرتبتين التاليتين:

جار ومجرور+ مبتدأ+ خبر جملة (مقدر).

مبتدأ + خبر جملة(مقدر)+ جار ومجرور.

2. 4/ ضابط الرتبة في التركيب الشرطي:

وأما التركيب(ن7) فإنه في الشطر الثاني من البيت:[متى أسترفد ...] تركيب شرطي قدمت فيه الأداة على فعل الشرط، وكان الواجب في الفعل أن يكون مقدما على الأداة؛ لأنها معمولة له، إذ أنها ظرفية في موضع نصب على الظرفية الزمانية، فهي متعلقة بالفعل[يسترفد] بعدها[2]، وهو العامل فيها والعامل يقدم على المعمول، ويفسر ابن هشام تقدم الأداة في أنها أخذت رتبتها المحفوظة[3]، فهي من أدوات الصدارة[4]، ورتبتها أن تتقدم على عاملها فأداة الشرط لا يعمل فيها ما قبلها[5]، ومن ثم وجب تأخير الفعل الناصب لها وهو فعل الشرط-كما هو مذهب ابن هشام-[6]فالفعل وإن كان ينبغي أن يقدم في الرتبة على أداة الشرط، إلّا أنه في التركيب الشرطي في(ن7) أُخِّرَ، وذلك لأن أداة الشرط حقُّها أن تتصدر تركيب الشرط، كما تبينه بنية التركيب(ن7):

-ج= ... ولكن متى[يسترفد القومُ] أرفد .

أداة شرط+[ف شرط+ فا]+ جواب الشرط .

عـا(أداة جزم)+[مع2(نصب محلي)+[عـا(ف مجزوم)+مع1(رفع)]]+جواب الشرط(ف مجزوم).

جـــــزم فعلين شرط جواب .

---

(1)- ينظر: ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص67.

(2)- ينظر: محمد الدرة: فتح القريب،[332/4].

(3)- هي الرتبة الثابتة التي لا يُتصرَّف فيها بتقديم العناصر وتأخيرها عن رتبتها الأصلية ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

(4)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[758/2].

(5)- ينظر: المصدر نفسه،[518/2، 762].

(6)-ينظر: المصدر نفسه،[762/2].

إن هذه البنية تضعنا في موقف حرج حيال تفسير العامل والمعمول، إذ أنه كما هو مبين في هذا التمثيل تكون الأداة عاملة الجزم، وهي في الوقت ذاته في محل نصب على الظرفية الزمانية، أي أنها معمولة لفعل الشرط، وهذا الأمر يجعلها عاملة ومعمولة في الوقت ذاته، وهو ممتنع في النحو العربي، غير أنه يمكن تفسير هذا التضارب في تفاعل العامل والمعمول بالقول؛ إن الأداة هي معمولة في الأصل، وإنما قدمت في الرتبة لإنشاء الشرط الذي يقتضيه الاسم "متى"، والذي ينتج عنه إعراب الجزم في الفعلين(فعل الشرط والجواب معًا)، ومن ثمَّ فهي معمولة في الأصل، وأما عملها فيرجع إلى كونها متصدرة لتركيب الشرط فقدمت على الفعل العامل فيها، إذ أنها في الحقيقة ليست عاملة ومعمولة لأن العمل انعكس معها إلى الوراء، فصارت بمنزلة الاسم العامل لأنها قدمت عن رتبتها فلما فارقت موقعها الأصلي ضعفت قوة العامل فيها، إذ العمل واقع على المحل الذي وردت فيه مقدمة، بسبب طلب الشرط للصدارة، وطلبه لإعراب الجزم في الفعلين.

2. 5/ الرتبة عند ابن هشام؛ من ضابط خطي إلى عامل تأويلي:

إن التغير الرتبي للعناصر الوظيفية في التراكيب المختلفة–التي مرَّ التمثيل لها– يعكس الدور المنوط بالرتبة؛ إذ أنها تبيّن تفاعل العناصر الوظيفية بعضها مع بعض، ومواضع هذا التفاعل واتجاهاته وأسبابه كما يمكن عدُّها ضابطًا ومفسِّرًا لتفاعل العوامل والمعمولات، ويبرز ذلك من خلال النقاط التالية:

2. 5. 1/ التمييز بين أنماط التراكيب؛ إذ أن تصدُّر عنصر وظيفي لتركيب ما، يمكِّن من الحكم عليه في أي نمط يندرج من أنماط التراكيب، ومعلوم أن ابن هشام يعتمد ضابط الصدارة كمعيار لتحديد النمط التركيبي[1].

2. 5. 2/ تحديد الوظائف النحوية، وتنظيم العلاقة بين العناصر الوظيفية في التراكيب، ويظهر هذا الأمر من خلال بيان ضابط التفريق بين الفاعل والمبتدأ، فالاسم المرفوع المتصدر لتركيب ما، إذا وليه مباشرة فعل حكم على هذا المتصدر بأنه مبتدأ لا فاعل؛ لأن الفعل في هذا النمط من التراكيب يقع خبرًا يمتنع تقدُّمه[2]، فرتبتُه فارقةٌ في تحديد وظيفة الفاعلية والابتداء، وقد مرَّ ذكر مثال عن هذا النمط في

(1)– ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[507/2– 509].

(2)– ينظر: المصدر نفسه،[767/2].

قولنا:[زيدٌ ضَربَ عمرًوا] من(ن5)، وكذلك الحال مع وظيفتي المبتدأ والخبر، إذ أن الرتبة توضّح اختلاف الوظيفة في(ن4)[هذا أنا ، ها أنـذا]، بين اسم الإشارة والضمير، مع أن العنصرين ثابتان ومستويان من حيث التعريف .

2. 5. 3/ رفع اللبس عن المعنى والوظيفة النحوية؛ وذلك حال غياب قرينة مقالية، كما في التركيب:[ضربَ موسى عيسى][1]، فيلتبس المعنى على السَّامع بين من قام بالفعل، وبين من تلقّاه، أي بين الفاعلية والمفعولية، وهنا يتدخل ضابط الرتبة لرفع اللبس، فيحكم بفاعلية المقدم مراعاة لأصل الترتيب[2].

2. 5. 4/ تحديد المواقع الإعرابية؛ إذ تقترن بعض العناصر الوظيفية مع غيرها داخل التراكيب بالنظر إلى الرتبة التي تحتلها والتي تمكنها من أخذ إعراب في ذلك الموقع الذي احتلته، ويبرز هذا مع أدوات الصدارة كأدوات الاستفهام والنفي والشرط[3]، فإن أسماء الاستفهام مثلا حقها أن تتصدر التراكيب، فيحتل هذا الاسم في نحو:[من قــام؟][4]موقع المبتدأ بمجرد تصدره للتركيب، فلا يمكن تأخيره عن الفعل لأنه مبتدأ لا فاعل، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فهو من أدوات الصدارة التي لا يعمل فيها ما قبلها[5]؛ فيمتنع [* قام من ؟] لأن الفعل لا يعمل في الاستفهام، وإلا كان المحصّلُ تركيبا لاحنا، كما يبرز هذا التحديد في مواقع الجمل بعد المعارف وبعد النكرات[6]، إذ أنّ اقتران الجمل بالعناصر المعرفة واحتلالها رتبة بعدها يمكننا من الحكم عليها بالحالية، وذلك كقوله تعالى:﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ**﴾ [7] فجملة [سكارى] رتبتها بعد اسم معرفة، وأما إذا كان قبل الجملة عناصر منكّرة، فإنها

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[744/2، 754].
(2)- ينظر: المصدر نفسه،[754/2].
(3)- ينظر: المصدر نفسه،[594/2، 770، 518، 689].
(4)- ينظر: المصدر نفسه ،[611/2].
(5)- الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ينظر: المصدر نفسه،[594/2، 770].
(6)- ينظر: المصدر نفسه،[567/2].
(7)- سورة النساء، من الآية43.

تقع موقع الوصفية كما في نحو قوله تعالى:﴿ **حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ** ﴾[1]، فجملة [نقرأه] وقعت متأخرة رتبة عن اسم منكر فحكم عليها بالوصفية، فإن التفريق بين التركيبين من حيث الوصفية والحالية يرجع إلى طبيعة العنصر الوظيفي المقترن به والمتقدم عليه و يرجع كذلك إلى رتبته بعده.

2. 5. 5/ تنظيم تفاعل العوامل مع المعمولات، وضبط قواعد الإعمال والإلغاء وينعكس ذلك-عند ابن هشام- من خلال المثال [زيدٌ قـــامَ][2]، فيمتنع فيه تقديم الخبر تلافيا لتضارب القواعد العاملية ويظهر ذلك من خلال:

2. 5. 5. 1/ تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[3]؛ وذلك بتسليط الفعل- الذي هو خبر- على الاسم [زيد] ثم قطعه عن العمل فيه بالرفع، لأن معمول الفعل هو ضميره المستتر فيه[4]وعامل العنصر[زيد] بالرفع هو العامل المعنوي الابتداء، فإن قلنا إن الفعل يمكنه العمل في[زيد]، لأدى ذلك إلى عمل الفعل [قام] في معمولين بعمل واحد وهو الرفع، وهذا يؤدي إلى تركيب لاحن .

2. 5. 5. 2/ إعمال العـــامل الضعيف مع إمكان إعمال العـــامل القوي[5]، وذلك بعمل الابتداء في [زيد] حـالَ تقدم الفعل[قام] عليه، مع إمكان إعمال هذا الفعل فيه؛ لأنه عامل أقوى من الابتداء[6] فيؤدي هذا التقديم إلى تضارب هذين العاملين، فيتدخل ضابط الرتبة لينظم العمل .

2. 5. 5. 3/ تقديم المعمول على العامل[7]، فيتقدم الخبر عندئذ على العامل فيه وهو عند ابن هشام المبتدأ-كما مر في تفسير التركيب الاسنادي الاسمي- وهو ممتنع عند النحاة عامة، لأنه تركيب إسنادي فعلي أضمر فاعله فيه[8]، ولما في ذلك التقديم من الإلباس[9]من حيث المعنى والوظيفة الإعرابية .

---

(1)- سورة الإسراء، من الآية93.

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[767/2].

(3)-ينظر: المصدر نفسه،[767/2].

(4)- ينظر: الدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،[318/2].

(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[767/2].

(6)- ينظر: المصدر نفسه ،[767/2].

(7)- ينظر: المصدر نفسه ،[770/2].

(8)- ينظر: المصدر نفسه،[770/2].

(9)- ينظر: المصدر نفسه،[767/2].

بناء على ما سبق يمكن تجاوز المقولة القائمة حول كون الرتبة مجرد ضابط خطي، ليس له دور في بيان المعنى وتفسيره، إلا من حيث رفع اللبس الوظيفي بين العناصر التركيبية.

3/ ظاهرتا الحذف والتقدير و دورهما في تفاعل العوامل وتفسير التراكيب عند ابن هشام:

يلجأ النحاة إلى بيان الحذف والتقدير في التراكيب التي لا تظهر فيها بعض العناصر الإسنادية والعاملية، فحتى تتم عملية تفسير التراكيب لا بد من تعويض المحذوف، وتقديره عن طريق التأويل.

3. 1/ ظاهرة الحذف:

يشير مفهوم الحذف إلى إزالة عنصر لغوي وإلغائه من البنية التركيبية للجملة، ويرجع النحاة ذلك لأغراض مختلفة؛ كالعلم بالمحذوف أو كثرة استعماله أو لاختصار الكلام[1]... ويشترط له ابن هشام شروطا أهمها أن يدل دليل ما عليه، فقد يكون دليلا حاليا:" كقولك لمن رفع سوطًا "زيدًا" بإضمار اضرب ومنه:﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾[2]؛ أي سلّمنا سلاما"[3]، أي أن السياق المقامي والحالي هو دليل الحذف هنا، وقد يكون الدليل مقاليًا: " كقولك لمن قال: من أضْرِب؟ " زيدًا" ومنه:﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾[4]، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف جملة بأسرها"[5]، أي أن المحذوف هو قولك: قالوا أنزل ربنا خيرًا، فالمحذوف الفعل والفاعل، ويقسم ابن هشام دليل الحذف من حيث تعلقه بالصناعة النحوية إلى دليل غير صناعي، كأن يكون حاليا أو مقاليا، وصناعي يختص بمعرفته النحويون[6]، وذلك لارتباطه بالقواعد النحوية والعاملية والوظيفية للعناصر التركيبية، ويضرب لهذا النوع الأخير مثلا من القرآن

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ،[768/2، 816]، وفاضل صالح السامرائي: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، ص75، وما بعدها.

(2)- سورة هود، من الآية 69.

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[760/2].

(4)- سورة النحل، من الآية 30.

(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[760/2].

(6)- ينظر: المصدر نفسه،[762/2].

"في قوله تعالى:﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾[1]إن التقدير ولكن كان رسول؛ لأن ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلّا وهو شريكه في النفي والإثبات"[2]، كما يشترط ابن هشام في وجود الدليل اللفظي، أن يكون اللفظ المذكور الدال على المحذوف مطابقا لهذا المحذوف في اللفظ والمعنى[3]، إلّا إذا أخل ذلك التقدير بالمعنى،" فلا يجوز في "زيدٌ ضارب وعمرو " أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنًى يخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السّفر من قوله تعالى:﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[4] والآخر بمعنى الإيلام المعروف"[5]، أي الضرب الجوارحي الواقع على الأعضاء.

3. 2/ ظاهرة التقدير:

وبما أن الحذف من هذا المنطلق هو إزالة عنصر لغوي، فهو لا محالة يترك فراغا يستدعي تفسيره تفسيرًا يتوافق مع واقع اللغة المدروسة، ومن هنا يلجأ النحاة واللغويون إلى إقحام ظاهرة أخرى مقترنة بظاهرة الحذف، يصطلح عليها ب"التقدير"[6]؛ وهو استحضار عناصر لغوية تتطابق مع العناصر المحذوفة وتحتل مواقعها وتنسجم معها من حيث التفسير؛ وهذا الاستحضار ذهني لا يظهر في البنية التركيبية، إذ أن الباعث على الحذف يستدعي عدم ذكر العنصر التعويضي المقدر، فإن الحذف والذكر يتناقضان مع الداعي إليه، وهو في الغالب اختصار الكلام للعلم بالمحذوف، وكثيرا ما يعبر ابن هشام عن هذين الظاهرتين مجتمعتين بمصطلح آخر هو "الإضمار"، كما في قوله السابق:" كقولك لمن رفع سوطا "زيدا" بإضمار اضرب"[7]، فالمقصود هو إخفاء الفعل اضرب استغناء عنه بالمقام الحالي الذي قيل فيه الكلام وهو مقام الضرب وحال وهيئة رفع السوط، غير أن هذا المقام هو دليل كون هذا الفعل "فعل الضرب"

---

(1)- سورة الأحزاب، من الآية 40 .

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[762/2].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[774/2].

(4)- سورة النساء، من الآية 101.

(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[763/2].

(6)- ينظر: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، ص84- 88.

(7)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[760/2].

وليس فعلا آخر، فلا بد حينئذ من استحضاره ذهنيا لتفسير إعراب النصب الظاهر على "زيدًا" إذ أنه معمول لهذا المحذوف المقدر، ويكثر ذكر باب الحذف والتقدير مع التراكيب الأسلوبية، كالنداء والاختصاص والاستثناء والاشتغال[1]ويظهر أيضا مع بعض البنى التركيبية الأخرى كالتركيب الظرفي، إذ الغالب في العامل الظرفي أن يكون مقدرًا[2].

3. 3/ الحذف والتقدير عند ابن هشام:

إن الحذف يطال عنصرا تركيبيا واحدا، كما قد يصل إلى تركيب بأكمله[3]، ويشمل الحذف العامل والمعمول أو المسند والمسند إليه والفضلة أيضا، كما قد يحذف بعض هذه العناصر مجتمعة، شريطة أن لا يختل المعنى أو التركيب[4]، ويشمل الأنماط المختلفة للتراكيب، ويمكن بيان ذلك بأمثلة المجموعة التالية:

(س)
1- زيـــــدًا اضربْـــه[5].
2- ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾[6].
3- ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ﴾[7].
4- قالت بناتُ العمِّ يا سلمَـــى وإنْ كانَ فقيـــرًا مُعْدِمًـا؟ قالتْ وإنْ[8].

في التركيب(س1) حذفٌ في البنية الإسنادية، إذ أن التركيب الذي ورد فيه العنصر "زيدًا" الحامل إعراب النصب تركيب إسنادي فعلي حذف منه المسند والمسند إليه، أي العامل والمعمول الأول(الفعل والفاعل)، ويقدّره ابن هشام بفعل من لفظ الفعل المذكور، أي بقولك: "اضرب"[1]، ويمكن التمثيل لهذا

---

(1)- وقد مرّ بيان الحذف والذكر في مثل هذه التراكيب في بعض الأمثلة من هذا الفصل.
(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[770/2].
(3)- ينظر: المصدر نفسه،[814/2، 815].
(4)- ينظر: المصدر نفسه،[760/2، 816].
(5)- ينظر: المصدر نفسه،[774/2].
(6)- سورة الذاريات، من الآية 25.
(7)- سورة يوسف، من الآية 45.
(8)- هذا رجز لرؤبة بن العجّاج، ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[518/2]، والبغدادي: خزانة الأدب،[14/9-16، 216/11]، السيوطي: وهمع الهوامع،[4/ 336].
(1)- ينظر ابن هشام: مغني اللبيب،[774/2].

التركيب بالبنية الآتية:

-ج= [∅] زيـــدًا [اضربـــهُ] .

ت إس ف (∅)+ فضلة + [ت إس ف+ فضلة] .

[عـــا(∅) + مع1(∅ رفع)]+ مع2(نصب)+[عا+ مع1+ مع2][اضربه].

مفسّـــــر الفعل المحذوف .

إن السهم المنعكس من العنصر[اضربه] والعائد إلى الفراغ المتصدر للعنصر زيدًا يدل على تفسير الفعل المحذوف الذي يحمل لفظ الفعل المذكور[اضرب]، إذ أن المحذوف الذي يدل عليه الفراغ[∅] المتصدر يقدر فيه الفعل[اضرب]، فيفسر بالفعل المذكور بعده في هذا التركيب، كما أن تفسير إعراب النصب في العنصر "زيدًا" يعود إلى هذا الفعل المقدر؛ لأنه اشتغل في الأصل عن أن يعمل فيه مباشرة فعمل في ضمير متأخر متصل بالفعل يعود إلى الاسم زيد[1]، فمذهب جمهور النحاة على نصبه بفعل يفسِّره هذا الفعل المذكور ويطابق لفظه[2]، ويُرجِعُ النحاة في هذا المثال بالتحديد إعراب النصب دون الرفع في باب الاشتغال ويوجبونه إذ أنَّ الفعل المفسر طلبي[اضرب] فعل أمر، والأصل في الطلب أن يكون بفعل[3]، والفعل هو العامل في الأصل، وعليه يكون التقدير في التركيب [اضربْ زيدًا اضربْه].

وأما التركيب(س2) فإنه تركيب مدمج، يحتوي تركيبين إسناديين اسميين حذف من كل تركيب إسنادي اسمي ركن إسنادي، كما يبينه التمثيل التالي:

-ج= قـــال [ســلامٌ [∅]] [[∅]قومٌ منكـــرون].

... مس إ(مبتدأ)+مس(خبر∅)+مس إ(مبتدأ∅)+مس(خبر)+فضلة(وصف) .

عـــا1(معنوي)+[مع1(عـا2)+مع2(∅)]+ عا1(معنوي)+[(مع1(عـا2)(∅))+ مع2].

رفع رفع رفع رفع .

(1)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[133/2، 137]، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، ص148، 149.

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[774/2]، وأوضح المسالك،[135/2]، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، ص148.

(3)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك،[137/2]،[هامش].

إن هذين التركيبين الاسميين مدمج بعضهما في بعض، إذ يلتبس على القارئ للوهلة الأولى أن العناصر الإسنادية والعاملية وحتى الوظيفية مكتملة، غير أن التمعن فيها، والنظر في بنيتها يؤكد لنا وجود حذف يدل عليه دليل حالي[1]، وهو دخول قوم إبراهيم وسلامهم عليه، فهم ضيوفه، كما يدل عليه دليل صناعي نحوي وهو طلب المبتدأ للخبر، وطلب الخبر للمبتدأ من جهة، وطلب العامل للمعمول والمعمول لعامله أيضا من جهة أخرى، إذ لا مبتدأ من دون خبر ولا عامل من دون معمول[2]، وعلى هذا الأساس يقدر ابن هشام في الآية الخبر المحذوف من التركيب الأول "سلام"، والمبتدأ المحذوف من التركيب الثاني "قومٌ منكرون "بقوله:" سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون"[3]وعليه تتوزع الوظائف النحوية لهذا التركيب على الشكل التالي:

-ج= [ســـلامٌ عليكم] [أنتم قوم منكرون]

[مبتـــدأ خبـــر]+[مبتـــدأ خبـــــر].

فالمقدر هو الخبر [عليكم] والمبتدأ[أنتم]، قال ابن هشام:" فحذف خبر الأول ومبتدأ الثانية"[4]،وقد رجح أن يكون دليل الحذف هنا حالي كما سبق، إلّا أنه يمكن التعرف عليه من جهة الصناعة النحوية، إذ المحذوف في الجزء الأول هو المسند(الخبر "عليكم")، أما المحذوف في الجزء الثاني هو المسند إليه (المبتدأ "أنتم") وكلاهما معمول، فالخبر معمول للمبتدأ " سلام" في التركيب الأول والمبتدأ "أنتم" المحذوف معمول للعامل المعنوي الابتداء، ولا يمكن أن يكون عامل بلا معمول، ولا معمول من غير عامل.

ويمكن توضيح هذا المثال(س2) بالتشجير التالي:

-ج= قـــال [ســلامٌ [∅]] [[∅]قومٌ منكـــرون].

(1)- ينظر: الدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،[308/2].

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[816/2].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[760/2].

(4)- ينظر: المصدر نفسه،[760/2].

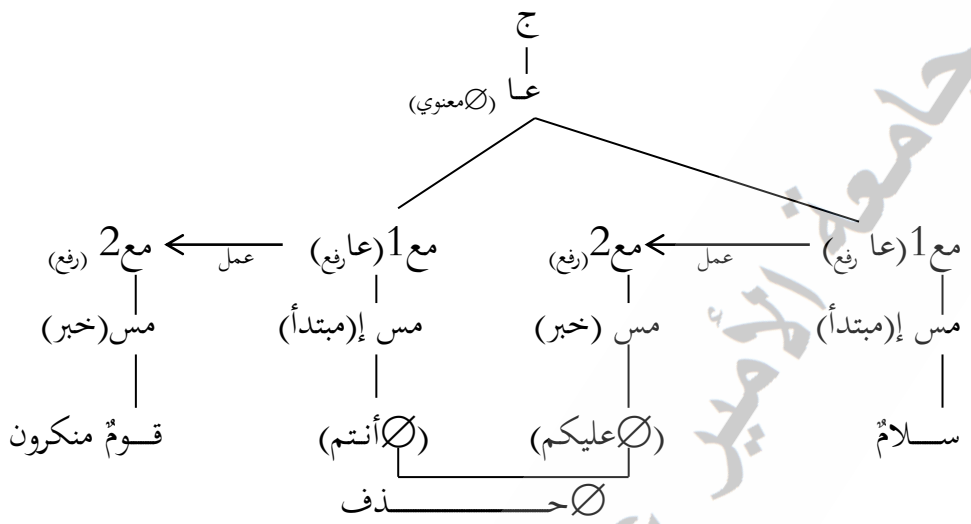

(ش.تش. يوضح الحذف في ت إس إ).

يمثل السهمان المتجهان من اليمين إلى اليسار عمل العامل اللفظي [المبتدأ]في معموله [الخبر] وتمثل علامة الحذف(∅) أمام العنصرين[عليكم و أنتم] موطن الحذف من التركيبين الإسناديين الاسميين.

إن الحذف في التركيب(س1) يدل على أن المحذوف الفعل وفاعله وفي التركيب(س2) يدل على حذف المبتدأ والخبر من التركيب الإسنادي الاسمي، إلّا أن التركيب(س3) مغاير لهما تماما إذ أن المحذوف-كما ذهب إليه ابن هشام- هو أكثر من تركيب أو تركيبين[1]، وذلك في القصص القرآني؛ اختصارًا للقصة وتخفيفًا على السامع للعلم بما سيقع من ذهاب المرسل إلى يوسف، واستفتائه في أمر الرؤيا التي رآها الملك، ومن ثمّ فالمحذوف هو تراكيبُ استغنيَ عنها وتمثل للبنية(س3) بما يلي:

-ج= أنــا أنبئكــم بتأويله فأرســلون[∅] يوسف .

..... ت إس ف+ [تراكيب محذوفة] يوسف .

تشير علامة الحذف [∅] في التمثيل إلى المحذوف من التراكيب، ويمكن الاستدلال على أن المحذوف هو تراكيب، وليس تركيبا واحدا بدليل حالي، وهو توجه المرسل إلى يوسف واستفتائه إياه، فعلم المستمعين بحالة المرسَلِ، وقربه وصداقته ليوسف؛ تبين أنه ذاهب إليه ليسأله داخل السجن الذي كان مسجونا فيه إلى جانبه، ولهذا فعندما وصل إليه ناداه بحذف الياء مناداة القريب للعلم به ومعرفته، فقال

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[815/2].

له "يوسف"، وعلى هذا قدر ابن هشام الحذف في الآية بقوله:" فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه، فأتاه، وقال له يا يوسف....."[1]، فالمحذوف في نظر ابن هشام أكثر من ثلاثة تراكيب: "أستعبره "... " أرسلوه "... "أتاه "..."قال له"... .

وأما التركيب(س4) ففيه حذف للكلام برمّته[2]، إذ أنَّه بعد أداة الشرط لا وجود لجملة الشرط ولا لجوابها، ولا لكلام غير الشرط والجواب، وإنّما يعلم المحذوف من سياق الكلام الذي قبل الأداة، إذ أن جملتي الشرط والجواب المحذوفتين بعد [إنْ] إجابة عن جملتي الشرط والجواب التي قبل الأداة [إنْ]، كما تدل عليه البنية الآتية:

-ج= قالت بنات العمّ يا سلمى وإن كان فقيرًا معدمًا؟ قالت وإنْ[∅].

مفسر .

إن الكلام السابق لأداة الشرط الثانية مفسر للكلام المحذوف بعدها، وقد قدَّره ابن هشام بقوله: "وإن كان كذلك رضيته"[3]؛ أي إن كان غنيّا أو فقيرا رضيت به، فعلامة الحذف[∅] هذه مفسرة بتراكيب يدل عليها سابق الكلام، ومن ثمَّ فاحتمال تأويلها وتقديرها بجملة شرط وجملة جواب أرجح وعليه يكون الكلام المقدر هو: إن كان غنيّا موسرًا أرضَ به، وإن كان فقيرا معدما أرضَ به[4].

من خلال مناقشة الأمثلة السابقة يتبين لنا أن ظاهرتي الحذف والتقدير، تقترنان اقترانا قويًّا؛ إذ أن المتكلم يستغني عن بعض العناصر اللغوية أحيانا لأغراض تتطلبها البنية اللّغوية التركيبية في أمثل صورها وهو ما يحتِّم على المتلقي أو السامع إعمال ذهنه، من أجل تأويل وتقدير المحذوف بما يناسب المذكور والذي يحصُل في التراكيب أثناء اقتران هذين الظاهرتين، هو تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية مع معمولاتها فتحذف عناصر العمل وفق ما تتطلبه بنية التراكيب، من ذكر للمسند والمسند إليه أو حذف لهما، ومن هنا يكون الحذف علامة على وجود عنصر مستغنى عنه في البنية اللفظية الصورية للتركيب، غير أن هذا الاستغناء لا ينفي تأثير المحذوف وتأثره بما جاوره من عناصر، ويبين ذلك اجتهاد متلقي اللغة في ملئ

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[815/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[815/2].

(3)- المصدر نفسه،[815/2].

(4)- ينظر: محمد علي الدرة: فتح القريب،[418/4].

الفراغات التي يتركها الحذف، عن طريق التأويل والتقدير، فيتمكن بذلك من تفسير آثار الحذف والعلامات التي يتركها في العناصر المجاورة، بما يتناسب مع واقع الظاهرة اللغوية المراد دراستها، سواء كان تعلقها بالبنية الشكلية التركيبية التي يمثلها عنصر الحذف، أو بالبنية الذهنية التفسيرية التي يمثلها عنصر التأويل أو التقدير .

4/ تفاعل الربط الموقعي والضميري في بناء التراكيب المدمجة وتفسيرها عند ابن هشام:

إن المقصود من عملية الربط الموقعي في التراكيب المدمجة، هو إحلال تركيب بأكمله موقعا ومحلا إعرابيا ضمن التركيب الأكبر الرئيسي الذي يرد فيه، ويؤول بعنصر وظيفي مفرد ويفسر به، ويطلق ابن هشام والنحاة على هذا النمط من التراكيب بالنظر إلى الموقع الذي تحتله "الجمل التي لها محل من الإعراب"[1]، وأما المقصود من الربط الضميري في التركيب المدمج، فهو أن يأتي ضمير في تركيب بسيط يعود على مفسر له يقع في تركيب أكبر رئيسي، فالضمير مربوط بهذا المفسر ضمن التركيب المدمج.

ولتوضيح تفاعل الربط الموقعي والضميري نقدم مجموعة الأمثلة التالية:

(ع)
1- زيدٌ اضربـهُ[2].
2- " أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّهِ وهو سَاجدٌ"[3].
3- ألم ترَ أنّي يومَ جَـوِّ سُـوَيقَـةٍ بَكَيتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْـدَةُ مَـالِيَا[4].
4- ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾[5].
5- زيدًا ضَرَبْتُهُ[6].
6- فمنْ تكنِ الحضارةُ أعجَبَتْهُ فأَيَّ رجالِ باديّةٍ تـرَانَـا؟[7].

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[546/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[646/2].

(3)- هذا الحديث أورده الإمام مسلم: ينظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، عنا: أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة- الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 2006م، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، حديث215،[1/ 222].

(4)- البيت من الطويل للفرزدق وهو مطلع أول قصيدة هجا بها جريرًا : ينظر: ديوان الفرزدق، شر: علي فاعور، درا الكتب العلمية- بيروت-لبنان، ط1، 1987م، ص653، ابن هشام: ومغني اللبيب،[549/2].

(5)- سورة البقرة، من الآية 03.

(6)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[652/2].

(7)- البيت من الوافر للقطامي عمير بن شييم، ينظر: المصدر نفسه، [654/2].

4. 1/ الربط الموقعي في التراكيب المدمجة:

إذا نظرنا في التركيب(ع1) نرى أنه تركيب إسنادي اسمي، أدمج فيه تركيب إسنادي فعلي يحمل وظيفة الخبر للمرفوع المبتدأ[زيدٌ]، ويرى ابن هشام أن هذا النمط التركيبي يقع فيه التركيب[اضربه] في موقع يحتمل فيه إعراب الرفع وهو موقع الخبر، وبالتالي فهو يرى أن هذا التركيب أو الجملة- على حد اصطلاحه- جملة لها محل من الإعراب[1]، كما توضحه البنية التمثيلية الآتية:

-ج= زيــدٌ [اضْــرِبْـهُ] .

موقع(محل) إعرابي لاسم مفرد يقدر ب: مضروبٌ .

مبتدأ(مس إ) +خبر [ت إس ف(مس)].

عـا(∅)+ مع1(رفع)+ مع2(رفع موقعي).

إن الربط الموقعي تم في هذا التركيب عن طريق تظافر رابطين اثنين؛ الأول هو طلب المبتدأ للخبر والثاني هو عود الضمير في [اضربهُ] على الاسم[زيدٌ]، فكان التركيب الواقع موقع الخبر هو الحامل لإعراب الرفع، وهذا الإعراب هو إعراب موقعي لا تظهر علاماته كآثار على العناصر التي تتحمّله.

وأما التركيب(ع2) في الحديث الشريف؛ فإن العنصر [و هو ساجد] تركيب إسنادي اسمي يحتل موقعا يصح أن يسند فيه إليه إعراب وهو إعراب النصب، ويحمل هذا العنصر بالنسبة إلى موقعه من التركيب الأكبر [أقرب ما يكون ...]وظيفة الحــالية[2]، ويمكن توضيح هذا الموقع في البنية الآتية:

-ج= أقرب ما يكون العبد ... [وهو ساجد].

موقع إعرابي لاسم مفرد يفسر ب: ساجدًا (يقتربُ العبدُ من ربِّه ساجدًا).

ت إس ف ....يكون العبدُ + متم [ت إس إ(حال من صاحبها العبدُ)].

عا + مع1 + مع2+ ....+ متم[ت إس إ (منصوب موقعيا)].

إن الربط الموقعي هنا بين التركيب الأكبر والتركيب الإسنادي الاسمي الواقع موقع الحال المنصوب، تم عن طريق وقوع هذا التركيب في موقع يحتمل فيه وظيفة الحالية، ويدل عليه الأداة "الواو" الحالية.

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[546/2].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[546/2].

وأما التركيب(ع3) فيمثل العنصر[ماليـا] وهو تركيب إسنادي اسمي من اسم الاستفهام(مبتدأ) ولي(خبره)، وظيفة المفعول(مقول القول)، في التركيب، لأنه وقع موقعه، وفعله كما يفترض ابن هشام محذوف إذ أن هذا التركيب محكيٌّ[1]، ولهذا قدَّر ابن هشام الأصل في[ماليا] ب"مَالَكَ" أي؛ "نادتني هنيدَةُ فقالت مَالَكَ"، ففيها عدول عن الخطاب إلى التكلم، أي أنه يتكلم عن نفسه، بخطاب خاطبته به "هنيدَة" وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام هو مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين فهو؛ وقوع هذا التركيب الاسمي موقع المفعول كذلك إلّا أن فعله مذكور وهو "نادتْني"[2]، ونوضح هذا الكلام بالبنية الآتية:

-ج= ..... فنادتني هُنَيدَةُ [∅] [مـاليـا].

..... ت إس ف + [ت إس ف(∅) + متم[ت إس ا(ماليا) مفعول].

..... بنية عاملية + [عـا+ مع1(قالت∅)+ مع2 (ت إس ا (نصب موقعي))].

إن الربط الموقعي هنا تم عن طريق إدماج تركيب إسنادي فعلي(فعل القول)، حذف فعله وفاعله وأسند إعراب النصب إلى المفعول موقعيا إذ أن هذا المفعول هو تركيب إسنادي اسمي [ماليا] وليس اسما مفردًا .

إن هذه التراكيب الثلاثة الأولى يفسر فيها إعراب الرفع في(ع1)، وإعراب النصب في كل من (ع2)و(ع3) بإرجاعه إلى أن العناصر التي تحمل هذا الإعراب، تقع في مواقع معمولة في الأصل لعناصر مفردة، فلما تعذر فيها ظهور هذه العناصر المفردة، لأسباب تركيبية تقتضيها البنية النحوية السليمة حلت محلّها تراكيب أدمجت في التركيب الأكبر، فحملت بذلك إعرابا موقعيا، وبهذا فهي تعامل معاملة العناصر المعمولة من حيث إجراء قواعد العمل عليها.

ولا يقتصر الإعراب الموقعي الذي ينتج ضرورة عن وجود ربط موقعي في التراكيب المدمجة على هذه المواقع الثلاثة(موقع الخبرية، موقع الحالية، موقع المفعولية)، فقد ذكر ابن هشام أنماطا أخرى للإعراب الموقعي الذي تأخذه التراكيب، نذكره على النحو التالي:

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[549/2]، و محمد علي طه الدرة: فتح القريب،[10/4، 11].

(2)- ينظر: محمد علي طه الدرة: فتح القريب،[10/4، 11].

- الموقع الإعرابي لوظيفة المضاف إليه، ويحمل الإعراب الموقعي؛ الجرّ، نحو قوله تعالى:﴿ **وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ** ﴾[1]، فالعنصر [يأتيهم العذاب] مضاف إلى اسم الزمان الواقع هو بدوره مفعولا ثانيا في التركيب الأكبر[أنذر الناس]، كما تبينه البنية البسيطة التالية:

-ج= أنذر الناس يوم [يأتيهم العذاب].

مضا + مضا إ (موقعي)[ت إس ف(يأتيهم...) جر موقعي].

- الموقع الإعرابي لوظيفة جواب الشرط الجازم بعد الفاء أو إذا؛ ويحمل الإعراب الموقعي؛ الجزم، لأن التركيب (تركيب الجواب) لم يتصدره لفظ مفرد يقبل الجزم، كما في قولك:" إنْ تقمْ أقمْ"، فإن لم يتصدّره يكون له الإعراب الموقعي الجزم[2]، كما في التركيب بعد الفاء من قوله تعالى:﴿ **مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ** ﴾[3]، ومثال التركيب بعد إذا من قوله تعالى:﴿ **وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ** ﴾[4]، ونأخذ لهذا الإعراب الموقعي بنية واحدة هي:

-ج= منْ [يضلل اللهُ] فَـ[لا هَـاديَ له]، و يـذَرْهـم .

أداة جا ت شر ت ج(جزم موقعي) عطف على المحل(جزم لفظي).

أداة ش جـا+ ت إس ف(ت شر)+ الفاء+ [ت إس ا (ت ج)لا يقبل الجزم لفظا(جزم موقعي)].

إن الربط الموقعي في هذه البنية تم عن طريق طلب الأداة لإعراب الجزم، فلما لم يتحمله اللفظ في التركيب الإسنادي الاسمي، لأن الجزم لا يظهر عليه استعيض عنه بالإعراب الموقعي الجزم في جواب الشرط، ويستدل ابن هشام على هذا الجزم الموقعي، بقراءة حمزة والكسائي في "يذَرُهُم" بالجزم "يَذَرْهُم"[5]بدل الرفع عطفا على المحلّ[6]،كما هو ممثل له بالسهم الباهت في التمثيل.

---

(1)- سورة إبراهيم، من الآية44.

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[559/2].

(3)- سورة الأعراف، من الآية 186.

(4)- سورة الروم، من الآية 36.

(5)- ينظر: المقدسي أبو شامة: إبراز المعاني، باب فرش الحروف(سورة الأعراف)، ص552.

(6)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[559/2].

- الموقع الإعرابي لوظيفة التابع للمفرد؛ ويحمل الإعراب الموقعي الرفع أو النصب أو الجرّ في التركيب المنعوت به[1]، كإعراب الرفع الموقعي في قوله تعالى:﴿ **مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ** ﴾[2]، فإن التركيب الإسنادي الاسمي[لا بيع فيه] يمثل التابع المرفوع موقعيا لاسم الزمان المفرد [يوم].

- الإعراب الموقعي لوظيفة التابع لتركيب له إعراب موقعي، ويخصص ابن هشام هذا الإعراب في بابي النسق (العطف) والبدل، كما يدل عليه المثال الآتي في باب النسق: " زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه"[3] فتركيب[قعدَ أخوه] يحمل الإعراب الموقعي الرفع، لأنه تابع لتركيب له الإعراب الموقعي الرفع أيضا، فهو معطوف على[قام أبوه] الذي يحمل وظيفة الخبر.

وقد نبه ابن هشام على نمطين آخرين من التراكيب التي تدمج ويكون لها إعراب موقعي؛ الأول هو التركيب المستثنى نحو قوله تعالى:﴿ **لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ** ﴾[4]، فإن التركيب[من تولى وكفر فيعذبه الله]بأكمله، تركيب مدمج في التركيب[لست عليهم بمصيطر إلا]، وهو يقع الموقع الإعرابي لوظيفة المنصوب على الاستثناء المنقطع، لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه[5]، والثاني هو التركيب المسند إليه نحو[أأنذرتهم] في قوله تعالى:﴿ **سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ** ﴾[6]حال حمل هذا التركيب لوظيفة المبتدأ و[سواء] خبره مقدم، فيكون الإعراب الموقعي هو الرفع[7].

4. 2/ الربط الضميري في التراكيب المدمجة:

إن المثال(ع4) يحمل بنية تركيبية مدمجة، إذ أن الموصول الاسمي[الذين] له وظيفة المبتدأ المرفوع وأما التركيب الإسنادي الفعلي[يؤمنون]، فهو يقع في موقعٍ الأصل فيه أن يكون لاسم مفرد أو وصف وهذا الموقع يحتمل فيه التركيب إعراب الرفع، إذ أن وظيفة المبتدأ طالبة لوظيفة أخرى تحصّل الفائدة من

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[560/2، 561].

(2)- سورة البقرة، من الآية 254.

(3)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[563/2].

(4)- سورة الغاشية، الآيات 22، 23، 24.

(5)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[564/2]،[متن وهامش].

(6)- سورة البقرة، من الآية 06.

(7)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب،[565/2].

التركيب، وهي وظيفة الخبر، وبالتالي فإن التركيب[يؤمنون] تركيب يقع الموقع الإعرابي الرفع، ويوجب النحاة وابن هشام في هذا النمط من الأخبار أن يقترن بها ضمير يربط المبتدأ ويعود عليه[1]، إن هذا الربط يرى ابن هشام أنه واجب، في التركيب الموصول به الأسماء، والغالب فيه أن يكون بالضمير مذكورًا أو مقدرًا[2]، ونمثل لهذا الربط في التركيب المدمج بالبنية الآتية:

-ج= الذيـن [يؤمنـــون[هم]].

مفسر ربط بضمير يعود على الموصول الاسمي.

موصول اسمي(مبتدأ)+خبر[ت إس ف(مس + مس إ(ضمير)].

إن الربط كما توضحه البنية تم بين الضمير[هم] الذي يشغل وظيفة داخل التركيب المدمج الأصغر[يؤمنون] وهي وظيفة الفاعل المرفوع، و بين المفسر الذي يشغل وظيفة خارج التركيب المدمج الأصغر[يؤمنون] هي وظيفة المبتدأ للتركيب المدمج فيه الأكبر[الذيـن يؤمنون]، ويلاحـظ أنه يتطابق معه في الجنس، والعـدد والتعريف، والإعراب أيضا.

ولا يقتصر هذا الربط على التراكيب الموصول بها الأسماء، ويمتد أيضا إلى أنماط أخرى من التراكيب المدمجة، كالتراكيب المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه[3]، كما في البنية(ع5)، التي تمثل بنية الاشتغال وقد مر التمثيل لها بين ثنايا هذا البحث، ونكتفي هنا بتوضيح طريقة الربط وحسب كما تعكسه البنية الآتية:

-ج= (∅ضربتُ) زيـدًا [ضربْتُـ [ـه]].

مفسر ضمير عائد.

إن الضمير[ـه] يشغل وظيفة المعمول الثاني المفعول للفعل[ضربت] في التركيب الأصغر المـدمج وهو مربوط بالتركيب المدمج فيه الأكبر ذي الفعل المحذوف[(∅ضربتُ) زيـدًا] على مستوى الاسم المنصوب، المفسر والمشارك له في الإعراب والوظيفة النحوية أيضا، فالضمير يقع الموقع الإعرابي النصب لوظيفة المفعول، وكذلك [زيدًا] فهو منصوب بفعل محذوف يقدر ويفسر بالفعل المذكور[ضربت].

---

(1)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ،[644/2، 770].

(2)- ينظر: المصدر نفسه،[650/2].

(3)- ينظر: المصدر نفسه،[652/2].

والربط ذاته نقف عنده في التركيب(ع6)، إذ أنه تركيب إسنادي شرطي، تمثل فيه الأداة [منْ] العامل الجازم في فعل الشرط والجواب معًا، وهذه الأداة اسمية واقعة موقع المعمول الأول للابتداء(المبتدأ)، ولا يكون مبتدأ من دون خبر، والمبتدأ هو العامل في الخبر عند ابن هشام-كما تقدم- فلا عامل من دون معمول والخبر عند ابن هشام تركيب فعل الشرط وحده، أي أنه في(ع6)[تكن الحضارة أعجبته] وهو كما نرى يتضمن ضميرًا يصح عوده على المبتدأ [مَنْ] وهو المقترن بالتركيب[أعجبتْـ[هُ]] الذي يحمل الإعراب الموقعي النصب لوظيفة خبر [كان]، وعلى خلاف مذهب ابن هشام، يكون الخبر هو جواب الشرط، غير أنه لا يظهر سطحيا في التركيب، فدلَّ ذلك على حذفه، ، وبالتالي فالإعراب الذي يأخذه الخبر هو الإعراب الموقعي الرفع، والرابط بين العائد في الخبر والمفسر المبتدأ، محذوف أيضا مع التركيب، ويقدر ابن هشام تركيب جواب الشرط ل[من] في هذا الشاهد الشعري بقوله:" فلسنا على صفته"، أي أن العائد هو الضمير في التركيب [صفتـ[ه]]، والبنية الآتية من (ع6) توضح عود الضمير على مفسره في مذهب ابن هشام وفي مذهب غيره في هذا التركيب الشرطي:

على مذهب ابن هشام:

-ج= فمَنْ [تكـنِ الحضارة أعجبتـ [ه]] ، [فلسنا على صفته] .....

مفسّـر عائد ضميري

أداة جا[مبتدأ(رفع موقعي)]+[خبر(رفع موقعي) [ت شر (ت إس ف= تكن ... أعجبتـ[هُ])].

على غير مذهب ابن هشام:

= فمَنْ [تكن الحضارةُ أعجبتْـه]، [∅ فلسنا على صفتـــ[ـه]].

مفسّـــر عائد ضميري .

أداة جا[مبتدأ(رفع موقعي)]+[خبر(رفع موقعي)[ت ج(∅)(ت إس ف= فلسنا ... صفتـــ[ـهُ])].

من خلال المقارنة بين مذهب ابن هشام ومخالفيه، يتبين لنا أن الرابط الضميري في التركيب [أعجبتـ[ه] وظيفة مف] عند ابن هشام يشغل وظيفة نحوية داخل تركيب فعل الشرط الذي يحمل الوظيفة الموقعية الخبر، ويرجع العائد الضميري على مفسره[من]، وأما على غير مذهب ابن هشام، فإن

الرابط يشغل وظيفة نحوية داخل تركيب فعل الجواب المحذوف المقدر[∅فلسنا على صفتـ[ـه]]، ويرجع على مفسرّه[منْ] الذي يحمل الإعرابي الموقعي الرفع، لوظيفة موقعية هي المبتدأ.

ولو تأملنا في أمثلة المجموعة(ع) نجد أن الربط الموقعي والربط الضميري متلازمان ومتفاعلان في تكوين البنية التركيبية المدمجة وتفسيرها، إذ أن شرط الإفادة الذي وضعه ابن هشام من الكلام، لا يتحقق إلا بربط التركيب الأكبر بتركيب أصغر مدمج فيه، وهذا الربط يتضمن موقعا إعرابيا يشغله التركيب الأصغر المدمج، ولا بد أن يتوفر أيضا على ضمير مذكور أو مقدّر، مقترن بأحد عناصر التركيب الأصغر المدمج، ويعود على مفسر يشغل وظيفة نحوية داخل التركيب الأكبر المدمج فيه، ويشترط في الضمير أن يتطابق مع مفسره، في الجنس، والعدد، والتعريف والإعراب، وقد يكون إعراب هذا الضمير في حد ذاته إعرابا موقعيا، وذلك حال كونه مضمرًا ومقدرًا، ولتوضيح تفاعل الربط الموقعي والربط الضميري، نمثل له بالمشجر الآتي:

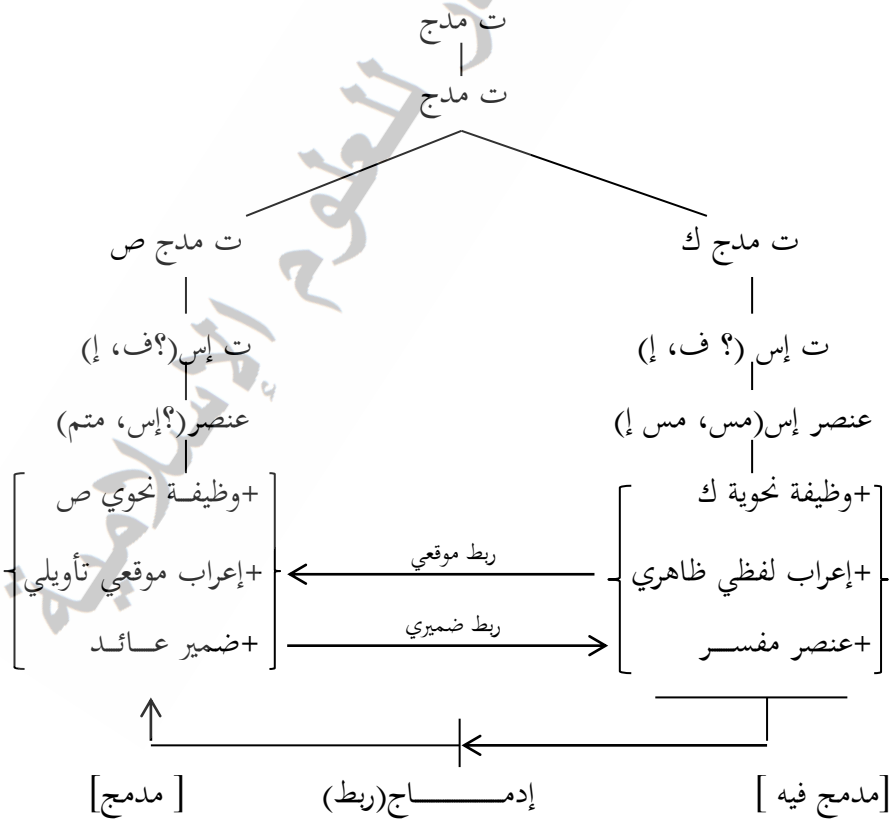

(شكل مشجر لتفاعل الربط الموقعي والربط الضميري).

يمثل السهم المتجه من اليمين إلي اليسار الربط الموقعي، بين تركيب إسنادي يحتمل(؟) كونه فعليا أو اسميا، وهو في الوقت نفسه عنصر إسنادي له وظيفة نحوية كبرى، وبين تركيب إسنادي يحتمل(؟) أيضا أن يكون فعليا أو اسميا، والغالب في أن يكون عنصرا متمِّمًا، وهو يحمل إعرابا يشترط فيه أن يكون موقعيًّا، وأما السهم المتجه من اليسار إلى اليمين، فيمثل الربط الضميري بين العائد الذي يشغل وظيفة داخلية بالمفسر الذي يشغل وظيفة خارجية، ويمثل السهم المزدوج إلى اليمين عملية إدماج التركيب الأصغر في التركيب الأكبر، مع مراعاة الإعراب الموقعي الذي يحوزه التركيب المدمج الأصغر، والربط الموقعي الذي يتم إلى جهة التركيب المدمج فيه الأكبر.

من خلال مناقشتنا لآراء ابن هشام النحوية وتفسيراته المتعلقة بهذا الجزء من البحث توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

- يتم الحصول على التراكيب الأسلوبية انطلاقا من تصرُّف المتكلم في البنية الإسنادية، تبعا لأحوال الخطاب ومقامه وسياق الكلام، وهو ما يؤدي بدوره إلى تغير في البنية العاملية.

- يلجأ ابن هشام -تبعا لجمهور البصريين- إلى ظاهرة "التقدير" لتفسير البنية التركيبية لأساليب النداء والاختصاص والإغراء والتحذير والاشتغال.

- يفسر ابن هشام-تبعا لجمهور البصريين- انتصاب المنادى والمخصوص والمغرى به والمحذّر منه، بفعل محذوف يقدَّر ويفسَّر بلفظ فعل يتضمن المعنى المراد التعبير عنه، وذلك بما يتناسب مع أسلوب بعينه.

- يفسر ابن هشام انتصاب المستثنى المتضمن الأداة "إلّا"، بإرجاعه إلى العامل اللفظي "إلا" ذاتها، التي تحمل معنى الفعل" أستثني".

- يفسر ابن هشام بنية الاشتغال بتقدير فعل من لفظ الفعل المذكور(المشغول)، والذي شغله الضمير المتصل المنصوب بهذا المذكور ، عن العمل بالنصب في عائد الضمير الذي هو المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم المنتصب.

- يعمل ضابط الرتبة على تنظيم تفاعل العوامل مع بعضها البعض، ويفسر التراكيب عن طريق ضبط قواعد الإعمال والإلغاء، وتحديد موقع كل عنصر، وتبيان ما يسوغ فيه النقل وما لا يسوغ.

– الرتبة عند ابن هشام ليست مجرد ضابط خطي؛ فهي ترتقي إلى كونها عاملًا تأويليا، ويبرز ذلك؛ من خلال تحديد الوظيفة النحوية حال غياب قرينة مقالية، في التراكيب الملتبسة بين الفاعلية والابتدائية مثلا، وبين الفاعلية والمفعولية أيضا، ولا يكون ذلك إلّا بإقحام المعاني الدلالية التي تحملها هذه الوظائف النحوية، كمعاني الفاعلية والمفعولية والابتداء في الكلام.

– يلجأ ابن هشام إلى ظاهرة التقدير من أجل تفسير العناصر المحذوفة، سواء تعلق ذلك بالبنية الإسنادية، أو بالبنية العاملية؛ كأن يحذف العامل أو المعمول .

– يشترط ابن هشام في مفسر المحذوف أن يكون بلفظ فعل مذكور؛ فإن لم يمكِنْ قُدِّر بفعل يتناسب مع طبيعة المعمول، شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى الإخلال بالمعنى .

– يشمل الحذف جميع الوظائف النحوية، ويطال أركان الإسناد، كما يشمل الحذف أيضا العامل والمعمول أو كليهما، مع بقاء قرينة مقالية أو مقامية تدل على الحذف، وقد يكون بحذف الكلام برمّته إن عُلِم أمر المحذوف، ويكثر ذلك في القصص القرآني.

– يتفاعل الربط الموقعي مع الربط الضميري في بناء التركيب المدمج وتفسيره.

خاتمـــــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة:

لقد أثبتت نظرية العمل جدارتها واضطلاعها بمهمة تفسير التراكيب في النحو العربي، دليل ذلك أن نظرية العمل والربط عند تشومسكي، أقرّت الكثير من القواعد والمفاهيم العاملية، واعتبرتها برامترات ضابطة للتراكيب ومتفاعلة في تفسيرها، ولو نظرنا إليها في اللغة العربية نراها الأصول التي ينبني عليها التصور العاملي العربي، ومن أمثلة ذلك مفهوم العمل وقوته، ومفهوم الاختصاص في العمل، ومفهوم الحاجزية، ومفهوم الأثر الفارغ أو الإضمار، وهي مفاهيم مشتركة بين جميع اللغات البشرية.

غير أن القواعد العاملية العربية أصيلة أصالة النحو ويتأكد ذلك عند ابن هشام الأنصاري، الذي كان شديد التقيد بقواعد العمل العربية، وقد اتسم منهجه بالشمولية في تفسير التراكيب؛ إذ أنه مزج بين البنية الصورية الشكلية التي تنعكس عنده في مفهوم العلاقة الإسنادية وركنيها؛ وهو عامل بنيوي، والبنية الذهنية التفسيرية التي تنعكس في إعمال قواعد العمل ومفاهيمه بما يتناسب مع واقع اللغة العربية وطبيعتها، التي تراعي بالضرورة مقام الخطاب وسياقاته بما تتطلبه فصاحة المتكلم العربي، وهو عامل ذهني معنوي. وقد خرج البحث بنتائج عامة وأخرى خاصة نفصلها على النحو الآتي:

1/ النتائج العامة:

– أكد البحث على أن نظرية العمل العربية أصيلة أصالة النحو العربي؛ فقواعد العمل العربية لا مثيل لها في أي نحو من الأنحاء، والنحاة العرب على درجة عالية من الوعي والتفكير والفهم لخصائص لغتهم فتفسيراتهم تتسم بالعقلانية تارة والواقعية في الطرح تارة أخرى، ويتجلى ذلك عند مدرستي البصرة والكوفة؛ فالأولى مدرسة قياس والثانية مدرسة سماع.

– يتّسم التصور العاملي لمفهوم العمل بالشمولية، إذ لا يمكن حصره في كونه عاملا لفظيا أو معنويا أو كونها محدثا من قبل متكلم اللغة أو هو متكلم اللغة ذاته؛ فبالرغم من اختلاف النحاة في التصور إلا أنهم متفقون على أن هذه العناصر تتفاعل في وضع حد ومفهوم للعامل، دليل ذلك تعليلهم للمسائل النحوية بإقحام هذه العناصر ونسبة بعض الأحكام النحوية إليها.

– أثبتت نظرية العمل قدرتها على مجابهة جميع النظريات، قديما وحديثا، إذ أن قواعدها تتسم بالدقة في التعليل والتفسير، وهذا يعكس جانب العلمية فيها، إضافة إلى مناسبة هذه التعليلات لطبيعتها وواقعها

وهذا يعكس جانب الموضوعية منها، ولهذا عجز النحاة عن إيجاد بديل لها وخصوصا الوصفيين منهم كتمام حسان الذي جاء بنظرية القرائن، وعبد الرحمن أيوب، وإبراهيم مصطفى.

– أكد البحث كذلك على أن بعض النحاة العرب المحدثين متأثرون بالمناهج الغربية، ويبرز ذلك من خلال أحكامهم المسبقة على قواعد لغتهم العربية، ما يدل على ضعف احتكاكهم بها، فجاءت تعليلاتهم وانتقاداتهم لقواعدها واهية، لا ترقى إلى درجة الوصف الذي يطمحون إليه فضلا عن رقيها إلى درجة العلمية التي يتبجحون بها كما فعل إبراهيم مصطفى وعبد الرحمن أيوب.

– مصطلح " تفاعل العوامل" هو المصطلح الأنجع في التعبير عن مفهوم نظرية العمل العربية، إذ أنه يجمع بين الجانب اللفظي البنيوي للغة العربية، الذي يتضمن تحته مفهوم علاقة الإسناد بتصوراته المختلفة كالتعليق، والاقتضاء، والربط والارتباط، مع الجانب الذهني المعنوي الذي ينعكس في قواعد العمل المتفاعلة والمنضبطة.

– اتسمت تعليلات بعض النحاة العرب المحدثين بالموضوعية واكتست طابع العلمية، وارتفعت عن مدارك الوهم وسوء الفهم لطبيعة اللغة العربية، وينعكس ذلك في مقاربة إسنادية للتراكيب العربية عند علي أبو المكارم، إذ تمثل الجانب البنائي، ومقاربة أخرى عاملية، تمثل الجانب التفسيري عند عبد الرحمن الحاج صالح .

– أكد البحث كذلك على استفادة بعض النحاة من المناهج الغربية فحاولوا تكييفها مع ما يتناسب مع طبيعة اللغة العربية، فأدخل عبد الرحمن الحاج صالح مفهوم الترييض والتجريد إلى اللسانيات العربية(النظرية الخليلية)، وحاول تمثله عند النحاة العرب القدامى، فبين من خلال ذلك أصالة القياس العربي، وأصالة قواعد العمل العربية، وصبّ جهوده لاستثمارها في اللسانيات الحاسوبية، التي لا بد أن تتسم بالأصالة والعصرنة في آن واحد .

– يؤكد البحث كذلك على أن تشومسكي يتبع في فهمه للغة فلسفة ذهنية عقلية؛ تتسم بالشمولية في الطرح، باتباع(أسلوب غاليلي) يعتمد على الترييض والتجريد في الإجراء إلى جانب التشجير في التمثيل.

– يؤكد البحث كذلك على أن نظرية تشومسكي في العمل والربط أثبتت قدرتها في تحقيق الكفايتين الوصفية والتفسيرية في كثير من القضايا اللغوية، فهي تتسم بالطابع الشمولي؛ إذ لا تقصي أي جانب

لغوي، كما أنها تستهدف الخصائص المشتركة للغات البشرية، وهي تتناسب مع متطلبات العصرنة اللغوية، إلا أننا نتوقف في الحكم عليها بالأصالة لانعدام الأدلة على ذلك، من جهة أخرى فإن النظرية التشومسكية أثبتت عجزها عن تفسير الكثير من القضايا اللغوية العالمية بالنظر إلى توفر بعض اللغات على خصائص غير مشتركة ، كاختصاص العربية بمفهوم العلامة الإعرابية والأثر الإعرابي الذي يظهر على أواخر الكلم أحيانا ويقدر أحيانا أخرى.

– تتفاعل المكونات الفرعية مع الأنساق الفرعية أو القالبية في نظرية العمل والربط عند (تشومسكي) وهذه الأنساق تتسم بالاستقلالية من جهة؛ إذ تنتظم قواعدها ذاتيا ومع ذلك فهي متفاعلة مع بعضها إذ يراعي كل نسق حدود النسق الآخر، ويفترض تشومسكي أن هذا يتم بطريقة تجريدية وآلية تعكس قدرة وكفاء الدماغ البشري على تمثل اللغات البشرية وتفسيرها.

– يجب إعادة النظر في كثير من القواعد التوليدية عند (تشومسكي)–التي ادعى بأنها كلّية– إذ أن الكثير منها يتناسب في تحقيق الكفاية الوصفية دون تحقيق الكفاية التفسيرية، وعلى سبيل المثال، مفهوم التحكم المكوني، إسناد الإعراب، قضية اتجاه العمل من اليمين إلى اليسار أو العكس، وكسر الحواجز؛ فإن التحكم المكوني مثلا يكون العنصر المتحَكِّم مُتحكَّمًا فيه في النظرية التوليدية، وأما في النظرية العربية للعمل، فالمتحَكِّم لا يُتحَكَم فيه البتة، ومثل هذه القواعد كانت الباعث لتشومسكي إلى إجراء تعديلات على نظريته في كل مرة، فبدأ بالمقاربة المركّبية وذهب إلى النظرية المعيار ثم إلى النظرية المعيار الموسع (العمل والربط أو المبادئ والوسائط) وصولا إلى البرنامج الأدنوي.

– دعا كثير من التوليديين العرب إلى إعادة النظر في التراث اللغوي العربي نظرة تتوافق مع متطلبات العولمة التي تسعى إليه الكثير من اللغات البشرية، وحاولوا تطبيق بعض المناهج الغربية في دراسة التراث النحوي العربي دراسة حديثة.

– أكد البحث على أن نظرية النحو التوليدي تشترك مع نظرية العمل العربية في الكثير من القواعد كقواعد الربط بين العائدات ومفسراتها، وبعض مفاهيم الحاجزية المفروضة على عناصر العمل، وبعض قواعد إسناد الإعراب، وقواعد الآثار والفراغات التي تتركها العناصر، وبعض مفاهيم التحكم المكوني(التحكم المتبادل بين العامل والمعمول).

- إن القواعد العاملية العربية تتفرد بكثير من الخصائص منها؛ حذف العامل في اللغة العربية، ويظهر ذلك من خلال التراكيب الأسلوبية، العلامات الإعرابية التي تظهر كآثار دالة عن العامل، ضابط الرتبة المتنوعة[ف-فا-مف]و[فا-ف-مف(مبتدأ+ خبر جملة)]، الذي نلمسه أثناء التقديم والتأخير، الضمير المستتر المعمول فيه[ضم الكبير]، امتناع انعكاس العمل إلى الوراء في النحو العربي، حذف المقولات العاملية بأكملها[حذف تركيب أو أكثر]، إسناد إعراب الرفع للفاعل من قبل الفعل، توفر العربية على العامل المعنوي (الابتداء)، الذي حاول بعض المحدثين من التوليديين العرب تفسيره بإعراب التجرد أو الإعراب للتجرد عن العامل، تفاعل العامل مع عناصر الإعراب في النحو العربي يؤدي بالعامل إلى تحديد الإعراب والوظيفة النحوية(الدور المحوري) معا، وهذا يختلف عنه في النحو التوليدي إذ أن العامل يمنح الإعراب دون تحديد الدور المحوري .

2/ النتائج الخاصة:

- ابن هشام نحوي بصري المذهب وليس له مذهب مستقل كما يزعم ذلك كثير من الدارسين، ومع ذلك فإن له منهجا متفردًا في إخراج المسائل وتدقيقها وتحقيقها وتمحيصها، إذ أنه شديد الإجراء لقواعد العمل وأصوله فهو ليس مقلدا يقف عند اجتهادات الأولين، وليس متعسفا يخرج عن الأصول المقررة، بل إنه يقف من المسائل موقفا وسطا بكل أمانة وصدق في النقل، ولا يدلي برأيه حتى يتبصر في الموضوع ويتعمق في فهمه، ، ولهذا يرى المطلع على مغني اللبيب؛ إحاطة بمذاهب النحويين وتفصيلات لمسالكهم وحسنا في التقسيم والتبويب.

- مزج ابن هشام في تنميط التراكيب وتفسيرها بين عناصر الإسناد، لبيان البنية المكونية للتراكيب، وبين عناصر العمل ، لبيان تفاعلها في تفسير البنية الذهنية المتعلقة بالمعنى.

- أكد ابن هشام في أكثر من مناسبة على ضرورة إقحام مقام الخطاب وسياق الكلام في تفسير التراكيب وفهمها على الوجه المطلوب الذي يحقق توافقا بين الجانب البنيوي والجانب التأويلي.

- يعتمد ابن هشام على ضابط الصدارة في تنميط التراكيب العربية، ومع ذلك فهو لا يقف عنده فقد يحدث أن نجد في بعض المسائل ضوابط وظيفية، وأحيانا عاملية.

- يصنف ابن هشام تركيب الفعل الناسخ كان الذي ينسخ التركيب الاسمي، في نمط التركيب الفعلي وكذلك بقية النواسخ الفعلية التي تدخل على التركيب الاسمي.

- يفسر ابن هشام العامل في التركيب الاسمي بالعامل المعنوي الابتداء، ومعناه عنده التجرد عن العامل غير أنه يرى أن العامل في الخبر عامل لفظي وهو المبتدأ من غير توسط.

- تفرد ابن هشام بتفسير العامل في التركيب الظرفي وهو الظرف أو الجار والمجرور، ونسب الرفع إليه ورأى أن المرفوع بعده فاعل به .

- يقرّ ابن هشام بوجود علاقة عضوية تجعل من بنية الشرط والجواب وحدة عضوية واحدة، إلّا أنه لا يصنف التركيب الشرطي كتركيب مستقل.

- يرجع ابن هشام بناء التراكيب الأسلوبية المتعلقة برعاية المعنى، إلى اهتمام المتكلم بمقام الخطاب وظروفه، إذ تستدعي فصاحة العربي أن يلجأ إلى ظواهر تركيبية – بطريقة سليقية– فيتصرف بالحذف أو الإضمار، وليس لمتلقي اللغة إن أراد فهم المقصود، إلا أن يقدر المحذوف أو المضمر.

- يتنوع العامل عند ابن هشام –كغيره من النحاة– بين العامل الفعلي، والعامل الاسمي، والعامل الحرفي إضافة إلى العامل المعنوي، وترجع قلة العوامل المعنوية عنده إلى اتباعه المذهب البصري الذي يعتمد أساسا على القياس.

- يوجب ابن هشام في المحذوف المقدر أن يكون من لفظ فعل مفسِّر يُذكر في التركيب، فإن لم يُمكِن قُدر المحذوف بما يتناسب مع المعنى المقصود من التركيب.

- الرتبة عند ابن هشام ليست مجرد ضابط خطي، وإنما ترقى إلى كونها عاملًا تفسيريا، يضطلع بمهمة تفسير الكثير من التراكيب الملتبسة من حيث المعنى والوظيفة النحوية .

- يتفاعل الربط الموقعي مع الربط الضميري في تفسير البنية التركيبية المدمجة.

- ابن هشام شديد التأثر في مذهبه بسيبويه وابن مالك وهو شديد النقد للزمخشري .

- يستدل ابن هشام على صحة مذاهبه بالشواهد الشعرية والقرآنية والحديثية، ويستخرج وجه الشاهد منها ويدلي برأيه فيها بعد عرض الآراء وتحقيقها، كما أنه محيط بالقراءات القرآنية وتوجيهاتها، ويبرز ذلك من خلال رده على أبي علي الفارسي في أكثر من مناسبة .

- "مغني اللبيب" ينضح بالقواعد العاملية التي قررها النحاة، فهو كتاب في الأصول ومؤلف في المذاهب ومدونة للإعراب وطرائقه، فمن القواعد العاملية التي أشار إليها ابن هشام فيه مثلا؛ لا يتقدم المعمول على عامله، الضمير لا يستتر إلا في عامله، لا يُفصل بين العامل والمعمول بأجنبي عن العامل، الأصل في العمل للأفعال، الأولى في العامل المقدر أن يقدر في مكان يجوز أن يرد فيه العامل المذكور ... .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهـارس الفنيـــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا/فهرس الآيات القرآنية:

(02)البـــــقرة		
الآيات القرآنية	أرقام الآيات	أرقام الصفحات
﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾	03	286
﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾	06	290
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾	11	235
﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾	71	201
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾	83	62
﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾	87	116
﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	184	248
﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾	273	196
(03)آل عمـران		
﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	142	60
(04)النســـاء		
﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	24	79
﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾	43	277
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾	66	265
﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾	77	208
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾	78	67
﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	101	280
(05)المـــائدة		
﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾	06	73

﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾	06	73
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾	69	90
(06)الأنعـــام		
﴿وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾	02	226
(07)الأعـــراف		
﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾	186	289
(08)الأنفـــال		
﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾	19	235
(09)التـــوبة		
﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾	06	116
﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗا﴾	39	208
﴿وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا﴾	60	27
(11)هـــود		
﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾	08	84
﴿قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾	69	279
(12)يوســـف		
﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِ﴾	29	260 ،258
﴿مَا هَٰذَا بَشَرٗا﴾	31	248
﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ﴾	45	281
(14)إبراهـــيم		
﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ﴾	44	289
(16)النـحـــل		
﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾	30	279

﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾	124	53
(17)الإســـراء		
﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾	93	278
(18)الكهـــف		
﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	96	41
(20)طـــــه		
﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	63	220 ،90
(26)الشعـــراء		
﴿ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا ﴾	20	81
(27)النمـــل		
﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾	16	40
﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾	51	195
(30)الـــروم		
﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	36	289
(33)الأحـــزاب		
﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾	40	280
(38)ص		
﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	03	254 ،248
(39)الزمـــر		
﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ ﴾	64	63 ،62
(41)فصـــلت		
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾	17	75
(43)الزخـــرف		

﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾	33	56
(47)محمـــد		
﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾	22	112
(51)الذاريـــات		
﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾	25	281
(54)القمـــــر		
﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾	07	116
(65)الطـــلاق		
﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾	02	119
(69)الحاقـــة		
﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾	16	41
(84)الانشقـــاق		
﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	01	240
(85)البـــروج		
﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	16	81
(88)الغاشيـــة		
﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾	24-22	290
(113)الإخـــلاص		
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾	03	248
(114)النـــاس		
﴿مَلِكِ النَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ النَّاسِ ﴿٣﴾﴾	02، 03	213

ثانيا/فهرس الأحاديث النبوية بالترتيب الألف بائي:

الحديث	الكتاب	رقم الحديث	الصفحات
أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّهِ وهو سَاجدٌ	الصحيح(مسلم)	215	286
إنا معاشرَ الأنبياء لا نورثُ	المسند(أحمد)	336	258
خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ	الموطأ(مالك)	14	214
كل مولودٍ يولدُ على الفطرةِ	الصحيح(البخاري)	1385	214
لولا قومُكِ حديثُو عهدٍ بكفرٍ لهدمتُ الكعبةَ	//	126	235
نحـــن معاشـــرَ الأنبيـــاء لا نُـــورَثُ	//	4033	258
// // // // //	//	4034	258
// // // // //	//	4036	258

ثالثا/ فهرس الشواهد الشعرية بالترتيب الألف بائي:

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
وضِبَاءَ	الخفيف	الأخطل	248
وَمَاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	193
جَالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	258
ذَبِيبَا	الخفيف	أمية بن أوس الحنفي	196
قَريبُ	الوافر	هذبة بن خشرم العذري	201
جوانِبُهْ	الطويل	صحابية مجهولة	235
لا بَرَاحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	248
الأباعد	الطويل	مجهول	214، 267
أرْفـــــدِ	الطويل	طرفة بن العبد	268
نار الموقِدِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	205
والدَا	الرجز	مجهول	61
وبُرُودِ	الخفيف	زبيد الطائي	201
باليَد	الطويل	أنس بن زينم الديلي	196
مِنْ جَارِ	البسيط	مجهول	258
للصّبْرِ	الطويل	هذبة بن الخشرم	235
علَى قَدَرِ	البسيط	جرير	267
فنُعْذَرَا	الطويل	امرؤ القيس	60
جَازِرُ	الطويل	ذو الرمة	76
والمكْرِ	الطويل	زياد بن سيّار الجاهلي	196
أُقَاطِعْ	الطويل	مجهول	214
أَجْمَعُ	الطويل	جميل بثينة	226
تَقْنَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	235

من المالِ	الطويل	امرؤ القيس	235
نِيَامَا	المتقارب	بشر بن أبي خازم	75
تُعْلَمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	235
ترَانَا	الوافر	القطامي عمير بن شاييم	286
مِثلَانِ	البسيط	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت أو كعب بن مالك	235
أَحْيَانَا	البسيط	جرير	205
وَالوَسَنِ	البسيط	المتنبي	208
واقِيَـــا	الطويل	مجهول	252
مَالِيـــَا	الطويل	الفرزدق	286
قَالتْ وإِنْ	رجز	رؤبة بن العجاج	281

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، بالعدّ الكوفي(6236).

رابعًا: فهرس المصادر والمراجع:

1. آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل: نعوم تشومسكي، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع-دمشق-سوريا، ط1، 2009م.
2. أبو الحسن بن الطراوة ومذهبه النحوي: محمد إبراهيم البنا ، دار بوسلامة للطباعة والنشر تونس، ط1، 1980م.
3. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي- الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1985م.
4. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات": البنا أحمد بن محمد، تحق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب-بيروت- لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة-مصر، ط1، 1987م.
5. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، تقد: طه حسين، لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة- مصر ط2، 1992م.
6. أسرار العربية: ابن الأنباري، أبو البركات، تحق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي- دمشق- سوريا، د. ط، د. ت.
7. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين، مجمع اللغة العربية-دمشق- سوريا، د. ط 1987م.
8. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: محمد عيد، عالم الكتب- القاهرة- مصر، ط4، 1985م.
9. أصول النحو العربي: محمد خان، دار علي بن زيد- الجزائر- ط2 ، 2006م.
10. أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي-الرباط- المغرب، ط2، 1983م.
11. الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت- لبنان، ط3، 1996م.
12. إعراب القرآن الكريم "برواية حفص عن عاصم": محمد محمود القاضي، مرا: كمال محمد بشر وعبد الغفار حامد هلال، الصحوة للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر، ط1، 2010م.

13. الإعراب والعامل عند الرضي الأستراباذي في شرحه للكافية: عاشور بن لطرش، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة- الجزائر، العدد22 جوان2017.
14. الإقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، جلال الدين، تحق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط3، 2011م.
15. الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش، أحمد بن علي أبو جعفر، تحق: أحمد فريد المزيد، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1999م.
16. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، أبو البركات، تحق: جودة مبروك محمد مبروك، مر: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي- القاهرة -مصر، ط1، 2002م.
17. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، أبو البركات تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر- دمشق-سوريا، د. ط، د. ت.
18. أنظمة الربط في العربية" دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليد التحويلية ": حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق-القاهرة-مصر، ط1، 2003م.
19. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الأنصاري، عبد الله ابن هشام، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة-مصر، د. ط، 2009م.
20. الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم ، تحق: مازن المبارك، دار النفائس-بيروت-لبنان، ط3، 1979م.
21. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر-الجزائر- د. ط 2012م.
22. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه-القاهرة-مصر، ط1، 1965م.
23. بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب- القاهرة- مصر، د. ط، 2003م.
24. البناء الموازي "نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة": عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال- الرباط- المغرب، ط1، 1990م.
25. البنيات التركيبية والبنيات الدلالية" علاقة الشكل بالمعنى في اللغة": جوست زفارت، تر: عبد الواحد خيري، دار الحوار للنشر والتوزيع ط1، 2008م .

26. التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي: محمد عدلي عودة وآخرون ، مقال في مجلة جامعة الزيتونة، د.ع، د. ت.
27. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري، أبو البقاء، تحق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان، ط1، 1986م.
28. التراكيب الإسنادية" الجمل: الظرفية، الوصفية، الشرطية": علي أبو المكارم، مؤسسة المختار-القاهرة-مصر، ط1، 2007م.
29. تركيب اللغة العربية "مقاربة نظرية جديدة": محمد الرحالي، دار توبقال للنشر-الرباط-المغرب ط3، 2002م.
30. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله، تحق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي-القاهرة-مصر، د. ط، 1967م.
31. التطبيق النحوي: عبده الراجحي، تقد: أبو حذيفة محمد بن عبد الحليم، دار النهضة العربية-بيروت- لبنان، ط1، 2004م.
32. التعريفات: الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد الحسين، تحق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، د. ط، د. ت.
33. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، عنا: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة-بيروت-لبنان، ط3 2009م.
34. التفكير العلمي في النحو العربي" الاستقراء، التحليل، التفسير": حسن خميس الملخ، دار الشروق-عمان الأردن، ط1، 2002م.
35. الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار- القاهرة- مصر، ط1، 2007م.
36. الجملة الفعلية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار- القاهرة- مصر ط1، 2007م.
37. الجملة العربية "تأليفها وأقسامها": فاضل صالح السامرائي، دار الفكر-عمان- الأردن، ط2 2007م.
38. الجملة العربية" مكوناتها- أنواعها- تحليلها": محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب-القاهرة-مصر، ط2، 2001م.
39. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر-بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

40. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: الدسوقي محمد بن عرفة، تحق: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، دار الطباعة العامرة-القاهرة-مصر، ط1، 1301هـ.
41. حاشية الصبّان على شرح الأشموني: الصبّان، محمد بن علي أبو العرفان، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الوقفية- القاهرة- مصر، د. ط، د. ت.
42. الحجة للقراء السبعة: الفارسي، الحسن أبو علي، تحق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث-دمشق- سوريا، د. ط، د. ت.
43. حروف المعاني: الزجاجي، أبو القاسم، تحق: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت- لبنان ودار الأمل -عمان- الأردن، ط2، 1986م.
44. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية(مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه)-القاهرة-مصر ط1، 1967م.
45. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة-مصر، ط4، 1994م.
46. الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية- القاهرة-مصر، د. ط، د. ت.
47. دراسات في اللسانيات العربية" بنية الجملة العربية-التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني": عبد الحميد السيد، دار الحامد-عمان- الأردن، ط1، 2004م.
48. دراسات نقدية في النحو العربي: عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح-الكويت- د. ط، د. ت
49. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن حجر ، تحق: سالم الكرنكوي الألماني دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد- الهند، د، ط، 1349هـ.
50. دلائل الإعجاز: الجرجاني، عبد القاهر، تحق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي-القاهرة- مصر، ط5، د. ت.
51. ديوان الفرزدق، شر: علي فاعور، درا الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط1، 1987م.
52. ديوان المتنبي، دار بيروت-بيروت-لبنان، د، ط، 1983م.
53. ديوان الهذليين، تقد: أحمد الزين، المكتبة العربية للتراث، والدار القومية للنشر-القاهرة-مصر د، ط، 1965م.

54. ديوان امرئ القيس: تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة-مصر، ط4 1984م.
55. ديوان بشر بن أبي خازم: تقد: مجيد طراد، دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان، ط1، 1994م.
56. ديوان جرير، تقد: كرم البستاني، دار بيروت-بيروت-لبنان، د، ط، 1986م.
57. ديوان جميل بثينة، تقد: بطرس البستاني، درا بيروت-بيروت-لبنان، د، ط، 1982م.
58. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شر: عبدأ علي مهنا، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان ط2، 1994م.
59. ديوان ذي الرّمة، تقد: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط1، 1995م.
60. ديوان زهير بن أبي سلمى، شر: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط1 1988م.
61. ديوان طرفة بن العبد، تقد: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان ط3 2002م.
62. الرد على النحاة: القرطبي ابن مضاء، تحق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي-القاهرة- مصر ط1، 1947م.
63. ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة: عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، إشر: عبد الله أحمد الجيودي مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر، ط1، 2008م.
64. سر صناعة الإعراب: ابن جني، عثمان أبو الفتح، تحق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق- سوريا، ط2، 1993م.
65. شذا العرف في فن الصرف: الحملاوي أحمد بن محمد، تقد: محمد عبد المعطي، دار الكيان- الرياض- المملكة العربية السعودية، د. ط، د. ت.
66. شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الأنصاري، عبد الله ابن هشام، دار الإمام مالك- الجزائر-ط1، 2011م.
67. شذور الذهب من كلام العرب: الأنصاري، عبد الله ابن هشام ، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع-القاهرة- مصر، د. ط 2004م.
68. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين، تحق: إبراهيم قلاتي، دار الهدى-الجزائر-، د. ط، 2008م.

69. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك": الأشموني، علي بن محمد أبو الحسن الشافعي، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان، ط1، 1955م.

70. شرح الرضي على الكافية: الأستراباذي، رضي الدين، تحق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس-طرابلس-ليبيا، ط2، 1996م.

71. شرح السيرافي على الكتاب: السيرافي، أبو سعيد، تحق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة-مصر، د. ط، 1990م.

72. شرح الشاطبية المسمى" إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي: المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، تحق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان،ط1، 2013م.

73. شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين ، المطبعة المنيرية، مر: مشايخ الأزهر- القاهرة - مصر د. ط، د. ت.

74. شرح المقدمة الآجرومية: محمد صالح العثيمين، مكتبة الأنصار-القاهرة-مصر، ط1 2002م.

75. شرح جمل الزجاجي" الشرح الكبير": ابن عصفور، علي بن مؤمن أبو الحسن، تحق: صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر-بغداد- العراق، د. ط، 1980م.

76. صحيح البخاري: البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان د. ط، 2012م.

77. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، دار طيبة-الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1، 2006م.

78. صحيح مسلم: مسلم، بن الحجاج القشيري النيسابوري، عنا: أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة- الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 2006م.

79. العامل النحوي "بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي": أحمد خليل عمايرة، تقد: سلمان العاني، "سلسلة دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر05 "، د. ط، د. ت.

80. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة الكويت-الكويت- د. ط، 1984م.

81. العوامل المائة: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، تحق: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج-الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 2009م.
82. الفاعلية في اللسانيات "مقاربة الفاسي الفهري": هيفاء جدة السعفي ، عالم الكتب الحديث- عمان-الأردن، ط1، 2014م.
83. فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب: محمد علي طه الدرة، مرا: محي الدين الدرويش، مطبعة الأندلس-دمشق-سوريا، ط2، د.ت.
84. في النحو العربي "نقد وتوجيه": مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت- لبنان، ط2 1986م.
85. قضايا إبستمولوجية في اللسانيات: حافظ إسماعيلي علوي واحمد الملاخ ، الدار العربية للعلوم-بيروت-لبنان، ومنشورات الاختلاف- الجزائر-ط1، 2009م.
86. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية "بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي": أحمد المتوكل، دار الأمان- الرباط- المغرب، د، ط، 1996م.
87. القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، تعق: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر، ط1، 2012م.
88. كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، تحق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر، ط3، 1988م.
89. الكفاية التفسيرية للنحو العربي و النحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة: سمية المكي، دار الكتاب الجديد -بيروت- لبنان، ط1، 2013م.
90. اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، أبو البقاء، تحق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان، ودار الفكر-دمشق- سوريا، ط1، 1995م.
91. لسان العرب: ابن منظور، عبد الله محمد بن المكرم ، دار المعارف- القاهرة- مصر، د. ط د. ت.
92. اللسانيات التوليدية " من التفسير إلى ما وراء التفسير": نعوم تشومسكي، تر: محمد الرحالي دار الكتاب الجديد-بيروت- لبنان، ط1، 2013م.
93. اللسانيات التوليدية " من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة"،: مصطفى غلفان؛ بمشاركة: احمد الملاخ و حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث- عمان- الأردن، ط1، 2010م.

94. اللسانيات واللغة العربية" نماذج تركيبية ودلالية": عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر-الرباط-المغرب، ط3، 1993م.
95. اللسانيات واللغة العربية "نماذج تركيبية ودلالية": عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات-بيروت-لبنان، -باريس-فرنسا، ط1، 1986.
96. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية: تمام حسان، عالم الكتب-القاهرة- مصر، ط4 2000م.
97. اللغة العربية" معناها ومبناها ": تمام حسان، دار الثقافة- الرباط- المغرب، د، ط، 1994م.
98. اللمع في العربية: ابن جني، عثمان أبو الفتح، تحق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي-عمان-الأردن، د. ط،1988م.
99. محاضرات في أصول النحو: التواتي بن التواتي، مطبعة رويغي - الجزائر- ط1، 2004م.
100. المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة- مصر، ط7، د. ت.
101. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي-القاهرة-مصر، ط2، 1957م.
102. المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي" بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي": أحمد خليل عمايرة ، دار وائل-عمان-الأردن، ط1، 2004م.
103. المسائل العسكريات في النحو العربي: الفارسي، أبو علي، تحق: علي جابر المنصوري، المكتبة الوطنية-بغداد-العراق، ط2 ، 1982م.
104. مسائل خلافية في النحو: العكبري، أبو البقاء، تحق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب-القاهرة-مصر، ط3، 2007م.
105. المسند: أحمد بن حنبل، تحق: أحمد شاكر، دار الحديث-القاهرة-مصر، ط1، 1995م.
106. معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة أبو الحسن، تحق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر، ط1، 1990م.
107. معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد، عالم الكتب-بيروت-لبنان، ط3، 1983م.
108. معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين-عمان- الأردن،ط1، 2010م.
109. المعجم العربي" نماذج تحليلية جديدة ": عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر-الرباط-المغرب، ط1، 1986م.

110. المعرفة اللغوية "طبيعتها، وأصولها، واستخدامها": نعوم تشومسكي، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي-القاهرة-مصر، ط1، 1993م.
111. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: الأنصاري، ابن هشام جمال الدين عبد الله، تحق: صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة-القاهرة-مصر، ط2 2008م.
112. المفصل في علم العربية: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، تحق: فخر صالح قدارة، دار عمار-عمان- الأردن، ط1، 2004م.
113. المفصل في علوم العربية: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، دار الجيل-بيروت- لبنان ط2، د. ت.
114. المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، عبد القاهر، تحق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد- بغداد- العراق، د. ط، 1982م.
115. المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بوزارة الأوقاف المصرية- القاهرة-مصر، ط2، 1979م.
116. مقدمة ابن خلدون "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ضبط: خليل شحادة، مرا: سهيل زكار، دار الفكر-بيروت-لبنان د.ط، 2001م.
117. المقدمة الآجرومية في علم العربية: ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود ، دار الإمام مالك- الجزائر- ط1، 2011م.
118. مقدمة في نظرية القواعد التوليدية: مرتضى جواد باقر، دار الشروق-عمان- الأردن، ط1 2002م.
119. منطق العرب في علوم اللسان: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر- الجزائر- د. ط 2012م
120. منهج ابن هشام من خلال كتابه "المغني": عمران عبد السلام شعيب الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان-طرابلس-ليبيا، ط1، 1986م.
121. المنوال النحوي العربي" قراءة لسانية جديدة": عز الدين مجدوب، دار محمد علي الحامي- تونس- ط1، 1998م.

122. المـوطأ: مالك، بن أنس، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان، د، ط،1985م.
123. نتائج الفكر في النحو: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن، تحق وتعق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1992م.
124. النحو العربي والدرس الحديث" بحث في المنهج": عبده الراجحي، دار النهضة العربية- بيروت- لبنان، د. ط، 1979م.
125. النحو العربي واللسانيات" تقاطع أم تواز": عبد الله الجهاد، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، والدار العربية للطباعة والنشر-الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1، 2016م.
126. نحو نظرية لسانية عربية حديثة " لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية": مازن الوعر دار طلاس-دمشق- سوريا، ط1 1987م.
127. النحو والنحاة " بين الأزهر والجامعة": محمد عرفة، د. ط، د. ت.
128. النسق الصرفي وتركيب الفعل في اللغة العربية" مقاربة توليدية": محمد غنايم -رسالة دكتوراه- كلية الآداب عين الشق الدار البيضاء-الرباط-المغرب، 2000م.
129. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد طنطاوي، دار المعارف-القاهرة-مصر، ط2، د.ت.
130. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بن محمد أبو الخير، تحق: محمد علي الضباع دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.
131. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان- القاهرة-مصر، ط1، 1997م.
132. نظرات في التراث اللغوي العربي: عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان ط1، 1993م.
133. نظرية التعليل في النحو العربي "بين القدماء والمحدثين": حسن خميس الملخ، دار الشروق- عمان- الأردن، ط1، 2000م.
134. نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية تركيبية": مصطفى بن حمزة، رفع: عبد الرحمن النجدي، موقع مصورات، ط1، 2004م.
135. نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب: عبد الحميد مصطفى السيد ، مجلة جامعة - دمشق-سوريا، مج:18، ع: 03، 2002م.

136. نظرية العامل في النحو العربي" تقعيد وتطبيق": رياض بن حسن الخوام، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية-الرياض- المملكة العربية السعودية، د. ط، 2014م.
137. نظرية العامل في النحو العربي" عرضا ونقدا": وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي- عمان- الأردن، ط2، 2014م.
138. نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي: فاطمة رزاق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية- الجزائر-، العدد 06، 2009م.
139. نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية" دراسة تطبيقية": حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة- مصر، ط1، 2004م.
140. النظرية النحوية: جفري بول، تر: مرتضى جواد باقر، مر: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة-بيروت لبنان، ط1، 2009م.
141. نظرية تشومسكي في العامل والأثر" محاولة سبرها منهجا وتطبيقا": شفيقة العلوي ، رسالة دكتوراه-جامعة الجزائر-2003/2002م.
142. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين، تحق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت- د. ط، 1979م.
143. Alain Rouvret, La nouvelle syntexe, paris, Edition Seuil;1987.

خامسًا/ فهرس الموضوعات:

مقـــــدمة:	و
مدخـــل	19
الفصل الأول: العوامل النحوية في النحو العربي القديم	
المبحث الأول: مفهوم العامل وحقيقته:	**27**
1/ مفهوم العامل لغة واصطلاحا:.....	27
2/ اختلاف النحويين في مفهوم العامل:.....	28
3/ حقيقة العامل:.....	39
المبحث الثاني: أقسام العوامل وأنواعها عند النحويين:	**47**
1/أقسام العوامل عند الجرجاني:.....	47
1. 1/ العوامل اللفظية السماعية:.....	47
1. 2/ العوامل اللفظية القياسية:.....	49
1. 3/ العوامل المعنوية:.....	49
2/ العوامل المعنوية عند البصريين:.....	49
2. 1/العوامل المعنوية المتفق عليها عند البصريين:.....	49
2. 2/ العوامل المعنوية المختلف فيها عند البصريين:.....	54
3/ العوامل المعنوية عند الكوفيين:.....	59
3. 1/ الخلافُ أو الصّرفُ:.....	59
3. 2/ التجرد أو التعري من الناصب والجازم:.....	62
3. 3/ المضارعة:.....	63
3. 4/ الفاعلية والمفعولية:.....	63
المبحث الثالث: مسائل العامل وقواعده عند البصريين والكوفيين:	**67**
1/ أهم مسائل الخلاف حول العامل:.....	67
1.1/ مسألة رافع المبتدأ والخبر:.....	67
1. 2/ مسألة رافع الفعل المضارع:.....	68
1. 3/ مسألة ناصب المستثنى:.....	68
1. 4/ مسألة ناصب المفعول به:.....	69

1. 5/ مسألة عامل الجر في المضاف إليه:.....	70
1. 6/ مسألة عامل الجزم في جواب الشرط:.....	72
1. 7/ ناصب الاسم المشغول عنه:.....	73
2/ قواعد العمل وأصوله عند البصريين والكوفيين:.....	77
2. 1/ قواعد العمل وأصوله من حيث أصالة العمل و فرعيته:.....	78
2. 2/ قواعد العمل وأصوله من حيث قوة العمل وضعفه:.....	80
2. 3/ قواعد العمل وأصوله من حيث اختصاص العمل وعدمه اختصاصه:.....	81
2. 4/ قواعد العمل وأصوله من حيث وجود قيود على العمل:.....	82
2. 5/ قواعد العمل وأصوله من حيث توفر وسائط العمل:.....	85
2. 6/ قواعد العمل وأصوله من حيث وجود عوائق وحواجز عن العمل.....	86
3/ رفض العامل قديما وحديثا:.....	87
3. 1/ رفض ابن مضاء(ت592هـ) للعامل:.....	87
3. 2/ثورة المحدثين على العامل:.....	89
3.3/ نقد الآراء الرافضة للعامل:.....	96
الفصل الثاني: نظرية العامل في اللسانيات الحديثة	
المبحث الأول: تفاعل العوامل وبناء التراكيب:	**102**
1/ تفاعل العوامل:.....	102
1. 1/ الإسناد:.....	103
1. 2/ التعليق:.....	106
1. 3/ الاقتضاء:.....	107
1. 4/ الارتباط:.....	108
2/ الإسناد وبناء التراكيب:.....	111
2. 1/ عناصر الإسناد وفواعله:.....	112
2. 2/ تفاعل عناصر العمل مع عناصر الإسناد في بناء التراكيب وتفسيرها:.....	113
3/ مقاربات جديدة لبناء التراكيب العربية:.....	115
3. 1/ المقاربة الإسنادية (علي أبو المكارم):.....	115
3. 2/ المقاربة العاملية في النظرية الخليلية (عبد الرحمن الحاج صالح):.....	121
المبحث الثاني: تفاعل العوامل في "نظرية العمل والربط":	

= ل:" أفرام نوام تشومسكي"(A, N, Chomsky).	**132**
1/ الهيكل العام للنحو الكلي في نظرية العمل والربط:.....	135
1. 1/ المكونات الفرعية:.....	135
1. 2 / الأنساق الفرعية أو القوالب (Modules):.....	138
2/ تفاعل الأنساق الفرعية: "نظرية العمل ونظرية الربط":.....	139
2. 1/ نظرية س' خط(Téorie x bar):.....	139
2. 2/ نظرية العمل : Théorie de gouvernement:.....	146
2. 3/ نظرية الربط Théorie du liage:.....	149
المبحث الثالث: تفاعل "نظرية العمل والربط" مع الأنساق الفرعية الأخرى:	**156**
1/ نظرية الحالة الإعرابية Théorie du cas :.....	156
1. 1/ الإعراب في المقاربات التوليدية:.....	157
1. 2/ مقاربة عبد القادر الفاسي الفهري للإعراب:.....	158
1. 3/ مصفاة الحالة الإعرابية Filtre des cas:.....	160
2/ نظرية الأدوار المحورية Théorie du roles thematiques:.....	161
2. 1/ المحمولات والموضوعات:.....	161
2. 2/ الأدوار المحورية المنتقاة:.....	162
2. 3/ الوسم المحوري، الإسناد المحوري، المقياس المحوري (بارميترات النظرية المحورية):.....	163
2. 4/ تفاعل الحالات الإعرابية مع الأدوار المحورية:.....	165
3/ نظرية المراقبةThéorie du contrôle :.....	168
3. 1/ ظاهرة المراقبة:.....	168
3. 2/ أنواع المراقبة:.....	169
3. 3/ مقاربة الفاسي الفهري لأنواع المراقبة:.....	170
4/ نظرية الحواجز Théorie des barrièrs :.....	172
4. 1/ الحواجز ومبادئها :.....	172
4. 2/ أنواع الحواجز:.....	175
4. 3/ تطور مفهوم الحاجزية:.....	176
5/ نظرية الآثارThéorie des traces :.....	179
5. 1/ مفهوم الآثار:.....	179

5. 2/ أنواع الآثار أو الفراغات:.....	180
5. 3/ تفاعل نظرية الآثار مع نظرية العمل والربط والنظرية المحورية:.....	183
الفصل الثالث: تنميط التراكيب وتفسيرها على ضوء مفهوم "تفاعل العوامل" عند ابن هشام	
المبحث الأول: بناء التراكيب ذات الإسناد الأصلي وتفسيرها:	**189**
1/ تفاعل العوامل في بناء التركيب الفعلي وتفسيره عند ابن هشام:	189
1.1/ بناء التركيب الفعلي البسيط وتفسيره (بينة الفعل القاصر):.....	189
1. 2/بناء التركيب الفعلي المتَمَّم وتفسيره(بنية الفعل المتعدي).....	190
1. 3/بناء تركيب الفعل كان وأشباهه وتفسيره :.....	193
1. 4/بناء تركيب فعل الظن واليقين والرجحان وتفسيره:.....	196
1. 5/بناء تركيب فعل المقاربة والرجاء وتفسيره:.....	201
1. 6/ بناء تركيب فعل المدح والذم وأشباهه وتفسيره:.....	204
1. 7/ متممات العلاقة الإسنادية وبناء التركيب الفعلي وتفسيره:.....	207
2/تفاعل العوامل في بناء التركيب الاسمي وتفسيره عند ابن هشام:	213
2. 1/ بناء التركيب الاسمي:.....	213
2. 2/ تفسير التركيب الاسمي عند ابن هشام:.....	217
المبحث الثاني: بناء التراكيب ذات الإسناد غير الأصلي وتفسيرها:	**225**
1/ تفاعل العوامل في بناء التركيب الظرفي وتفسيره عند ابن هشام:	225
1. 1/ بناء التركيب الظرفي عند ابن هشام:.....	226
1. 2/ تفسير التركيب الظرفي عند ابن هشام:.....	228
2/ تفاعل العوامل في بناء التركيب الشرطي وتفسيره عند ابن هشام:.....	232
2. 1/ موقف ابن هشام من التركيب الشرطي:.....	233
2. 2/ بناء التركيب الشرطي(جملة الشرط والجواب):.....	234
2. 3/ تفسير التركيب الشرطي عند ابن هشام:.....	244
3/تفاعل العوامل الحرفية وبناء التراكيب الإسنادية وتفسيرها عند ابن هشام:.....	247
3. 1/ أنواع العوامل الحرفية:.....	247
3. 2/ تفسير العامل الحرفي عند ابن هشام:.....	248
المبحث الثالث: بناء التراكيب غير الإسنادية وتفسيرها:	**257**
1/ تفاعل العوامل في بناء التراكيب الأسلوبية وتفسيرها:.....	257

1. 1/ تركيب بنية النداء وتفسيرها عند ابن هشام:.....	258
1. 2/ تركيب بنية الاختصاص وتفسيرها عند ابن هشام:.....	260
1. 3/ تركيب بنية التحذير وتفسيرها عند ابن هشام:.....	262
1. 4/ تركيب بنية الاستثناء ب"إلا" وتفسيرها عند ابن هشام:.....	263
1. 5/ تركيب بنية الاشتغال وتفسيرها عند ابن هشام:.....	265
2/ضابط الرتبة ودوره في تنظيم العمل وتفسير التراكيب عند ابن هشام:.....	267
2. 1/ ضابط الرتبة في التركيب الفعلي:.....	268
2. 2/ ضابط الرتبة في التركيب الاسمي :.....	270
2. 3/ ضابط الرتبة في التركيب الظرفي:.....	273
2. 4/ ضابط الرتبة في التركيب الشرطي:.....	275
2. 5/ الرتبة عند ابن هشام؛ من ضابط خطي إلى عامل تأويلي:.....	276
3/ ظاهرتا الحذف والتقدير و دورهما في تفاعل العوامل وتفسير التراكيب عند ابن هشام:.....	279
4/ تفاعل الربط الموقعي والضميري في بناء التراكيب المدمجة وتفسيرها عند ابن هشام:.....	286
4. 1/ الربط الموقعي في التراكيب المدمجة:.....	287
4. 2/ الربط الضميري في التراكيب المدمجة:.....	290
خاتمـــــــــة:	**297**
الفهـــارس الفنية:	**304**
أولا/فهرس الآيات القرآنية:.....	304
ثانيا/فهرس الأحاديث النبوية:.....	308
ثالثا/ فهرس الشواهد الشعرية:.....	309
رابعًا/فهرس المصادر والمراجع:.....	311
خامسًا/ فهرس الموضوعات:.....	322
ملخصات.....	328

ملخصات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1/ الملخص بالعربية:

يدور موضوع الأطروحة حول فكرة "تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بناء التراكيب وتفسيرها" من وجهة نظر اللسانيات الحديثة، ويستهدف مدونة "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب "لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، ولهذا انطلق البحث فيه من تصورات النحاة العرب وتطبيقاتهم المختلفة حول مفهوم العامل، فبيَّن أصول العامل وقواعده، ومسائل العامل وقضاياه عندهم، وانتقل بعدها إلى موقف اللغويين واللسانيين العرب المحدثين من نظرية العامل وتطبيقاتها، مرتكزا على مقاربتين لسانيتين حديثتين؛ إحداهما إسنادية والأخرى عاملية، ليصل بعدها إلى موقف اللسانيات الغربية من نظرية العامل، وعلى وجه الخصوص اللسانيات التوليدية التي قرر أصولها "نعوم تشومسكي" في نظريته المعيار الموسعة، ثم ما يعرف ضمن "النحو الكلي" بمقاربة المبادئ والوسائط، ليختتم البحث في فصله الأخير؛ بمناقشة أمثلة وشواهد المدونة(مغني اللبيب)، ودراسة تفاعل العوامل اللفظية والمعنوية في بناء التراكيب وتفسيرها، من خلال الاعتماد على المقاربتين الإسنادية والعاملية، وتوجيهات ابن هشام المختلفة للعوامل اللفظية والمعنوية.

2/ الملخص بالإنجليزية:

Abstruct :

The subject of the thesis contain the idea'' reaction of phonetics and semantics factors in construction of structure and her interpretation'' and aimed at corpus''Moghni El labib en kotob El Aarib'' of Ibn Hicham El Anssari(d761h), therefore the research start to the conceptions of Arab's grammars and linguists and theirs distiuets applications and positions about meaning, basics of element. Based on two modern linguistics approach; predication and government approach. After It arrived at occidental linguistics position rather generative linguistics with N. Chomsky in his theory standard extended and the universal grammar with the approach principles and parameters. And it closed by argumentation of the precedent corpus, the two previous approaches and the instruction of Ibn Hicham .

3/ الملخص بالفرنسية:

Résumé

Le sujet de la thèse mettre en évidence l'idée « l'interaction des gouvernements phonétiques et sémantiques dans la construction du syntaxe et leurs interprétations » selon la linguistique modern, et vise le corpus Moghni El labib an kotob El aarib pour Ibn Hicham El Anssari (761h) ; et pour cela, on a commencé la recherche à travers les théories des linguistes arabes et leurs différentes applications auteur du sens. Alors , elle a démontré les origines, les règles, les questions, les affaires du gouvernement chez eux, puis elle a traité le positionnement des linguistes arabes modernes de la théorie du gouvernement et ses applications, en appuyant sur deux approches linguistiques : approche de prédication et de gouvernement ; en arrivant au positionnement de la linguistique occidentale dans la théorie du gouvernement et spécialement la linguistique générative avec N .Chomsky dans sa théorie standard étendue puis ce qu' on appelle Grammaire universelle puis elle finit par la discussion des exemplaires et des repères de la corpus précédente et l' étude de l'interaction des gouvernements phonétiques et sémantiques dans la construction des syntaxes et leurs interprétations à travers l' approche de prédiction et l'approche de gouvernement et les interactions d' Ibn Hicham .

THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

Emir Abd El Kader University of Islamic Sciences–Constantine–

The Faculty of Letters and Islamic Civilization

Department of Language Arabic

Registration number :

Serial number :

Research topic :

Reaction of the Phonetic and Semantic Factors In Construction of Composition Syntax

" Study in Moghni El Labib of Ibn Hicham El Anssari(D 761h)"

Thesis submitted in fulfillment of the requirements of degree Doctor lmd of Linguistic studies . Specialty : Language Arabic Sciences and Modern Linguistics

Under the supervision of:

Abd El nnacer Bentanache

Preparation by:

Ibrahim chata

Members of the discussion committee

N	Name and first name	Qualification degree	Type of membrship	Original University
1	Dahbia bourouis	professor	presedent	Emir Abd El Kader -constantine-
2	Abd El nnacer Bentanache	professor	supervisor	Emir Abd El Kader -constantine-
3	Zin el ddine ben mossa	professor	membre	Emir Abd El Kader -constantine-
4	Saleh khadich	professor	membre	Abbas laghrour-khanchla-
5	Mohamed bouadi	professor	membre	Farhat abbas-setif-
6	Abd el hamid boukabach	professor	membre	Mohamed el ssaddik ben yahya-jijel-

Academic Year 2019 /2020 –1440 /1441h